

4516

ردف
 بر
 از
 من
 من
 من
 من
 من

لا يبطل بالشبهة الفاسدة ولا يعم تعليلها بالشرط ثلثه عشر البيع القسمة
 الاجابة الرجعة الصلح على مال الابراء عن الدين عز اللوكيل رواية والوقف رواية
 انجاب الاعتكاف المزارعة المعاملة الاقرار وما لا يبطل ستة وعشرون الطلاق
 والخلع والعناق بما لا بد منه الرهن والقرض الهبة المصلحة الوصاية الامانة
 التحكيم عندم النكالة الخوالة الوكالة الاقالة الكتابة الاذن في التجارة النسيب
 الدعي الصلح عندم العهد الجوازة التي فيها القصاص حال او مؤجلا جناية العصب
 والوديعة والعاوية

زيادة البيع والبيع القلند

لا تنفع الرضا والقبول كيف
ما كانت ويرد المبيع مع
الزينة الا اذا كانت
متصلة غير متولدة
منه كالصبغ والباقي
فيه محذور ان شاء اخذه
وضمن للمشتري ماذا
وان شاء تركه وضمنه
قيمة المبيع او مثله
ففيه

فَمِنْ بَيْنِ الْفُلْكِ وَالدَّوْلَةِ

وَيَدِينُ دَابَّةَ تَنْكُرُ الْبَرَاءَةَ
الْأَلَا يَمُوعُ لِلْإِسْلَامِ قَتْلَاءُ
وَمَلَائِكُ وَمَلَائِكُ وَالْأَقْبَابُ
طَلَّاقُ وَمَلَائِكُ وَمَلَائِكُ

اِحْبَانِيَاءَ
طَعْنُ يَبَاقِ

Handwritten Arabic script on aged parchment, likely a fragment from a larger document. The text is written in a cursive style and includes phrases such as "بسم الله الرحمن الرحيم" (In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful) at the top right, followed by "الحمد لله الذي هدانا لهذا" (Praise to God who guided us to this). The parchment shows signs of wear, including discoloration and small holes.

A close-up photograph of a manuscript page from the Voynich manuscript. The page contains several lines of text written in the characteristic Voynich script. The script is composed of various symbols, including circles, loops, and straight lines, arranged in a way that suggests a structured language. The parchment is aged and slightly discolored.

[illegible][illegible]

هذا
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين آمنوا بآياته
وكانوا على الهدى
والذين آمنوا بآياته
وكانوا على الهدى
والذين آمنوا بآياته

[illegible][illegible]

قوله فلو كان في الدين ما كان في الدين...
قوله فلو كان في الدين ما كان في الدين...
قوله فلو كان في الدين ما كان في الدين...

وفي الأثرين وحدهما روايتان **فأوجب الكرخي وهو الراوي عنه** ويروي عن **الحلي** والجليل إذا كانت غير سائمة
لا زكاة فيها إجماعاً فإن كانت سائمة وهي ذكور فذكر ذلك وإن كانت ذكراً وإن كانا فغداً في حنفية رحمه الله على كل
فمن ديناراً وعشرة دراهم أو يقوئها المالك ويؤتي كل واحد خمسة دراهم وفي المبسوط قيل هذا التخيير
في إفراش العرب ما في إفراشنا تقوم جزماً وإن كانت ثمانية فففيه روايتان في رواية الكرخي وفي رواية الطحاوي
لا يجزئها قال الخليل فان هذه الروايات فيما إذا كانت سائمة للذكور والنسب ما إذا كانت سائمة للذكور والحر والحر
فلا يجزئها في سائمة لأنها مشغولة بحاجته وقصد الترتيل هو دليل الفضل وإن كانت للتجارة ففيها الزكاة بالإجماع
سواء كانت تغلف في المصراوش أو في البراري من الخفة وأما حق تفرغ الذكور وإن وحدهما والأثرين وحدهما في الخليل
لأن الزكاة واجبة في سواها للابل والبقر والغنم وذكرناها وحدهما وإنها بالاجماع لتحقق الثامن من كل نوع بالسهم وغيره
لجأ كلهما في المبسوط وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله لا زكاة في الخليل وهو قول الشافعي وعليه الفتوى من فتاوى
قاض خان ورايت في نسخة ليس في الخليل نص بمقدور وقيل نصاً إن كان ذكر وأنثى وقيل ثلاثة وقيل خمسة
غير أني لم أظفر عليه في الكتب المشهورة **وأما رواة المائتين** فيكون **عند عامة الفقهاء** درهم لا زكاة فيها زاد
على ما في درهم حتى يبلغ أربعين درهماً ففيها درهم وفالا هو قول الشافعي في زيادة أقل وأكثر من ذلك
الزيادة درهماً ففيها جزء من أربعين جزءاً من درهم وكذا في الدنانير لا يفيها زاد على العدين حتى يبلغ أربعة دنانير
عند وعندهما يجب بعد الزيادة **والقصر في القصر والبيضاء** يجعل بالقيمة لا بالأجزاء **وإذا جازله ففقه**
وذهب إلى أنه لا يفيها إلا بالقيمة فيضم أحدها الآخر باعتبار القيمة عند الأجزاء وعندما باعتبار الأجزاء دون
القيمة وأما نظر الخلاف في أن كانت قيمة أحدهما وجوداً وقيمة الآخر اعتباراً في زيادة أو نقصان كان له ما يتقدر درهم
وخمسة دنانير فيهما مائة درهم فعنده يقوم الدنانير بخلاف جنسها دراهم وتضم إلى الدراهم فيكمل نصيب
الدراهم من حيث القيمة في خمسة دراهم نظير الفقهاء وعلى قولهما يضم باعتبار الأجزاء دون التقويم فيضم
نصف نصيب الفضة إلى ربع نصيب الذهب فيكون ثلثه أربعاً النصاب فلا يفي فيه شيء ولو كانت طائفة درهم عشرة دنانير
قيمتها مائة وأربعون درهماً يضم باعتبار القيمة عند فيبلغ مائتان وأربعين درهماً فيجب ستة دراهم عندهما
يضم باعتبار الأجزاء فيكون نصف نصيب الفضة ونصف نصيب الذهب نصيباً تاماً فيوجب كل واحد درهم عشرة فإما إذا كان
وزنها وقيمتها سواً فلا يظهر خلافاً فإن كانت طائفة درهم عشرة دنانير فيهما مائة درهم فانه في فيه الزكاة
بالانفاق لكن على اختلاف الأصلين عند اعتبار القيمة وعندما باعتبار الأجزاء ولو كانت طائفة درهم خمسة
دنانير فيهما خضون درهماً لا تجب الزكاة بالاجماع لأن النصاب لم يكتل بالقيمة لا قيمة ولا الأجزاء ولو كانت مائة
وخضون درهماً وخمسة دنانير وقيمة الدنانير لا يعون درهماً لم يتركها في الكتاب ولا شك أنه يجب للزكاة على قولها

باعتبار الأجزاء

باعتبار الأجزاء أما على قول أبي حنيفة رحمه الله اختلف المشايخ منهم من قال لا يجزئ من مذهبه
أنه يضم أقل إلى الأكثر لأن الأقل تابع للأكثر ومتى ضممتا الأقل إلى الأكثر لم يبلغ نصيباً باعتبار
القيمة وقال الفقيه أبو جعفر على قوله لا تأخذوا بغير الزكاة إلا إذا كان فيه إيجاب للزكاة
دون عكسه يضم الأكثر إلى الأقل وبذلك إذا كان له عشرة دنانير ومائة درهم وقيمة كل دينار
ثمانية والمائة بما لا فلا شك تجب للزكاة على قولها لما قلنا أما على قول أبي حنيفة رحمه الله اختلف
وعلى قولنا جعفر وهو الصحيح تجب وقال بعضهم لا يجب لنا لو ضممتا أقلهما قيمة وهو الدنانير إلى الدراهم
لم يبلغ نصيباً باعتبار القيمة والجواب عنه ما مر من الاحتياط وأجمعوا أنه لا يعتبر القيمة في الذهب
والفضة عند الأفراد في حق تكميل النصاب إذا كان له ابريق فضة وزنه مائة درهم وقيمة نصيبه
مائتان أو ينقد ذهب وزنه عشرة وقيمتها لصياغتها مائة دراهم لا تجب للزكاة باعتبار القيمة
الكل من المبسوط البكري والتخمة ثمران أي الجنس يودي الزكاة فانه يجب أنه يودي من كل واحد ربع
عشر ذكره في أوائل فادر الزكاة من المبسوط الصغرى الذهب والبيضاء الفضة **وبعوض الأربعة**
في دين مال التجار درهم **وبعوض الأربعة** **في دين مال ليس فيه تجر** **وبعوض الأربعة** **في دين مال ليس فيه تجر**
في كل دين لم يبق له مال **والحق الأنا** **والوسط بالأخير** **في قوله الكرخي بالتقرير** **والكل قال لا يفيها أصاب**
زكاة ولا العقل والحكمة **ففيها تمام حول جليل** **شرطه على قبض بقبض كمال** **الدينون على ثلاث مراتب**
عند دين قوي وهو أن يكون برأياً للدين في ملكه عند حوله لا كانت قيمة الزكاة كمالها التجارة والقروض وحكمه ليس للتجارة
أنه إذا كان نصيباً وتقرأه عليه تجب الزكاة لكن لا يحاط بالدين آ ما لم يقبض أربعين درهماً فيلزم يودي
درهماً وهكذا عند قبض كل أربعين يودي درهماً وفي أقل منه لا ودين وسط وهو أن يكون برأياً للدين في ملكه
حوله لم تجب الزكاة فيه مثل عبيد الخدمة وثياب للزكاة وحكمه أنه لا يجب عليه إلا آ ما لم يقبض مقدار النصاب
فإذا قبض يودي زكاة ما مضى ودين ضعيف وهو برأى ليس بمان كالمهر للمرأة على الزوج وبدر الخلع له
عليها وبدر القلم عن دين العمد وبدر الكتابة وبدر العتق على العبد والدية مقبض بها من التقدين والتسوية
على العبد للخدمة وحكمه أنه لا تجب الزكاة فيه حتى يقبض النصاب ويحول السو عند وعندهم الذين
كلما سواً تجب الزكاة فيها لما مضى قبل القبض وما قبض يلزمه إلا آ بقدره قل أو أكثر لا بد للكتابة
فإن قولها فيه كقوله أنه لا تجب الزكاة لما مضى حتى يقبض ما ياتي درهم ويحول السو بعد القبض وكذلك
في الدية إذا لم يحكم بها أو حكم من الأهل آ الدية المقبض بها من الدراهم والدنانير وفي الخلاف
عندهما يجب كل قليل وكبير يقبضه كما في سائر الدينون وعنده هو كالدين الشفيع وأجرة دار للتجارة

باعتبار الأجزاء

[illegible][illegible]

في المهر الفين ان كانت وقدم لوط الا في الفين الفين فحينئذ حنفه الله المذكور او لا يصح في
في الوجهين والثاني فاصح ان اذا طلقها قبل الدخول بصفاتها المذكورة ولا وان دخل بها فلن
وفي المهر المذكور ولا وان لم ينفذها لم ينفذها الا في وجه الفين الفين وعندها الشرطان جائزان
على الشرط وعند فريها فاسدان في جميع المحقق رحمه الله وفي المحيط لو تزوجها على الفين ان كانت قيمته
وعلى الفين ان كانت جميلة فالشرطان صحيحان بلا خلاف **والفقهاء اختلفوا في الفين** وهذه اوجه الفين
يوجبها ثمانية مخرجين **وجملة موجبات الفين** قال لامرأة تزوجت على الف درهم والفين او الفين
او هذه واحدة او اثنتين او اخرى ارفع ففعلت ينظر ان كان مهرها مثل المهر او اقل فلها الف وان كان
مثل الفين او اكثر فلها الف وان كان بينهما يمين المهر والالف وهو الف في الوجهين كلاهما وكذلك
في المسئلة الثانية ان كان مهرها مثل المهر او اكثر فلها الف وان كان مهرها اقل فلها الف وان كان
وان كان بينهما يمين المهر والمهر او اكثر فلها الف وان كان مهرها اقل فلها الف وان كان
بالاجماع قال في فتاوى قاضي خان الا ان يكون نفقها الاوسر اقل من النفقة فيجوز له ان ينفقها
اي جعله الوكيل ومحمد القدر موحيا لاقول المالكين ويوجب بر حنفه **وقد** **وأنما** **الفتن** **بالف** **وقد**
صح على الحد ما قد عقد **كان لها الف على التمام** واعطاها القسط بانقسام **تزوج امرأتين بالف**
احداهما لا تحل له ان كانت متلوحة غير او ممتدة غير او ذات رحم محرم منه وصح كالحا لاخرى اجماعا
فكل الف للتي صح تكاثرها عنده وعند ما يقسم الف على مهرى سليما فما اصاب القوم بقية كحاشا سقط وما
اصاب لاخرى ينضمها على قدر قدر الموت والدخول ولها نصف ذلك عند الطلاق قبل الدخول وان كانتا حلالا
له يتقسم الف على قيمة بضعهما بالاتفاق وان تخاطب امرأتين فلجانب احداهما ينقسم ايضا بالاجماع لان الانقسام
ينبت لقيام المحلية بخلاف ما كان فيه من سوء خوار زاده **وارادة الفين بعد خوار** تبين بالتفريق لا بقولها
وجذرت زوجها عينا وانما اوامر القاضى الزوج حولا ولم يصل اليها في هذه المدة فقالت اخذت نفسي بعد ما خيرا
السرع بين ان تخار زوجها ونفسها وقعت الفرة بينهما في ظاهر الرواية وفي رواية اخرى حنفه الله
لانتع الفرة ولم يفرق القاضى بينهما والفتن في لا يصل الى النكاح او يصل الى التبيد والابكار وذلك انما يكون
لمرضيه او ضعفه في خلفه او ليكرهه او لغيره **وانما** **الفتن** **بالف** **وقد** **وأنما** **الفتن** **بالف** **وقد**
في العتة وفي خطبة الابل **وخلق** **المحبوب** **للدخول** **موجبة** **المهر** **على** **التكليف** **خلف** **المحبوب** **بأنه** **صحيحة**
عند ويصح ما لا مهر عندها غير صحيحة والمحبوب الذي لا يوصل ذكره وخفيشاه **والجيب** **وهو** **القطع** **في** **المغرب**
والحرمة **المبائة** **للمهر** **عند** **ما** **بأنه** **عقد** **لامرأة** **تزوج** **أمة** **بأنه** **لا** **يملك** **أن** **يكون** **مهر** **لها** **في** **حرة** **عن** **طلاق** **بأين**

اولا وان دخل بها فانما الف الفين **فانما** **الفتن** **بالف** **وقد** **وأنما** **الفتن** **بالف** **وقد**
في المهر الفين ان كانت وقدم لوط الا في الفين الفين فحينئذ حنفه الله المذكور او لا يصح في
في الوجهين والثاني فاصح ان اذا طلقها قبل الدخول بصفاتها المذكورة ولا وان دخل بها فلن
وفي المهر المذكور ولا وان لم ينفذها لم ينفذها الا في وجه الفين الفين وعندها الشرطان جائزان
على الشرط وعند فريها فاسدان في جميع المحقق رحمه الله وفي المحيط لو تزوجها على الفين ان كانت قيمته
وعلى الفين ان كانت جميلة فالشرطان صحيحان بلا خلاف **والفقهاء اختلفوا في الفين** وهذه اوجه الفين
يوجبها ثمانية مخرجين **وجملة موجبات الفين** قال لامرأة تزوجت على الف درهم والفين او الفين
او هذه واحدة او اثنتين او اخرى ارفع ففعلت ينظر ان كان مهرها مثل المهر او اقل فلها الف وان كان
مثل الفين او اكثر فلها الف وان كان بينهما يمين المهر والالف وهو الف في الوجهين كلاهما وكذلك
في المسئلة الثانية ان كان مهرها مثل المهر او اكثر فلها الف وان كان مهرها اقل فلها الف وان كان
وان كان بينهما يمين المهر والمهر او اكثر فلها الف وان كان مهرها اقل فلها الف وان كان
بالاجماع قال في فتاوى قاضي خان الا ان يكون نفقها الاوسر اقل من النفقة فيجوز له ان ينفقها
اي جعله الوكيل ومحمد القدر موحيا لاقول المالكين ويوجب بر حنفه **وقد** **وأنما** **الفتن** **بالف** **وقد**
صح على الحد ما قد عقد **كان لها الف على التمام** واعطاها القسط بانقسام **تزوج امرأتين بالف**
احداهما لا تحل له ان كانت متلوحة غير او ممتدة غير او ذات رحم محرم منه وصح كالحا لاخرى اجماعا
فكل الف للتي صح تكاثرها عنده وعند ما يقسم الف على مهرى سليما فما اصاب القوم بقية كحاشا سقط وما
اصاب لاخرى ينضمها على قدر قدر الموت والدخول ولها نصف ذلك عند الطلاق قبل الدخول وان كانتا حلالا
له يتقسم الف على قيمة بضعهما بالاتفاق وان تخاطب امرأتين فلجانب احداهما ينقسم ايضا بالاجماع لان الانقسام
ينبت لقيام المحلية بخلاف ما كان فيه من سوء خوار زاده **وارادة الفين بعد خوار** تبين بالتفريق لا بقولها
وجذرت زوجها عينا وانما اوامر القاضى الزوج حولا ولم يصل اليها في هذه المدة فقالت اخذت نفسي بعد ما خيرا
السرع بين ان تخار زوجها ونفسها وقعت الفرة بينهما في ظاهر الرواية وفي رواية اخرى حنفه الله
لانتع الفرة ولم يفرق القاضى بينهما والفتن في لا يصل الى النكاح او يصل الى التبيد والابكار وذلك انما يكون
لمرضيه او ضعفه في خلفه او ليكرهه او لغيره **وانما** **الفتن** **بالف** **وقد** **وأنما** **الفتن** **بالف** **وقد**
في العتة وفي خطبة الابل **وخلق** **المحبوب** **للدخول** **موجبة** **المهر** **على** **التكليف** **خلف** **المحبوب** **بأنه** **صحيحة**
عند ويصح ما لا مهر عندها غير صحيحة والمحبوب الذي لا يوصل ذكره وخفيشاه **والجيب** **وهو** **القطع** **في** **المغرب**
والحرمة **المبائة** **للمهر** **عند** **ما** **بأنه** **عقد** **لامرأة** **تزوج** **أمة** **بأنه** **لا** **يملك** **أن** **يكون** **مهر** **لها** **في** **حرة** **عن** **طلاق** **بأين**

في المهر الفين ان كانت وقدم لوط الا في الفين الفين فحينئذ حنفه الله المذكور او لا يصح في
في الوجهين والثاني فاصح ان اذا طلقها قبل الدخول بصفاتها المذكورة ولا وان دخل بها فلن
وفي المهر المذكور ولا وان لم ينفذها لم ينفذها الا في وجه الفين الفين وعندها الشرطان جائزان
على الشرط وعند فريها فاسدان في جميع المحقق رحمه الله وفي المحيط لو تزوجها على الفين ان كانت قيمته
وعلى الفين ان كانت جميلة فالشرطان صحيحان بلا خلاف **والفقهاء اختلفوا في الفين** وهذه اوجه الفين
يوجبها ثمانية مخرجين **وجملة موجبات الفين** قال لامرأة تزوجت على الف درهم والفين او الفين
او هذه واحدة او اثنتين او اخرى ارفع ففعلت ينظر ان كان مهرها مثل المهر او اقل فلها الف وان كان
مثل الفين او اكثر فلها الف وان كان بينهما يمين المهر والالف وهو الف في الوجهين كلاهما وكذلك
في المسئلة الثانية ان كان مهرها مثل المهر او اكثر فلها الف وان كان مهرها اقل فلها الف وان كان
وان كان بينهما يمين المهر والمهر او اكثر فلها الف وان كان مهرها اقل فلها الف وان كان
بالاجماع قال في فتاوى قاضي خان الا ان يكون نفقها الاوسر اقل من النفقة فيجوز له ان ينفقها
اي جعله الوكيل ومحمد القدر موحيا لاقول المالكين ويوجب بر حنفه **وقد** **وأنما** **الفتن** **بالف** **وقد**
صح على الحد ما قد عقد **كان لها الف على التمام** واعطاها القسط بانقسام **تزوج امرأتين بالف**
احداهما لا تحل له ان كانت متلوحة غير او ممتدة غير او ذات رحم محرم منه وصح كالحا لاخرى اجماعا
فكل الف للتي صح تكاثرها عنده وعند ما يقسم الف على مهرى سليما فما اصاب القوم بقية كحاشا سقط وما
اصاب لاخرى ينضمها على قدر قدر الموت والدخول ولها نصف ذلك عند الطلاق قبل الدخول وان كانتا حلالا
له يتقسم الف على قيمة بضعهما بالاتفاق وان تخاطب امرأتين فلجانب احداهما ينقسم ايضا بالاجماع لان الانقسام
ينبت لقيام المحلية بخلاف ما كان فيه من سوء خوار زاده **وارادة الفين بعد خوار** تبين بالتفريق لا بقولها
وجذرت زوجها عينا وانما اوامر القاضى الزوج حولا ولم يصل اليها في هذه المدة فقالت اخذت نفسي بعد ما خيرا
السرع بين ان تخار زوجها ونفسها وقعت الفرة بينهما في ظاهر الرواية وفي رواية اخرى حنفه الله
لانتع الفرة ولم يفرق القاضى بينهما والفتن في لا يصل الى النكاح او يصل الى التبيد والابكار وذلك انما يكون
لمرضيه او ضعفه في خلفه او ليكرهه او لغيره **وانما** **الفتن** **بالف** **وقد** **وأنما** **الفتن** **بالف** **وقد**
في العتة وفي خطبة الابل **وخلق** **المحبوب** **للدخول** **موجبة** **المهر** **على** **التكليف** **خلف** **المحبوب** **بأنه** **صحيحة**
عند ويصح ما لا مهر عندها غير صحيحة والمحبوب الذي لا يوصل ذكره وخفيشاه **والجيب** **وهو** **القطع** **في** **المغرب**
والحرمة **المبائة** **للمهر** **عند** **ما** **بأنه** **عقد** **لامرأة** **تزوج** **أمة** **بأنه** **لا** **يملك** **أن** **يكون** **مهر** **لها** **في** **حرة** **عن** **طلاق** **بأين**

ما شئنا بكل حال ولا نعدى الوحدة من مثلها ونصف الفضل الى التسمية قلنا فقبل قال وان يتزوج حتى فارق
البقيات لا تنقض نكاح الفاسد ولا لو مات ولم يدخل بها حتى قال المسئلة تنقض على حكم الميراث والعدة اما المهر
فنقول للواحدة من كل حال لان نكاحها قد صح ففقرت به بالموث والثلث لا تنقض في المشتين من واحد على اختلاف
الاجلين لاعتد على اصل الى يوسف وهو اعتبار الجملة فنقول اكثر الرهن ثلاثة مهرور وقلنا ان مهران ووقع الشك في مهر
فتشعر فكان نكاح مصران ونصف نكاح مصر خارج عن دعوى المشتين ويدعيها الثلث فيلزم ان يبقى مصران بينهما
لاستوائهما فيكون للثلاث حصص ونصف في المشتين مصر واحد وقلنا اصل محمد بن وهب وهو اعتبار الاحوال حتى كل فريق
على حدة فنقول للثلاث ان صح نكاحهن فلهن الثلث مهوران لزوجتهن فلا يلزم ان ينكحن بهن في حال الابقع في حال
فمنقضى والمشتين ان صح نكاحهما فلهما مهران وان لم ينفق لهما ولا نكاحهما صحيح في حال فاسد في حال فتنقض في امسا
حكم الميراث فعلى ما قلناه في المسئلة الاولى وانما حكم العدة في كل واحد منهن عن الوفاة فالطافه ولها مهر وجماعه
لاخذ الفريقتين دليل الاول فيقطعان هذه الاعمال لا تنقض الا في الزوجة قالوا ولو كانا نكاحا لكانت احدى الاثنين
لم تغير الحكم اما ان يتغير بسبب الجمع بين الام والابنة او بسبب جمعة المصاهرة فلا وجه الى الاول لان نكاح احدى الفريقتين
فاسد لا يحال فلا يصير جابحا ولا وجه الى الثاني لان النكاح الفاسد لا يترتب به الدخول او بجمعة المصاهرة
قالوا ساجنا هذا الجواب لما يقع اذا كان المراد به ان كان الواحد تقدم على نكاح الفريقتين وكان بين نكاح الفريقتين
ليكون نكاحها صحيحا لا يحال فلا يتغير اما اذا تأخر نكاح الفريقتين لم ينعكس نكاحها لان الثلاث تقدم وفيها ام
لم يقع نكاح البنت لانه بغير جابحين الام والبنت فصح نكاح الاجنبية فصح نكاح الاربع فلا يقع نكاح الواحد وان تقدم
الثنتان وفيها بطلان يقع نكاح الام لانها حرمه نكاح البنت فصح نكاح الاجنبية فصح نكاح الاربع فلا يقع نكاح الواحد لا يحال
فاذا احتمل صح نكاح الواحد واحتمل الفساد لا يكون الجواب في المسئلة الاولى قالوا ولو كانا نكاحا لكانت احدى الاثنين
واحدى الشنتين امه لانه تزوج شنتين وواحدة فصح نكاحهن الا الاثنتين لان نكاح الامه لا يقع مع الحره ولا بعد الحره
قالوا ولو كانت احدى الثلث امه فللواحدة مهر كامل ونكاح الميراث هو مهران بين الفريقتين سوى الامه وثلث الميراث
بينهن قالوا ساجنا هذا الجواب لما يقع اذا كان المراد به ان كان الواحد الحره قبل علم ذلك ولما كان لان نكاح
الواحد صحيح وانما تزاحم في الميراث امران اما المفردتان او اللتان كانتا امه لان نكاح الامه لم يقع لانه
تزوجهما الحره فكان لهما مهر وثلث الميراث والباقي بينهما وليس لاجرى الفريقتين احدى والاخرى قالوا لو كانت
اجدى الشنتين امه كان نكاح الامه فاسدا لما قلنا انصارا لانه تزوج واحدة في عقد واحد وفي عقد واحد وثلثا في عقد
ولا يعلم آية الشاكنا ولا فنقول المسئلة تنقض على حكم الميراث والعدة وانما حكم المهر فنقول للثلاث مهر ونصف
لانه اربعة نكاحين فلهن ثلاثة مهرور فان لم يقع فلا ينعكس المهر ونكاحهن يقع في حال البين بان تقدم او تخل ولا يصح في حال

الجواب

بان تأخرا لا ان لحوالا الاصابة حالة واحدة وكان لهن مهر ونصف في الشنتين مهر ونصف لان نكاح احدىهما
صحيح يبين تقدم على نكاح الثلث او تأخرا ونكاح الاخرى يبين ان تقدم على نكاح الثلث ولا يقع ان تأخر فينصف في فصل
لما مهر ونصف بينهما نصفان وانما حكم الميراث فنقول للثلاث ثلثة اثمان الميراث والمشتين خمسة اثمان
الميراث اما الثلث فلا ان صح نكاحهن بان تقدم او تأخر فلا ينعكس اثمان الميراث فكل منهن نصف اثمانا في نكاح
الواحدة من المفردتين معهن صحيح وان لم يقع بان تأخر فلا ينعكس اثمانا لهن نصف اثمانا في نكاحهن وفيما بينة وانما
الشنتين فلان نكاح احدىهما صحيح يبين لانه في حال يقع مع الاخرى فيكون لهما نصف الميراث اربعة وفي حال يقع
مع الثلث فيكون لهما ربع الميراث سهمان فالتسماان ثابتين في سهمان لهما في حال ولا يجباها في حال
فتنصف فيكون لهما ثلثة اسهم وانما الاخرى فكما صح في حال دون حال فان كان صحيا كان لهما نصف الميراث
اربعة وان لم يكن صحيا فلا ينعكس لهما فتصرف فصار سهمان في فصل لهما خمسة اسهم وانما حكم العدة فنقول على كل واحدة
منهن عدة الوفاة لما قلنا من قبل قالوا ولو تزوج اربعاً وثلثا في شنتين وواحدة ولا يعلم الا قول المسئلة
شتم على حكم المهر والميراث والعدة فبذلك نأبى الميراث لان محمد بن احمد استبداه به فنقول ان الميراث بين
الفريق الثلاث لانه انما يقع الفرق في نكاح الميراث لانه وان كان اربعة وحيث لا التحفة لان الواحد لا تدعى جميع
الميراث لغيرها ولما تدعى مع الشنتين او الثلاث في الشنتين والثلاث في الاربع فكل فرقة تدعى جميعا لنفسها
لانه متى صح نكاح الشنتين لا يقع نكاح الثلاث والاربع وكذا هنا في قسم الميراث بينهما انما نأبى الواحد لا تدخل
مع الاربع فلا تدخل شيئا مما اصابهن الى نكاحها مع الاربع لا يصح في حال ونؤخر في الشنتين في تأخذ سدس ما اصابهما
لانها صح نكاحها معهما فلها ثلث ما اصابهما وان لم يقع فلا ينعكس لهما فتصرف فكان لهما سدس ما اصابهما ويدخل مع الثلث
فتأخذ سدس ما اصابهن لانه صح نكاحها معهن فلها ربع ما اصابهن وان لم يقع فلا ينعكس لهما فتصرف فكان لهما ثمن ما اصابهن
وانما حكم المهر فنقول لهن ثلثة مهرور ونصف من كل واحد لكن اختلفوا في الفسمة اما قولنا يوسف وطريقة اعتبار
الجملة فنقول اكثر ما لهن اربعة مهرور بان صح نكاح الاربع ونكاح الثلاث مع الواحد وقلنا لهن ثلثة مهرور
بان صح نكاح الشنتين مع الواحد فللثلاث مهرور ثلثا في شنتين والمهر الرابع يثبت لهما بين ولا يثبت في حال لكن لحوالا
الاصابة حالة واحدة فتصرف فكان لهن ثلثة مهرور ونصف منهن نصف يخرج عن دعوى الشنتين وتذهب
الثلث والاربع لانه الثلث قلن صح نكاحهن مع الواحد والاربع قلن صح نكاحهن فيم لهن النصف الا ان
للثلاث ربع ذلك وللاربع ثلثة ارباع اما الثلث فلان الواحد ان كانت معهن فلا ينصفن ذلك وللاربع
نصف ذلك وان لم يكن مع الواحد فلا ينصفن في حال دون حال فتصرف فصار لهن ربعه وانما الاربع
فلان الواحد ان كانت مع الثلاث فلهن نصف ذلك وان لم يكن فلهن ثلثه والنصف ثابت يبين وفي النصف الآخر

مثل في نصف فصار لثلاثة اربعة في ثلاثة فصار لثلاثة اثنين منه سكر ولثلاثة سكر ونصف
 وللاربعة سدسها ونصف لان الواحد ان كان مع اثنين فلها ثلثة وللثلاثة ثلثة وللاربعة ثلثة وان لم يكن
 مع اثنين فلها ثلثة والواحد معها فاحادون حال في نصف فصار لها سكر في خمسة اسكره استوت فيه منازعة
 الثلاثة والاربعة فصار بينهما نصفان لكل فريق سدسها ونصف في سكر استوت منازعة الفرق الثلاثة
 وكانت بينهما لثلاثة فصار لثلاثة اثنين فحصل للشئين مرة لثلاثة مرة سكر وللثلاثة مرة لثلاثة
 ومرة سدسها ونصف ومرة ربع النصف وهو ثلث الكل وللاربعة مرة لثلاثة مرة سدسها ونصف ومرة ثلثة
 اربع للثلاثة وهو ثلثة اعمان الكل ففحتاج الى حساب له ثلث وثلث وثلث اربعة وعشرون فيجعل كل واحد
 اربعة وعشرون فيحصل للشئين مرة لثلاثة مرة سكر وهو اربعة فصار لثلاثة اسكره
 وهو خمسة اسكره حصل للثلاثة مرة لثلاثة مرة سكر ونصف وهو عشرة ومرة ثلث
 وهو ثلثة فصار لثلاثة تسعة وعشرون وهو سكر وثلث وثلث وثلث اربعة وعشرون فيجعل كل واحد
 مرة سكر ونصف وهو عشرة وثلاثة اعمان هو خمسة فصار لثلاثة خمسة وثلاثون وهو سكر ونصف وثلث
 ثلث من ثلث الواحد لا تدخل مع الاربعة فلا ياخذ شيئا مما اصابت من اثنين وتدخل مع اثنين فياخذ سكرين باصابعها
 ويدخل مع الثلاثة فاخذت ثلثها اصابت لثلاثة في الميراث واما قول محمد وطريفة اعتبار الاحوال
 في حق كل فريق فنقول الواحد ان صح تكاثرها فلها امر وان لم يبع فلا شيء لها وتكاثرها يبيع في ثلاثة احوال ولا يبيع
 في حالين تأخر عن الاربعة فصار كان لها امر في حال دون حال في نصف فكان لها امر واما اثنين ان صح تكاثرها
 فلها امر وان لم يبع فلا شيء لها وتكاثرها يبيع في حالين تأخر عن الثلاثة والاربعة في حالين بان تخلد
 او تأخر لحوالهما ان احوالهما كان لهما ثلث حرين وهو لثلاثة واحد واما الثلاثة ان صح تكاثرها فلها امر
 لثلاثة امر وان لم يبع فلا شيء لثلاثة وتكاثرها يبيع في حالين تأخر عن الثلاثة والاربعة في حالين بان تخلد
 ان صح تكاثرها فلها امر اربعة امور وان لم يبع فلا شيء لثلاثة وتكاثرها يبيع في حالين تأخر عن الثلاثة والاربعة في حالين بان تخلد
 وهو امر وثلث فصار لثلاثة ثلثة امور ونصف كما قال ابو يوسف رحمه الله واما حكم العدة على كل واحد منهن
 عدة الوفاة احتياط ولو كانت احدى الاربعة فكذا الامة فاسد ولا سكره لها في الميراث فصار
 كانه تزوج واحد في عدة وتبين في عدة ولثلاثة عدة ولثلاثة عدة ولا يعرفن شيئا الا في الميراث
 تشمل على حكم الميراث والعدة فبدا ان حكم الميراث لا يحد بحد بحد ففقدوا على قول ابو يوسف لثلاثة
 وهو ونصف للواحدة منهن مكرام لان تكاثرها صحيح بيقين في سكره ونصف في نصف خارج عن دعوى الشئين
 وتذعيه كل واحدة من الثلث فيكون بينهما نصفان بينهن لثلاثة استوت بينهما منازعة الفرق الثلاثة فكان بينهما لثلاثة في كل واحد

مكرام وللثئين لثلاثة مكرام وكل واحد من الثلاثة مرة نصف مكرام مرة لثلاثة مكرام لثلاثة مكرام
 نصف ونصف ونصف ونصف نصف ثلث فيضرب اثنين في اثنين فيضرب اربعة فيضرب اربعة في ثلثة فيضرب
 ان في ثلث مكرام ثلثي عشر حصل للواحدة مكرام اثنان وللثئين لثلاثة مكرام وهو ثمانية وكل واحد من الثلاثة
 مرة نصف نصف مكرام وهو ثلثة مكرام مرة لثلاثة مكرام وهو ثمانية فصار لثلاثة مكرام وهو ثمانية مكرام
 محمد يقول لثلاثة مكرام وهو ثمانية مكرام لان تكاثرها صحيح بيقين وللثئين لثلاثة مكرام لان تكاثرها
 يبيع في حالين ولا يبيع في حالين فكان لهما ثلث حرين وهو لثلاثة واحد واما الثلاثة ان صح تكاثرها
 والثلثة يبيع في حالين ولا يبيع في حالين فكان لكل واحد منها ثلثة مكرام وهو امر واحد واما حكم الميراث فنقول
 ميراث الثمانية لثلاثة منهن سبعة اسهم اربعة وعشرين لثلاثة مكرام صحيح بيقين فان صح مع اثنين فلها
 ثلث الميراث ثمانية وان صح مع الاربعة فلها ربع الميراث ستة فالربع وهو ثمانية ثابت بيقين وفي الثلث استهين
 لثلاثة حال دون حال في نصف فصار لثلاثة ثلثة اعمان هذا غلط والصحيح ان لثلاثة اسهم وثلثة اسهم
 وقد ذكرنا ذلك في شرح مختصر المرافع والباقي بين الفرق الثلاثة لثلاثة في قول ابو حنيفة رحمه الله واما قول ابو يوسف رحمه الله
 لم يذكر صاحب الكتاب هذا وقوله ان السهم السابع بين الثلث والثلث والباقي وهو ثمانية عشر مابين الفرق الثلاثة
 اعمان والقويح ان السهم وثلث اسهم والباقي بين الثلث والثلث والباقي بين الثلث والثلث اعمان في قول ابو يوسف رحمه الله
 اعمان اذ علم ستة عشر مابين خارج عن دعوى الشئين فيكون بين الثلث والثلث ثلثة عشر منازعة
 الفرق الثلاثة فيكون بينهما لثلاثة ثلثة فرق خمسة وثلث وثلث وثلث اربعة وعشرون فيجعل كل واحد
 ستة عشر لان الواحد معها وان لم يبع فلا شيء لهما وقد صح في حالين يبيع في حالين فيكون لهما ثلثة وهو ثلثة
 وثلث مثل ما قال ابو يوسف رحمه الله على طريق المنازعة والثلثان صح تكاثرها فلها ثلث ثمانية عشر لان الواحد
 معهن وان لم يبع فلا شيء لهن وقد صح في حالين يبيع في حالين فيكون لهن ثلثة وهو ثلثة مثل ما قال ابو يوسف رحمه الله
 طريق المنازعة وكذا الثلث الاخر فصار لثلاثة عشر وللثئين ثلثة وثلث فصار لثلاثة ثلثة واحد
 ستة وثلثان فصار اربعة وعشرين والوجه لابي حنيفة رحمه الله ما قلنا من قبل واما حكم العدة فعمل
 كل واحد منهن عدة الوفاة على الواحد بيقين وعلى البواة احتياط ولو طلق اثنين من نسيانه ثم مات
 قبل ان يتبين فالمسألة تشمل على حكم الميراث والعدة وقد كرم صاحب الكتاب حكم الميراث لغيره على قول ابو يوسف
 فنقول الصحن مكرام ونصف وجه التخرج اعتبار الجملة فنقول ان الصحن اربعة امور وان صح تكاثرها
 الثلث الواحد فيكون لهن اربعة امور وقد سقط بالطلاق قبل الدخول يصري في ثلاثة امور
 واقل ما الصحن مكرام بان صح تكاثر الشئين مع الواحد فيكون لهن ثلاثة امور وسقط بالطلاق بين

[illegible]

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, yellowed paper.

[illegible]

لا يثبت النبوة عندها يثبت كتاب

[illegible]

من الحلف في اليوم الذي حرمته القربان في الحال
كحرمته اسم الله و بعد معنى حرمته الليل
لو قبح الحلفا لبيان لعدم بعد
من القربان و
فمن الحلفا حرمه حتى اذا حلفت في الليل
فلما قال لا يثبت الحرمه دون الكفارة و
فمن القربان و

قرية بايئة
في ذكر
ذكر وافر

فالأمر موقوف وقال الأسي مشركي عبد ادعى البايغ كان دبره قبل البيع والبايع منكر فانه محال بين الخري
 وبينه لا قراره بحكمة استرقاقه ولا يفتق حتى يوت البايغ فادامات البايغ عتق نظر الخطن المشري ولا يفتق يوت
 المشري فان جوف هذا العبد جناية فهو موقوف حتى يخرجه حاله بتصديق لحدوها مصلح لان جناية المدبر عكسيتين
 وهو مجهول وقال لا يكون موقوف فابدى على العبد وينظر الى الارش وقيمته فيلزمه اقلها ان لم يكن له كسب كان له
 كسب يوتي من كسبه ويحجب كسبه بالاجماع من بسوط خواهر زاده وقوله اول ما يولد حر
 مقتدر بالحي فاحفظه ومنه قال الامته اول ولد تلدينه لو حر فولدت ولدا اميتا ثم ولدت ولدا حيا
 عتق الحيا كانه قال اول ولد تلدينه حيا وعندها لا يفتق وانما وضع في حرته الولد اذ لو قال الامته اذ ولدت ولدا
 فان حرته تنفق بالولد الميت بالاجماع لان محل الجزاء وفي الامه ههنا قابل للجزاء كالأول المختلف على قوله من الهداية
 لو اوقع الحر في عتق مثله ثم لعان ان هو لم يخله اعتق الحر في عتقه الحر في دار الحرب ولم يخل سبيله
 لا يفتق منه لانه قارن الاعتاق ما ينقضه لانه يساويه مسترقا ثم وعندها يفتق وفائدة الخلاف انما اذ
 لم يخل وهذا العبد في يده فهو عبد عندنا حتى يفتق وعندها هو حر ويؤثر بخله من العون وانما وضع
 في العبد الحر لان العبد المليم والذى يفتق بالاجماع لانها ليس محل الاستفاق حتى سبيله ولم يخل وانما
 اوقع في ترك التخلية اذ لو خلا يفتق اجماعا وعندها الاختلاف اذ اذ بدوا كاتب لم يخل سبيله وقيل بخلاف
 فهو في نفوذ عتق الخلفاء الولد عندها حنيفة ومحمد رهما الله ولا عليه للعتق وقال ابو يوسف عند من ان يكون
 ولا يفتق من البولين لو عتق الحر والعبد عتقا يملك في المستقبل العتق عتقا اذ اقال المالك
 اوالعتق والحر في كل عملوا اهلك فيما المستقبل او في ثلثين سنة او ابدا فهو حر فعتق العبد واسم الحر في
 ثم مكن عبد لا يفتق عنده وعندها يفتق وانما قيد بقوله فيما المستقبل اذ لو اقتصر على قوله كل عملوا ملكه لو حر
 فانه لا يفتق بالاتفاق لانه الحاق حقيقة ولو قال كل عملوا ملكه بعد العتق او اذا اعتقت بيعه بالاتفاق بسوط
 خواهر زاده والجامع الكبير مكتوب دبر مولا ومات كمال له سوا في ثلثي القيمة او ثلثي ترك
 يسع وقال الامام الاقل كاتب عبده ثم دبره في التدبير ويبقى الكتابة بحالها غير ان العبد مخير ان يشأ نقض
 الكتابة حتى يفتق التدبير عن مولا وان شأ اختار المقتضى في الكتابة حتى يفتق بالكتابة عند الاحكام فان مات
 المولى وقد اختار المقتضى في الكتابة قال لم يختر شيئا وليس له ما سواه يعتق ثلثه ثم يخير الباقي ان يشأ اختار
 التساوية في ثلثي قيمته وان شأ اختار التساوية بعد الكتابة وان كان ثلث الكتابة اكثر من ثلثي قيمته
 لفائدة في هذه التخيير فان ثلثه بعد الكتابة مؤجل والاخر محجل على مذهبه وعسى يختار اكثر المؤجل على الاقل
 المعجل وعلى قوله كمال المالين حاله هو حر كله لعدم تجزئ الاعتاق فيلزمه اقلها عدم الفائدة في التخيير

عاقولما

الكتانية وثلاثي قسطنطين

على قولهما مكاتب قد ملك الابن زهق، ان عجل الابن والا يشرق، مكاتب شترى اباؤه او وليك
ونكاتبوا عليهم ثم مات المكاتب بغير ميراث، ولا يقومون مقامه في الاحكام على النجوم بل يحلون او يردون
في الرق وقال يودون على النجوم والاولد المولود في المكاتبه يودي على النجوم بالاجماع فليد او يرد في الشراء
مكاتب صالح عن محمد اقر، فالصبي بعد الفسخ الحار اهدر، مكاتبه يبيع بغير اذن مولاه رجل اعدا حقه وجب في
فصله ولا الجناية على مال حتى جاز ولم يود في عجز وردد في الرق فذكر الصبي اهدر في الحال يعني انه يتاخر عنه بدل الرق
المالك بعد العتق عنه ولا يوزن به في الحال وعند ما يبيع الصبي في الحال ويؤخذ به في الحال ويبياع فيه والى كادى عبد الصبي
ثم ادى ثم عتق او عتق ثم ادى كان جاز بالاجماع، من كوثبت ثم ادى باني، وهن جازت ببيت اخري، البنت ولدت
كسبها بنتا اخرى فما جميعا على حال امها وكسبها لأمها لان كسبها في كسب الوصي وكسب الوصي في كسب المولى فيصير
كسبها للمدة بهذا الطريق فان اعتق المولى الوصي اعتقت النعمى معها عند وعند ما لا يعتق وتكون مع الجدة
على حالها ومنه الخلاف فان اتفق عليه عند ما لا يعتق الا ان يفتيه كما
جمع بين عبد وبينه لا يقع عليها العتق من بيت الوصي او جاز فقال احكاما صر وقال هذا اخذ وهذا اعتق عبد
عنه وعند ما لا يعتق الا ان يفتيه كما
ويكون من المولى رتبة العبد ومن العبد عوض سمي به لان كلاهما كتب عن نفسه امر هذا الاداء وهذا الوفاء
وقيدت عبارة عن الجاه فسمي اجتماع الطرفين كتابة واجتماع العسكر كسبة واجتماع النجوم في هذا العقد كتابة
مكاتب النصف لمن كسبه، ينفذ ونصفه لربه، الكتابة تجزئ عنه وعند ما لا تجزئ حتى لو كانت نصفين
ذكر وصار كله مكاتبها عند وعند يقتصر على القدر الذي كاتبته فان ادى الكتابة عتق منه وذكر القدر ويسقى
فيها بقية قيمته بقدر ما يطبق على ما سمي به ليس للمولى ان يباليه في الحال ولكن له بيعه بمحملة طاقته ومنه الاختلاف
تظهر فيما اذا كتب العبد مال قبل الاداء فنصفه له والنصف للمولود عند وعند ما كسبه لانه مكاتبه مال
الكتب الاداء فليس للمولى كسبه بل بالاتفاق ما عندها لانه حر كله فاما عند فان النصف منه عتق بالاداء
وهذا النصف الآخر سمي المكاتب فيكون اخق بجميع كسبه بعد الاداء من الميسور وانما اعلم ستان شتا عبد المؤمنين
يفتق ان اخذه من ههنا حتى ستان وارنا اختي عبد اسلم او دخل في دارا عتق العبد من غير ولا
وعنده لا يفتق، كذا لم يردت، فابتاعه المولى اود ووزنه، وعلى هذا الخلاف عبد الرضى في دارا
فباعه من ماله او من دارا ونفذ الميسور باع من حتى فيكون هو على الخلا في ايها واهم اعلى انه
لو عتقه المولى لعتق لانه تقوى بهم وقرمولاه، مكاتبه اوصى بثلثه وعتق، ومات فالموصي بثلثه
اوصى المكاتب بثلثه لم يعتق مات لم يجز وعتقه عند وعندها يجوز وهو باع على عتق كالعقار كالعبد ملك في

استقبلوا نوحا وقد مر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

سنة وبلغت في رسول الله صلى الله عليه وسلم
في سنة ثمان وثلاثين سنة من الهجرة النبوية
وكانت في سنة ثمان وثلاثين سنة من الهجرة النبوية
وكانت في سنة ثمان وثلاثين سنة من الهجرة النبوية

الوكلاء النصارى والمحتسب والمولاة الحائنة والتشاور والولاء الخيانة ونفسه وهه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

This is a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor creases and discoloration, characteristic of old paper. There is no text or other markings on the page.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ
وَعَلَى مَنْ تَرْضَى خَلْقَهُمْ

هذا الحديث يكثر في خبره
 كثر فيها الا انه يحاذر من
 الخطأ في نقله
 والخيار والفتا والحد
 والتين مصدق
 ما لم يكن اللسان مصدق
 النفقة المأثورة الى
 بقعة بشي من الاجرة
 ولما ورد
 وتلكوا في نبيوتهم
 الم السنين الذي على
 انفسهم قولها انهم
 انما هم به بالفرس
 الظلم انما في و
 واذا و باقاة
 والحد في فيما قال
 قال لا يشرب من صدقة
 الا انما في انما قال

This image shows a blank, aged, light brown page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a textured, slightly mottled appearance with some minor discoloration and faint, darker spots, characteristic of old paper. There is no text or other markings on the page.

من حرّم عليه المصايف ولو لادّارته وكلّ ذى رحم محرم من أولادها الكلّ لفظ المحيط قاله الجاهل المحبوت وجهه هذا
 ان السارق اذا سرق من هؤلاء وهم بمنزلة نبيها والسارق اليك لا بالابن لم يقطع قوله لانه ما ذنوبه داخل منزل
 ابنه وابيه فخرج المنزل من ان يكون حرّاً غافراً اذا سرق ما لم من منزل آخر فغده لا يقطع خلافها **المسألة الثانية**
 سرق الموجد من المتاجر المنزل الذي أجره يقطع عنده وعندها لا يقطع سواء كان الموجد مالاً او متجراً من غيره
 فقد ذكره الفقه للشافعية والحنابلة والظاهر ان السارق اذا سرق من المتاجر من الموجد لا يقطع على
 قول لا يقطع به يقطع وعلى قولها ذكره بعض الروايات انه لا يقطع قالوا اية غلطه والصحيح انه يقطع فلما اختلف في النظم
 سرقه الموجد من المتاجر اختلف لفظ النظم هذه المسألة في بعض النسخ لا المفعلي لاجل الوصل بقية الطاء وضمت الراء
 يعني الموجد وهو الالف هكذا اريدت مفيداً لفظ العلامة شمس الائمة الكردري وقوله المفعلي لاني نفي نفي عن قوله
 في صدر البيت لا يقطع السارق والثاني اثبات في صدر الكلام ويوقع الموجد اسرق من متاجره وفي بعض النسخ
 بكسر الطاء وفتح الزاؤه وجه تقديره لا يقطع السارق من بيت الخبز والخبز لا يقطع لانه السارق في اجر الوصل فيكون المفعلي
 لذلك السارق في اجر الوصل متجراً او يكون السارق موجد او يعود التغيير لاجل السارق فاعل هذا الاختلاف في التفسير من حيث
 المعنى لكن الاول اظهره وقيل في الطريق ان كان قتلوا واخذوا المصايف من محل فانه يقتل ويقتل ويقتل ويقتل ويقتل
 قطع الطريق اذا افترقوا الما وقتلوا فالامام ان شاء قطع ايديهم ورجلهم من خلافه من غير قتله الكسبي بالقتل يقتلهم عنده
 وعندها يقتلهم لا غير وانما اوردت قطع الطريق ههنا لانه سرقه الكبير فانه في الما رضية من اليد حفظ المكان المأفوف

وهو الذي في الامور وفي الشرع اختفت بسيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما غاب في
عبد من علم ان كماله ارحم في هذه الكفر لئلا يكون عنده وعندهما يملكونه والكل في عبيد الله صلى الله عليه وآله وسلم والذين يقولون وفي المرتد
يملكونه بما جاء ولو اذوا عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم فدار السلام احرزوه بدار الله يملكونه وان وقع في العير لان الرأية افاضت اليهم
يملكونه بالاباح من البداية صلى الله عليه وآله وسلم كسب ذوقية او سلم منه عصبه ومودع منه الذي احسن شيئا
ثم على الزاظرين فافهم في حري سلمه ودار الخ في سلمه على المزارع وهو هنا لجميع ما له الذي بيده له وكذا ما كان في مودع
اسلم او الذي اما ما كان في مودع ارحم او عصبته سلم او ذني بعد السلام فهو في السلم عصبه وعند ما له له والمراد من المودع

في هذا البيت قال الأديب السوفى قيل شهادتهما عليه وعنديما لا تقبلوا وضعه، فضلا فها الزمان والمكان
أدلو اقلعوا الأقدار والأشياء لا تقبل إلا بما من التفتحة والفتاوى **وَمِنْ ثَمَرَاتِهَا** **لَمْ يَسْقُطِ الْأَحْصَانُ إِلَى الْهَيْمَةِ**
من إمامة بشيرة أو قبلها أو نظرا فربما بشيرة ثم تزوج أمها وأبنتها فولد لها لا يستطاع إحصاء عدده في أن قادراً فخر وقال استقلت
بسطه أحصاء في الجردا وقته **كتاب الترقية** السرقه لغنا أفاد الشيء من الغنى الحقيق خيل وفي الشريعة العام وام
زيدت عليه ونداء أفرغوت في موضعها **ويؤيد الضمان كسر المعززة** فيتمه لغيل يوقا عرف كسر بيطر لم أوله علمت غزلة
أودقه أو نمر ساره أو شيئين الملاهي من قيمته عليه وعنديما لا يغنى عن الحلي وعلم هذا الخلا والسرور أو الشرح
والغنى على قولها لكثرة الغساوين العباد وفيلز الغزاة بمغز عن الخلا وذكره العون ثم تبيير الضمان على قولها أو الحان
يصح العمل أفرغ عن اللها ينظر فيكم يشترى لذكر العمل فيهم ذكر في قولهم يصح لم يفر لا يغنى شيئا من التفتحة المعززة نوع
من التفتحة الذي يشهد أهله المندوا أو الأقر بالذكر كما المعززة فلما كاث اللها التي يغزب ماها أو جها نرؤ من المحرور والما
وكرسلة الضمان في كتاب الترقية بناء لا ابتداء معناه لوسيق فينبور أو أوله لا يتقبل ولو كسيرة على الضمان فعل الخلافة
لو شهد على سراق أو البقرة واختلوا لورنا لم يغزب شريدا على جر سرقه بقرة فقال لاطرها كانت سووكا وقال الأخر
كانت سقسقا يغزبه وعنديما لا يقبل قاله وهذا الاضمار أو لا يندبش أم الحاله العنيفة وأما فيه الأثنا أياها

كما استأذنا في التقدير الشهادة بالاجماع والقبول ان الكفر الحلال في الحيط وان وضع في السرقة اذ العقب لا تقبل
 وكذا الاختلاف في الزكوة والاثوة لا تقبل اجماعا وانما في المنور قطع اليمنى من سائر في السرقة يقطع اليد من
 القاضى اذا امر الجليل بقطع اليمنى في السرقة فقطع اليسرى عمدا لا يفيدها غيره وكذا لا يفيدها والاختلاف في الورقة اذا
 اخطا لا يفيدها اجماعا والمرد باخطا اخطا في الاجتهاد نظر الى اطلاق اليد قوله تعالى فاقطعوا ايديهما اما اخطا في معرفة
 اليمنى واليسار لا يفيدها غيره وقيد نحو غفوا حتى اذا قال اخرج عنيك فخرج يساره وقال هذا يميني فاقطعها لا يفيدها
 اجماعا والى موضع في الامر بقطع اليمنى رعايا لظاير الرواية فقد روى الحسن بن علي صنفه ربه انه قال الامام اقطع
 يده فقطع يساره لا يفيدها شيء وان قال قطع يمينه فقطع يساره في العفا من جامع المحبوني والديانة لوق في السار وقيل
 للبعض يمين من ضمان الكل سرقة سرقة واحدة واثنان من اربابا وخاصم والباقر يثبت فقطع
 خصوصية الذي حضره حضر الباقين فعنده لا يفيدها شيء اذا هلك الاموال او لم يتركها وقال لا يفيدها قيمة سرقات
 الغالب لا يفيدها الخاضع لاجماعا ولو كانت الاموال فايت يرد حق كل واحد اليهم اجماعا من الحيط وجامع المحبونة

وزمہ

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

بفریه و کیم ادا شمس اکثری دایه وضو به

[illegible]

يقود
يقه

من قسمة المثلثين

أصله من امر ياء و هو الكرم
ادغمت الراء الاولى فاعلنا
فكر اليم الثانية
كسب و

شهره و البین جعل بعضیها بعض
القها بول الشیخاته کلها للامایا کا
ان یقیمها و

لا تملك فيه حيلة فاقبيل اليه باليد

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والاصل فيه اننا انما نتصوره
لابد من وضعها واليد المارة بغيره
عندما خذناه حافا كذا فيكون
عليه والقدر بكونه والقول للملك مستحق
فان قيل ليس له مقدر وهو يدعي
الملك نفسه والمقدس يقول
عنده وبالمكان عند ما
قوله فانه لا يقدر
لكن ان الله لا يقدر
الشيء في نفسه بل يقدر
الشيء في غيره لا يقدر
الشيء في نفسه بل يقدر
الشيء في غيره لا يقدر

والان قد صدق هذين معاً استوعباً واعطياً من اودعاه مات وترك الميراثهم فقال جل هذه الالهي انت
وديعه عنده وقال اخبرني عليه دين القدرهم فقال الوارث صدقتم انوعده بينهما نصفان كما لو اقر بالدين
شعير الوديعه وقال الوديعه على الوديعه كما لو اقر بالوديعه ثم بالدين ولو كان هويها وقال صدقتم ان كان صدق الوديعه
احتمال الاجماع لو كان عبد فادعى عتقا وذلك اننا بوجوب استيفاءه فالدين اولى به من اودعاه **والفقهاء اولى**
فاحفظوا السوء لاه مات وترك عبد فقال العبد للوارث استعني بؤك وقال اخبرني على ابيك القدرهم فقال صدقتم
فالدين اولى وبسبب العبد في قيمته للغيرهم وقال لا يفتقر على ما ولو صدقتمها المورث في مرضه هكذا اعتق مع السعاية عندهم
من جامع المحبوتى لو قال منهم من جسد الدار له ففرض ذلك الاقرار واشترط بيان ذى الاجابة واقر لرجل
سبهم من دياره لو اقر بالسر وقال البيان اليه وفي الشقص والنصيب والباقيعة والجزء يلزمه البيان
بالاتفاق من المحيط وقوله ذى الاجابة المحبوتى وقوله **الفقهاء اولى** او على هذا الجدار منكم وابطلوا قاله على القدرهم
او على هذا الجدار يلزمه لو قال لا يلزمه شي **مفكر خفيصة** ولزم من غير هذا الشيء جميع الفقهاء **والفقهاء اولى**
وتنفي ثانياً بقول الثاني قال لعلنا على كرخطة وكرخشيرة الا كرخطة وقخير خفيصة فاستشأ كراجل بالاجماع
لانه استشأ الكل من الكل واستشأ فقير شعير كرخطة وكرخشيرة فاستشأ كراجل بالاجماع
من شعير والحلا وفيها اذا قدم لشئ كرخطة اذ لو بدا باستشأ بقول شعير قال الا فقير شعير وكرخطة يصح
استشأ بعض الشعير بالاتفاق لعدم الفاصل من المبسوط واليه الاشارة في قوله بعض الثاني والكراسم لا يعين فقير
من جامع المحبوتى **ويطيل القيل بان شاء الله وابطلوا آخره بالجملة** ما جعل كرخطة الحق يعني كرخطة التثنية وفي الاقرار
بدين وكنت اسفله ما اذكر فلان من ذكر فلان خلاصه ان شاء الله فلا استشأ بغيره في جميع المقبل عنده ويبطل
كل ما في الفكر عنده ما ينصرف الى ما يليه فلا يبطل الا خلاصه وكذا لو كتب اسفله ومن قام بهذا الذكر فهو ولي ما فيه
ان شاء الله يبطل الكل عنده وعند ما يبطل هذا المقال فوطر وتوتر كرخطة بياض عنده قوله ومن قام بهذا الذكر قالوا
لا يفتقر الاستشأ بمويعير كفاصل السكوت لان الفرجة في الصكوك بمنزلة السكوت في النطق من جامع قاضي خان
والبداية فان قيل لا يفتقر في كرخطة الفيل ومن قام بهذا الذكر فهو ولي ما فيه قلنا لان معنا من قام باثبات
هذا الحق فهو ولي ما فيه فيكتب ثبوت هذا المقر بتوكيل من يوكله المقر له بالخصومة عند خفيصة فان التوكيل بالخصومة
عند من غير رضا الخصم لا يقع على ما سياتي فان قيل كيف يقع الرضا على قوله بتوكيل مجبول قلنا بغيره فان اسقاط
الحق من الجاهل جائز وهذا الرضا يتضمن سقاط حقه في دفع الوكيل واسم المذاني هذا الاشكال وقال لا يكتب
تحرراً عن قول ان خفيصة بل تحرراً عن قول ابن ابي ليلى ان التوكيل بالخصومة لا يقع الا اذا وجد الرضا بولالة
وكيل مجبول فيجوز من جامع المحبوتى والفكر بالاقراء والمال وغيره تعريضاً **والفقهاء اولى**

والاصل فيه اننا انما نتصوره
لابد من وضعها واليد المارة بغيره
عندما خذناه حافا كذا فيكون
عليه والقدر بكونه والقول للملك مستحق
فان قيل ليس له مقدر وهو يدعي
الملك نفسه والمقدس يقول
عنده وبالمكان عند ما
قوله فانه لا يقدر
لكن ان الله لا يقدر
الشيء في نفسه بل يقدر
الشيء في غيره لا يقدر
الشيء في نفسه بل يقدر
الشيء في غيره لا يقدر

والاصل فيه اننا انما نتصوره
لابد من وضعها واليد المارة بغيره
عندما خذناه حافا كذا فيكون
عليه والقدر بكونه والقول للملك مستحق
فان قيل ليس له مقدر وهو يدعي
الملك نفسه والمقدس يقول
عنده وبالمكان عند ما
قوله فانه لا يقدر
لكن ان الله لا يقدر
الشيء في نفسه بل يقدر
الشيء في غيره لا يقدر
الشيء في نفسه بل يقدر
الشيء في غيره لا يقدر

ونا النصارى كابل بالارام قال له على ديارهم كثيرة يلزمه شجرة عنده وقال لا يلزمه النصارى
من كل جنس **ولو قال قد اسكنتم في منزلي ثم اخذت وهو قال هو في** قالوا لا يقدر الا المقدر له وهكذا
قال وضع في بيت فلان ثم اخذته اقال العرش فلان انما هو ثم اخذته واسكنه ديارهم ثم اخذته وقال فلان الخوف
او الذرارة او اخطا فلان ثوبى هذا بدمهم ثم قبضتهم وقال الحياء هو ثوبى في القول للمقر عنده وللمقر له
عندهما وهو الذي اخذ منه ذلك الشيء اخل الشيء من الجملة وكل العوارى جملة اى الحكم بهذا في العوارى كلها على الاطلاق
ان على الاطلاق والحاجة الى التفصيل **وان هذا هو اوضح التلخيص** ما اطلق **بغيره عند الفقه** **بحر الان في بيان**
وان لا ان لم يقربا ابتداء فوضع الرجلان في السر الفرج منه هذا الشيء تلخيصه وبطلان الامر في قوله لا شري
واجبا وحضر هذه المقالة شهودهم الملقا بالبيع بان قال بعث هذا بكذا وقال الاخر اشتريت من بيع عنده الا ان يترأ
ان هذا اراد البناء على تلك الموضوعة فاذا يبطل البيع لان الشئ عمنزلة الهزل وهو ان يراد بالكلام غير ما وضع
اذ الفرجة من جنابة اذا اضطره معناه بيجل الى ان نال امر باطنه خلاف ظاهره وعندها البيع بالجل للكم لا
ان يتفادقا انهما اراد الا ابتداء لا البناء على الموضوعة فتصح الآن والمناظر خلاف اذا اختلفا فادعى احدهما البناء
والاخر الا ابتداء فتعقد القول المدعى الصحيح اذ هي الاصل عنده والتصادق خلافه لم يثبت وعندها المدعى الفساد اذ هو
الاصل عندهما وان تصادقا انه لم يضرها ثبوت العقد في ظاهر الجواب البيع بالجل وفي رواية عن خفيصة دفع
صحيح من كراه المبسوط ثم التلخيص هو العقد الذي يثبت ضرورة امر فيصير كالفروع اليه وانما على ثلاثة اقسام
احدها ان يكون في نفس البيع وهو ان يقول الرجل اني بعثت ديارك ببيعك وليس في الحقيقة وإنما هو حقيقة
ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر فالبيع بالجل وهذا صورة بيع الهزل لا الهما تصدرا صيغة العقد احكامه وصار
حكم العقد شتى عن العقد بذكر الشرط وفصار بمنزلة البيع بشرط الخيار اريد الا ان هذا الشرط لا يقرن بالعقد
وانما سبقه كنهنا بيقا ذلك شرط الى حين العقد لكان الصلوة لذو اعتبارنا وجوده عند العقد لم يجعل الفايذة
وروى ابو يوسف عن خفيصة رحمه الله ان البيع جائز لان ما هو المذكور من قبل لا يؤثر في العقد والثاني ان يكون
في البدل نحو ان يتفق في البز ان الثمن الف وبتبايعان في الظاهر بالعين والتمن هو المذكور في البز ويصير كما هو الهزل
بالزيادة وروى ابو يوسف عن خفيصة رحمه الله ان الثمن هو المذكور في الظاهر والكلام على ما مر في الفصل الاول
والثاني هو ان يتفق الباطن ان الثمن الف وروى فيهم ويظهر ان البيع بمائة دينار في احد النصارى لا يبطل العقد وفي
الاستحسان بغيره بما يندبنا وجه القياس ان المذكور في الشريعة كور في العلانية وقد اتفقا على انها هزل المذكور
في الظاهر في العقد غير يرد فيفسد وجه الاستحسان اما اتفقا انهما فقد العقد الصحيح ولا صحة للعقد الا باعتبار
المذكور في الظاهر واعتبرنا المذكور في العقد خلاف الف والافين لان ما هو المذكور في الشريعة كور في العلانية

والاصل فيه اننا انما نتصوره
لابد من وضعها واليد المارة بغيره
عندما خذناه حافا كذا فيكون
عليه والقدر بكونه والقول للملك مستحق
فان قيل ليس له مقدر وهو يدعي
الملك نفسه والمقدس يقول
عنده وبالمكان عند ما
قوله فانه لا يقدر
لكن ان الله لا يقدر
الشيء في نفسه بل يقدر
الشيء في غيره لا يقدر
الشيء في نفسه بل يقدر
الشيء في غيره لا يقدر

[illegible]

الى ذمة الجليل

[illegible]

وصلى على القتلى الذي
سماه قتلوس في الدفن

This image shows a blank, aged, light brown page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a textured, slightly mottled appearance with some minor discoloration and small dark spots, characteristic of old paper. There is no text or other markings on the page.

من صلح

للمرتضى وبسبب المروءة
 فلو بلغ الصبي فباعه أو ابتاعه وقال
 فلا يشتريه وقد تفرغ في الحال بالشرط
 عند البيع وقد وجدت عند
 المرتضى من
 أي عن الرافعي من
 طالب المالك من المرتضى من
 فإن حصل الرافعي من
 البينة من
 بأن الرافعي بالذوقية الفاء
 دية أو لولم يكن فيه ففصله
 الحانية عليه بالسوق من
 وفصله فالقضاء

او المهرتين في الجودة هذا الذي ذكرناه في حالة الملك اقل من حالة الانكسار فنقدناه ضعيفة وان يوسف قد مضى الى الله حالة الانكسار
 حالة التضمين بالقيمة في خلاف هذه الحالة التضمين بالوزن لا يكون للراهن القيمة بدينه لان ضمان الذي ضمان السنيان
 والاسنيان يكون بالوزن والوزن كله قائم ولا يمكن ان يكون مستوفيا شيئا من دينه بقدر وفاته في الجودة لانه يؤدى الى الربوا
 فثبت ان ضمان القيمة في خلافه ومحمد رحمه الله يعتبر حالة الانكسار حالة الملك اقل من حالة التضمين بالقيمة
 حالة الملك اقل من حالة الانكسار كذا ذكره لان مضمونا بالدين حالة الملك اقل من حالة الانكسار كذا ذكره لان مضمونا بالدين حالة الملك اقل من حالة الانكسار
 بقبض واحد وان تركوه مضمونا بالدين لن يتخير الراهن ان شاء تركه على المهرتين بدينه ولن يشأ افنتك جميع الدين والثاني
 ومولز القالب المهرين اذا انكسر فنقدناه ضعيفة في الوزن بقدر الدين مضمون ثم تبعه جودة ذلك الوزن المضمون في حق
 الضمان تبعا لاصل وعندنا في يوسف شيعة الايمان والضمان فيها ومعناه المضمون من الوزن مقدار ما يبلغ قدر الدين
 بقيمة والباقي مائة من الوزن والجودة وعند محمد يصير والتقصان او لا الى الجودة التي هي مائة من الوزن لو لم يفت شيئا من الجودة
 التي هي مضمونة بحجر الراهن على الفكاك جميع الدين وما اذا اوفى بالتقصان في شيء من الجودة التي هي مضمونة بحجر
 الراهن لن يشأ افنتك جميع الدين ولن يشأ تركه بدينه لان الامانة في تبع والحد تبع فيضرب السبع الى السبع قال محمد رحمه الله
 رجل رهين من رجل مدهن ففقد بدين عشرة في ثلاث اقسام اقل من وزنه مثل الدين عشرة او اقل من الدين ثمانية
 او اكثر من الدين اثني عشر اما الاول وهو اذا كان وزنه مثل الدين نوعي ثلاثة اوج اما اليوم الاول اذا كان قيمته مثل وزنه
 عشرة فان هلك المدهن سقط الدين بالانفاق والاقبال بالاقبال والقيمة وفا بالدين فان انكسر فنقدناه ضعيفة وان يوسف
 رحمه الله الراهن باطنيا لن يشأ افنتك جميع الدين ولن يشأ ضمان المهرتين قيمته من ضمان لان ضمان حالة الانكسار حالة
 ضمان القيمة بكل حال ويكون المدهن ملحا للمهرتين بالضمان ويكون الضمان رهنا قايما مقام الاول وعند محمد
 ان شاء افنتك جميع الدين ولن يشأ تركه بدينه اعتبارا لحالة الانكسار حالة الملك كمن غصب ثوبا وتخرق عند يتخير
 المالك الا ان في الثوب اذا اخذ الثوب بضمنه التقصان وههنا اذا اخذ الراهن المدهن لا يضمنه التقصان لانه
 الجودة بالفراوها مضمونة في الثوب لا باليودي الى الربوا اخلوا القلوب ولن يكون قيمته اقل من وزنه ثمانية فان هلك
 فنقدناه ضعيفة سقط الدين باعتبار الوزن حالة الهلاك عنه وبالوزن وفا بالدين وعندنا بضمن المهرتين قيمته
 من ضمان نفسه لانه لو جعلناه مستوفيا كل الدين اعتبارا للوزن تبطل ضمان المهرتين في الجودة ولو جعلناه مستوفيا
 من دينه ثمانية اعتبارا للقيمة يصير مستوفيا ثمانية بعشرة من حيث الوزن فيكون ربوا فلهذه الضرورة عدلنا
 عن ضمان الدين الى ضمان القيمة ولن انكسر ان شاء الراهن فنتك جميع الدين وان شاء ضمانه قيمته من خلافه
 بالاتفاق ما عندنا في ضيفه الى يوسف رحمه الله لان ضمان حالة الانكسار حالة التضمين بكل حال وما عند
 محمد اعتبارا لحالة الانكسار حالة الملك وصار المدهن ملحا للمهرتين بالضمان فيكون الضمان رهنا مقام الاول

[illegible]

وان كان قيمته اكثر من وزنه اثني عشر فان هلك الدين بالاتفاق لان بالوزن والقيمة وفا بالدين وزيادة الجودة امانة
وان انكسر فعنداني صيغة ربح الله اشأ افكته بجميع الدين وان اشأ ضمنه قيمته من صلا وبن بالغة ما بلغت لان الوزن
كله مضمون فتبع جودته في الضمان وعنداني يوسف ربح الله اشأ افكته بجميع الدين ولن اشأ ضمنه قيمة خمسة اسداس
الوزن لان عند شيع الامانة والضمان ومعناه ما بينا الى المضمون عنه قدر ما يبلغ جميع الدين بقيته وخمسة اسداس
القلب يبلغ قيمة عشرة لان الوزن اذا كان عشرة والقيمة اثني عشر كان العشرة التي في الوزن خمسة اسداس
اثني عشر الذي هو القيمة كل سدس اثنان من حيث القيمة فيكون خمسة اسداس لوزن عشرة من حيث القيمة ضرورة
واذا اردت ان تعرف خمسة اسداس لوزن كم هو انقص من الوزن وهو عشرة سدس وذكر درهم وثلاث دراهم
ان سدس العشرة اسداس فستة اسداس درهم ثوابه اسداس ثلثان فتمت نفقت منه درهما وثلاث دراهم ببيع ثمانية
وثلاث وهو خمسة اسداس لقلبه وزنا قيمة عشرة فصار وزن خمسة اسداس لقلبه على كل درهم بالضمان وتميز السدس
ويكون مع الضمان رهنا مقام الاول وانما ميزنا السدس كيلا يتكسر الشيوخ في الرهن وهذه الملة روايت لثني عشر
الطاري مبطل للرهن وفي ظاهر الرواية لا يبطل فلا يحتاج الى التمييز وعند من ربح الله ان انتقص من القيمة قدر
درهمين يجبر الراهن على الفكاك بجميع الدين لان انتقصان عنده يضر فاما الجودة الامانة او لا اذا اذ فل انتقصان
في الجودة المضمونة به انتقصان اكثر من درهمين فيجوز تخيير الراهن ان اشأ افكته بجميع الدين ولن اشأ تركه بدينه اعتبارا
حالة الانكسار بحالة الملاك وانما القسم الثاني من الباب وهو ما اذا كان وزنه اقل من الدين ثمانية فهو خمسة
او ما الاول ان كان قيمته مثل وزنه ثمانية له هلك صار مستوفيا من دينه ثمانية بالاتفاق لان لهذا القدر وفا بالدين
وزنا وقيمة وان انكسر فعنداني صيغة ربح الله اشأ افكته بجميع الدين وان اشأ ضمنه قيمته من جنس
عامة ما ربحه وعند من ربح الله اشأ افكته بجميع الدين ولن اشأ تركه على المرتبة ثمانية من دينه اعتبارا بحالة الملاك
ولن كان قيمته اقل من وزنه سبعة ان هلك سقط من الدين ثمانية اعتبارا بالوزن عنده وعند من يضمن قيمته من خلاف
لنقد رجعله مستوفيا عما مر في الوجه الثاني من القسم الاول وان انكسر لنشأ الراهن افكته بجميع الدين ولنشأ
ضمنه قيمته من خلاف جنس بالاتفاق على اختلاف الاصليين على ما مر وان كان قيمته اكثر من وزنه واقل من الدين تسعة
او مثل عشرة وان هلك فعنداني صيغة ربح الله سقط من دينه ثمانية اعتبارا بالوزن عند خلافهما وعند من
يضمن قيمته من خلاف جنس صيانة حقه في الجودة ويكون الضمان رهنا مقام الاول وان انكسر فان اشأ الراهن افكته
بجميع الدين وان اشأ ضمنه قيمته من خلاف جنس بالاتفاق على اختلاف الاصليين على ما مر وان كان قيمته اكثر من وزنه
واكثر من الدين اثنا عشر فان هلك سقط من دينه ثمانية عند من ربح الله اعتبارا بالوزن عنده وعند من
يضمن قيمته خمسة اسداس لقلبه لان ما زاد على امانة ويكون الضمان رهنا مكان الاول وابويوسف ربح الله مال الى

عشرة حج

الى ضمان القيمة رهنا وما جعله مستوفيا من دينه ثمانية لان بعض الجودة منها مضمون وموقر والرهمين
فلو جعل الرهن مستوفيا بقدر ثمانية يتضرر الراهن بخلافه اذ امكن وزنه عشرة وقيمة اثنا عشر لان الجودة
ثم كلها امانة وان انكسر فعنداني صيغة ربح الله اشأ افكته بجميع الدين وان اشأ ضمنه قيمته بالغة ما بلغت
لان الوزن كله مضمون فتبعه الجودة وعند من ربح الله اشأ افكته بجميع الدين وان اشأ ضمنه قيمة خمسة
اسداس لقلبه لان عند المضمون من الوزن ما يبلغ قيمته قدر الدين وخمسة اسداس لوزن يبلغ قيمته قدر العشرة
ووجه ما بينا من قبل وان اردت ان تعرف مقدار خمسة اسداس لقلبه كم هو اخرج من ثمانية سدس وذكر درهم
وثلاث درهم بقي ستة وثلثان فهو خمسة اسداس قيمة عشرة كل سدس قيمته درهمان وعند محمد ربح الله ان انتقص
من القيمة قدر درهمين لا يجبر الراهن على الفكاك بجميع الدين فان انتقص اكثر من ذلك فقد دخل انتقصان في الجودة
المضمونة فيجوز تخيير الراهن ان اشأ افكته بجميع الدين وان اشأ ضمنه خمسة اسداس قيمته مقدار الدين عشرة
لان هذا القدر مضمون ويميز السدس ويكون مع الضمان رهنا مقام الاول وانما القسم الثالث من الباب هو
ما اذا كان وزنه اكثر من الدين خمسة عشر فثلث المدهن رهنا مضمون لانه قدر الدين وزنا والثلث امانة فان كان
قيمه مثل وزنه فان هلك فقد كسرت دينه كالمثلث المدهن بالاتفاق لان ثلث المدهن قدر الدين وزنا وقيمة
وان انكسر فان اشأ الراهن افكته بجميع الدين وان اشأ ضمنه قيمة ثلث المدهن من جنس عنداني صيغة ربح الله
لان المضمون قدر ثلث المدهن والثلث امانة فيميز ويكون مع الضمان رهنا مقام الاول وعند محمد ربح الله ان اشأ
بجميع الدين وان اشأ ترك ثلث المدهن على المدين بدينه واخذ منه ثلث المدهن اعتبارا بحالة الملاك وان كانت قيمة
اكثر من وزنه عشرون فان هلك سقط جميع دينه بثلث المدهن بالاتفاق لان بوفاء بالدين ووزنا وقيمة والباق
امانة وان انكسر فعنداني صيغة ربح الله اشأ افكته بجميع الدين وان اشأ ضمنه قيمة ثلث المدهن من خلاف جنس
بالغة ما بلغت لان هذا القدر من الوزن مضمون فتبعه جودته ويميز الثلث ويكون مع الضمان رهنا مقام الاول
عنداني يوسف ربح الله لنشأ افكته بجميع الدين وان اشأ ضمنه قيمة نصف المدهن لان قيمة نصفه يبلغ قدر الدين
ونصف سبعة ونصف قيمة عشرة وعند محمد ربح الله ان انتقص قدر خمس بالانكسار يجبر على الفكاك بجميع الدين
ولن انتقص اكثر من ذلك فيجوز تخيير الراهن ان اشأ افكته بجميع الدين ولنشأ ترك ثلث المدهن بدينه واخذ الثلث اعتبارا بحالة
الملاك ولن كانت قيمة اقل من وزنه واكثر من الدين اثنا عشر فان هلك سقط كل الدين بثلث المدهن عند من ربح الله
اعتبارا بالوزن وعند من يضمن قيمته خمسة اسداس من المدهن لان المضمون قدر الدين بوزنه وجوده ولا يمكن
لن جعل مستوفيا من دينه لانا لو اعتبرنا الوزن يتضرر المدين لانه يصير مستوفيا بدينه عشرة بثلث المدهن وقيمه
ثمانية وان اعتبرنا القيمة يؤدي الى الربو اقلنا بانه يضمن خمسة اسداس ويكون الضمان رهنا مقام الاول

وان انكسر فعندئذ يصفى منه انما الرهن بالخير والشر انكسر جميع الدين ولن يشأ ضمنه قيمة ثلثي المدفوع من خلاف وجه
وعندها ان شاء انكسر جميع الدين وان شاء ضمنه قيمة نصف المدفوع من خلاف وجه انكسر جميع الدين ولن يشأ ضمنه قيمة ثلثي المدفوع من خلاف وجه
ضمنه اسداسه اطرح سدسه وذلك اثنان ونصف فيبقى اثنان عشر ونصف من وجه اسداس القلب قيمة عشرة ولن كانت
قيمة مثل الدين عشرة او اقل من الدين تسعة فان هلك فعندئذ يصفى منه سقط كل الدين اعتبار اللون وعندها يضمن جميع
قيمة من خلاف وجه لان الجوده كلها مضمونة بهما وان انكسر فعنده ان شاء انكسر جميع الدين ولن يشأ ضمنه قيمة ثلثي المدفوع
وانكسر جميع الدين ان شاء انكسر جميع الدين وان شاء ضمنه قيمة جميعه من خلاف وجه فيكون المدفوع ملكا للرهن بالضم ان يكون الضمان
رهنه مقام الاول قال رجل رهن من اخر كره حنطة جيدة قيمته مائة درهم بدين مائة درهم فالضمان ههنا بنفسه الكثر
لان قيمته يبلغ مقدار الدين فان هلك سقط الدين بنفسه الكثر بالاتفاق لان به وفا بالدين قيمة وان افسد بان اصابه ما
فابتل فعندئذ يصفى منه ان شاء انكسر جميع الدين وان شاء ضمنه قيمة نصف المدفوع من خلاف وجه وان افسد بان اصابه ما
بحالة الملك وعندها يصفى منه ان شاء انكسر جميع الدين وان شاء ضمنه قيمة نصف المدفوع من خلاف وجه وان افسد بان اصابه ما
فلا يشك ولا يفتن في قيمته من ان شاء لان الجوده ههنا تعتبر لانها قوبلت بخلاف الجنس وهو الدراهم بخلاف القلب وعين
النصف المبسول ويكون مع الضمان ههنا مقام الاول ويضمن الدين بينهما على قدر قيمتهما اثنان واذا رهن نصف حنطة
قيمته مائة بكررت قيمته مائة فان هلك سقط نصف الدين عندئذ يصفى منه ان شاء انكسر جميع الدين ولن يشأ ضمنه قيمة ثلثي المدفوع من خلاف وجه
كيلا وعندها يضمن المرتهن مثل المقبوض لان في جعله متوفيا بقدر الكيل ضرر بالرهن باطلا فقد الجوده ولو جعله متوفيا
بقدر قيمته يوفى الى الربوا فقلنا بان يضمن المثل فيكون ههنا مقام الاول وان افسد بالمال ان شاء انكسر جميع الدين
وان شاء ضمنه مثل المقبوض وانكسر جميع الدين لان حالة الفساد حالة التضييع وانما عند محو اعتبار الحالة الملك فيكون الفاسد
ملكا للرهن بالضم ان شاء انكسر جميع الدين وان شاء ضمنه قيمة نصف المدفوع من خلاف وجه وان افسد بان اصابه ما
شبهه المقابلة نفاء من اثار في ما ارهن فهو كما كان الشريك ياذن احد المفاوضين لغيره شيئا من الشركة
ليمره به بدنه جائز عنده خلافا لما وانظيره كفالة بالامر لغيره وقدر من الشركة وما جئ الرهن على المرتهن
كان جازا فاستقن عند مرهون جميعه مضمون بان كانت قيمة مثل الدين او اقل فبنايته على المرتهن او على مال
عنده هدر وعندها مقبض ان شاء انكسر جميع الدين وان شاء ضمنه قيمة نصف المدفوع من خلاف وجه وان افسد بان اصابه ما
ان لا ابغى ولا اقل الجانية فيئذ هو رهن على حاله واجمعوا ان العبد اذا اطلق نصفه مضمون وان شاء انكسر جميع الدين ولن يشأ ضمنه قيمة ثلثي المدفوع من خلاف وجه
ضعف الدين فان جناية على المرتهن معتبرة فيقال للرهن ان شئت فادفعه وان شئت فاقبضه فان دفعه وقبضه
المرتهن بطل الدين كله وصار العبد كله للمرتهن واختار فداءه فنصف الفداء على الرهن ونصفه على المرتهن فما كان الحقة
المرتهن بطل الدين كله وكان حقه الرهن بغيره والعبد رهن على حاله وانما وضع المرتهن وجنابته على الرهن او على مال هدر

بالاجماع سواء كانت قيمته مثل الدين او اقل من الدين تسعة فان هلك فعندئذ يصفى منه سقط كل الدين اعتبار اللون وعندها يضمن جميع
قيمة من خلاف وجه لان الجوده كلها مضمونة بهما وان انكسر فعنده ان شاء انكسر جميع الدين ولن يشأ ضمنه قيمة ثلثي المدفوع من خلاف وجه
وانكسر جميع الدين ان شاء انكسر جميع الدين وان شاء ضمنه قيمة جميعه من خلاف وجه فيكون المدفوع ملكا للرهن بالضم ان يكون الضمان
رهنه مقام الاول قال رجل رهن من اخر كره حنطة جيدة قيمته مائة درهم بدين مائة درهم فالضمان ههنا بنفسه الكثر
لان قيمته يبلغ مقدار الدين فان هلك سقط الدين بنفسه الكثر بالاتفاق لان به وفا بالدين قيمة وان افسد بان اصابه ما
فابتل فعندئذ يصفى منه ان شاء انكسر جميع الدين وان شاء ضمنه قيمة نصف المدفوع من خلاف وجه وان افسد بان اصابه ما
بحالة الملك وعندها يصفى منه ان شاء انكسر جميع الدين وان شاء ضمنه قيمة نصف المدفوع من خلاف وجه وان افسد بان اصابه ما
فلا يشك ولا يفتن في قيمته من ان شاء لان الجوده ههنا تعتبر لانها قوبلت بخلاف الجنس وهو الدراهم بخلاف القلب وعين
النصف المبسول ويكون مع الضمان ههنا مقام الاول ويضمن الدين بينهما على قدر قيمتهما اثنان واذا رهن نصف حنطة
قيمته مائة بكررت قيمته مائة فان هلك سقط نصف الدين عندئذ يصفى منه ان شاء انكسر جميع الدين ولن يشأ ضمنه قيمة ثلثي المدفوع من خلاف وجه
كيلا وعندها يضمن المرتهن مثل المقبوض لان في جعله متوفيا بقدر الكيل ضرر بالرهن باطلا فقد الجوده ولو جعله متوفيا
بقدر قيمته يوفى الى الربوا فقلنا بان يضمن المثل فيكون ههنا مقام الاول وان افسد بالمال ان شاء انكسر جميع الدين
وان شاء ضمنه مثل المقبوض وانكسر جميع الدين لان حالة الفساد حالة التضييع وانما عند محو اعتبار الحالة الملك فيكون الفاسد
ملكا للرهن بالضم ان شاء انكسر جميع الدين وان شاء ضمنه قيمة نصف المدفوع من خلاف وجه وان افسد بان اصابه ما
شبهه المقابلة نفاء من اثار في ما ارهن فهو كما كان الشريك ياذن احد المفاوضين لغيره شيئا من الشركة
ليمره به بدنه جائز عنده خلافا لما وانظيره كفالة بالامر لغيره وقدر من الشركة وما جئ الرهن على المرتهن
كان جازا فاستقن عند مرهون جميعه مضمون بان كانت قيمة مثل الدين او اقل فبنايته على المرتهن او على مال
عنده هدر وعندها مقبض ان شاء انكسر جميع الدين وان شاء ضمنه قيمة نصف المدفوع من خلاف وجه وان افسد بان اصابه ما
ان لا ابغى ولا اقل الجانية فيئذ هو رهن على حاله واجمعوا ان العبد اذا اطلق نصفه مضمون وان شاء انكسر جميع الدين ولن يشأ ضمنه قيمة ثلثي المدفوع من خلاف وجه
ضعف الدين فان جناية على المرتهن معتبرة فيقال للرهن ان شئت فادفعه وان شئت فاقبضه فان دفعه وقبضه
المرتهن بطل الدين كله وصار العبد كله للمرتهن واختار فداءه فنصف الفداء على الرهن ونصفه على المرتهن فما كان الحقة
المرتهن بطل الدين كله وكان حقه الرهن بغيره والعبد رهن على حاله وانما وضع المرتهن وجنابته على الرهن او على مال هدر

المضاربة

المضاربة مختص من القرب في الارض سميت بذلك لان المضارب يشارك في الربح بالسيف وفيه ما غلبا مضارب يملك كل المال
في السهم واستقرض للاضمار راي ان باع على المالكين والايضمان بغير الدين مضارب يملك كل المال واستقرض للاضمار
لكرا اما انه درهم ونقيل الى مصر او جاز ان يقول عند بيع المراكمة قام على بالحقاية واذا باع بالقيمة علمه او شرطه
عشرة على المضاربة ونسب المضارب خاصة عندئذ يصفى منه ان شاء انكسر جميع الدين ولن يشأ ضمنه قيمة ثلثي المدفوع من خلاف وجه
الكل على المضاربة لانه متبرع في الكرا والاستقراض ولا يصفى منه ان شاء انكسر جميع الدين ولن يشأ ضمنه قيمة ثلثي المدفوع من خلاف وجه
وقوله للاضمار ان نقلها وهي مع المالك بغير الكرا وهو ما على المالك او اس من المغرب كما المضاربة
المضاربة دفع الارض الى من يزرعها على ان يخرج منها على ما شرط والمعاملة معاقد دفع الاشجار والكرم الى من يزرعها
على ان الثمن بينهما على ما شرط ويأخذ من ثمرها ما يشاء والمعاملة معاقد دفع الاشجار والكرم الى من يزرعها
عندئذ يصفى منه ان شاء انكسر جميع الدين ولن يشأ ضمنه قيمة ثلثي المدفوع من خلاف وجه وان افسد بان اصابه ما
من غير حقه وكان لا يضمن عنده ان كان البذر من المزارع يغير ليرتلا ارض اخرها وكل الذي ارجح المزارع يملك
قد يبرده وما انفق وما غرم ويتصدق بالباقي لانه كخسيسة لانه ربا في مكنته ولن كان من بذر الارض فكل الخارج له ويهرم
للمزارع اجرة مثل عمل الزرع كطبيب لانه حصل له ملك وكرة الامام المملوك في ربحه من جامع المحبوس في فتاوى قاضي خان
والزخيرة ما يشترط للمعبر في الدين فكل الميرور والمستبد لا دفع ارضه مزارعة بذره الى رجل على ثلث الخارج
ليرتلا ارض وثلث المزارع وثلثه عبد المزارع ومتوعدون من غير شرط العمل على العبد المستقر بالدين غير مملوك لولاه عنده
فصار كشرط الثلث لا يضمن ولو شرط الثلث من الخارج لا يضمن ولم يشترط على المبيع ويجعل كل المسكوت عنه فيكون له العبد
فكذا وعندها يملكه فصار كشرط لولاه وهو المزارع فيكون له ولما وضع في المديون او لولاه بغيره دين ولم يشترط عمله
فالمشروط للعبد يكون للمولى عندهم وفي المسئلة تفصيل في البسوط والذخيرة جديرا بالثمن ههنا على اصوله
فان قيل فن فرغ هذه التفريعات على قوله بعد ما افسدها قبل ابو صيفيه رحمه الله هو الذي فرغ على اصوله لو كان يرى جوار
المزارعة لعلم الناس لا يفتنون بقوله هذه المسئلة ذكره في البسوط قال محمد بن الحسن لم يزل ابو صيفيه رحمه الله المعاملة
والمزارعة مائة ولو كان فرغ عليها وقال لو جوزها كان يجوزها كذا وانما فيها فرغ ولم يفرغ ولم يفرغ ولم يفرغ
فانما فرغ راجع السيد المزارع والبسوط لولا قال ان تزرعه في شهر كذا فيخلطه النصف والثلث في
فالاول القيم دون الثاني وفي قوله الشيطان قال رتلا ارض المزارع دفعت ارضي المزارعة على انك تزرع

المضاربة مختص من القرب في الارض سميت بذلك لان المضارب يشارك في الربح بالسيف وفيه ما غلبا مضارب يملك كل المال
في السهم واستقرض للاضمار راي ان باع على المالكين والايضمان بغير الدين مضارب يملك كل المال واستقرض للاضمار
لكرا اما انه درهم ونقيل الى مصر او جاز ان يقول عند بيع المراكمة قام على بالحقاية واذا باع بالقيمة علمه او شرطه
عشرة على المضاربة ونسب المضارب خاصة عندئذ يصفى منه ان شاء انكسر جميع الدين ولن يشأ ضمنه قيمة ثلثي المدفوع من خلاف وجه
الكل على المضاربة لانه متبرع في الكرا والاستقراض ولا يصفى منه ان شاء انكسر جميع الدين ولن يشأ ضمنه قيمة ثلثي المدفوع من خلاف وجه
وقوله للاضمار ان نقلها وهي مع المالك بغير الكرا وهو ما على المالك او اس من المغرب كما المضاربة
المضاربة دفع الارض الى من يزرعها على ان يخرج منها على ما شرط والمعاملة معاقد دفع الاشجار والكرم الى من يزرعها
على ان الثمن بينهما على ما شرط ويأخذ من ثمرها ما يشاء والمعاملة معاقد دفع الاشجار والكرم الى من يزرعها
عندئذ يصفى منه ان شاء انكسر جميع الدين ولن يشأ ضمنه قيمة ثلثي المدفوع من خلاف وجه وان افسد بان اصابه ما
من غير حقه وكان لا يضمن عنده ان كان البذر من المزارع يغير ليرتلا ارض اخرها وكل الذي ارجح المزارع يملك
قد يبرده وما انفق وما غرم ويتصدق بالباقي لانه كخسيسة لانه ربا في مكنته ولن كان من بذر الارض فكل الخارج له ويهرم
للمزارع اجرة مثل عمل الزرع كطبيب لانه حصل له ملك وكرة الامام المملوك في ربحه من جامع المحبوس في فتاوى قاضي خان
والزخيرة ما يشترط للمعبر في الدين فكل الميرور والمستبد لا دفع ارضه مزارعة بذره الى رجل على ثلث الخارج
ليرتلا ارض وثلث المزارع وثلثه عبد المزارع ومتوعدون من غير شرط العمل على العبد المستقر بالدين غير مملوك لولاه عنده
فصار كشرط الثلث لا يضمن ولو شرط الثلث من الخارج لا يضمن ولم يشترط على المبيع ويجعل كل المسكوت عنه فيكون له العبد
فكذا وعندها يملكه فصار كشرط لولاه وهو المزارع فيكون له ولما وضع في المديون او لولاه بغيره دين ولم يشترط عمله
فالمشروط للعبد يكون للمولى عندهم وفي المسئلة تفصيل في البسوط والذخيرة جديرا بالثمن ههنا على اصوله
فان قيل فن فرغ هذه التفريعات على قوله بعد ما افسدها قبل ابو صيفيه رحمه الله هو الذي فرغ على اصوله لو كان يرى جوار
المزارعة لعلم الناس لا يفتنون بقوله هذه المسئلة ذكره في البسوط قال محمد بن الحسن لم يزل ابو صيفيه رحمه الله المعاملة
والمزارعة مائة ولو كان فرغ عليها وقال لو جوزها كان يجوزها كذا وانما فيها فرغ ولم يفرغ ولم يفرغ ولم يفرغ
فانما فرغ راجع السيد المزارع والبسوط لولا قال ان تزرعه في شهر كذا فيخلطه النصف والثلث في
فالاول القيم دون الثاني وفي قوله الشيطان قال رتلا ارض المزارع دفعت ارضي المزارعة على انك تزرع

ملل ما ذكرنا

لا اله الا الله
محمد بن عبد الله
الصادق عليه السلام

[illegible]

خویش

عروة مندد

ويعطون في السكك وينظرون في القرون اليهم لا يراهم في العواد في المفتي الماخذ لنوع الناس جيلًا بجيلًا
بان يعلم المرأة حتى تترد فبين من زوجها ثم تسلم ويعلم الرقبة لزيد فيسقط الزكوة ثم يسلم ولا يباين بان يحرم حلالا ولا يحل حراما
فضرر هذا الشخص متعدي الى غيره والبيع الجاهل ان يسبق الناس في امرهم وادام ملكه ولا يعلم ذلك ضرره متعدي الى غيره ايضا
والمكارن المغلس ان يتقبل الكرا ويوجد لا يلد وليس له ابل ولا ظن محل عليه ولا مال يشتري به الدواب فالناس يعتقدون
عليه ويدفعون الكرا اليه ويرضون به وهو اشد ضررهم من الكرا في صوابه واذا وقعت الحاجة الى الخبز يحزنون فيه ههنا والاش
ورغم يصير ذلك سببا لتفادهم عن الخبز والخبز الى القز وواجب فساد هذا الشخص متعدي ايضا والحاق الضرر بالآخر فلهذا الضرر
عن العام جازا ضررا محجورا المختلف فيه غير متعدي بل يقتصر عليه فلا يكون المحجور المختلف فيه نظيره هو لا يجوز الخبز
ههنا لا يلد على جواز في المختلف فيه في اول كتابنا المحجور من كتاب الدعوى والبيات البرهان **كتاب الماخذ**
لا يثبت على الماخذ الا عند اثباته او خبر واحد عدل صاف لما قد مر في المعزل قال في شرح الطحاوي هذا اذا كره القضاة
اذا صدق بصير محجورا بالايام ولو كان المحجور لا يخرج في الوحد من باب الاجماع لانه اخبار الرسول وعبارته كعبارة المرسل
بيني وبينكم ما دونه ولي عليه الف وكذا الاجنب فيبيع بالالف والالف تزل من بطنه لم يبيع لكانت فكله فالتلف له وضعف
وصاحبه اقلها بالربع في عداوة من بين مواليه ولا يصح عليه الف درهم ولا اجنب عليه الف درهم ايضا فيبيع بالالف
او مات وخلف الف من كسبه وقتل واستوفيت القيمة الف من قبله ثم هذا الف بين الاجنبي والمولى القديم اثنائي
بطريق المولى عند نشاء للاجنبي وثلثة للمولى القديم لانه بطريقه فانه لا يملكه فصار كيت ترك الف والآخر عظيم
بالف وغريم محبته وعندهما يتم ارباعا ثلثة ارباع للاجنبي والربع للمولى القديم بطريق المسانعة لانه الغني لا يقول
في حماية لاقت نصيبه ودينه لا يثبت في نصيبه ذلك للاجنبي وفيما لاقت نصيب المولى الا اذا استوى فيها حق الاجنب
والمولى القديم فيقسم بينهما نصفين او نصفه حصه انه يقول الدين في الزمة لانه الغني يقول وانما وضع في دينه المولى في حمايته
مع الاجنبي ولو كان لكل واحد من المولىين عليه الف المستحق لهما نصف الف يكون للاجنبي ونصف المولىين بالايام من الميسر
والعول وفيهم من عبد المليون فيفسد بالف الف الدينون كذا الشر او خيرا بين ان يتفضل ويحلي في الغني
المولى ارباع من عبد المليون شيئا اكثر من قيمته واشد من ثمنه كسبه بالقر من قيمته فالبيع فاسد عند
ان نصفه حصه وان سقط الحيا بانه وعندهما صحيح ويقال للمولى بلغ الى تمام القيمة في الشر وحفظ الزيادة في البيع
او تقضي القدر والغني الفاضل واليسير المستحق على المذهبين سواء كذا ذكر في المحيط فعلى هذا قيد الغني اليسير
اتفاقي وان باع من الاجنب بالكثير من الحيا بانه لا يجوز احدا عندهما وان بلغ الاجنب الثمن الى تمام القيمة وباليست محجوز
ولا يورث بالان الحيا بانه عندهما من المحيط والدائى ويطلب الاقدار من مائة دينار للزوج والاولاد بالديون

فبعد المأذون بالدين لا يعتقد
 مع المأذون غير المأذون يجوز
 العين التي لا يلبس بالعين اليسرى
 ليظهر عدم اجوازها بالفاصل
 عند الطريق الاولي
 وثبتت الحجة

[illegible][illegible]

هو بدل النفس قيل لذلك الماله الربية تسمية بالمصدر ولذا جمعت والقسم اليقين يقال قسم بالله اقساماً
والقائمة اسم منه موضع الاقسام وقيد في الايمان تقسم على وليا الدم من المغرب ان الذي ات من ثلثا شفا غفل
من ذهب وقضيت وابل وجعل من هذين وجعل من بقر وعظم وحلل قال ابو صيفيه رحمه الله الذي في من ثلثا شفا
اشياء الدراهم والدنانير والابل من الدراهم عشرة الاف ومن الذبايل الف ومن الابل مائة وقال الذي من ثلثا
اشياء من هذه الثلاثة ومن البقر والغنم والحلل من البقر مائتان قيمة كل بقرة خمسون درهما ومن الغنم الفا قيمة
كل غنم خمسة دراهم ومن الحلل مائتان قيمة كل حلل خمسون درهما من شرح الطحاوي قال فيناوى الفتاوى الحلل ثوبان
رداء وممزق وفي المحيط وفائدة الخلافة تظهر فيما اذا صاح الفاعل مع وفي القليل على اكثر من مائة حلل او اكثر من مائة بقرة
او اكثر من الف شاة حيث يجوز على قوله على ما هو المذكور في كتابا للديات بمنزلة ما لو صاح على جنس آخر كما لو صاح على اكثر
من مائة من مثلاً وعلى قوله لا يكون كما لو صاح على اكثر من مائة ابل وقال في كتابا للمعاقل لا يكون الصلح عندهم جميعاً
ولو لا ان هذه الثلاثة من البرية عنده والجار الصلح كالصلح على ابل خرف بعد هذا قال في مشايخنا رحمه الله في المسند والبيان
عنه على رواية كتابا للديات من ثلثا وعلى رواية كتابا للمعاقل من ثلثا وبعضهم قالوا ما ذكر في الديات قوله الاجزاء وما ذكر في
في المعاقلة قوله الاول وقال في العون قيل لا خلاف ان الذي من ثلثا الا ان ابو صيفيه رحمه الله ذكر هذه الغلابة كان الغالب
في ايدي الناس تلك الاموال ويدفعون في الديات من هذه الاجلوس وهذا الخبر استدلالاً بما في كتابا للمعاقل وفي نظم الزبيري
قيل هو اختلاف زمان ومكان في زمنه وبلده لم يكن هذه الثلاثة المتأخرة في زمنها وبلدها كمن جميعاً وقطعة الكف وفيها اصبع
او اصبعان الكف فيها اصبع وكان ارش الاربعين اصلاً واو خلاء الاكثر الاقل رجوعه كذا في اصبع او اصبعان ثوب
ارش الاصبع او الاصبعين والكف ثوب الاصبعين اصلاً وقال لا ينظر الى ارش الاصبع وهو شر البرية والى ارش الكف
وهو صكونه عدل فانهما اكثر ويجب سيقط الاقل والما وضع في كف فان اصبع او ذات اصبعين فانه لو قطع كفا فيهما كل الاصابع
او ثلثا يجعل الكف تباعاً اجماعاً ولا يملك الكف شيئاً بل يجب لكل اصبع عشرة الدية والقصي قولنا صيفيه رحمه الله من المحيط
الارش ودية الجراحات اجمع ارش من المغرب لو اصاب ثلث اصبع قطع في اصبع وفيها الارش وكذا يقطع
واوجباة الاول القطع وفيه ينكح لثي ثلث ارشاً فاعرف لو قطع اصبع واحد فقتلت اصبع آخر بجنيها او قطع يده
اليمنى فقتلت اليسرى بالقبض من عذابه صيفيه رحمه الله ويجوز دية البدن والاصبعين وعندما يجب القصاص بالقطع
والارش لما فيه الشلل اما اذا قطع الاصابع فقتل الكف وقطع مفصلاً من اصبع فقتلت بقية الاصبع لا بالقبض من الاتفاق
من المبسوط فقتل يده شكلاً من يارب علم وليس هو يد شكلاً من المغرب وفي اصغر ارباب جرد ضرب لا يثنى من كونه القتل
ضرباً من رجل جرد فموتت شاة في جوفها فلهذه عندنا ان يستأجر الجراحات كل عدا او خطا وكذا لو قتل من
لا يمكن ان يثبت مكانها اخرى غير ذلك الاشياء يشتمل من الصغر والكبير التفرقة ويقصر من الصغر والقلو

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

لوقع النبات في الصغير دون الكبير فان اصفرت النبتة يعني اصفر اصلها لا تجزئ حكومة العدل عندنا في صنية
وعندهما جيب من بسوط خواهر زاده وجامع المحتوي رصمها الله وهل تجزئ الشئ عنده قال في المختلف
والقول بجيب وكذا في المسوط في رواية عنه وذكر في رواية عنه انه لا يجزئ في رصم المذكور في شرح الطحاوي مطلقا
قال قاضي خان وهو الصحيح قلت وهو المراد بالنظم يستقيم المسئلة التي يليه قوله فيه ذلك لان فقد ثبت بغير
ما تامل ولما وضع في الاصفر اذ في الاسوداد والاحمر والاصفر لا يجزئ في رصمها الله وهل تجزئ الشئ عنده قال في المختلف
حينئذ لا يفرق بين الصغير والبدن والوضع في الحرة في العبد حكومة العدل عندهم من المسوط ثم اختلفوا في تغيير
حكومة العدل قال بعضهم فيغير المحمي بغيره لو كان مملوكا لم يغير من القيمة بغيره الجانية ان كانت ينقص عشر قيمته
في المحمي عشر دينة وهذا جزاء او قال بعضهم فيغيره لانه يحتاج اليه في هذا من النفقة واجرة الطبيب في حكومة عدل
وقال بعضهم فيغيره لانه جزاء لانه ارش مقدور وفي الموضع فان كانت هذه الجراحة نصف الموضع فيغيره ارش
الموضع قال في مسوط خواهر زاده هو الاصح وقال قاضي خان في فتاواه والقول في الاول وظن في مسوط خواهر زاده
ان يغير في ذلك الجراح قد ثبت خلق اسباب فينقص الشئ عندهم وقال في حكومة العدل وبه اخذ الفقيه ابو الليث
ولو ثبت في الاول بان صفة كانت فلا يغير في العبد في الاتفاق ولما وضع في الحرة في العبد حكومة العدل عندهم ولا يغير في حكم
بين الخلق عند اوصافه بان في الدماء في الرم ثم ظهر انه صرام الدم من مسوط خواهر زاده والابيض وفتاوى قاضي خان
من وجد القليل في محله وهو ادعى على سواهم قتل في بعض هؤلاء الجمل في شئ في الشئ في قوله ووجد القليل
في محله والولي يذبح قتل على ربه من غير اهل المحلة ويشهد اهل المحلة بهذا لا يقبل عنده حتى لا يشك في القتل في اديهم
على المذبح على ولو شهد غير اهل هذه المحلة ثبت عندهم ونقص القسامة في القتل في التحليف فيسب
رجلا من المشايخ والصلح والرشاء اختار الفتاوى والشعبان والخياري في دول الامام ولزم يكونوا احسين
يكثر لا يمان عليهم حتى يتم فسين بعينا وبلغوا باني ما قتلناه وما علمنا له قاتلا فان خلفوا غير موافقة الدية
ولزموا الجسوس حتى خلفوا وهذا دعوى القتل العدا في الخطا يقضي بالدية على عاقلة قتلهم ولا يجسوس من الترجية
وفتاوى قاضي خان لو وجد المقتول في مثواه لم يذبح ويذبح عاقلة قتلهم للقتل ووجد قبلا في دارهم لا يذبح ومنه
ويكون الدية على عاقلة القتل وقال لا يشي عليهم وهو جيب القسامة على عاقلة قتل المشايخ في قوله في قوله في قوله
جيب الدية على عاقلة القتل اذ كانت عاقلة القتل والوارث واحد وان اختلفت عاقلة القتل يسب في الدية
على عاقلة الوارث لا الدار وقت وجوب الدية بمكة الوارث وهو الاصح من المسوط ولو وجد المالك قتيلا في دارهم
لا يجزئ في قوله من المسوط المحتوي المقام ومنه القطع قصاصا ففعل في ثلث ثمن النفس الكامل
ومنه القصاص في الطرف اذا استوفى في النفس وما يفيض من النفس كحسابا وبقي القصاص

قياسا

منه القصاص في الطرف اذا استوفى في النفس وما يفيض من النفس كحسابا وبقي القصاص
منه القصاص في الطرف اذا استوفى في النفس وما يفيض من النفس كحسابا وبقي القصاص
منه القصاص في الطرف اذا استوفى في النفس وما يفيض من النفس كحسابا وبقي القصاص

وعندهما لا يجزئ في مسألة سرية القودرة الحقايق ولو قطع القاصد في السارق وركب لا يجزئ في عندهم لكن
الكل من الدية وان ومنه قصاص نفس فقطع لم ينف بارش في ذلك شئ من القصاص النفس قطع طرفه
القصاص ثم عفا عن النفس وبرا لا يجزئ الطرف عنه فقطع له بالقصاص ولم يفيض وعندهما لا يجزئ الدية
وما عفا القاتل بالثقل والحق والتعريف قتل فاعقد القاتل بالثقل لا يجزئ القصاص وعندهما لا يجزئ
القصاصين والجر الكبير والعصا الكبير سواء والى الغربات ولم يوالى واقصد هذا القاصد المحض هو القصاص
بالاباح وهو لا يتبع الضرر بسلام او بما جرى مجراه في الفرق لاجله وعندهما يكون يتبع القربان لا يقتل
بمثل ما في الغالب يستعمل للتأديب دون القتل كالعصا الصغيرة والسوط الصغيرة لم يوالى في الضربات فان والى
حيث يقتل منه غالبا فهو عمد محض عندنا على قول البعض وهو قول الشافعي وعلم قول البعض في هذا العمد فعمل هذا
القتل بالثقل من الجرح والخنق من قبيل شبه العمد عنده وعندهما من قبيل العمد المحض لان الآلة المشقة في الافضا
الى القتل كالسيف ولقصد به القتل في ذلك التاوي من مسوط خواهر زاده والابيض والذخيرة **المسألة**
الثانية رخصت في جراحات فمات فلا قصاص عنده لكن ان اعتاد في قتله سياسة وعندهما ان دام على الخنق حتى
مات فعليه القصاص كما لو قتلته بحجر عظيم وخشب عظيم وان ترك الخنق قبل موت م مات بغيره في الخنق
قد رايت برعنا بالافضل القصاص في الافضل المحيطة **المسألة** الثالثة غرق انسانا بالماء فمات منه لكان الماء
قليلًا مرجو النجاة في الغالب فلا قصاص عندهم لانه متفق في الاقواء والقدر فكل من خشي الغرق وان كان عظيمًا لكن
حيث يمكن النجاة منه بالسباحة بان كان عظيمًا ودون المشقة وهو خشن السباحة فكل من كان عظيمًا لكن
النجاة فلا قصاص عنده لانه شبه العمد وعندهما لا يجزئ القصاص لانه محض وعلم هذا الخلاف اذا القاه من مسوط خواهر زاده
او القاه في سرفات فلا قصاص عنده وهو شبه العمد لا يقتل ذكر غالبًا ولا يقتل وعندهما لا يجزئ النجاة منه
في القصاص والافضل لا يفرق بالتاوي القصاص لان القاتل لم يعل على السلاح في الفرق لاجل من الذخيرة والمسوط
في القطع ثم القتل عمدًا للولي فعليه وحال القاتل الاول قطع يد انساها عيال ثم جرحه حتى عمدا فمات في القطع
لم يقتل او يقتل بالقتل عنده وعندهما لا يقتل لانه لا يكون القتل في القتل وعندهما لا يجزئ النجاة منه
برء فانه اذا كان حرمي خطأ والآخر عدا اثمًا لم يؤخذ بهما جميعا فيم القصاص في العمد والارش في الخطا
تخذل بينهما برء او لم يتخذل لانهما فعلا في حقيقته وحكا اقا حقيقته قاله اصدا قطع والآخر قتل واقا
حكم في جرحهما القصاص وموجب الاثر الدية ولزم في شئ الغفلة بان كانا خطاين او عديين وتخذل بينهما برء
فكذلك يؤخذ بهما ولم يتخذل بينهما برء في الخطاين في بالاباح والثنى بدية واحدة وفي العمد خطاين كما ذكرنا والخياري
للولى في الضحية دون الامام من خارج الحسامي والمحتوي ولا يقدر حافة في حقيقته اذا خوه لاجل من خصومة

منه القصاص في الطرف اذا استوفى في النفس وما يفيض من النفس كحسابا وبقي القصاص
منه القصاص في الطرف اذا استوفى في النفس وما يفيض من النفس كحسابا وبقي القصاص
منه القصاص في الطرف اذا استوفى في النفس وما يفيض من النفس كحسابا وبقي القصاص

منه القصاص في الطرف اذا استوفى في النفس وما يفيض من النفس كحسابا وبقي القصاص
منه القصاص في الطرف اذا استوفى في النفس وما يفيض من النفس كحسابا وبقي القصاص
منه القصاص في الطرف اذا استوفى في النفس وما يفيض من النفس كحسابا وبقي القصاص

منه القصاص في الطرف اذا استوفى في النفس وما يفيض من النفس كحسابا وبقي القصاص
منه القصاص في الطرف اذا استوفى في النفس وما يفيض من النفس كحسابا وبقي القصاص
منه القصاص في الطرف اذا استوفى في النفس وما يفيض من النفس كحسابا وبقي القصاص

مودة الملكة اخذ عبد انسان
جنازة فاشترى الملك اسكرو ففاداه وليست
بالقوة ففاداه ففاداه ففاداه ففاداه
الذي لم يبق له قلبه في العبد الا ان يرضى
الاوليا بالفضل في

فان يعذر لا بد من اعادته ليقتلوا واكتنبا بحضرة قتل وله وليان حاضر وغائب فقام الحاضر للبيعة على القتل
العذر على رجل فقتل القاتل بالاجماع ولا يقضي بالقصاص بالاجماع لم يحضر الغائب فان حضر وادعى ذلك على القاتل يكلف
اعادة البيعة عنده وعند غيره يكلف بالاجماع لا يكلف بالاجماع اعادة البيعة حتما عن نفسه وعن الغائب ولو كان الدعوى
في القتل الخطا والمسلح على الما يقضي بالدية على عاقلة القاتل واذا حضر الغائب لا يكلف اعادة البيعة بالاجماع اعادتها
من جاع الجوعى اقاد فلانا بفلان اى قتله به من العرب اذا الولي والشهود رجعوا بعد القصاص فموتوا سفورا
واقيم ضمن لم يرجع وفي قولهم رجعوا على الولي شهود القصاص والولي اذا رجعوا اوعاد المسموم وعليه
يقتله حيا بعد شفاء القصاص فولي المقتول ان شاء ضمن الولي وان شاء ضمن الشاهدان فان ضمن الولي
لا يرجع على الشاهدان بالاجماع وان ضمن الشاهدان لا يرجعان على الولي عنده وعندهما يرجعان وفي القتل الخطا
يرجعان عليه بالاجماع لان ملكا الدية باطل القاتل ومثل الحية والقنديل مسجد غير ضامن القاتل
ادخل حية او قنديل في مسجد حية اخرى غسقه وعلقه فعذب بها ان بان تعقل الحية ولو وقع القنديل و
اخرقه او ثوبه ضمن عنده وعندهما لا يضمن والخل او فجا اذا فعل ذلك بعيران كان باذنه لا ضام عليه
لانهم التقي بفعلهم لا ذنوبهم والما وضع في هذين اذ لو حفر بئر او بئنا بغير اذنه يضمن بالاجماع والما وضع في مسجد الغير
اذ وقع في مسجد حلت له البيعة اى اقاله الامام الحلواني واكثر مشايخنا اخذوا بقولنا وعلى الفتوى وضع اليه فيه
لشرب الماء عاهاه الخلافة من الزخيرة والمحيط ثم عنده الدية على عاقلة وهو معهم في الديات كلها من نظم الزندوستي
ومن فيه ويحكم للكلم فيعطيها المراه فقدر ثم فقدر في السيرة للمدعيه وانما وقام فيه لغير الصلوة
او من فيه ما راجحة فعند يضمن لما اصاب خلافا لما واخلافا انه اذا مشى في المسير فاوطا انسانا او ناسا فانتقل
عليه انه ضامن لانه مباشر المسوط وانما وضع فيما ليس بعبادة كالنوم والكلام اذ لو جلس لعبادة من انتظار
صلوة او تدريس او تعليم علم او علمه او ذكر الله او قرأ القرآن لا يضمن على قوله ايضا عند بعض المشايخ وهو مفهوم
النظم وعند البعض يضمن من مسوط خواهر زاده قال في خان يضمن هو القيمي لانه جلوسه معتد بشرط السلامة
وفي الصلوة لا يضمن بالاتفاق فرضا كانتا لا فلا لانه النقل يصير فرضا بان شرو من مسوط خواهر زاده قال
في نظم الزندوستي الخلافة في مسجد حية اذ مسجد غيره يضمن بالاتفاق فعلى هذا قوله وان يتم فيه لا يتناول مسجد الغير
وان ذكره سابقا قوله فيعطيها المراه بخط المصنف لكن الصواب في نسخته عن كتابه فيعطيها المراه في غير
طريق غمما في الحاضر شي غمما حفر بئر في طريق المسلمين فوقع فيها انسان فامتنع لا يضمن الحافر
شيئا عنده وعندهما يضمنه والما وضع هكذا اذ لو مات من الوقوع يضمن اجماعا ولو مات من الجوع ياتي باب
يحذر الله والمراد طريق هو ممر الناس اذ لو حفرها في طريق مائة الفيا في المفاورة في غير ممر الناس
لا يضمن

مودة الملكة اخذ عبد انسان
جنازة فاشترى الملك اسكرو ففاداه وليست
بالقوة ففاداه ففاداه ففاداه ففاداه
الذي لم يبق له قلبه في العبد الا ان يرضى
الاوليا بالفضل في

مودة الملكة

مودة الملكة اخذ عبد انسان
جنازة فاشترى الملك اسكرو ففاداه وليست
بالقوة ففاداه ففاداه ففاداه ففاداه
الذي لم يبق له قلبه في العبد الا ان يرضى
الاوليا بالفضل في

نوقع فيها انسان لا ضام عليه لانه غير معتد لانه ليس فيه ابطال حق المروءة على الناس من الذخيرة يقال يومئذ
وغم يومنا بالفتح اذا مات باخذ بالنفس كذا بخط ثقة وغرم ما مفعول له اى للفرم عبد جدي بغير فاختران
يعذر لم تجز على دفع البدن عبد جدي جناية فاختر مولا ان يعذر وليس له مال لا يجز عليه فقه وحكمة الشريعة
الى الميرة وعندهما يجز فقه ونقدير النظم عبد لغير جني اثنان مائتا في الذخيرة حفر اعتقه بيها وقد
كان عليه دية والثاني يضرب في ذاك بقدر الجاني واوجبا تمامها للاول وقيمة النصف لبا فاعقل
عبد لرجل حفر على فارة الطريق بئر فيها انسان فاعتقه مولا به عليه باحفر والوقوف فعليه دية لانه صار
مختارا للعدا بالاتفاق مع العلم بالجناية فان وقع فيها اخر فولي الثاني ان يشارك الاول فيما ضمن من الدية يضرب
الاول بجميع الدية والثاني بجميع قيمة العبد عن اى ضمة رحم الله فنقسم الدية على ذلك وتغيره انه تعذر قيمة العبد
مائة مثلا والدية الف الفقة الدية على احد عشر جزا ايا جزا جزا الاول عشرة اجزا
وعندما يجز على المولى للاول كل الدية وللثاني نصف الدية لانه صار قاتلا لها باحفر فيضمن كل الدية للاول بالاتفاق
مع العلم به وصيرورته مختارا للعدا ويضمن للثاني نصف القيمة لعدم علمه ولوجود الجنايتين وقولنا اعتقه بيها
اى بين الوقوعين والموتين وقد شعر له علم المولى بوقوع الاول في البئر التي حفرها عنده وقوله يضرب ثقلهم
في الجزور بينهم اذا شرب فيها واخذ منها نيبا هذا هو الاصل وقال الفقهاء فلاك يضرب في الثلث اى باذنه
شيئا بكمالة من الثلث من المغرب فارسية القرب دنت دزدان بطرد ربح خویش وقوله ذاك اى
في الفدا وهو الدية هربنا بقدر الجاني اى قيمته وما جنى العبد على مولا معتذر ذاك وانفردا
وهو على الغاصب منه هدر واقتبا بانه معتبر العبد المقتوب جنى عا مولا جناية موجبة للمال بان قتل
خطا او جنى بريقه خطا او على ما له بان التفتيشا من ملكه يعثر جناية عنده في يضمن الغاصب قيمة العبد
لمولا لان يكون الارش او قيمة المثل من قيمة العبد المقتوب وقال الجانية على مولا وعلى رقيقه وعلمه هدر
فلاق ما لو قتل مولا او رقيقه عدا صيته يعثر جناية في يقتل العبد لمولا انا اذا جنى العا على رقيقه او على ماله
جناية موجبة للمال فعنده لا يعثر ويكون هدر اى لا يملك المولى بالرفع او الفدا وقال لا يكون معتبرا ويقال للمولى ارفع العبد
او افر ما الارش من مسوط خواهر زاده والمحيط قوله وهو يرجع الى قوله وما جنى عنه وجنايته على الغاصب هدر
وما هربنا مصدرية وجناية الوديعه والعارية على المولى وعلمه هدر وعلى المودع والمستعير معتبرا بالاتفاق
وجناية المهرن على الراهن لا يعثر بالاتفاق وجناية الراهن على المهرن فيما يوجب الجاه هدر عنده وعندهما معتبر
الراهن بالرفع او الفدا كما مر في الراهن مدبر يقتل انسانا خطا ودفع قيمته بلا قضا اى اياك ثانيا فلان
بنصفها قالوا التبع الاول وان يشاء يتبع المولى به واذ جاز الشئ لا اصحابه مدبر يقتل رجلا خطا ودفع المولى

مودة الملكة اخذ عبد انسان
جنازة فاشترى الملك اسكرو ففاداه وليست
بالقوة ففاداه ففاداه ففاداه ففاداه
الذي لم يبق له قلبه في العبد الا ان يرضى
الاوليا بالفضل في

مودة الملكة اخذ عبد انسان
جنازة فاشترى الملك اسكرو ففاداه وليست
بالقوة ففاداه ففاداه ففاداه ففاداه
الذي لم يبق له قلبه في العبد الا ان يرضى
الاوليا بالفضل في

عليه قول أبي يوسف يستقيم على رواية شرح الطحاوي مطلقا انما علم رواية فتاوى العتقاني انما يستقيم ان لو كانت العاقلة من اهل
المحلة والنكاح فيه خيارا لاحدهما لفعلى عاقلة الذي لم يبيع وقالا على عاقلة التي يبيع وهو اعتراف بالبدو^{ان يبيعها الملك} واعتراف بالبدو^{لديها} واعتراف بالبدو^{لها} فانه قيل
الام برفع الضمير في مالها فيسلك الى المالكه بتاويل البقعة والدار واذا دمن الساكن البايع لئلا يوزع البدر^{الملك} من غير قدر مرتبة

يقتل انسانا بلا عذر، وكان يستشي يورث قيمته، ويلتزمه ديعة قلته، مبررات مولاه ولما لم له غير حتى وصفت
علم السعيات في ثلثي قيمته فقتل انسانا خطأ، فعليه ليرثي في قيمته لو ان القتل عنده لانه المستحق كالمات عنده وحكم المات
هذا وعند ما حرمدون في عليا قلته كل الذين، وارثا ثلاثا، اعدتهم حفر، فيها بلا اذن سوى فيها
كان على افر ثلثا وديته، وضعت في نفسها بقلته، وارثا ثلاثا، اعدتهم حفر، فيها بلا اذن سوى فيها

[illegible]

فوقه ان يوصي بالضعيف ٦ واي يقع بيننا رقتهم ٧ فلا ارتقا كنهنا لبريتهم ٨ ولورث المسلم فارتدته اصابه وهو
مرتد فعلى الراي الذي عندنا ضعفه وهو انه وقال الماشي واغاضه هكذا اذ لورثه الى المرتد فاسلم ثم اصابه لم يكن على الراي

نبي في قوله من البداية ولذا اذ ارى الى صني فاسلم وقوله وتزييع بينهما الى يقع المرقى اليها الرقة بين الرى والوصول
من اذ لا ين فات غريمه كذا الوصى فاجتهداه تعلم لا با اذا ضرب ابنه الصغير تاويلا فانت منه ضرب على الرية عند
خلافهما وكذا الوصى والخلافه الضرب المعتا واقله غير المعتا وضمنه بلا خلاف وانما وضعه التاويلا في الوضوح

تقيمة لوليته بلا قضاة ثم قتل أخا للمولى نصف قيمة التي اخذها المولى وان شأ به المولى به وقد مرت في الضلع والمنا
منع فيما اذا دفع القيمة الى الاول قبل الجنابة الثانية اذ لو لم يدفعه حتى آخر ثم دفعه الى الاول فانه لولي الثانية
لا ياخذ المولى ايضا بنصف القيمة عندهم والفرق لها ان هناك صارت القيمة مشتركة بين الاول والثاني في المولى

بأدفعها إلى الأول لم يكن كل القيمة حقا للاول فسيكون المولى جانيا بالرفع وولى الاول ضامنا بالقبض وهو سنا جلافة
لما وضع في المدير في العن اذا دفع العبد الى الاول لا يكون للثاني على المولى سبيل عند دم بل يتبع الثاني الاول
بما قد نفع العبد منه لانه المولى دفعه الى الاول غني حقه وهو العبد لهذا صار الرفع بقضا وبغير قضا سواء
الزوجة اباء اهلك مذكر يقتل ذاهبا وذا الحمد وذا البان له وان عفا فللمذري لم يغفر ثلث قيمته

البرق والبناني لم يحضره ^{في ذلك} من برقتل رجلا خطأ وأخذ عمداً والمخدر واليان فعليه التقصاض وعلى المولى قيمته
في الخطأ فان عفا احد وليي العمد وانقلب نصيب الاخر حالاً او ضمن المولى قيمة واحدة ^{في} يقسم هذه القيمة
في اثلاثا ثلثها المولى الخطأ وتلتها العمد العاقل وعند عاقل رابعاً ربعها العمد العاقل والباقي للمولى

المسبو **كتاب** الجنايات قال في المسبو الجناية اسم الفاعل
 رُم شرعاً سواء أُجِّل باله أو بنفس ولكن في لسان الفقهاء هو الفعل في النفوس والأطراف فانهم حصوا الفعل

جَبَّانَ لِلْقَبِيلِ دَيْشَهُ. وَيَلْزِمَانِ هَذِهِ عَاقِلَتَهُ. اَعْتَقَ عَبْدَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ قَتَلَ الْعَبْدَ الْمَعْنَى مَوْلَاهُ خَطَا،
يَعْنِي عَلَى الْعَبْدِ قِيَمَتُهُ بِالْإِجْمَاعِ لِنَقْضِ الْعَقْدِ إِذَا اَلْفَاقَ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ وَأَوْصِيَهُ لِقَاتِلِهِ فَوَطَأَ. وَوَصِيَّ النَّبِيِّ

من العتق والعتق مما لا ينقص فوج بفضله مع برده قيمته ثم يعطيه قيمة أخرى عند انقضاء رضى الله عنه
بأنه لو لم يفتقر والمردا اقل من قيمته ومن الدية وما زاد كذا النظم القيمة لانها اقل من الدية غالبا

اللعنة عليه فان العبد ان يسقى في قيمتين يرفع له من ذلك الثلث في قول النبي صفة وصلة وسقى فعامة

لصبي بالجرم الارث بسبب القتل فكذلك لا يجوز الموصية وحمل الوصية الثلث فيلزمه السعاية فيما زاد
ثلثا وعندنا جازم بالدية العاقلة لانه حر مديون وقد اوجب له بقمته فان كانت القيمة تخرج من ثلث
سلفه وقسوه والاسهل له قد انما يثبت في ثلثه فالثالث ثلثه

ويعقب على السكان. وعينا ما لك لولا الحظ وفي الحيات من يعبر ما لا باع دارا من انسان ولم يسلم اليه فيها قاتل فلقسمه على البايع عند لا ينفقه ربه الله وعند جماعة عاقلة المشتري ولا يلقسمه على القاتلة

التي هي في الحقيقة
والتي هي في الحقيقة

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١



الورثة يعتقون معا والا يعتق من الثلث وثلث ماله الف درهم فالالف بينهما قدر وصيتها ثلثا الف وهو
سما لقرينة وشوون وثلثا درهم الذي قيمته الفاه فيستقر عنه هذا القدر ويبقى الباقي وهو الف وثلثا
ونلت وثلث درهم والثلث الذي قيمته الف فيستقر عنه ويبقى الباقي والاصل انه عتق من كل واحد منهما
ثلثه من غير سعاية وثلثاه بسعاية **وصورة الحيا بآة** عبداه قيمة اصدما الف ومائة وقيمة الاخر ثمانية واوصى
باه ببيع واحد منهما بمائة من فلان والاخر بمائة من فلان فمنا قدر حصل الحيا بآة احدهما بالف ولا اخر بمائة
وذلك كل وصية فاه لم يكن له مال غير هذين العبدين ولم يحجز واجاز بحيا بآتهما بقدر الثلث فيكون الثلث منهما قدر
وصيتها فيفرب اصدما بالف درهم والاخر بمائة **وكذلك** في الدرام المرسل بان اوصى له رجل بالف والاخر
بالف وثلث ماله الف فانه يكون سهمها اثنا عشر الف والى وصية الف درهم ومائة الف درهم فيكون الثلث
للمائة اوصى سيف بك بمائة ولبى بسكنى وله خمسمائة فنفص سدس السيف والفضل لك
واوصى لي بسيف اذ اهلك عولا وحكم الشيخ بالانزع وسدس بقدر بالانزع ربع سيف قيمته مائة وله خمسمائة
درهم سوى السيف حتى كان جميع ما له ثمانية اوصى له بالسيف والاخر سدس ماله فنحن يقيم السيف بينهما على
سهما بطريق المنازعة **وجهه** انه نقول اجتمع في السيف وصيته بجميع وصيته بسكنى فجعلنا السيف
على ستة اسهم لما جئنا الى السدس والامنازعة لصاحب السكنى فيما ورأسه فيكم لصاحب السيف خمسة اسهم
منه واستوت منازعتهما في السدس فانك بالانزع فربنا يخرج النصف وهو اثنين في ستة فصار السيف اثني عشر
فيكم لصاحب السيف عشرة مكانه وانقم السهما بينهما فحصل لصاحب السيف احد عشر سهما ولصاحب السكنى
سهم واذا صار السيف على اثني عشر وقيمت مائة صارت الخمائة الباقية ستين سهما ايضا فكل مائة منها على اثني عشر
سهما لصاحب السكنى سدس ذلك وهو عشرة اسهم فحصل لصاحب السكنى احد عشر سهما من الخمائة وسهم
من السيف مثل ما حصل لصاحب السيف من السيف فصار سهما الوصايا اثنين وعشرين والثلث نصف اربعة اسهم
سدس الثلث سهما من المال اثنا عشر وسبعون اثني عشر من السيف وشوون من الخمائة وثلث ذلك اربعة وسبعون
وسهما الوصايا اثنا عشر وسبعون والاثنا عشر سدس اربعة وعشرين فثبت ان سهما الوصايا دول الثلث
بنصف سدس الثلث وحصل للورثة خمس سهما من الخمائة وثلث ثلثي المال ونصف سدس الثلث لاه
ثلثي المال ثمانية واربعون واثنا عشر سدس الثلث فاستقام التخرج **وعندما يقيم السيف** بين صاحب
السيف وصاحب السدس على سبعة اسهم على سبيل العول والمضاربة والمجع بهما الى يضرب كل واحد عقليا انه جعل
السيف على ستة لئلا يضرب صاحب السيف بمجموعه وصاحب السدس بسهم فصار سبعة اسهم لصاحب السيف
وسبعة اسهم لصاحب السيف ولما صار السيف على سبعة اسهم وقيمت مائة فيصير كل مائة من الخمائة الباقية

السيف على راسه واما السيف
التي في يده فاما السيف
التي في يده فاما السيف

[illegible]

من السيف

بقول السلس وكونها انكسرت
بما زلت فيها فليكن من انكسرت
اصدا السلس وكونها انكسرت
فليكن من انكسرت وكونها انكسرت

من السيف أربعة ومن النقد ثلثين والكلم أربعة وثلاثون ولصاحب السهم من السيف اثنين ومن النقد خمسة عشر
فالكلم سبعة عشر فبلغت سهام الوصايا ثلثة وستين وجميع المال مائة وثمانية فازدادت سهام الوصايا على الثلث
فكان اجازة الورثة يتقسم كذلك والتم بحيزه فافترض ان يجعل الثلث المال على قدر الوصايا لا على قدر سهام الوصايا
كذا روى عنها والوصايا سدسها وثلث فيجعل كل سدس سهمًا فكان اربعة واذا صار الثلث اربعة صار جميع المال اثني عشر
فلصاحب السيف سهم من الثلث كلمة السيف ولصاحب الثلث سهم من الثلث سهم سدس في السيف لانه السيف سدس المال
وحصة اسداسه في النقد ولصاحب الثلث سهام من الثلث سدسها في السيف وحصة اسدسها في النقد فان كل السهام
بالاسداس فخرنا بخروج السهم وهو ستة فاثني عشر فبلغ اثنان وسبعين ومنها التجميع السيف منه اثني عشر والنقد ثلثون
كان لصاحب السيف سهم ضربناه اثنتي عشرة فحصلت ستة اسهم كل ما في السيف فكان لصاحب السيف سهم ضربناه ستة
في ستة سدسها وذلك سهم في السيف وحصة اسداسها وذلك خمسة في النقد وكان لصاحب الثلث سهام اثني عشر
في اثنا عشر سدسها وذلك اثنا في السيف وحصة اسداسها وذلك عشرة في النقد فبلغت سهام الوصايا اربعة وعشرين
وهو ثلث اثنان وسبعين فاستقام التخرج ستة من هذه الاربعة والعشرين في السيف وهو اثنا عشر سدسها وهو سهام
لصاحب الثلث ونصف سدسها وذلك سهم لصاحب السدس ونصفه وهو ستة لصاحب السيف وربع الباقي وهو ثلاثة للورثة
وحصة ثلث من سهام الوصايا وهو اربعة وعشرون في النقد وهو ثلثون حصة منه لصاحب السدس عشرة ولصاحب الثلث
والباقي منه خمسة واربعون للورثة بمثلثة ففضلت من السيف من سوط خواهر زاد دورها لا يلفظ غير بقى من المقت
والله يكن اوصى بكل المال له ولي مثلث واجاز الورثة فواجد السيف والجنس والابن اوصى بالسدس لي والسدس

[illegible][illegible]

منها بطريق القول ووجه
الحكم ما ان تقول لاجتماعهم
في صفة الكمال ووصفة الثلث
فلما اصل المسئلة للثلاث
الثلث والموصى له بالثلث
يأبى ان يكون له بالثلث
ما يقع للمسئلة الى اربعة
ثلاثة لها جيل للجميع
ان لها بالثلث
الثلث فيكون للثلاث
الثلث واستوت
فيما انصفت
وخاص بالجميع
فيما انصفت

هذا اذا ملك من ثروة خذ من الانت
منها الثلث اما ان لم يخرج من ثروة خذ من الانت
هذا اذا ملك من ثروة خذ من الانت
منها الثلث اما ان لم يخرج من ثروة خذ من الانت

ثم لاسعاية علم عند وقال لا يسقى في جميع قيمة لاه العتق في المرض وصية ولا وارثه ههنا بالانفاق
فيلزم رد قيمته لبطاها الوصية له والعتق لا يرقد فيلزم السعاية ثم ان كانت السعاية مثل نصيب من الميراث تقاصا
لاخذ الحس وان كانت اكثر منه يسقى الفضل وان كان اكثر منها تاخذ الفضل على السعاية وهذا بناء على المتسرع
حتمه يولد عندها فوجوب السعاية لا يخرج عن كون وارثا وابوصية لا يقول لو اوصى بغير السعاية
يلزم الرد فان يكون مكتوبا لاه المستسقى كالمكتوب عن والمكتوب لا يرث في تصفية الوصية له واذا فذنا الوصية
وطرحنا السعاية يخرج من الثلث صار وارثا اذا صار وارثا فلا يعطى الوصية فتم السعاية فلا يزال يدور
هكذا وسهم الدور ساقط في جميعها حيث يقع والدور انما يقع باجبا لسعاية فلا فوجها وهذا لاه
ثبوت الوصية للوارث اشبه من ابطال ميراثه الا ان ميراث الميراث لا يرث بدو واحد والوصية للموارث ترتد
بعد الاجازة من المبسوطين هذا اذا خرج الابن من الثلث ما اذا لم يخرج يسقى الثلثين عند ولا يرث وهو
معنى قوله ولا يرث اذا سقى وعند ما الى الابن سقى ويرث وحقق هذه الصورة في الشروع والمبسوطين
بما اذا اعتق عبدا آخر يساوي الف درهم ولا مال له الا العبدان والا فان فنده ثلث ما بينهما نصفان وهو الف
وثلاث مائة وثلاثة وثلاثون وثلث درهم لاه جميع المال اربعة آلاف الفان نقد قيمته كل عبدا من ثلث اربعة آلاف
ما قلنا فونينها لكل واحد ثمانية وستون وثلاثون درهم يسقط من سعاية كل واحد ذلك ويسقى كل واحد ثلث ثمانية
وثلاثة وثلاثين وثلث ولا يرث الابن لانه مستسقى ولذا صحت الوصية له بنصف الثلث كالحالة الاولى لاه اجاب
السعاية ثم يودي الى الدور لاه الابن يخرج من ثلث ما له وههنا لا يودي لانه لا يخرج من الثلث ومتى تمت الوصية له
لا يعتق من البسوط البكرى وهذا عند ما عند ما كل الثلث فيرضى بالعبد ويقتى مجازا بغير سعاية لاه الابن
وارث عندها ولا وصية للموارث وسى الابن في كل قيمة ثم امكن ميراثه مع السعاية سوا تقاصا واه لاه احررها
فضل يرد الفضل اذا اشترى الابن بالربح المرفى وقيمة الابن كنصف الوصية وكان من عتق عبدا قيمته
كقيمة الابن وحاشيت ميتة ثم اذا حاباه والابن سقى في الكل والعبد كذلك فاستمعا فلا اوصا حاباه فهو محقق
والابن في الكل سقى لا المعتق اشترى المرفى ابنه بالف درهم وقيمة جسمانية درهم واعتق عبدا آخر قيمته
جسمانية ايضا ولا مال له سوى ذلك ومات من مرضه ذلك سلم المياة كلها للبايع عنده وعلى الابن والعبدان
اه يسقى كل واحد جميع قيمته ولا يرث الابن وذلك لانه حاشي ثم اعتق واعتق بريد المياة والعتق الاول لاه الابن
ونلت ما لا يولي الكل من جسمانية المياة اولى من العتق فيسلم الثلث كله للبايع لانه ثلث المال جسمانية والمياة
جسمانية ويسعياها في جميع قيمتها لانه لم يصبها من الثلث فلا يرث الابن لانه مستسقى وعند ما العتق اولى
من المياة والابن وارث ولا وصية له فيصرف لكل الثلث في العبد فيعتق مجازا من غير سعاية ويسقى الابن في جميع

هذا اذا ملك من ثروة خذ من الانت
منها الثلث اما ان لم يخرج من ثروة خذ من الانت
هذا اذا ملك من ثروة خذ من الانت
منها الثلث اما ان لم يخرج من ثروة خذ من الانت

وهذا اذا ملك من ثروة خذ من الانت
منها الثلث اما ان لم يخرج من ثروة خذ من الانت
وهذا اذا ملك من ثروة خذ من الانت
منها الثلث اما ان لم يخرج من ثروة خذ من الانت

رَدُّ هَذَا رَدُّ الْكَلْبِ عَلَى الْفِيلِ الْثَلَاثُ
 أَيُّهَا الْمَوْلَى لَا تَقْلِبْهُ إِلَّا عَلَى رَأْسِهِ
 تَبْلُطُ الْوَصِيَّةُ عِنْدَهُ وَقَالَ لَا يَسْتُرُنِي
 عَلَى الْخَلِيفَةِ وَلَوْ أَوْصَى بِأَنْ يَخْرُجَ عَنْهُ بِكُلِّ مَالِهِ
 أَوْصَى بِالْعَقْلِ لَعَلَّ يَسْتُرُنِي بِكُلِّ
 مَالِهِ وَالْكَثِيرُ يَسْتُرُنِي بِكُلِّ
 مَالِهِ وَالْكَثِيرُ يَسْتُرُنِي بِكُلِّ

[illegible][illegible]

أوصى إلى رجل وقيل في أسرها الموت فقال له جبريل فقلت وصي ما أترك لك وصيتا في التركة شيئا
في ظاهر الرواية وروى عنهما أنه بصير وصيتا في تركته الوصية لا تركته الموصى ولنصفه وقال لا وصيتا ليكم أمور
وأمر الميت لا ويرى ميتا قدم عنهما جميعا مسطور خواهر زاده **لزوجته موصى بها بعد التوى**
فالتثنية منها ثم من تحتوى وأحق قال فيهما على السوى رجل ثمانية درهم وجارية قيمتها ثلثا درهم
فأوصى له بـ الجارية ومات ثم ولدت الجارية ولداً يساوي ثلثا درهم لزوجته بعد قبض الموصى له أيها الاشك
اللولد لانه ولد على حكمه ولولدت قبل التسليم إلى الموصى له قال أبو ميفة **رواية الجارية بتقاسمها وتلك الولد**
للموصى له لان الوصية قد صحت بالام فلو جعل الولد شريكاً معها في التقضي بعض الوصية في الام وتقتضي الام بـ الثلث
خلف من القبول قال لا تلتا كل واحد منهما من الام والولد في الوصية بتقاسمها اكثر من الثلث فيعطى له ثلثا كل واحد
منها وتبناه بالتولية المالة الوصياتان وتلك اربعة فيعبر الامة من ذكر او لاعدته فتدفع الامة كلها اليه يبقى
حايه درهم فيكون ذكراً من الولد ويولد ثلث الولد وعلم قولها يكون الثلث شايعة الام والولد نصف حايته في الام وما يتاها
في الولد فيكون له ثلثا كل واحد منهما والباقي للورثة من جامع الحسنى والبرهان في قولنا تارك جان من الثلث فيهما للموصى له
من السباية احتوى الثلث جمع والاهل فيهما يسمون يقولون زوجته لا كل من يقول اوصى لاهل فلان تناوله
زوجته عنده وعندهما من بعدهم ويفهم نفقة للفرق والتهم اذ حق اهل الارث فانه يزداد الثلث والثلث
اوصى لانساه بسهم من ماله قال ابو ذر انه كتب لوصايا ينظر الى اخس سهاهم ورثة الموصى الى سدس ماله
ايها كاه لا يقطع للموصى له ذكراً في هذه الرقابة جوزاً بوصفته رد انه التقصا عن السدس ولم يجوز الزيادة عليه
حيث اعطى له اقلها واروايه جامع الصغير لا ينظر الى اخس سهاهم ورثته الى سدس ماله ايها كاه اكثر يقطع له ذكراً في
هذه الرواية جوزاً الزيادة على السدس ولم يجوز التقصا وقال لا يقطع للموصى له اخس سهاهم الورثة على كل حال اسواء
كأن مثل السدس واقل او اكثر الا لا يزيد على الثلث فينظر الى الثلث الا لا يجوز لورثة الزيادة على الثلث وسورة
المداد بعد ما تترك ابناً وامراً وقد اوصى له بـ بسهم فعند رواية الوصايا وفوقها يقطع له اخس سهاهم
الورثة وهو ثلث المرات فيزداد اخس السهاهم على الفريضة وهي ثمانية فتعبر تسعة لقطع للموصى له سهم وللزوجة الثلث
سهم وللان ما بقي وعلى رواية جامع الصغير يقطع له السدس من ماله لانه اكثر من اخس السهاهم فيجعل المال على ستة
الحا جتنا الى السدس فيقطع للموصى له سهم بقيت خمسة وللزوجة الثلث فلا يستقيم فضرنا اصل الفريضة وذكرته
في محرز الكسرو في ثمانية فيصير ثمانية واربعين للموصى له سهم مضروباً في ثمانية وهي ثمانية وسدس ماله بقى اربعون
فثمة خمسة للمرأة والباقي خمسة للثلاث وللان ولزوجة وتترك امرأة واخاً لاب واماً ولا يفاضل سهاهم الورثة
الزوج فعلى رواية كتاب الوصايا يقطع له السدس لانه لا يجوز الزيادة على السدس على تلك الرواية يجوز التقصا عنه وخمس

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

واضح سها المورثة اكثر من السدس فيعطى له السدس ثم ينشأ سهم على قولها يعطى له الربع لانه الربع اضعف سها
المورثة وانه اقل من الثلث وعلى رواية جامع الصغير على قولنا صنفه ثم انه يعطى له الربع لانه يعطى له اكثر من السدس
ومن اضعف سها المورثة عاتيك الزاوية والربع اكثر من السدس فيعطى له ذلك ولو اوصى بجزء او نصيب من ماله لا يعطى له شيء
مقدر واخيار التقدير المورثة يعطونه ما شاؤا بالاجماع من موطا خواهر زادها وجاز ايضا اهل الزمة
ولا يبيح تبني والزمه وصايا اهل الزمة على اربع مرات **معصيتها** ما هو قربة عندنا وعندكم كالصدقة والعنف وان ليس في
باب السدس وهو جازين بالاجماع **ومنها** ما لا يكون قربة عندنا وعندكم كالوصية للمغنية والناكحة وذلك لما بالاجماع
لان الوصية بالمعصية باطلة **ومنها** ما هو قربة عندنا ودينهم كالحج وان ليس في مساجد المسلمين وهو بالاجماع
لان وصيتهم تبني على معتقدهم وهو ليست بقربة في دينهم **ومنها** ما قربة عندهم بمعصيته عندنا كالوصية ببناء البيعة
والكنيسة وان ليس في البيع والكفائس والاصنام فهو جازين عندنا صنفه ثم الله بالاجماع لان اوصى بمعصية حقيقة
غير انة جوز بنا على دينهم وهذا كله فيما اذا اوصى مطلقا فان اوصى بقوم باعيانهم وسماهم جازين للوصية بالاتفاق
لان على طاعة طاعتنا ومعصيتنا لكن في الرض من الفلانة الصلوة من جمع المال من جامع المحبوب

سہام

التقدير وقيل لأنصبك الموارث فريضاً لأننا مقدرة لأصحابها ثم قيل للعلم بغيره كالميراث ثم العلم بالفريض واللعلم بالما
فرض من المغرب **وتحجب الجدة جميع الأخوة** **وفاسد الجدة عظم الخطوة** **وتحجب بنت الأخ وابن الأخ**
وقد روي أن ذلك ابن البنت **بنوا لأعيانهم** **والأخوة والأخوات لأب وأم** **وبنوا لأعلاؤهم** **والأخوة والأخوات**
لأب لابن ثون مع الجد **أب لاب** **في قولنا** **منه رحمه الله** **وهو قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه** **فإن الفريض السراحي**
وبه يفتى **وقال ابن ثون مع الجد** **وهو قول الشافعي وما يليه** **وهو من مذهب أبي بن ثاب** **رضي الله عنه** **وإنما وضع في الجد إذا الأب**
تجب كلهم عنده **وإنما وضع في بنه لأعيانهم** **وبنوا لأعلاؤهم** **وبنوا لأب وأم** **لابن ثون مع الأب** **والجد** **أب لاب**
بالاتفاق **والجدة المنع** **ومن الجدة من المغرب** **المسألة الثانية** **لجد الفاسد** **وهو من يتصل بالميت بأمه** **كان الأم** **تجب**
بنات الأخوة وأولاد الأخوات **وعندها هم مقدرون على الجد الفاسد** **المسألة الثالثة** **قال المبيوط عيسى بن أبيه**
عن محمد بن أبي خنيفة رحمه الله **أن الجد إذا لم تقدم على أولاد البنات** **وفي ظاهر الروايات** **ذكر أنه أولاد البنات** **ليقدموا**
على الجد إذا لم **وهو قول أصحابنا** **وهذا رواية أبي يوسف عنه** **قال في التتمة** **قال الشيخ** **الاسلام** **رواية محمد بن أبي خنيفة**
في الرواية المشهورة عنه **وبعض المشايخ قالوا** **رواية أبي يوسف عنه** **ظاهر مذهبه** **وكان أبو عبد الله الفريضي يقول** **ما روي**
محمد بن أبي خنيفة **قوله** **أولاً وما روي أبو يوسف عنه** **قوله** **آخر** **وهذا توافق ما ذكره مسيوط شمس الأئمة رحمه الله** **قوله** **وقد**
روي أن ذلك **روى عن أبي خنيفة رحمه الله** **تجب الجد الفاسد** **ابن البنت** **كله** **أولاد الأخوات** **وبنات الأخوة** **والحق**

[illegible]

نصوص على حال الخطأ في الصلاة
 منصوص على حال الخطأ في الصلاة
 منصوص على حال الخطأ في الصلاة
 منصوص على حال الخطأ في الصلاة

السموات والارض حنيفا وانا من المسلمين اه صلواتي وسليتي وخيراتي بغير العالمين لا شريك
 له وبذلك امرت وانا اول المسلمين ورواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 الصحيح من مذهبه ولكن قوله اذكر بليغ في الاول وفي قوله هرواية احيانا لا يقول ذلك بعد الافتتاح
 وهل يقول قبله عند المتقين لا وعند المتأخرين يقول على جهة احضار النية وتغريغ القلب والعمارة
 لغنت اليوم كذا وكذا وهو اختيار الفقيه في البيت رحمه الله تعالى يقول وانا من المسلمين عليه فتوى الامام
 الخواص رحمه الله من المحيط والفتاوى الظهيرية والتحفة وقال لا يكره سواء في الصلوة واجمعوا على ثبوت الظاهر
 سؤر الهرة مكررة في رواية الجامع الصغير وقال في الصلوة اصلها ان يتوضأ بغيره ولم يذكر الكراهة وعن
 ابي يوسف رحمه الله انه لا يكره وفي طهارة اجماع غير انما اذا اكلت الغارة وتربت من اياها فورها يتيمم الماء
 بلا خلاف ثم قال الطحاوي عليه كراهة سؤر حرمه على هذا وهو الاصح اقرب وقال الكرخي عدم كراهتها
 الجيف وعلى هذا كراهة تنزيه وهو الاصح واقرب الى موافقة الاثر من المسوط فعل هذا لو لم يكن تاكل
 الجيف لا يكره التوضي سؤره وهذا يتبين جهل العوام في ترك السؤر يدخل في حافهم فيكلمهم ثم لا يغسلون
 ذلك الموضع وذلك مكرره ولا يصح قبل الغسل ولا يضعون اللقمة بين يديه فتاكلها بعفها وتدفع البعض ثريا كاله
 الجاهل وينتقم من اكرام الجبر وهو مكرره من جامع قاضي خان والمجيبون رحمهما الله قال في التحفة انما يكره التوضي بالسؤر
 المكرره عند وجوه الماء المطلق افا عند عدمه فلا يكره وفي لعاب البغل والحمار صنع الضائق حالة استسكانه
 عن ان يوسده انما ان لعاب البغل والحمار كجاسة خفيفة وعند ما هو مشكل لا ينقض الثوب الطاهر
 بالشك وان شئت ونجس الماء من الطهارة لا الماء بوقوع لعابها يصير صورها وذلك غير طهور من العون والقيمة لا في الصلاة
 ولو راي بلة مذي تحت ثيابه لم يترك غسله وقال لا يتركه استيفظ فوجد على فراشه او على ثوبه هذا على ما يستعمله في الصلاة
 تذكر الاحتلام او لم تذكر فان تذكر فعل اربعة اوجه يتيقن انه مذي او يتيقن انه مذي او يشك انه مذي او مذي وفي الكل
 الغسل وليس هذا الجواب الغسل بالمذي بل يلحق بالاحتلام سبب خروج المني فالظاهر ان خرج منيا ثم
 رقب طول المدة وان يتيقن انه مذي لا غسل عليه وان لم يتذكر الاحتلام فعلى الاوجه الاربعة ايضا فان يتيقن انه مذي
 او يتيقن انه مذي لا يجب الغسل وان يتيقن انه مذي لا يشك انه مذي او مذي قال ابو يوسف رحمه الله
 لا يجب الغسل قياسا حتى يتيقن بالاحتلام وقال لا يجب الغسل استحسانا والفرق لابي يوسف بين ان يتذكر
 الاحتلام وبين ان لم يتذكر ان ايا بالغسل متردد بين كونه منيا او من غير منيا لا يجب الغسل بالشك غير ان يتذكر
 الاحتلام يترجح كونه منيا لان الاحتلام سبب خروج من مسوط خواهره من المحيط قلت فعلى
 هذا المسئلة مع تذكر الاحتلام صحيح وهكذا ذكره قاضي خان وذكره الحنف والمحقق والعون وفتاوى

منصوص على حال الخطأ في الصلاة
 منصوص على حال الخطأ في الصلاة
 منصوص على حال الخطأ في الصلاة
 منصوص على حال الخطأ في الصلاة

منصوص على حال الخطأ في الصلاة
 منصوص على حال الخطأ في الصلاة
 منصوص على حال الخطأ في الصلاة
 منصوص على حال الخطأ في الصلاة

منصوص على حال الخطأ في الصلاة
 منصوص على حال الخطأ في الصلاة
 منصوص على حال الخطأ في الصلاة
 منصوص على حال الخطأ في الصلاة

العتاني والفتاوى الظهيرية والتحفة وقال لا يكره سواء في الصلوة واجمعوا على ثبوت الظاهر
 سؤر الهرة مكررة في رواية الجامع الصغير وقال في الصلوة اصلها ان يتوضأ بغيره ولم يذكر الكراهة وعن
 ابي يوسف رحمه الله انه لا يكره وفي طهارة اجماع غير انما اذا اكلت الغارة وتربت من اياها فورها يتيمم الماء
 بلا خلاف ثم قال الطحاوي عليه كراهة سؤر حرمه على هذا وهو الاصح اقرب وقال الكرخي عدم كراهتها
 الجيف وعلى هذا كراهة تنزيه وهو الاصح واقرب الى موافقة الاثر من المسوط فعل هذا لو لم يكن تاكل
 الجيف لا يكره التوضي سؤره وهذا يتبين جهل العوام في ترك السؤر يدخل في حافهم فيكلمهم ثم لا يغسلون
 ذلك الموضع وذلك مكرره ولا يصح قبل الغسل ولا يضعون اللقمة بين يديه فتاكلها بعفها وتدفع البعض ثريا كاله
 الجاهل وينتقم من اكرام الجبر وهو مكرره من جامع قاضي خان والمجيبون رحمهما الله قال في التحفة انما يكره التوضي بالسؤر
 المكرره عند وجوه الماء المطلق افا عند عدمه فلا يكره وفي لعاب البغل والحمار صنع الضائق حالة استسكانه
 عن ان يوسده انما ان لعاب البغل والحمار كجاسة خفيفة وعند ما هو مشكل لا ينقض الثوب الطاهر
 بالشك وان شئت ونجس الماء من الطهارة لا الماء بوقوع لعابها يصير صورها وذلك غير طهور من العون والقيمة لا في الصلاة
 ولو راي بلة مذي تحت ثيابه لم يترك غسله وقال لا يتركه استيفظ فوجد على فراشه او على ثوبه هذا على ما يستعمله في الصلاة
 تذكر الاحتلام او لم تذكر فان تذكر فعل اربعة اوجه يتيقن انه مذي او يتيقن انه مذي او يشك انه مذي او مذي وفي الكل
 الغسل وليس هذا الجواب الغسل بالمذي بل يلحق بالاحتلام سبب خروج المني فالظاهر ان خرج منيا ثم
 رقب طول المدة وان يتيقن انه مذي لا غسل عليه وان لم يتذكر الاحتلام فعلى الاوجه الاربعة ايضا فان يتيقن انه مذي
 او يتيقن انه مذي لا يجب الغسل وان يتيقن انه مذي لا يشك انه مذي او مذي قال ابو يوسف رحمه الله
 لا يجب الغسل قياسا حتى يتيقن بالاحتلام وقال لا يجب الغسل استحسانا والفرق لابي يوسف بين ان يتذكر
 الاحتلام وبين ان لم يتذكر ان ايا بالغسل متردد بين كونه منيا او من غير منيا لا يجب الغسل بالشك غير ان يتذكر
 الاحتلام يترجح كونه منيا لان الاحتلام سبب خروج من مسوط خواهره من المحيط قلت فعلى
 هذا المسئلة مع تذكر الاحتلام صحيح وهكذا ذكره قاضي خان وذكره الحنف والمحقق والعون وفتاوى

منصوص على حال الخطأ في الصلاة
 منصوص على حال الخطأ في الصلاة
 منصوص على حال الخطأ في الصلاة
 منصوص على حال الخطأ في الصلاة

والاصح ان لا ينعى اليه الا في وقت الصلاة
لا ينعى اليه الا في وقت الصلاة ولا في وقت
لا ينعى اليه الا في وقت الصلاة ولا في وقت
لا ينعى اليه الا في وقت الصلاة ولا في وقت

يصح تيممه حتى يجوز الصلوة بعنده في يومه الله خلافا لما في كتاب الصلوة لصحة التيمم
نية الاسلام على قول ان يوسف شرطه في الجامع الصغير وهو الصحيح من مذهبه لان نية القرية
من المسلم شرطه في قوله للاسلام يشهد عليه من بسوط خواهر زاده ومن يضل يصعد فيجد
في الرجل ما كان لا يدرى بعد مسافر من المأوى في حله فتيمة فصل ذكر المأوى بعد ما عند يوسف
خلافا لما وسواه وضعه بنفسه او غيره بامر وسوا ذكره في الوقت او بعد ولو وضعه غيره وهو لا يعلم
فعله ما ذكره في الجامع الصغير وفي حله ما قد شيه تجوز التيمم عندهم لان النسيان لما يكون بعد
العلم وعلى ما ذكره المبسوط وهو قوله وهو لا يعلم به فهو على الخلاف وعلى الشيخ ما لا يدرى
فائق اخرى وهي انه اذا كان عالما بالمأوى وظهر انه قد عيى بالاتفاق لان العلم لا يعدم بالظن والمأوى
في المبسوط وشرح الطحاوي قال في الجامع البزدي لم يذكر في الجامع المسافر فثبت انه وغيره سواء ومعلوم
من يصلي عليه والرجل للبعير كالسرج للداية ويقال لمنزل الانسان وما واؤه وضواؤه رجل ايضا
وهو المراد في النظر من المغرب وما اتى المحبوس بالتيقن لم يقض يروي عنه هذا فاعلم من ان
يوسف وجه اتفاق المحبوس في السجدة في المصير لم يجد ما ظهر في افضل بالتيقن ثم جاز عن التيمم ان لا يعيد
وقال لا يعيد والمراد من المحبوس في النظر المحبوس في المصير في السفر لا يعيد عندهم من المبسوط ولو كان
معه ما وضعه غيره يعيد عندهم من المختلف وليس بالتوبى لا شرفا علمه في كل فرض للمبصر فاقصم
كراس المؤذن ان يذهب الى الصلاة في جميع الصلوات ويقول السلام عليكم ايها الامير الصلوة يرجع الى
وقال لا يكره ذلك وقال في جامع افاض خان انما قال ابو يوسف انه ذكر في امره ان رصانه فم كان مشغول
بالنظر في امور الرعية فاستحقوا زيادة الاعلام ولا كذلك امر ان رصانه فم كان مشغولا
بصالح المسلمين كالتقاضي والمفتي والتوبى العود الى الاعلام بعد الاعلام ومنه التواب العود منمنعة
علمه اليه وجاز ان اذنه للفجر في الليل من بعد زهاب الشكر اذن قبل الوقت يكره عندها ويعد
عند الوقت وقال ابو يوسف لا يكره للفجر من النصف الاخير من الليل ولا يهاد من فتاوى قاض خان وانما وضع
في الاذان اذا لاقية قبل الوقت لا تجوز اجماعا من المحيط وشرط الشيخ بصفة ويصح الا في الذي تلا
خليفة فالخيرين فاعقلا امام قرا في الاولين فسبقه الحدث فاستجلب ما فسدت صلواتهم
وعن ابى يوسف غير رواية الاصول لا تشد وكذا الوقت قبل ان يفقد قدر التشديد وان قدمه بعد ما فعل
قدرا تشد فسدت صلواته عند خيفة خلافا لما اصله الاثنا عشرية وقيل لا تشد عند الكل
لوجود ضيق وهو الاستعلاء على قول اخيفة رحمه الله من جامع قاض خان وانما قال في الاخيرين
في الاخيرين فاعقلا امام قرا في الاولين فسبقه الحدث فاستجلب ما فسدت صلواتهم

والاصح ان لا ينعى اليه الا في وقت الصلاة
لا ينعى اليه الا في وقت الصلاة ولا في وقت
لا ينعى اليه الا في وقت الصلاة ولا في وقت
لا ينعى اليه الا في وقت الصلاة ولا في وقت

حتى اذا صلى ركعة والمأوى فاستصلوا امام والقوم عندهم من المبسوط وبعد شفع الفرض لو تحلما
شيئا تلا في الاخيرين فافهم امه صلى ركعة بغير قراءة تعلم سورة فقرأ في الاخيرين جازعيا يوسف خلافا
لما كالعاري وجد ثوبا بعد الركعتين والمقتدي بقائنه في الفجر يتبعه فيمك في الوتره اقتدى بمن يقتل
في صلوة الفجر تابعه فيه وقال لا يتابعه ثم قيل يسكت قايما وقيل يجلس تحقيق الخليفة وهو الاظهر من البداية
وعلى هذا الخلاف التكبير الخاسر في الجنابة ولو اقتدى بمن يقتل بعد الركوع او بعد للتم بوقبل السلام يتابعه في القنوت
والسجود عندهم كان الاجتماع من جامع افاض خان ومن يضل اربعا تطوعا وما تلا شيئا قضاها اربعا
صل اربعا تطوعا ولم يقرأ في حش شيئا قضاها اربعا عنده وقال ركعتين في المسئلة ثمانية اوجه وهي معروفة
ومن نواها اربعا حين شرع كان عليه اربع اذا قطع نوى اربعا تطوعا وشرع فيها ثم افسدها وهو في إحدى
الاوليين يلزمه قضا اربع عنده وعند ما قضا ركعتين من العون وانما وضع في اربع اذ لو نوى اكثر منها لا يلزمه
اكثر من اربع وفي رواية عنه وفي رواية عنه في الاربع قبل الظهر وقبل الجمعة او بعدها او قبل العميل من اربع ركعات
وفي غير ذلك ركعتان وبعض المتأخرون اختاروا هذا القول وانما وضع في عدد اذ نوى مطلقا لا يلزمه اكثر
من ركعتين بخلاف من المعنى ومن سعى عن سورة في الفرض في ثالث في رابع لم يقض قرا المفترض في الاوليين
الفاخرة دون السورة عن ابى يوسف انه لا يقضيها في الاخيرين وقال لا يقضيها في الاخيرين وانما وضع هكذا في
العكس لا يقضي الفاخرة عندهم ولو قلنا المصنف ثالث في رابع لم يقض تعديل ركان الصلوة فرض
وترك ذلك للصديق نقص تعديل ركان الصلوة وهو الطمأنينة والقرآن في الركوع والتجود وقومة الركوع والقعدة
بين السجدة ليس بفرض عند اصحابنا وعن ابى يوسف غير رواية الاصول انه فرض حتى لو رفع راسه تارك ركوعا
سجدة لجوز صلواته وهو قول الشافعي ثم طمأنينة الركوع والتجود على قولها ستة عند الجرجاني حتى لا يجلس
بتركه وواجب ذلك حتى سجدة واحدة بتركه ومكره تركه عمدا في القولية ان طمأنينة قومة الركوع وقعدة
التجود بقدر تسبحة ستة واجبة قولها بالاتفاق فان طمأنينة راسه قليلا ثم رفع ان كان تمام الركوع اقرب
جاز وان كان الى القيام اقرب تجوز وانما يكون اقرب الى القيام برفع الركبتين على عكس ترتيب الوضع الكل من مبسوط
خواهر زاده في موضعين وكذا في السجدة تين ان كان الى السجود اقرب تجوز هو المختار هذا من المحيط والهداية وفتاوى
العقائد لو حكي المستحلف المسبوق اذ شددوا ويستقبواون حبيذا امام سبقه الحدث فاستحلف
مسبوقا فلما اتهم صلوات الامام حكي فمقررة فسدت صلواته الكلى عنده وقال الاصول القوم تام
وفي انتصاع البول والشحبة ان هو للوضوء والغسل انشئ انتصاع البول على توب المصلي فوق الدهر او شح
راسه وسال الدهر جاز ان يتوضا في الشقة ويفعل التوب في الانتصاع وينتصع عند ابى يوسف رحمه الله
في الانتصاع البول والشحبة ان هو للوضوء والغسل انشئ انتصاع البول على توب المصلي فوق الدهر او شح

والاصح ان لا ينعى اليه الا في وقت الصلاة
لا ينعى اليه الا في وقت الصلاة ولا في وقت
لا ينعى اليه الا في وقت الصلاة ولا في وقت
لا ينعى اليه الا في وقت الصلاة ولا في وقت

الجلوزيل يستقبل وانتى اى انصرف. وليس ما بين العذار والاذن. ومن وجهه بعد الثبات فاعلم ان
البياض الذى بين العذار والاذن يسقط غسله بالثاء. عن ابي يوسف رحمه الله وقال لا يسقط والعذار اسم
لوضع نبات الشجر الذى على البياض من الملبسوط. وكشف يلع الشاق عفو واذا ما كان دون التقف ايضا فكذلك
انكشافه العورة وما دون النصف طين جواز الصلوة عند وفي الفتنة عنه روايتان فاعتبر الخروج عن حد
القبلة او عدم الدخول فضع وعندها الربيع مانع عن جواز الصلوة. واثنان في الجمعة جمع وكذا سدا الطريق
ومحاذاة النساء اقل الجمع في الجمعة وسدا الطريق ومحاذة النساء اثنان عند وعندها ثلاثة اثم في الجمعة فتشقق
باقتداء الاثنين الصالحين فامة الجمعة عند ابي يوسف وعندها لا تشقق الا باقتداء الثلاثة وصورة سدا الطريق
ان يكون بين الامام والقوم طريق يميز فيه العجالة حتى يمنع صحة الاقتداء فقام على عرض الطريق واحدا واقتدى
بالامام جاز ويكره اما الجلوز لانه اذا قام في الطريق واحدا لم يبق فيه وبين الامام طريق يميز فيه العجالة وهذا لا يمنع
الاقتداء فان قام آخر خلف المقتدى وراك الطريق واقتدى لا يمنع اقتداءه ولا ينسب اليه الطريق لان صق من قام
على الطريق مكره وفضا له حق من خلفه وجوده كعدمه ولو قام على عرض الطريق ثلاثا انسدت به الطريق وجازت
صلوة من خلفهم لان الثلاثة صق وعندها لا الصفو ولا ينع الطريق حايلا وهذا بالاتفاق ولو قام على الطريق
اثنان فعلى ما سقوله ابي يوسف اثنان كالثلاثة فينسب اليهما الطريق ويجوز صلوة من خلفهما وعلى قول محمد الجلوز
من فتاوى كافي خان والمحيط وصورة المحاذاة امارة سنت خلف الامام وقد يركب امارة النساء فوق كتفه ويخط
الصق لانهما تنسب صلوة من عن يمينها ومن عن يسارها ومن خلفها بخلافها فقط عندنا فان كن ثلثا ووقفن
في الصف فيفسدن صلوة واحد عن يمينهن وواحد عن يسارهن وثلثة خلفهن الى آخر الصفوف هذا هو جواب
للمسألة ظاهرة الرواية فان كانت امراتين تنسبان صلوة اربعة نفر من عن يمينها ومن عن يسارها واثنين خلفهما فاذا
لم وعن ابي يوسف روايتان في رواية جعل الثلثة كالثنتين وقال لا يفسدن الا صلوة خمسة نفر واحد عن يمينهن وواحد
عن يسارهن وثلثا بخلافهن وفي رواية جعل الثلثة كالثلاث وقال لا يفسدن صلوة واحد عن يمينها وواحد
عن يسارها واثنين خلفهما الى آخر الصفوف من الملبسوط والمحيط. لو ذكر الله مصلح الخبر بما يسترا ويؤلفون
اخير المصلح خبر يسره بان قيل له قديم ابوك فلان فقام الحمد لله واخبر يسره بان قيل له مات ابوك او ماتت
اكتل فقال لا لله وانا اليه راجعون او قال لا حول ولا قوة الا بالله او خبير بنجبه فقال سبحان الله لا يقطع الصلوة
عند ابي يوسف نعم الله وعندها ينقطع وفي لا يسير خراج قيل يقتل بالاتفاق في الامه هو على الخلاف وهذا الخلاف
في الجميع ان اراد الجلوز حتى اذا اراد اعلانه في الصلوة لم يقطع بالاجماع من الهداية والحنفة والتقليد للركب
جلوز قال اكتبنا مستحسانا صلي التقلد التابعة بايماء في المص لا جلوز في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف

الحجوز

انما يستحسننا وانما وضع في المصراذه خارج المصراذ في قولهم والمسافر وغيره سواء في القيح حتى اذا خرج
من مصره الى ضياعه جاز له ان يصل الى النفل على الذابة وتحقق الخروج من المصراذ فانما البيان هو القيح
وسواء افتتح الصلوة مستقبل القبلة او مستدبراً لها من الخفة والمحيط وغيرها وطر في العذر كما ينزول
عند الخروج فكذا الدخول طهارة العذر وكما المستحاضة وصاحب الحج التائب وصاحب البول
المبطين تنقضي عندها عند خروج الوقت لا غير وعند دخول الوقت لا غير وعند ان يوسف عند ايضاً
كان وثمة الخلاف بين ان يوسف في صاحبيه تظهر في ما اذا توفنا عند طلوع الشمس من التلث الشمس لم ينقض
عند ان حنيفة ومحمد رحما الله لعدم الخروج وينقض عند ان يوسف في لوجود دخول الوقت ولو توفنا
في وقت الفجر لم تلغ الشمس ينقض عندهم الخروج الا عند زوال عدم الدخول وانما قال عند الخروج ولم يقل
بالخروج لان الناقض هو الحدث السابق لكن الشرع اسقط اعتبار في الوقت للحاجة وعند الخروج ينعدم
الحاجة فيعمل ذلك الحدث فيكون الخروج شرطاً لعمامة الحدث اذا شرط ما يوجب الحكم عنده لا به ويظهر
هذا في عدم جواز المسح على الخوف بعد خروج الوقت لما عرفت في الجامع الكبير للبزدوني وغيره ثم شرط صيرورة
معدوماً استيعاب السيلان وقت صلوة كامل اعتباراً في الطرف الثبوت بطرق السقوط فانما المستحاضة
اذا انقطع دمها وقت صلوة كامل خرجت من الاستحاضة وفي اقل من ذلك لا يخرج من الغنى ولو سجدت
تجوز لو اعدت حيث ظهر سعى على النجاسة فسدت صلوة في ظاهر الرواية وعند ان يوسف انه تنقض
سجدته لاصولته حتى لو اعداه على موضع طاهر جاز ولا تغيير جازاً بكثرة الا يسبق خبره او صفه
الكثرة جيب عنده ان تاخر عن دم الحيض وان تقدم لا يكون حيضاً وقالا في حيض على كل حال تقدم او تاخر
وتنفي الكثرة ان يكون على لون الماء الكثرة قال ابو علي الذقاق رحمه الله والحيض يومان وليلتان
واكثر الثالث عند الثاني اقل الحيض مقدار ثلاثة ايام وليا اليها في ظاهر الرواية وقال ابو يوسف
اقل الحيض يومان وليلتان واكثر اليوم الثالث وليلتان ثم اختلف المتأخرون في نفسيا لاكثر قال
بعضهم ثلاثة عشر ساعة وقيل ستة عشر ساعة وقيل ثمانية عشر ساعة في الحيض وفي حيض
ابن الفضل الكرماني عند ان يوسف يومان والاكثر من اليوم الثالث وهو سبع وستون ساعة فقد ائتمروا
الاكثر تسع عشرة ساعة كذا ينبغي ريع الكل اذ هو في حكم لكل تمر فاك الشفا اما تنسب ظاهر المذهب
ان تحفظ وقتها الزوية من اليوم والليلة فتلك الثلاثة من التراب في قيل ذلك الوقت ببيان
رايت الدم عند غيبوبة الشفق من ليلة الاثنين وانقطع عند غروب الشمس من ليلة الخميس لا يكون
حيضاً وان انقطع فيل غيبوبة الشفق يكون حيضاً ومرة تكفي لنقل العادة واكثر من العادة الا

حَيْثُ اِنْ انْقَطَعَ قَبِيلٌ غَيْبَةً الشَّفِيقُ يَكُونُ حَيْضًا وَمَرَّةً تَكُونُ لِنَقْلِ الْعَادَةِ وَتَكُونُ لِلْعَادَةِ الْا

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير...
والله اعلم بالصواب

في حقيقته في هذا الغنى...
هو الاول وهذا الخلق...
فلا يخفى ما اذا علم انه فقير...
وما جليله من الغنى...
يقتل في الاكل...
ان تفرغ من اكله...
قال القاضي الامام...
فقط الصائم...
استأنف الصوم...
في يوم العيد...
فذلك نذر...
واليمين...
القضاء...
ان يكون...
وعين...
القضاء...
عشرون...
ما يتوشتون...
يطلب...
لا غير...
في حقيقته...
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير...
والله اعلم بالصواب

في حقيقته في هذا الغنى...
هو الاول وهذا الخلق...
فلا يخفى ما اذا علم انه فقير...
وما جليله من الغنى...
يقتل في الاكل...
ان تفرغ من اكله...
قال القاضي الامام...
فقط الصائم...
استأنف الصوم...
في يوم العيد...
فذلك نذر...
واليمين...
القضاء...
ان يكون...
وعين...
القضاء...
عشرون...
ما يتوشتون...
يطلب...
لا غير...
في حقيقته...
والله اعلم بالصواب

[illegible]

على كذا واشتد على الكتاب بان قال هذا الكتاب الى فلانة فاشدوا على ذلك فان قرأ عليهم الكتاب واعلمهم
بما فيه ولم يقرأ صح الشهاد ولا خلا في بيتا وان لم يقرأ عليهم ولم يعلمهم بما فيه يصح عندنا يوسف
خلا فالما وهذا الاستناد ليس ليصح به الكتاب فانه صحيح بدون بل لتتمكن المرأة من اثبات النكاح
عند النجاح فيها اذا حجد الزوج الكتاب فشد وان هذا الكتاب الى فلانة ولم يشد واباع في الكتاب
يقبل هذا الشهاد فعند ويقض بالنكاح خلا فالما ولو كتب كتابا على نفسه واشد على ذلك لايصح ما لم يعلم
الشاهد ما في الصل اجماعا والختم وغيره سواء على القولين ثم النكاح انما يصدق بالكتاب اذا قرأ الكتاب
بين يدك الشهود واعلمتهم بما فيه ثم قال في زوجت نفسي منه وبدونهما لا ينعقد من بسوط خواهر زاده
لو كتبت من غير كفوا فنصوا الا فليحيا زانك بغتة ضوا ان تحت نفسها من غير كفوا بضابطي الاولياء
فلما قيل حق الاعتراض عندنا يوسف وغدما ليس هذا لولفظ المصنف كفي قال في التهذيب الكافي
الكفو اي الكفاة ومن على الاتفاق والمردن كفوا لمن فاق عنها وظهر الكفاة في الفقه معتبة
عندها حتى ان الفالقة في السار لا يكافئها القادر على المروءة والنفقة وقال ابو يوسف لا يعتبر الزيادة
اذا كان قادرا على المروءة ويكتب كل يوم ما ينفق عليها قال جماعة قاض خان والفوائد هو الصحيح لان المال
غادر ولا يمين عجز من صرضا وجاء في الاتفاق لا وضد الكفاة في المال معتبة وهو ان يكون
مال المروءة والنفقة وهو المعتبر ظاهر الرواية خزان من لا يملكها او لا يملك احدها يكون كفوا والمراد
بالمروءة شيئا لان ما واداه موجه لمرقا فلا يشترط القدر عليه وعن ابي يوسف اذا كان يقدر
على المروءة والنفقة لا يكون كفوا وعلى العكس يكون كفوا من الداية وجامع قاض خان ورؤس الحسن

والاسلام... كذا ذكره العون وقوله وجاء الاتفاق...
والا ب مثل الابوتيز في الشرق...
ولا الحايكة كفو الجوهر...
وفي لفظ التظلم ايضا اختلاف في بعض النسخ...
وحاصل ما ظهر لي من شرح الجامع والمنظومة...
اني حنيفة رة انه لا يقبل الكفاة في الحرف...
يعتبر فلهذا هو بعيد اصح اذ في رعاية اظهر...
محمد وقوله ولا يفد رعاية اظهر...
اولى من العكس قال العون...
اباء الاسلام في رواية عن ابي يوسف...
من بسوط خواهر اذاده قال في جامع...
خيار فيجب بالبلوغ فاعقلا...
خلافا لما اطلق الجواب في الاب والجد...
وفتور الشفعة في الاجر ولا خيار...
خاها اذاده والهداية...
وهما غائبان ولم يقبل عن ذلك...
امراة زوجت نفس من فلان...
بالطاعة والاجازة وهي ست مسائل...
توقف فتجرا اجازة وهي من ايضا...
توقي شرط العقد اشارة الى محل...
حكم الفساح العقد دون الطلقة...
بينهما فعند ابي يوسف هذه الفرقة...
في جانبها فان الزوج ان كان هو الذي...
او ذميمة عن كتابية عرض عليها...
في جانبها فان الزوج ان كان هو الذي...
او ذميمة عن كتابية عرض عليها...

والاسلام... كذا ذكره العون وقوله وجاء الاتفاق...
والا ب مثل الابوتيز في الشرق...
ولا الحايكة كفو الجوهر...
وفي لفظ التظلم ايضا اختلاف في بعض النسخ...
وحاصل ما ظهر لي من شرح الجامع والمنظومة...
اني حنيفة رة انه لا يقبل الكفاة في الحرف...
يعتبر فلهذا هو بعيد اصح اذ في رعاية اظهر...
محمد وقوله ولا يفد رعاية اظهر...
اولى من العكس قال العون...
اباء الاسلام في رواية عن ابي يوسف...
من بسوط خواهر اذاده قال في جامع...
خيار فيجب بالبلوغ فاعقلا...
خلافا لما اطلق الجواب في الاب والجد...
وفتور الشفعة في الاجر ولا خيار...
خاها اذاده والهداية...
وهما غائبان ولم يقبل عن ذلك...
امراة زوجت نفس من فلان...
بالطاعة والاجازة وهي ست مسائل...
توقف فتجرا اجازة وهي من ايضا...
توقي شرط العقد اشارة الى محل...
حكم الفساح العقد دون الطلقة...
بينهما فعند ابي يوسف هذه الفرقة...
في جانبها فان الزوج ان كان هو الذي...
او ذميمة عن كتابية عرض عليها...
في جانبها فان الزوج ان كان هو الذي...
او ذميمة عن كتابية عرض عليها...

قال له يا سادة الله اني قد انا على هذا ان شاء الله تعالى
والفتوى على قولنا بوسنك من فتاوى كافي خان ولو قال ان شك الله فانك طالق بالفا لا تطلق اجماعا ولو اخذ
الشيء

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

المشقة

[illegible]

ولو اُخذ الحثية بان قال انت طالق شأ الله لا تطلق اجماعا وقوله هو يرجع الى الجزاء يعني الجزاء بعينه وبنيان
سواء والعدة الاقلية القرار لا اجمع بعد موت شيخ الناز امره الفار اذا مات زوجها وهي بعد العدة تعتد
شلت جيف عند لي يوسف اغير فالا اجمع بين ثلث خيف واربعة اشهر وعشروا لانه البين والثلاث اثناء الرجعي
تعلمها عدة الوفاة بالاجماع وعدة الحية بموت يعلها طفلا مشهور دون وضع حملها ما ان القويها اتمه حامل
فعدة اربعة اشهر وعشرون عند لي يوسف وهو قول الشافعي وعند ما بوضع الحمل وان جلت بعد موته فلكونه عندهم
ولا يثبت نسب الولادة للوجنين من البداية ومعرفة تيام الحى عند ما مات الولادة لا قبل ستة اشهر من وقت الموت
وقوله فقام الحى ان ياتي بولد بعد موته لا قبل ستة اشهر وهو وان يضعه ستة اشهر فساعدان الرجعي والباين
والرجعي والباين

ومعرفة حرقته بالولادة ستة أشهر وصاعداً عن ذلك المتعاش وعقد بعضهم بالولادة لا تسعين شهراً
 صغيرة بأنثى تباين **٦** ليوم الزرع الخوئين **٦** وقيل رجع الحول في ذي الرجب **٦** ونفا بعد أشهر أو بالشعبة **٦**
 طلق أراته الصغيرة بعد الدخول ما فولدت لهذا الخلوقا ان اقترت بانقضاء العدة عنده ثلثة اشهر والحقيق
 والطلاق رجعي او باين فان اقترت بانقضاء العدة عنده ثلثة اشهر ثم ولدت لقل من ستة اشهر من اقترت ثبت
 ينسب لزوجها منه الخطأ في اقترائها وان ولدت لأكثر من ثلثة اشهر فهو من علوق حادث والرجعي والباين في هذا سواء
 وان اقترت بالحيوان كان باينا يثبت النسب اليه من وقت الطلاق وان كان رجعي يثبت اليه سبع وعشرين
 شهراً

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

—

—

فيكون حيز تطرف ولو قال العدة او احسنه او اجمله فكلوه اجماعا لو قال ان قريبها فكلها امك في مستقبل

او قال لا اقرب حتى اغتفقه فليس بالايلاء ما قد اطلقه قال الامراء ان قريبها فكلها امك في مستقبل
لو حذر او قال لا اقرب حتى اغتفقه او حتى اطلق امرائي لا يكون مولى عندنا يوسف خلافا لما اجماعا
في امكله واشترى به لا يصير مولى عندهم واذا خلو لم يقله لا اقرب احديكم مولى لا يغرب
فان تبين بعدة فلا تغتفقه لم تبين الاخرى باخرى ان مضت قال لا ربع شقة له وانتهى اقربا جديك فهو مولى
من احدين اجماعا فان قارب احدين من اربعة اشهر حث وسقطا لا يلاء اجماعا وان لم يترتب حتى مضت اربعة
اشهر بانت احدين واليه البيان ولو تبين قبل المدة لا يبيع كالوعلق بطلاق احدين من محي الفتوى قطع الغد فلو تبين
بعد المدة في انقضاء الطلاق اليها ثم مضت اربعة اشهر اخر من اربعة اشهر اجماعا وقالوا بان واحدة من اربعة اشهر
من البواقي وقوله واذا خلو الى العلماء الثلاثة امرأة محرولة غير معتقة في هذه اليمين حتى تنبى عتقة اربعة اشهر
من غير قربان بالاجماع وعليه البيان وقوله باخرى من بعد اخرى والاشهر بالايلاء لو قال انت طالق الى كذا
وطالق الى كذا اذ مضى قالوا بان طالق شرعي لهما عند وعندهما يقع بعد شهر ولو نوى الوقوع الى المالك بعد المدة

يقع الى المالك اجماعا لو قال ان تكتمها فقي كذا من قبل ان تطلق اذا شرط ان قال الاجنبية اذا تزوجت
فانت طالق قبل ان تزوجك ثم تزوجها طلق عند خلافها لما اذا انصرف في الكتاب لو قال الى امرأتي فكذا
دفعنا لغيرنا فغيرت فقلت لزوجها انك تزوجت على امرأة فقال الزوج كل امرأة في طالق تطلق الى الجارية
عند ما جازى على الاطلاق ومن لا يفسد لا يطلق والجماع على التقييد او في الفتوى من العون قال في الفتاوى والكسبي
واوقع الامام البردوي في رواية يوسف للعرفا فافاء فنافى قاض خان لوقيل له لك امرأة غير هذه
فاجاب بذكره لا تطلق امرأته عند هوان السؤال عن امرأة غير هذه وثمة مطلق وعبر الرجل بالكرامة من المغرب
لا يملك المتعدي ان ابدا غدا وان اذنت ثم غدا فقل القاض بين المتعديين ثم اذنت لزوج نفسه لا يجوز
نكاحها عند وقال لا يجوز نكاحها ان احتار فينا فحقنا احسن وشره بغيره انما ليللا

كتاب العتاق وفي الشرع طلب لولكان
شرط في التخصيص والاشكان قال الامم ان شرحتك فان حرة فالشري ان يتيها بيتا ويحبسها اي حبسها
من الخروج والانتشار وشرط في الجاع الكبير شرط انا لثا وهو ان يجامعها فلهم يوجد هذه المعازة لاثبت
الشري عندها وعند هذه الثلاثة شرط طلب لولكان حتى لو طهرها وعمرها لا يكون شرياعده
والشري اقامين الشري هو الكفران واصلا لشره فابذلوا اخره وفه ياء استحقاق الاجتماع هر فيمن جنس
واحد كما قال تغني من تغنيش ولذا قيل في جمعه سرائر باظهار الرائي من الشري والجماع قال الله تعالى لا تؤاخذون
سرايتم به لوقوعه سرايتم او يكون اصله الوأوم الشري وهو الكفر والشري فيقال رجل سري الشري

فيكون حيز تطرف ولو قال العدة او احسنه او اجمله فكلوه اجماعا لو قال ان قريبها فكلها امك في مستقبل

فيكون حيز تطرف ولو قال العدة او احسنه او اجمله فكلوه اجماعا لو قال ان قريبها فكلها امك في مستقبل

لو قال لا اقرب حتى اغتفقه فليس بالايلاء ما قد اطلقه قال الامراء ان قريبها فكلها امك في مستقبل
لو حذر او قال لا اقرب حتى اغتفقه او حتى اطلق امرائي لا يكون مولى عندنا يوسف خلافا لما اجماعا
في امكله واشترى به لا يصير مولى عندهم واذا خلو لم يقله لا اقرب احديكم مولى لا يغرب
فان تبين بعدة فلا تغتفقه لم تبين الاخرى باخرى ان مضت قال لا ربع شقة له وانتهى اقربا جديك فهو مولى
من احدين اجماعا فان قارب احدين من اربعة اشهر حث وسقطا لا يلاء اجماعا وان لم يترتب حتى مضت اربعة
اشهر بانت احدين واليه البيان ولو تبين قبل المدة لا يبيع كالوعلق بطلاق احدين من محي الفتوى قطع الغد فلو تبين
بعد المدة في انقضاء الطلاق اليها ثم مضت اربعة اشهر اخر من اربعة اشهر اجماعا وقالوا بان واحدة من اربعة اشهر
من البواقي وقوله واذا خلو الى العلماء الثلاثة امرأة محرولة غير معتقة في هذه اليمين حتى تنبى عتقة اربعة اشهر
من غير قربان بالاجماع وعليه البيان وقوله باخرى من بعد اخرى والاشهر بالايلاء لو قال انت طالق الى كذا
وطالق الى كذا اذ مضى قالوا بان طالق شرعي لهما عند وعندهما يقع بعد شهر ولو نوى الوقوع الى المالك بعد المدة

يقع الى المالك اجماعا لو قال ان تكتمها فقي كذا من قبل ان تطلق اذا شرط ان قال الاجنبية اذا تزوجت
فانت طالق قبل ان تزوجك ثم تزوجها طلق عند خلافها لما اذا انصرف في الكتاب لو قال الى امرأتي فكذا
دفعنا لغيرنا فغيرت فقلت لزوجها انك تزوجت على امرأة فقال الزوج كل امرأة في طالق تطلق الى الجارية
عند ما جازى على الاطلاق ومن لا يفسد لا يطلق والجماع على التقييد او في الفتوى من العون قال في الفتاوى والكسبي
واوقع الامام البردوي في رواية يوسف للعرفا فافاء فنافى قاض خان لوقيل له لك امرأة غير هذه
فاجاب بذكره لا تطلق امرأته عند هوان السؤال عن امرأة غير هذه وثمة مطلق وعبر الرجل بالكرامة من المغرب
لا يملك المتعدي ان ابدا غدا وان اذنت ثم غدا فقل القاض بين المتعديين ثم اذنت لزوج نفسه لا يجوز
نكاحها عند وقال لا يجوز نكاحها ان احتار فينا فحقنا احسن وشره بغيره انما ليللا

كتاب العتاق وفي الشرع طلب لولكان
شرط في التخصيص والاشكان قال الامم ان شرحتك فان حرة فالشري ان يتيها بيتا ويحبسها اي حبسها
من الخروج والانتشار وشرط في الجاع الكبير شرط انا لثا وهو ان يجامعها فلهم يوجد هذه المعازة لاثبت
الشري عندها وعند هذه الثلاثة شرط طلب لولكان حتى لو طهرها وعمرها لا يكون شرياعده
والشري اقامين الشري هو الكفران واصلا لشره فابذلوا اخره وفه ياء استحقاق الاجتماع هر فيمن جنس
واحد كما قال تغني من تغنيش ولذا قيل في جمعه سرائر باظهار الرائي من الشري والجماع قال الله تعالى لا تؤاخذون
سرايتم به لوقوعه سرايتم او يكون اصله الوأوم الشري وهو الكفر والشري فيقال رجل سري الشري

فيكون حيز تطرف ولو قال العدة او احسنه او اجمله فكلوه اجماعا لو قال ان قريبها فكلها امك في مستقبل

يوم الحافة
ان في غيرهما
وعلى الحادث

فان هذا يكون
 والحال ان كل الشئ الذي
 الخلق فيكون المصدر مضافا
 فقولنا يكون ذا كذا اشارة
 له فيكون المصدر مضافا الى
 له ومعناه يا الفارسية هم جميعين
 ان اردت ان ياتي كل واحد
 واني ان مصير



فما حصن ان عندهم وكل حجة غير حجة الحرب فهو على المستأجرين تجري الحدود كلها تجز على المستأجرين
الا حد شر بلحرم عند وقال لا يحد الا بالحد القدر فخذ الشر بلحرم عليه بالاجماع لانه يراه حلالا لا يحد
الحد في طي بالاجماع لان فيه حق العبد وكذا القصاص وحد الزنا والسرقة في عينه خلافا لما في الحاشية
بالذي وهما قالوا التزم حقوق العباد لا غير وعلى هذا الاصل يبين المسائل التي تليها ولورثي المؤمنين باليمين
حد او لا حد له لا يملكه ولورثي مسيئين بل مؤمنه حد او لا هو كما مستأمنة ولورثي مسيئين مستأمنة
حد عند وعندها حد المؤمنين فقط ولورثي مسيئين بمسئلة فعند اى حينة حد المسلمه دونه وعندها يوفى
حد ان وعندها لا حد ان وانما حد قوله حد في البيت الثاني ولم يثبت كما في البيت الاول لان في المسئلة
أبا حنيفة مع ابي يوسف رضي الله عنهما وهوليس بخلاف ثانيا امل في الاول لحد المؤمنين عندهم والمستأمنة
على الخلاف والرأس في الحد له نصيب يقرب كى يرتفع المضروب تفترق ثانيا الحد على الاعضاء كلها
دون الوجه والفرج بالاجماع ويضرب على الرأس عند ابي يوسف لكن سوطا والحد واليه الاشارة
في قوله له نصيب اذ التكرار في موضع الاثبات تحذف وعندها لا يضرب على الرأس وان يغيب شهود جرحه
حد بما قالوا ولم يثبت في حد اذ اوجب الجرح شهادة الاربع واخرجوه الى ارض فضاء ابتدئ الشهود برجمه
ثم الامام ثم الناس فان غالب الشهود لا يرجم ما لم يحرم وعندها ظاهر الرواية وعنه ابي يوسف انه يرجم ولا
ينظر واحضوره والمناوض في الرجم اذ لا يشترط بداية الشهود عندهم من الهداية وليس التلقين للشهود
باس وهذا في سوط الحد وكبره تلقين الشاهد عندها معناه ان يقول له اشهد بكذا او استحسنه ابو يوسف
بان يذكر كما سمع منه فيقول اشهد بكذا ولا يقول اشهد بكذا بما لم يسمع منه اذ هو مكره ومنع به نوع رخصة
قاله حين لما بالشهود من الخيرة في الاداء مجلس القاضى المسبوط والهداية والخلاف في غير الحد ود المناوض
في تلقين القاضى اذ تلقى شاهد واحد لا يكره اجماعا وانما وقع في الشاهد اذ تلقى القاضى للدعى الدعوى
يكره وان عمره عدل لا امينا من جامع المحبوس وان يظا صغيرة لا تشترط لم يترجح امها وشهادتها وطى الصغيرة
التي لا تشترط ابي جعفر في قولها وطى باكلها او بغيره ملك وقال ابو يوسف يوجب وفي المشاهدة يوجب
اجماعا ثم تكلموا في حد المشاهدة قبل ابنة خمس سنين ليست بشهادة اما بنت ست سنين او ثمان ان كانت عبلة
وضحة في حد المشاهدة وعنه ابي يوسف ان كانت بنت خمس سنين وتشترط غيرها في مشاهدة ولا توقيت فيه وقيل مادون
التسع ليست بشهادة وعليه الفتوى من فتاوى كافه خان وان رضى لمن جنت عليه فلا زنا ان دعت اليه
جارية قتلت جللا عمد احضروا القصاص فزنى بها والى الجنابة ثم دعت اليه بالجنابة لم يحد عند وعندها
قل كذا اذا دعت ثم عقد عند نكاح او شرا لم يحد وعلى هذا الوردى بامه عين ثم اشتراها او خرة ثم تزوجها

قيل

ان العبد اذا اذها بعد الجنابة
فجاءه عليه اتفاقا او شرا

ثم تزوجها قيل على هذا الخلاف والفقير انه تجز عندهم من العون وانما اوقع هكذا ان لورثي حد بغيره ثم تترتب
يحدان بالاتفاق من جامع المحبوس **كتاب السرقة** ويقطع النباش لكن من سرقة
عبد صغير لم يحد قطع خنق يقطع النباش عنده خلافا لما وان كانا القبر بيت مقفل فهو على الخلاف في القبي
وكذا من تابوت في القافلة وفيه الميت من الهداية المسئلة الثانية سرقة صبيتا عملوكا يقطع عندها خلافا له
وهذا في عبد لا يبيع عن نفسه ولا يتكلم اذ كان ينطق ويعتبر عن نفسه لا يقطع بالاتفاق من نظم الزند ويستح
وانما اوضع في العبد الصغير ان الحار الصغير والعبد الكبير لا يقطع بالاتفاق ونقبة الدار ولحد النبط به دخول موجب للقطع
لوقبل البيت وادخل بين فيه ولحد شيئا لم يقطع عندها وعنه ابي يوسف الا يحد انه يقطع ويقتل هذا ضد وق
الصبر في الخارج الغطر يقطع عندهم من الهداية والنبط بوزن عبيد المتخذ من الادم ويقال ايضا بطن وتلع
وتلع فهذا الاربع لغات من المغرب ولوشق ما يترقى في الحد ويقطع اخرجه لم يقطع اخذ السارق الثوب في البيت
وشقه فيه بنصين ثم اخرجه وقيمته مشقوقة عشرة دراهم ان اختار تفمين قيمة الثوب وتركه عليه سقط القطع
بالاتفاق وان اختار تفمين النقصان ولم يحد اذا الثوب لا يقطع عند خلافا لما من نظم الزند ويستح قال الامام الحارثي
في جامعهم موضع خلاف في الشق الناحض على الشق اليسير يقطع بالاتفاق وسارق المصحى قال يقطع وللمرء طفل الى شق
سارق المصحى لا يقطع وان كان عليه حلية وعنه ابي يوسف لا بلغت قيمة الحلية نصا با قطع من الهداية ولولم يكن عليه
حلية لكن عينيه يساوي عشرة دراهم لا يقطع عندنا وعند الشافعي يقطع وهو راي ينعن ابي يوسف وعلى هذا الخلاف
اذا سرق من كتبه النقص ولو سرق ذات رجا بل التي يقطع بالاتفاق ولو سرق من كتبه لاوب فيه اختلاف المشايخ
من جامع المحبوس رحمه الله المسئلة الثانية لا قطع على سارق المصحى لمرء ان كان عليه خلع عندها وعند يقطع اذ لا
كان الخلع نصا با لا يقطع السارق بالافراد الا اذا ثناه بالكثر اقر مرة بل لشفقة لا يقطع عنده حتى يقر
مترتين ويرى عنما ينفذ مجلسين مختلفين وعندها يقطع باقراره مرة وكذا في شر بلحرم وفي التزاعدا الاقرار
كعدا الشهود بالاجماع وفي القذف القصاص يكتفى مرة بالاجماع من البداية وان يقل ذلك الفة كان معي
وذاك ينبغي في الحد يقطع لوقال سرقنا واولا فلان فكذا به فلان لم يقطع للمقر عنده خلافا لما والمتكدر لا يقطع
اجماعا **كتاب السرقة** عقر من دار حرمها سلبا لم يثبت يميز للعزاة مفعلا
الحرق اذا سلم دار الحرب ثم استولى المسلمون على دارهم عن ابي يوسف ان عقارة لا تصير فينا فلا يملكونه وفي
ظاهر الرواية يملكونه وما سوى العقار مرتبة باطن حينة رضي الله عنه العقار القبيعة وقيل كل ما له اصل
من دار او ضيعة والمساكن الدخول دار الحرب ليس لم يبيعها ان يترى مسلم دخل دار الحرب
بامان فباع من حرق درهما بدرهمين او قاصرة واخذ المال لا يحد له ذلك عن وقال لا يحد لان ما لهم بياح
قال ابو يوسف من سلم من دار الحرب ثم استولى المسلمون على دارهم عن ابي يوسف ان عقارة لا تصير فينا فلا يملكونه وفي

وهو الدار الممنوعة الى غطرين
انام الرشيد والدار الممنوعة
كانت من امر النقاد بئرا كناية

الغنائم كلها له اصل فائت كالدار
والارض والقيمة فلان الشقة في
قوله ليست وا

قال ابو يوسف من سلم من دار الحرب
ثم استولى المسلمون على دارهم
عن ابي يوسف ان عقارة لا تصير فينا
فلا يملكونه وفي ظاهر الرواية يملكونه
وما سوى العقار مرتبة باطن حينة رضي الله عنه

من رد المورث عبداً أو وصيلاً، ومات قبله انقبض فالجمل بطل، راداً الأبقا وأصله إلى الميراث والله عز وجل قال
 المالك قبل التسليم إليه فلا جمل له عندنا لأنه عمل فيما هو شريك فيه وهذا يوجب الجاء وعندنا له الجمل في حقته
 شركاً له لأن الاستحقاق بالترقي إلى الميراث هو حي ساعته حتى لو كان ميتاً حين اخذ لا جعل له قلنا لو لم يراد
 من المورث في التظلم مورث يستحق وارثه الجمل بربا بقاءه لا مطلق المورث فان الراد لو كان ولده ولم يكن له ميراث

۱۷
 ای نیکو خلق و زود الف
 قضا و امر ایامات و بیاض
 لایق و لایق و لایق و لایق
 بیاض و لایق و لایق و لایق

تصرف الوديع في الوديعة ونحوه فيليب الزرع عند اذا اتى القمان واسلم عنهما بان باعها ثم اشترى لها وادفعها
الى مالكها وسلم له فضل التزويج عندها لا يطيله ويتصدق به من شئ من عندي قال في الميسر لا نه القمان ملكه
مستنداً الى وقت وجوب القمان ولما انفذ بيعه فكان الزرع حاصله في ملكه فيطيله وذكره فتاوى
في الخط والاباحه اشترى بالدرهم الوديعة ان اضاف الى الوديعة ونقد منها يتصدق بالزرع عندها

مونی

100

فمن

مودة الملة احلها وضيق
 من ثمة الملة احلها وضيق
 من ثمة الملة احلها وضيق
 من ثمة الملة احلها وضيق

وان لم ينفذ اليها لكن نقدتها او اضاف اليها ونقدتها لا يتصدق بل في قوله وقد كثر فوق باب التسليم يورق
 في نظم الفقه المودع انما رفع خمسمائة من مال الوديعة وهي الف فانفقها في حاجته ثم جاء بحماية من نفسه
 وخطها بالحماية الباقية من الوديعة ثم استغنى فاقبض له بانك مكرث ضمانا للوديعة كلها فلما علم ذلك كات
 بالالفكلا ورخ الفاكهي طاب لمدرج حماية نفسه ولا يطالب له في حماية الباقية ويتصدق بربع حماية
 الوديعة عندها وقال ابو يوسف الزكوة لعله حلال **كتاب الغصب** وفنقله من زرع ارض الغصب
 بغير علم من كل كسب غصبه منا فزرها فالزكوة له ويغرم نقصان الارض ثم يرفع مقدار بذره وما انفق فيه ويغرم
 من نقصان الارض ويتصدق بالفضل عندها وعند يطيعه الفضل ولا يتصدق به **كتاب الشك**
 لو فارق المسلم والتصر في حق ولم يقر فالحال القان المسلم والكفيل شاركا معا فوضعت في معاوضة عندنا يسف
 وقال ائمنان لا يلزم الشريك ما يقره معاوضا بالغصب لعله احلها وضيق غصبا فلهك او غاب
 حتى من لا يؤخذ بمشركه خلافا لما **كتاب الوقف** وما القيق لاني في المسجد
 شريكا بائنا فاحفظ وجهه جعل ارضه مسجدا فعند ما يكون سجدا بدون التسليم غير ان عند محمد يمتنع من المسجود
 التسليم اذا صرح واحد بالذنه وهو واحد في التواقيع عناني خيفة وفي رواية اخرى منه شتر ط الجماعة وعند
 ابي يوسف ابناء على هيئة المساجد وخبره بين الناس يكون تسليما والصلوة ليست بشرط للزوم جامع
 قاضي خان **كتاب الهبة** لو قال ادي لك زكوة او ذكره لفظ خيس فهو عقد معتبر

قال ادي لك خيس او قال ادي لك زكوة فهو باطل عندها وقال ابو يوسف هبة صحيحة ان قبضها ووجهها
 انه صلى الله عليه وسلم اجاز الزكوة ورؤي انه من زكوة فحجلى الاجازة كونه من الاقارب بان يقول قبة
 ادي لك زكوة فحجلى الزكوة كونه من الزكوة وهو ان يقول ادي لك زكوة فحجلى الزكوة فحجلى الزكوة فحجلى الزكوة
 فيكون هذا تعليق القليل بالكل وهذا باطل ثم احتمل المعنيين والممكن ان يكون ليد يقينا فلا يزول عنه
 بالشك وليس هو المحبوس فحجلى معنى مفعول ومعناه محبوس من سهام الورثة من الميسر وانما باطل عندنا
 يكون عارية من الداية لو اوجب التسليم للموهوب له او كان في الرجوع ابطله قال الموهوب له لله على
 ان انصدق بهذه الشاة الموهوبة او في باطل حق الرجوع عند اصلا وعندها يرجع في المحرم وانما وضع في النتيجة ان انصدق
 ان لو كان ذك من غير تخفية يبق حق الرجوع بالاجماع وانما الرجوع في ظاهر الرواية جازت لا تخفية على الموهوب لو اوجب
 لان رجوع الواهب فيها بمنزلة هبة الموهوب له الشاة المذمومة من الواهب وليست الواهب ان يتصدق بشيء من
 من الميسر والمحيط وقوله فالرجوع بالتقديرات كقوله تعالى والقر قد رآه منك **كتاب البيوع**

لوضاح الكفيل ربا التسلم برذر اس المال في فاعله وقام على المطلوب للكفيل واشترط اجازة الاصيل
 اسحق الكفيل لئلا اذا اذن
 المالك لئلا لا يكون
 المالك لئلا لا يكون

مودة الملة احلها وضيق
 من ثمة الملة احلها وضيق
 من ثمة الملة احلها وضيق
 من ثمة الملة احلها وضيق

اسلمه طعام ولحقه من المسلم اليه كفيلا بالمسلم فيه حتى تم صالح الكفيل ربا التسلم على راس المال فان كان
 راس المال شيئا يتعين كالثوب والعبد ينفذ هذا الصلح على اجازة المسلم اليه ان اجازها ربا التسلم
 في راس المال وان رد بطل الصلح عندهم وبقي حقه في حقه في الطعام كما كان وبطل البطل عالم التسلم
 والدنانير فغندها الصلح يقف على اجازة المسلم اليه ان اجازها وصاحقه بطل التسلم راس المال لكن يطالب
 براس المال ايها شاة الكفيل والاصيل وان رد بطل الصلح وبقي حقه في الطعام كما كان وبطل البطل عالم التسلم
 ايها شاة وقال ابو يوسف ان اجازها فاجابك قال وان رد لم يبطل الصلح في حق ما بينهما وكان حق التسلم
 في راس المال وحق الكفيل قبل المسلم اليه في الطعام وعلى هذا الاختلاف في اخصه نقص عليه في تسلم
 الزيات لمحمد رحمه الله من الميسر وما مبتدا ولكفيل خذ اي الذي كان على المسلم اليه وهو للكفيل
 وحكمه في تسلم صالح في في قسطه ياخذ ما اعطى كذا اسلم الرجلان عشرة دراهم شراكة بينهما الى اجل
 في كرخطة ثمان احدث في التسلم صالح في المسلم اليه على حقيقته من راس المال فعند ما يقف الصلح على اجازة صحبه
 ان اجازها وكان ما قبض من راس المال بينهما وبقي من الطعام بينهما وان رد بطل الصلح وتيق كل واحد منهما
 في الطعام قبل المسلم اليه كما كان فقال ابو يوسف ان اجازها ساكت الصلح فاجابك قال وان انى لم يبطل
 الصلح في حق ما بينهما وكان حق التسلم قبل المسلم اليه في حصته من راس المال وفي حق الساكت قبل المسلم اليه
 في الطعام من ميسر خواهر زاده ربه الله وقوله صالح في اي احدث في التسلم بخوخذ ثوب وايضا رها

ان اجازها لا تنقص مما استكنا كذا في مال الزكوة استكنا او زكوة الجواب في الاذن المسلم اليه
 اذا اتي بدين الميسر او اجازها او اداست اداست بقدر او اتي بانقص منه او اداست او اداست
 من راس المال هل تجوز ذلك فهذه المسئلة الحاصل ثمانية فصول اربعة في المذروعات كالشاة اربعة
 في المقدرات كالمكيلات والموزونات كل قسم ينقسم الى زيادتي القدر والوصف ونقصان القدر
 او الوصف فاما في الشاة تجوز في فضل الزيادة بالاجماع قد كان او وصفا اما قد راجا اسلم عشرة دراهم
 في عشرة اذرع فاق المسلم اليه ثوب وهو واحد عشر ذراعا وقال الرب التسلم خذ هذا وزكوة في درهما واما وصفا
 بان اسلم في ثوب وسط فلي ثوب جدي وقال في درهما وفي فضل نقصان تجوز عند خلافا لما قد راجا
 كان او وصفا بان اتي ثوب هو تسعة اذرع او ثوب رجي كان الوسط وقال اخذ هذا وارز عليك درهما
 وقوله في النظم ان اجابا لا تنقص شمل نقصان القدر والصفة اما في المقدرات في فضل الزيادة والنقصان
 قد راجا عندهم بان اسلم عشرة دراهم في عشرة اقفة حنطة فاق المسلم اليه باحدث شرفين او قال في ثوب
 درهما او تسعة اقفة وقال ارز عليك درهما وفي فضل الزيادة والنقصان وصفا بان اتي بعشرة اقفة اجازها

اسحق الكفيل لئلا اذا اذن
 المالك لئلا لا يكون
 المالك لئلا لا يكون

كتاب الشفعة في البيع والشراء
كتاب الشفعة في البيع والشراء
كتاب الشفعة في البيع والشراء

فانما البايع فالثالث سقط عندها وعند الرّبع فقط. اشترى ارضا وغلا بالف درهم والارض تساوي الف
والثمن يساوي الف الفاشترى الثلث بعد ذلك في يد البايع وقيمة الثلث الف ايضا فالتن البايع الثلث سقط ربع الثمن عن
عنداني يوسف فياخذ الارض والثلث ثلاثة ارباع الثمن وعندها يسقط ثلث الثمن فياخذها بثلث الثمن واصله
ان الثمن الحادث قبل القبض زيادة على الثلث خاقعة عن قيامه بحقيقة فيقسم الثمن على الارض والثلث
اولا نصفين ثم النصف الذي اساب الثلث قسم على قيمتها وقيمة الثمن فيكون حصة الربع الكو وعندها زيادة
على الارض والثلث جميعا لان الثلث ربع الارض فالزيادة عليه زيادة على اصلها ايضا وانما وضع فيها اذا التزم
البيع اذ لو كان عليها ثمة وقت البيع وشروط ذلك للمشتري فلا ثمن ينقسم اثلاثا في قوله فان فات المشتري الموجود
بأفة سماوية او اكمل البايع يطرخ عن المشتري ثلث الثمن من ربع الطاوي وقولا القيمة الف التي هي القيمة
الف وباعه الذي لو انفق المشتري على اشترائه في حالة الجب في قوة بايع في القيمة استعاده
ثم لم يرد على مولاة اشترى لفلان عدا فاعتقه قبل القبض يستعي البايع العبد على يوسف ثم
يرجع العبد على المشتري وعندها ليس له ان يستعيه وقوله في حالة الجب اي جسد البايع لا يستعي
الثلث وانما وضع في غير المقبوض في المقبوض لا يستعيه اجماعا بل له الثمن على المشتري في ارضه المبيع
في اثبات الدليل وفي شرح عندي. مشتري ان جاء اذ القبض فليقتل الكل لاخذ بعضه وما لم يعل الشريك
وتنق في حقه تطوع. وثبتان القبض في الجميع. ويطلقان الجسد للرجوع. اشترى رجلان عينا
صفقة واحدة فباعا حدها فتقد الحاد حقه من الثمن واران ياخذ بنفسه بغير رضا البايع ليس له
ما لم ينعقد كل الثمن في قولهم فان اؤخذ الحاضر كل الثمن لا يكون متبرعا عندها وعنداني يوسف وهو متبرع بثلث الثمن
وشره الاختلاف يظهر في ثلاث مواضع احدها ان على قولها يجب البايع على قبوله فيسب لغايب وعلى قوله
لا يجب والثاني اذ قبل البايع كل الثمن فعندها يجب البايع على تسليم كل العبد الحاضر وعند لا يجب
على تسليمه في الغايب والثالث اذ قبض الحاضر الباع كان له ان يحبس فيسب لغايب من الغايب حتى يستوفي
ما نقد منه ولو حبس لا يصير غاصبا في قولها وعلى قوله ليس له ذلك ويصير غاصبا في حكمه بالقيمة من الجاه
الكبير لقاض خان والرجوع مصدر كالرجوع. لو انفق الزيف الذي تسلمه وحقه الجيد ثم علمه
فرد مثل ما اقتضاه واقتضه من الغريم حقه جودا. لرجل على عشرة دنانير فباعه عشرة زبوا فاعدها
ولم يعلم بمحله انفقها او هلك في يده فوضعا عندها ولا يرجع بشئ وعنداني يوسف في رد مثل الزيف التبعي
ويرجع بالجود قال في العون ما قاله ابو يوسف حسن واذن للمقدر فاخترناه للفقوى وذكره في
المبوط ان لمحمد فيه قولين قوله الاول ان حيفه رجعهم منه وانما وضع فيما انفق اذ لو كانت قائمة
ايضا فانه لا يرد

كتاب الشفعة في البيع والشراء
كتاب الشفعة في البيع والشراء
كتاب الشفعة في البيع والشراء

قائمة يردّها ويسترد الجيد عندهم وانما وضع في العلم بعد القبض حيث قال ثم علمه اذ لو كان غاصبا عند
القبض بصفة المستوفي يسقط حقه عندهم كذا ذكر في جامع المحتوي ايضا **كتاب الشفعة**
وحجة المشتاع في فضل الثمن. احق من نقض الشفع فاعلم ان. اخلف الشفع مع المشتري في الثمن فقال
الشفع شترها بالف وقال المشتري بل اشترى بها بالفين فالقول للمشتري مع يمينه فان اقاما البينة فالبينة
بينة الشفع عندها وعند فالبينة بيعة المشتري كذا ذكر في البداية وفتاوى الاقطس ملطفا
عن قيد نقد الثمن كما في التلمذ وذكر نقد الثمن في المبوط وشروح المنظومة فلعله اتفاق او ذكر ليخرج
البايع عن البيّن كالاجبة فلا يعبر قوله فان قبل نقد الثمن قوله البايع معتبر في الجملة على ما عرف في الهداية
وعنه. ذوا اليد خصم للمشتري ان وهب او باع هذا مشتريه وذهب اشترى دارا وقبضها ثم وهبها
من رجل وسلمها لبايع والمشتري وحضر الشفع فان صدقه الموصوب له فله ان ياخذها بالشفعة
اجماعا وان اكد فان اذ الشفع ان يقيم البينة فالموهوب له خصم للمشتري في قولاني يوسف قال لا خصوصية
بينهما حتى يحضر المشتري والصدق في التسليم كالبيعة وفي البيع مكان البيعة ان اراد اخذ الشفعة بالبيع انما
فالمشتري خصم له قوله وان اراد اخذها بالبيع الا في فعل الخلاف من المحتل والمبايع الكبير لقاض خان
كتاب الشفادات اشهد في غير المشايد وبصره. يشهد من بعد عاه يعتبر
لا يقبل شهادة الاعمي فيمن الحقوق اذ لا يحتمل او هو عاها وهو عاها بالاجماع فاما اذا تحتمل وهو بصير
فاذ هو عاها في المنقول لا يقبل اجماعا وفي الدين والعقار يقبل عند خلاه فاما لو كان بصيرا عند التحمل
والاداية انه عاها قبل القضاء ففعل الخلاف من المحيط وقوله في غير المشايد وفي الدين والعقار على معنى انه لا يحتاج
الى الاشارة اليه في الدعوى فقد يعرف العقار بالتجديد والدين ببيان الجنس والوصف والقدر والمنقول هو
الذي يشترط فيه الاشارة وقال في العون الخلاف في الاحتجاج فيما الاشارة وفي غير الحدود وقال في الذخيرة
فيما لا يجوز الشهادة بالشهرة والتسليم اما خلاه فيقبل شهادة الاعمي بالاخلاق وقال في التقييد الشهادة
وفي الولاء بالتسليم يشهد. من تلقين الشهادة في كتاب الحدود واما اذا الشهادة بالتسليم في الولاء جاز
عنده خلاه فالما وصورة شهدا ان فلانا اتفق فلانا وانه عصبة ومولاه لا وارث له غيري وانما لم يذكر
المعوق ولم يسمها اعتاقه وانما خلاه الولاء اذ في النسب والموت والتكاث والدخول وقضا القاض والوقف
وغوها تقبل بالتسليم بالاجماع ثم فيما يقبل الشهادة بالتسليم انما يقبل ان لو اطلق الشهادة اما اذا شهد
انه اشهد بالتسليم لم يقبل من الهداية. وما اشترى الكافر المفضل من مسلم فباعه رجل
والكافرون يشهدون يقبل. عليه مقدور ولا لا يتطيل. امه فيدك فاشترى ارضا من مسلم او وهبها منه لم

كتاب الشفعة في البيع والشراء
كتاب الشفعة في البيع والشراء
كتاب الشفعة في البيع والشراء

هذه السكينة في الدنيا...
او تصدق ثمرها...
وعندنا يوسف...
كتاب الرجوع...
ادعى على امراته...
فخرج مسلة...
ماية درهم...
المستحق...
الدعوى...
اما مسلة...
وشهدوا...
الدار ففي...
شهادتهم...
والجز ليس...
واليم ذهاب...
مات ان لا...
وكذا ذكر...
ولواقام...
فانكره...
لان اليد...
الدار كانت...
اي ثبت...
ان قاله...
ولوقال...
في قولهم...
فانكره...
لان اليد...
الدار كانت...
اي ثبت...
ان قاله...
ولوقال...

هذا هو...
في قولهم...
فانكره...
لان اليد...
الدار كانت...
اي ثبت...
ان قاله...
ولوقال...

في قولهم من فتاوى قاضي خان...
اقتتله افترض...
فيصنع ولما...
انتهى نقول...
امة في يد...
عندنا يوسف...
اختل تحت...
لرجل ان...
المال كله...
للزوجة...
قد كان...
اقر على...
قال ابو...
او غير...
وصاحب...
فشهد...
قال في...
قبل الخصومة...
وجاين...
جازع...
او المكفول...
وشرط...
عندهم...
ولم يثبت...
عن اجمع...
في قولهم...
فانكره...
لان اليد...
الدار كانت...
اي ثبت...
ان قاله...
ولوقال...

هذا هو...
في قولهم...
فانكره...
لان اليد...
الدار كانت...
اي ثبت...
ان قاله...
ولوقال...

في قولهم...
اقتتله...
فيصنع...
انتهى...
امة...
عندنا...
اختل...
لرجل...
المال...
للزوجة...
قد كان...
اقر...
قال...
او غير...
وصاحب...
فشهد...
قال...
قبل...
وجاين...
جازع...
او المكفول...
وشرط...
عندهم...
ولم...
عن اجمع...

في قولهم...
اقتتله...
فيصنع...
انتهى...
امة...
عندنا...
اختل...
لرجل...
المال...
للزوجة...
قد كان...
اقر...
قال...
او غير...
وصاحب...
فشهد...
قال...
قبل...
وجاين...
جازع...
او المكفول...
وشرط...
عندهم...
ولم...
عن اجمع...

في قولهم...
اقتتله...
فيصنع...
انتهى...
امة...
عندنا...
اختل...
لرجل...
المال...
للزوجة...
قد كان...
اقر...
قال...
او غير...
وصاحب...
فشهد...
قال...
قبل...
وجاين...
جازع...
او المكفول...
وشرط...
عندهم...
ولم...
عن اجمع...

في قولهم...
اقتتله...
فيصنع...
انتهى...
امة...
عندنا...
اختل...
لرجل...
المال...
للزوجة...
قد كان...
اقر...
قال...
او غير...
وصاحب...
فشهد...
قال...
قبل...
وجاين...
جازع...
او المكفول...
وشرط...
عندهم...
ولم...
عن اجمع...

في قولهم...
اقتتله...
فيصنع...
انتهى...
امة...
عندنا...
اختل...
لرجل...
المال...
للزوجة...
قد كان...
اقر...
قال...
او غير...
وصاحب...
فشهد...
قال...
قبل...
وجاين...
جازع...
او المكفول...
وشرط...
عندهم...
ولم...
عن اجمع...

في قولهم...
اقتتله...
فيصنع...
انتهى...
امة...
عندنا...
اختل...
لرجل...
المال...
للزوجة...
قد كان...
اقر...
قال...
او غير...
وصاحب...
فشهد...
قال...
قبل...
وجاين...
جازع...
او المكفول...
وشرط...
عندهم...
ولم...
عن اجمع...

في قولهم...
اقتتله...
فيصنع...
انتهى...
امة...
عندنا...
اختل...
لرجل...
المال...
للزوجة...
قد كان...
اقر...
قال...
او غير...
وصاحب...
فشهد...
قال...
قبل...
وجاين...
جازع...
او المكفول...
وشرط...
عندهم...
ولم...
عن اجمع...

في قولهم...
اقتتله...
فيصنع...
انتهى...
امة...
عندنا...
اختل...
لرجل...
المال...
للزوجة...
قد كان...
اقر...
قال...
او غير...
وصاحب...
فشهد...
قال...
قبل...
وجاين...
جازع...
او المكفول...
وشرط...
عندهم...
ولم...
عن اجمع...

في قولهم...
اقتتله...
فيصنع...
انتهى...
امة...
عندنا...
اختل...
لرجل...
المال...
للزوجة...
قد كان...
اقر...
قال...
او غير...
وصاحب...
فشهد...
قال...
قبل...
وجاين...
جازع...
او المكفول...
وشرط...
عندهم...
ولم...
عن اجمع...

كالزوجه يامر الزوجه والزوجه تامر الزوج فله ان يرجع فان لم يوجد شيء من هذه الاشياء الثلاثة لا يرجع
عندها ويرجع عندنا يوسف وتفسير الخليل ان يكون في السوق بينهما اخذ واحدا بان جربا لعادة ان لو كمل
الامر او رسوله يا تيم فيبيع منه المامورا ويقضيه من الثمن **كتاب الصلح**
لو قال ابراهيم عن النصف على ان تغد البقرة يوم كذا فطلقا يبرأ عنه فاعرفه ويسقط النصف وفي لم يبرأ
رجله على غيره القدرهم فقال ابراهيم عن خمسين او قال حطقت عنك خمسين اقم على ان تعطيني البقرة ولم يوت
فيه وقتا برئ من خمسين اقم البقرة اليوم ولم يعط الاطلاق الا بقاء ولو قال ان تعطيني البقرة اليوم فاعطاها اليك
برئ عنها بالاجماع وكذا لو لم يعطه عندنا يوسف وعندها لا يبرأ ان لم يعطه وفي المسألة تنافي بين تعريف البداية
وغيرها وقوله ويسقط النصف في ولم يبرأ قوله مطلقا يبرأ عنه من قبيل عطف تفسير نظيره ربا العباد ليك
الوجه والعلم اقاله البيع بكل حال **كتاب قبض الموقوف** لا قاله نسخ عندنا حنفية رجع على حاله سواء
كانت قبلا القبض او بعد عثل الثمن الاول وابقى او باكثر منه بوع الثمن الاول او بوع آخر الا اذا تغد رجعله
فمن ان حدث بالبيع ما ينفع النصف بان ولدت ولدت بعد القبض اي بضع الاقالة ولا تكون بيعا جديدا ايضا
ويبقى البيع على حاله عندنا حنفية روي محمد وافقه في هذا كله قالوا اذا تغد ردها فان ذكر جنسا اخر او زاد
في القدر يعتبر بيعا وان لم يكن جعلها بيعا بان كانت قبلا القبض تبطل الاقالة وقال محمد في نسخ الاقادة
فيجعل بيعا جديدا وان لم يكن جعله بيعا بان كان قبلا قبض البيع تبطل وعندنا في يوسف بيع جديد
الا اذا تغد جعلها بيعا بان كانت قبلا القبض تجعل فسخا لان ابيع النقول قبلا القبض الموقوف حتى
لو كان عقارا يكون ايضا بيعا جديدا من جماع المحبوس **كتاب الرهن**
لو رهن في الدين جعل الرهن بكمه فهو صحيح فاعلم ان الرهن والمرتين التقاطع الزيادة في الدين على ذلك
الرهن يجوز عندنا يوسف خلافا لما لحوان يرهن عبدا بالدينهم وقيمتهم فان تم استقرض الرهن
من الرهن الف الخرج على ان يكون العبد المهرهون بكمه بالالف او في لابل الفين وعندنا قضاء الالف لا في
يسقرده الرهن وعندنا في يوسف يصير رهنا بالدينين جميعا وانما وضع في زيادة الدين ان الزيادة
في الرهن على الدين بان رهن عبدا يساوي القابل ثم زاد في الرهن عبدا آخر يساوي الفاقو عندهم
ويصير كل عبدهما رهنا بحماية من شرح التلوي وغيره لو ادعى ان رهنان عيني وادعى ثاب كذا والفقر
واثبتا ردا والجلع بينهما رهنا وليست تبطل رجل له عبدا اقام عليه رجلا في كل واحد منهما البيعة
انه رهنه بدينه لم يقبل بينهما ولو كان ذلك بعد موته للرهن لا تقبل عندنا في يوسف وعندها تقبل
ويكون نصفه رهنا عندها ونصفه عند ذاك كذا ذكره الجاه الاقطم وقوله اي ما سبعة

اي مات لو قال امسك هذا الجان اعطيتك ما لك فالدين لا الرهن سلك اشترى شيئا بدرهم فقال
للبايع امسك هذا الثوب حتى اعطيتك الثمن والثوب رهن وعنه في يوسف رجة لا رهن ولو قال امسك
بدينك او بها لك او تخلفك فمورهن اجماعا من الهداية **كتاب المذون**
لا يوجب القصاص قتل المكره وهو على المكره قالوا فافقه اكر رجلا على قتل انسان فقتله فلا قصص
على المكره ولا على القاتل عندنا في يوسف لكن يجب الدية على المكره في الالة مستتب ولا يجتله العاقلة
لانه عند وقالوا يجب القصاص على المكره لان القاتل كالا ليه وقاطع لليد كرها لو قطع رجلا لا كره وفي
فدية الميت ما بينهما ولا قصاص ههنا عليهم قطع المكره جلد ثم قطع طوعا جلد ثم قطع
من القطع عندنا في يوسف يجب لهما الدية وقالوا يجب القصاص على ما هو هذا بناء على المسألة الاولى لان
فعل القاتل انتقل الى المكره عندها فكافا قتلوه عندنا في يوسف قتل المكره يوجب الدية لا القصاص
كتاب المذون اذا قال اعد اسقاط الثمن جاز وقالوا لا يجوز فاعلم
اشترى المذون جارية بالف وقبضها ولم يدفع الثمن حتى وهبها للبايع الثمن للعبد ثم تقايلا فالاقالة
باطلة عندنا وعندنا في يوسف صحيحة لان الاقالة بيع عندنا في المذون والجارية وبأخذ من البايع الف
درهم وموضع المذون بعد قبض البيع فقبله هو بالاطالة عندهم اما عندنا فلا تبيع ببيع المبيع قبل القبض
وذلك لا يجوز من الميوط **كتاب الديات**
لو ابقا اليمين في القسامة فبالا بآجب الحرامه وبعد جنسها بالزامة وجد قتل في محلة
تختلف اهلها خمسين عينا ثم يغمون الدية فان امتنعوا عن اليمين خيسوا حتى يرقوا او تخلفوا وعن
اني يوسف انه يقض الدية بثلثهم وانما قسامة القاتل على ذك الخطية والخيال واذ كان
في المحلة اصحاب الخطية والمشترون والشكك في القسامة عليهم عندنا في يوسف وعندها على ذك الخطية
فقط وقيمة القيد القاتل للزيم بالغة ما بلغت فاعلموا قتل عبدا او امة خطأ قيمة كل واحد منهما
عشرون الفا فاعلموا ثلثة اشان الالف الاثنان درهم والعبد وخمسة الالف الاثنان درهم
عندنا في يوسف يضمن القاتل قيمتها بالغة ما بلغت من غير نقصان وعنه في حنفية انه يتقص في الامة خمسة
درهم وفي الغصية ثلثه بالغة ما بلغت بالاجماع من الجاه الصغير وقوله بالغة ما بلغت اي بلغت
القيمة والكناية ترجح الى ما **كتاب الجنائيات**
عبدتها التلوي لهما وذا عفا سلم رجلا او قدى وقتله المولى له ابناء كذا عبد بين
رجلين قتل مولى لهما عمدا اي قريبا لهما بان قتل مولى لبيته او لخالها فعفا احدهما لغيره
في قوله في حنفية روي وقالوا يقال للعاقلة اذ فح نصف نصيبك او اقل ربع الية وذكره بعض

الشخ قول محمد مع الى حنيفة وهو الايق هربنا لكن الاشهر ان محمد مع الى يوسف ذكره في المحيط
وفي الزيات بعد قتل مولاه عمدا وله ابناء فغا احدها بطل الجميع عند الى حنيفة ومحمد
ولم يختلف الروايات فيما عن محمد وجه قول الى يوسف ومحمد ان القصاص واجب لهما كل العبد
على الشيوخ فاذا غفا احدها التلقين بالآخر بالاول وذلك شايع في الكل في اصاب نصيب نفسه وهو
ربح الذي سقط لان المولى لا يستحق على عبده ما لا يخلو ان القصاص لان العبد في حق على اصل الحرية
في حق القدم وما اصاب نصيب العاني وهو ربح الدية تبسفت دفع العاني دفع نصف نفسه وهو ربح
العبد وان قتل في كبر ربح الدية وجه قول الى حنيفة ربح ان القصاص واجب لكل واحد منهما في نصف
غير معين فانما التلقين لا يحكم ان كل ذلك تعلق بنصيب العاني فوجب لكل واحد منهما ان الكل تعلق بنصيب
نفسه فسقط الكل ويحكم انه تعلق بالنصيب في نفسه فلا يوجب لكل واحد منهما الكل واخذ انما غفا
احدها سقط القصاص وان سقط القصاص صار كأنه وقع خطأ ولو وقع خطأ في هذه الصور فلا قلب
عليه شيء فلكل اذا صار في معنى الخطا ايضا والجميع اللائحة وسيد الجاني اذا اختار الفداء
وصار قتل لم يجز له ان يخذل رجله خطأ فحوصم فيه المولى فدفع الارشتم سري
الا النفس ومات قال ابو يوسف ربح آخر هو المختار للدية باختياره الارش او لا ولا خير لان
وفي قوله الاول وهو قول محمد وقيل هو قول الى حنيفة ربح ايضا حجة لان بين الدفع والفداء
بالدية وبسيرة ما دفع من الارش من العون

كتاب الوصايا
وبالجملة ايضا ولمن قتل وان اجاز وارثه ما فعل قال ابن ابي ابيات اوصى لقائه لا يجوز
وان اجازت الورثة عند الى يوسف وعند ما يجوز باجازتهم ويستوعان كان القاتل حائلا لا يورث
او عامدا بعد ان كان مباحا من الهداية ولم يكن له وارث اصلا يجوز عندها خلافا لا يورث
ولو كان القاتل صبيا او مجونا باجازت الوصية وان لم تجز الورثة من فتاوى قاض خان
والغرماء بعضهم لبعض يشترط الارث فذا للتفويض رجلا من شهدا الرجلين بالفرد ربحهم
وتركة ميتة من شهدا لهما للشاهد ين عند ذلك في هذه التركة فعند الى يوسف لا يقبل شهادة
الفرقيين وعند ما يقبل وذلك لاختلاف قول الى حنيفة مع الى يوسف فصل عن رواية ابن ابي ابيات ولو كان
المشهود عليه حيا في الصحة تقبل بالاجماع لان الذين اذ ذك لم يتعلق بل بالاول ولا مهمة وفرو
في الجامع الصغير وفي الوصيتين اذا الفرد فعل ما كان من نص في جاز العقل وابلا الا اشرار
ورد مال المودع المعين والاختصاص وقضا الدين ودفع ما اوصى به من معين والاثبات للفقهاء
ان اذا اوصى بشيئ معين
ان اذا اوصى بشيئ معين
من قبيل الذين

في قوله الاول وهو قول محمد وقيل هو قول الى حنيفة ربح ايضا حجة لان بين الدفع والفداء
بالدية وبسيرة ما دفع من الارش من العون
وبالجملة ايضا ولمن قتل وان اجاز وارثه ما فعل قال ابن ابي ابيات اوصى لقائه لا يجوز
وان اجازت الورثة عند الى يوسف وعند ما يجوز باجازتهم ويستوعان كان القاتل حائلا لا يورث
او عامدا بعد ان كان مباحا من الهداية ولم يكن له وارث اصلا يجوز عندها خلافا لا يورث
ولو كان القاتل صبيا او مجونا باجازت الوصية وان لم تجز الورثة من فتاوى قاض خان
والغرماء بعضهم لبعض يشترط الارث فذا للتفويض رجلا من شهدا الرجلين بالفرد ربحهم
وتركة ميتة من شهدا لهما للشاهد ين عند ذلك في هذه التركة فعند الى يوسف لا يقبل شهادة
الفرقيين وعند ما يقبل وذلك لاختلاف قول الى حنيفة مع الى يوسف فصل عن رواية ابن ابي ابيات ولو كان
المشهود عليه حيا في الصحة تقبل بالاجماع لان الذين اذ ذك لم يتعلق بل بالاول ولا مهمة وفرو
في الجامع الصغير وفي الوصيتين اذا الفرد فعل ما كان من نص في جاز العقل وابلا الا اشرار
ورد مال المودع المعين والاختصاص وقضا الدين ودفع ما اوصى به من معين والاثبات للفقهاء
ان اذا اوصى بشيئ معين
ان اذا اوصى بشيئ معين
من قبيل الذين

في قوله الاول وهو قول محمد وقيل هو قول الى حنيفة ربح ايضا حجة لان بين الدفع والفداء
بالدية وبسيرة ما دفع من الارش من العون
وبالجملة ايضا ولمن قتل وان اجاز وارثه ما فعل قال ابن ابي ابيات اوصى لقائه لا يجوز
وان اجازت الورثة عند الى يوسف وعند ما يجوز باجازتهم ويستوعان كان القاتل حائلا لا يورث
او عامدا بعد ان كان مباحا من الهداية ولم يكن له وارث اصلا يجوز عندها خلافا لا يورث
ولو كان القاتل صبيا او مجونا باجازت الوصية وان لم تجز الورثة من فتاوى قاض خان
والغرماء بعضهم لبعض يشترط الارث فذا للتفويض رجلا من شهدا الرجلين بالفرد ربحهم
وتركة ميتة من شهدا لهما للشاهد ين عند ذلك في هذه التركة فعند الى يوسف لا يقبل شهادة
الفرقيين وعند ما يقبل وذلك لاختلاف قول الى حنيفة مع الى يوسف فصل عن رواية ابن ابي ابيات ولو كان
المشهود عليه حيا في الصحة تقبل بالاجماع لان الذين اذ ذك لم يتعلق بل بالاول ولا مهمة وفرو
في الجامع الصغير وفي الوصيتين اذا الفرد فعل ما كان من نص في جاز العقل وابلا الا اشرار
ورد مال المودع المعين والاختصاص وقضا الدين ودفع ما اوصى به من معين والاثبات للفقهاء
ان اذا اوصى بشيئ معين
ان اذا اوصى بشيئ معين
من قبيل الذين

صورة المسئلة او اوضح له تجلي ينفذ
فرد احد من ابائنا بالتوقف وقال لا ينفذ
ان اذا اوصى المذكورة في النظم

صورة المسئلة او اوضح له تجلي ينفذ
فرد احد من ابائنا بالتوقف وقال لا ينفذ
ان اذا اوصى المذكورة في النظم

حاجتهم من اللباس والغذاء اوصى الى رجلين فعند الى يوسف تفرد كل واحد منهما بالتفرد وعندها
لا تفرد الا في سبعة اشياء شرب الكفن وقضا الدين اذ كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ الوصية
في شئ بعينه اذا كان يخرج من الثلث ورجل الوكيل وشراء الطعام والكسوة والخصومة وقبول الهبة
للصغير وهو معنى الاتفاق بلى قبول الهبة قبل هذا اذا اوصى اليهما انا اذا اوصى الى كل واحد منهما على الانفرد
يتفرد كل واحد منهما بالتفرد اجماعا وقبل الخلاء والفصلين وهو الاصح من المبسوط وفتاوى خراسان
والهلاق النظم مضادة والمودع بكسر الهمزة لا غير

كتاب الكراهية
ومعقود العزم من العرش اذا دعا به المرء فلا يأس بذا ويكره ان يقول الرجل في دعائه اسئلكم بغير
العزم من عرشك والمسئلة عبارة ان هن ومعقود العزم ولا ريب في كراهية الثانية لا تقيم القعود وكذا
الاول لا تقيم لوجه تعلق عزمه بالعرش وعند الى يوسف انه لا بأس به وهذا اختيار الفقيه في الليث رحمه الله
لا تروى انه كان من دعا النبي صلى الله عليه وسلم الى اسئلكم بغير العزم من عرشك وشترى الرحمة منك ياكي
وباسمك الاعظم وجدك الاعلى وكلما تكلمت التامات لكنا نقول هذا من اخبار الاقارب فكان الامتناع
من الاحتياط وليس بالعناء والتقبيل باس وهذا من التخييل يكره ان يقتل الرجل فم الرجل
او ين او شيئا منها ويحانقه في قولها وقال ابو يوسف رحمه الله لا بأس بالتقبيل والمعاينة قالوا خلاف
في المعاينة في ازار واحد فان كان عليه قميص او جبة او كانت القبلة على وجه المبردة دون الشهوة جاز
عند الكل ولا بأس بالمصافحة للتوارث من البداية وفتاوى قاض خان والشيخ ابو منصور لما تيردى
رحمه الله كان يقبل المعاينة هكذا توفيقا بين الاحاديث المتعارضة قال الامام الترخس
وبعض المتأخرين رخصوا تقبيل يد العالم والمتوع على سبيل التبرك قال القدر الشريد رحمه الله
هو المختار فاما ما يقوله الجربا من تقبيل يديه اذ لم يكن في يده مكره ولا رخصة فيه ولا تعظيم
فيه ايضا اذا تاملت وما يفعلون من تقبيل الارض بين يدي العلماء حرام لا اشكال فيه والفاعل
والراض به آثم لانه يشبه عبادة الوثن وكيف يذبح السجود لا تمارده التهمة دون العبادات من حاج
المحبوب لله وانه واما الاخذ بالسلطان او لغز مكره وذكره في المحيط واما القيام تعظيما للغير فقد ذكره
في الجامع الجوزي احاديث تدل على كراهيته حتى قال انشرف فمات لم يكن شخص احب اليه من النبي صلى الله عليه وسلم
قط وكانوا اذا راوه لم يقوموا لما يفعلون من كراهيته لذكره كان ابو القاسم الحليم يقوم للاغنيا
دون الفقراء وطلبة العلم فيقبل لم يذكره فقال لان الاغنيا يطعمون ذلكم دون غيرهم ولكن
ذكره فتاوى قاض خان ما يدعى على ابا حنيفة قوم يعزون القرآن من المصاحف ويقار رجل واحد

وان قتل يد غير العالم او غير الشئ
ان اذا ربه تعظيما له او غير الشئ
فلا بأس به وان اراد به شيئا
من تقبيل الدنيا فهو مكره وشيئا
من غير تقبيل الدنيا فهو مكره وكان
من غير تقبيل كذا في الكراهية
ان اذا ربه تعظيما له او غير الشئ
فلا بأس به وان اراد به شيئا
من تقبيل الدنيا فهو مكره وشيئا
من غير تقبيل الدنيا فهو مكره وكان
من غير تقبيل كذا في الكراهية
ان اذا ربه تعظيما له او غير الشئ
فلا بأس به وان اراد به شيئا
من تقبيل الدنيا فهو مكره وشيئا
من غير تقبيل الدنيا فهو مكره وكان
من غير تقبيل كذا في الكراهية

ان اذا ربه تعظيما له او غير الشئ
فلا بأس به وان اراد به شيئا
من تقبيل الدنيا فهو مكره وشيئا
من غير تقبيل الدنيا فهو مكره وكان
من غير تقبيل كذا في الكراهية
ان اذا ربه تعظيما له او غير الشئ
فلا بأس به وان اراد به شيئا
من تقبيل الدنيا فهو مكره وشيئا
من غير تقبيل الدنيا فهو مكره وكان
من غير تقبيل كذا في الكراهية
ان اذا ربه تعظيما له او غير الشئ
فلا بأس به وان اراد به شيئا
من تقبيل الدنيا فهو مكره وشيئا
من غير تقبيل الدنيا فهو مكره وكان
من غير تقبيل كذا في الكراهية

ان اذا ربه تعظيما له او غير الشئ
فلا بأس به وان اراد به شيئا
من تقبيل الدنيا فهو مكره وشيئا
من غير تقبيل الدنيا فهو مكره وكان
من غير تقبيل كذا في الكراهية

والتوب لا يظهر الغسل إذا غسلك على غير ما غسلك الخائسة الحقيقية على طاهر بعد أن

تفسير
الشيخ
الكنز

قال في الاسلام
الشيخ
الكنز

قال في الاسلام
الشيخ
الكنز

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

[illegible]

لا بد من معرفة الصورة ومعرفة انما
صورة فكل من شكك وامامه فخذ
شواهد الله فليعلم ان يكون
مثال الخنزير كما في

والانتفاع منه بالقليل **الفصل** عند ما غزله الشبع حتى يباع عظمه وحمله الانتفاع وعند محمد
جنس العين حيث لا يقبل الذكوة كالخنزير ودليلها استعمال الناس من غير تكريم حياض المجهول
والدابة قال في المبسوط الامنيان عظمه طاهر فقد اشترى النعمان لفاطمة رضي الله عنها سواكين
من علاج **لوخرج الامام واستخلف من** **بما اقتدى من خارج** **هو حسن** **امام** **احد** **فخرج**
واستخلف من خارج السجد والصوف فمتصلة بصوف السجد لم يخرج استخلافا وتفسر صلوة
القوم عندها وكذا صلوة الامام في امة الروابيتين وعند محمد يخرج استخلافا من المحيط ورجبة
السجد من السجد اذا كان متصلا به وان كان بينهما طريق فليست الرجبة منه من فتاوى القضاة
مسافر في شفعه لم يقرأ **توفي المقام قاعدا فليست** **مسافر على الظاهر كغيره فقرأه ثم نوى**
الاقامة فبشرط صلوة عند محمد وعند ما نصير رجعا ويقرأ في الاضيق وهو حيلة للجواز لصاحب
هذه الواقعة وقوله قاعدا اتفاق قد ذكره المبسوط والمحيط وكذلك لو وجدت نية الاقامة
في قيام الثالثة او ركوعها وقومة ركوعها غير انه بعيد القراءة لانه وقع نفل فلا يتوب عن الفرض
اما ان نوى في السجود يستقبل عندهم **ويشرون ما تلاه المقتدى** **بعد الفلح** **فاحفظون والحمد**
تلا الموتر خلف الامام آية سجد سمعها الامام والقوم فعند محمد سجودها اذا فرغوا من الصلوة وعند
لا يسجدون وانما خضعوا بعد الفراغ فانهم لا يسجدونها الصلوة اجماعا وتجب على من سمع خارج الصلوة منه
عند الكل وقيل ذكره قول محمد وان سمعوا من تلا خارج الصلوة تجب عليهم اذا فرغوا اجماعا من الجاه الكبير
لحق الاسلام رحمه الله **ومن اتت بالولاء الكثير** **كان نفاسها من الاخير** **ولدت ولدين** **بلد واحد** **فقال**
عن الثاني عند محمد وعند ما من الاول ولو ولد له الثاني في خلا النفاس تمت نفاسها ثمارات بعد الثاني
بيان بلغت بالحبل فولدت في غرة شوال ثم ولدت اخرى في غرة ذي القعدة ثم استمر بها الدم والشوال
نفاس عندها وطهر عند محمد والعشرون الاولى من ذي القعدة نفاس بالاتفاق اما عند محمد فلا تبت النفاس
واما عندها فلا تبت نفاس الاول والعشرون الاولى من ذي القعدة دم تدركه نفاس فيه الصلوة
والصوم بالاتفاق لكن على اختلاف الاصلين عند محمد بطريق النفاس وعندها بطريق الحيض والفصل
عند تمام السبعين من غرة شوال واجبا لاتفاق لكن على اختلاف الاصلين حتى لو خلع جلا ون قال
احدها هذا غسل من النفاس وقال الاخر بل هذا غسل من الحيض فلا تفت ولحد منها وكل ولدين او اكثر
يكون بين خروجهما اقل من ستة اشهر والحمل واحد من الشفا في الحيض وذكره المبسوط صورة
في اسر فوالان كان بين الولدين عشرة ايام فاستمر بها الدم وهي مبتدئة في النفاس فعندها

منه من نفاسها بعد ولادة الاول ونفاسها بعد وضع الثاني ثلاثون يوما
وعند محمد لا تتركها ما لم تضع الثاني ونفاسها بعد ذلك اربعون يوما فان كان بين الولدين اربعون
يوما قال في حيز بعد الذين رحمه الله فلا نفاس بعد الولد الثاني عندنا في حيفة والي يوسف
وعند محمد ابتداء نفاسها من الولد الثاني وفي المحيط قبل نفاسها من الثاني عندنا في حيفة رضي الله عنه
والصحيح ما سرق في المبسوط حكى ان ابا يوسف قال لا نفاس لها وان رجع نفاسا في يوسف
الولدين اربعون يوما قال هذا لا يكون قال فانك قال لا نفاس لها وان رجع نفاسا في يوسف
ولكنها تغسل كما تضع الثاني وهذا صحيح لانه لا يتوالى نفاسا ليس بينهما طهر كما لا يتوالى
حيضان وانما وضع في النفاس ذالعة تنقطع بالولد الاخير اجماعا **والحيض لا يبدأ بالظهور**
يختتم ايضا وهما قد فعلا **الاصلان عندنا في يوسف وهو قول** **الحيضة اخرا** **انما يجوز بداية**
الحيض بالطهر وختمه به بشرط ان يكون قبل البداية بدم وبعد الحتم حتى لو كان بدم لا قبله
تجوز الحتم به دون البداية وفي الحسن يجوز البداية به دون الحتم وقال محمد لا يجوز صورته معتادة
خمسرات قبل خمسة يوما وطهرت ختمت ثمرات يوما وما وفي قولها خمسة حيض كماله اللذين
بها ويقع البداية والحتم بالطهر وفي المعتادة لا يتصور لا ابتداء لا بالدم وعند محمد لا يكون من شيء حيضا
والقوى على قول ان يوسف من المبسوط والمحيط **وفاصل طهر الثلاث** **فاعلم** **بين الدمين ان يزد عليهما**
وليس نصف الشر شرط الفصل **واشترط اذ كلف هذا الفصل** **الاصل عندنا في يوسف وهو قول**
الحيضة اخرا ان الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوما لا يصح فاحدا بل يجعل كالدَّم
المتوالى واذا كان خمسة عشر يوما او اكثر يصح فاصلا ثم ينظر الى الدمين ان امكن جعل احدهما حيضا
يجعل حيضا وان لم يمكن جعل كل واحد منهما حيضا جعل كل واحد حيا فاصلا لظهور الاصل
عند محمد رحمه الله ان الطهر اذا كان ثلاثة ايام فصاعدا وزاد على الدمين يصح فاصلا ثم ينظر ان لم يكن
ان يجعل واحد منهما حيضا ويجعل شئ منه حيضا وان امكن جعل احدهما حيضا جعل حيضا وان امكن جعل
كل واحد منهما على حيا لحيضا ويجعل او لهما حيضا كلاهما اذا لم يتخللما طهر تام بيا نه مبتدئة رات يوما
وما ومانية طهر او يوما ما فليس شئ من ذلك حيض في قول محمد لان الطهر غالب على الدمين في العشرة وكل واحد
من الدمين لا يصلح ان يكون حيضا وفي قولنا يوسف العشرة كحيض لان الطهر المتخلل اقل من خمسة عشر يوما
ولم يفصل بين الدمين وكذا المعتادة رات قبل ايامها يوما ما وطهرت ايامها رات بعد ذلك دما فليس
ذلك حيض في قول محمد لان الطهر غالب على الدمين وكل من الدمين لا يصلح ان يكون حيضا وفي قولنا يوسف

لا بد من معرفة الصورة ومعرفة انما
صورة فكل من شكك وامامه فخذ
شواهد الله فليعلم ان يكون
مثال الخنزير كما في

والانتفاع منه بالقليل **الفصل** عند ما غزله الشبع حتى يباع عظمه وحمله الانتفاع وعند محمد
جنس العين حيث لا يقبل الذكوة كالخنزير ودليلها استعمال الناس من غير تكريم حياض المجهول
والدابة قال في المبسوط الامنيان عظمه طاهر فقد اشترى النعمان لفاطمة رضي الله عنها سواكين
من علاج **لوخرج الامام واستخلف من** **بما اقتدى من خارج** **هو حسن** **امام** **احد** **فخرج**
واستخلف من خارج السجد والصوف فمتصلة بصوف السجد لم يخرج استخلافا وتفسر صلوة
القوم عندها وكذا صلوة الامام في امة الروابيتين وعند محمد يخرج استخلافا من المحيط ورجبة
السجد من السجد اذا كان متصلا به وان كان بينهما طريق فليست الرجبة منه من فتاوى القضاة
مسافر في شفعه لم يقرأ **توفي المقام قاعدا فليست** **مسافر على الظاهر كغيره فقرأه ثم نوى**
الاقامة فبشرط صلوة عند محمد وعند ما نصير رجعا ويقرأ في الاضيق وهو حيلة للجواز لصاحب
هذه الواقعة وقوله قاعدا اتفاق قد ذكره المبسوط والمحيط وكذلك لو وجدت نية الاقامة
في قيام الثالثة او ركوعها وقومة ركوعها غير انه بعيد القراءة لانه وقع نفل فلا يتوب عن الفرض
اما ان نوى في السجود يستقبل عندهم **ويشرون ما تلاه المقتدى** **بعد الفلح** **فاحفظون والحمد**
تلا الموتر خلف الامام آية سجد سمعها الامام والقوم فعند محمد سجودها اذا فرغوا من الصلوة وعند
لا يسجدون وانما خضعوا بعد الفراغ فانهم لا يسجدونها الصلوة اجماعا وتجب على من سمع خارج الصلوة منه
عند الكل وقيل ذكره قول محمد وان سمعوا من تلا خارج الصلوة تجب عليهم اذا فرغوا اجماعا من الجاه الكبير
لحق الاسلام رحمه الله **ومن اتت بالولاء الكثير** **كان نفاسها من الاخير** **ولدت ولدين** **بلد واحد** **فقال**
عن الثاني عند محمد وعند ما من الاول ولو ولد له الثاني في خلا النفاس تمت نفاسها ثمارات بعد الثاني
بيان بلغت بالحبل فولدت في غرة شوال ثم ولدت اخرى في غرة ذي القعدة ثم استمر بها الدم والشوال
نفاس عندها وطهر عند محمد والعشرون الاولى من ذي القعدة نفاس بالاتفاق اما عند محمد فلا تبت النفاس
واما عندها فلا تبت نفاس الاول والعشرون الاولى من ذي القعدة دم تدركه نفاس فيه الصلوة
والصوم بالاتفاق لكن على اختلاف الاصلين عند محمد بطريق النفاس وعندها بطريق الحيض والفصل
عند تمام السبعين من غرة شوال واجبا لاتفاق لكن على اختلاف الاصلين حتى لو خلع جلا ون قال
احدها هذا غسل من النفاس وقال الاخر بل هذا غسل من الحيض فلا تفت ولحد منها وكل ولدين او اكثر
يكون بين خروجهما اقل من ستة اشهر والحمل واحد من الشفا في الحيض وذكره المبسوط صورة
في اسر فوالان كان بين الولدين عشرة ايام فاستمر بها الدم وهي مبتدئة في النفاس فعندها

منه من نفاسها بعد ولادة الاول ونفاسها بعد وضع الثاني ثلاثون يوما
وعند محمد لا تتركها ما لم تضع الثاني ونفاسها بعد ذلك اربعون يوما فان كان بين الولدين اربعون
يوما قال في حيز بعد الذين رحمه الله فلا نفاس بعد الولد الثاني عندنا في حيفة والي يوسف
وعند محمد ابتداء نفاسها من الولد الثاني وفي المحيط قبل نفاسها من الثاني عندنا في حيفة رضي الله عنه
والصحيح ما سرق في المبسوط حكى ان ابا يوسف قال لا نفاس لها وان رجع نفاسا في يوسف
الولدين اربعون يوما قال هذا لا يكون قال فانك قال لا نفاس لها وان رجع نفاسا في يوسف
ولكنها تغسل كما تضع الثاني وهذا صحيح لانه لا يتوالى نفاسا ليس بينهما طهر كما لا يتوالى
حيضان وانما وضع في النفاس ذالعة تنقطع بالولد الاخير اجماعا **والحيض لا يبدأ بالظهور**
يختتم ايضا وهما قد فعلا **الاصلان عندنا في يوسف وهو قول** **الحيضة اخرا** **انما يجوز بداية**
الحيض بالطهر وختمه به بشرط ان يكون قبل البداية بدم وبعد الحتم حتى لو كان بدم لا قبله
تجوز الحتم به دون البداية وفي الحسن يجوز البداية به دون الحتم وقال محمد لا يجوز صورته معتادة
خمسرات قبل خمسة يوما وطهرت ختمت ثمرات يوما وما وفي قولها خمسة حيض كماله اللذين
بها ويقع البداية والحتم بالطهر وفي المعتادة لا يتصور لا ابتداء لا بالدم وعند محمد لا يكون من شيء حيضا
والقوى على قول ان يوسف من المبسوط والمحيط **وفاصل طهر الثلاث** **فاعلم** **بين الدمين ان يزد عليهما**
وليس نصف الشر شرط الفصل **واشترط اذ كلف هذا الفصل** **الاصل عندنا في يوسف وهو قول**
الحيضة اخرا ان الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوما لا يصح فاحدا بل يجعل كالدَّم
المتوالى واذا كان خمسة عشر يوما او اكثر يصح فاصلا ثم ينظر الى الدمين ان امكن جعل احدهما حيضا
يجعل حيضا وان لم يمكن جعل كل واحد منهما حيضا جعل كل واحد حيا فاصلا لظهور الاصل
عند محمد رحمه الله ان الطهر اذا كان ثلاثة ايام فصاعدا وزاد على الدمين يصح فاصلا ثم ينظر ان لم يكن
ان يجعل واحد منهما حيضا ويجعل شئ منه حيضا وان امكن جعل احدهما حيضا جعل حيضا وان امكن جعل
كل واحد منهما على حيا لحيضا ويجعل او لهما حيضا كلاهما اذا لم يتخللما طهر تام بيا نه مبتدئة رات يوما
وما ومانية طهر او يوما ما فليس شئ من ذلك حيض في قول محمد لان الطهر غالب على الدمين في العشرة وكل واحد
من الدمين لا يصلح ان يكون حيضا وفي قولنا يوسف العشرة كحيض لان الطهر المتخلل اقل من خمسة عشر يوما
ولم يفصل بين الدمين وكذا المعتادة رات قبل ايامها يوما ما وطهرت ايامها رات بعد ذلك دما فليس
ذلك حيض في قول محمد لان الطهر غالب على الدمين وكل من الدمين لا يصلح ان يكون حيضا وفي قولنا يوسف

منه من نفاسها بعد ولادة الاول ونفاسها بعد وضع الثاني ثلاثون يوما
وعند محمد لا تتركها ما لم تضع الثاني ونفاسها بعد ذلك اربعون يوما فان كان بين الولدين اربعون
يوما قال في حيز بعد الذين رحمه الله فلا نفاس بعد الولد الثاني عندنا في حيفة والي يوسف
وعند محمد ابتداء نفاسها من الولد الثاني وفي المحيط قبل نفاسها من الثاني عندنا في حيفة رضي الله عنه
والصحيح ما سرق في المبسوط حكى ان ابا يوسف قال لا نفاس لها وان رجع نفاسا في يوسف
الولدين اربعون يوما قال هذا لا يكون قال فانك قال لا نفاس لها وان رجع نفاسا في يوسف
ولكنها تغسل كما تضع الثاني وهذا صحيح لانه لا يتوالى نفاسا ليس بينهما طهر كما لا يتوالى
حيضان وانما وضع في النفاس ذالعة تنقطع بالولد الاخير اجماعا **والحيض لا يبدأ بالظهور**
يختتم ايضا وهما قد فعلا **الاصلان عندنا في يوسف وهو قول** **الحيضة اخرا** **انما يجوز بداية**
الحيض بالطهر وختمه به بشرط ان يكون قبل البداية بدم وبعد الحتم حتى لو كان بدم لا قبله
تجوز الحتم به دون البداية وفي الحسن يجوز البداية به دون الحتم وقال محمد لا يجوز صورته معتادة
خمسرات قبل خمسة يوما وطهرت ختمت ثمرات يوما وما وفي قولها خمسة حيض كماله اللذين
بها ويقع البداية والحتم بالطهر وفي المعتادة لا يتصور لا ابتداء لا بالدم وعند محمد لا يكون من شيء حيضا
والقوى على قول ان يوسف من المبسوط والمحيط **وفاصل طهر الثلاث** **فاعلم** **بين الدمين ان يزد عليهما**
وليس نصف الشر شرط الفصل **واشترط اذ كلف هذا الفصل** **الاصل عندنا في يوسف وهو قول**
الحيضة اخرا ان الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوما لا يصح فاحدا بل يجعل كالدَّم
المتوالى واذا كان خمسة عشر يوما او اكثر يصح فاصلا ثم ينظر الى الدمين ان امكن جعل احدهما حيضا
يجعل حيضا وان لم يمكن جعل كل واحد منهما حيضا جعل كل واحد حيا فاصلا لظهور الاصل
عند محمد رحمه الله ان الطهر اذا كان ثلاثة ايام فصاعدا وزاد على الدمين يصح فاصلا ثم ينظر ان لم يكن
ان يجعل واحد منهما حيضا ويجعل شئ منه حيضا وان امكن جعل احدهما حيضا جعل حيضا وان امكن جعل
كل واحد منهما على حيا لحيضا ويجعل او لهما حيضا كلاهما اذا لم يتخللما طهر تام بيا نه مبتدئة رات يوما
وما ومانية طهر او يوما ما فليس شئ من ذلك حيض في قول محمد لان الطهر غالب على الدمين في العشرة وكل واحد
من الدمين لا يصلح ان يكون حيضا وفي قولنا يوسف العشرة كحيض لان الطهر المتخلل اقل من خمسة عشر يوما
ولم يفصل بين الدمين وكذا المعتادة رات قبل ايامها يوما ما وطهرت ايامها رات بعد ذلك دما فليس
ذلك حيض في قول محمد لان الطهر غالب على الدمين وكل من الدمين لا يصلح ان يكون حيضا وفي قولنا يوسف

الدَّيْنَاءَةُ
ناکس شدن و خورد شدن

في اشراج الحج واعتمر الا انه لم يحلق رأسه حتى ألتم بأهله ثم عاد في عامه هذا وحج فعند محمد لا يكون
متمتعاً بالوجود سفرين وعندهما هو متمتع حيث أداها في سفر واحد لا تبقا احرامه بالسوق
او تركه الحلق يمنع جواز صحة الأمام للمغر وانما وضع هكذا فانه لو لم يسق الهدى بطل متمتع
عندهم لانه ألتم بأهله بين النسيئين المأما صحيحاً وهو التزوي في وطنه الاصل من غير بقاء صفة
الاحرام ومعنى المتمتع التزوي فإدراك النسيئين في سفر واحد من غير ان يلتم بأهله بينهما المأما صحيحاً
من جامع المحبوز والهداية **كتاب النكاح مجنونة كنية في التزويج** **باب**
مجنونة ما بان قال محمد رحمه الله لا يحق تزويجها وقال الابن أحق وعندي يوسف رحمه الله فيردك
ان الولاية لما والابن يقدم الاب وعلى هذا الخلاف الجديد مع الابن وانما وضع في الكبيرة ليتصور لها الاب
وانما وضع في المرأة اذ لو كان الرجل مجنونا وله اب وابن فالنكاح الى الابن عندنا حنيفة رحمه الله
وعندهما الى الاب من المحيط **والنفس ليس يستقط الكفاه** **باب الذي أدى الى الذنأه الفاسق**
كقول الصليحة عند محمد الا اذا كان ينفق وسجداً وخرج الى الاسواق سكران ويلعب بالصبيان
قال في المنتقط وعليه الفتوى وقال ابو حنيفة رحمه الله ليكون كفواً قال ابو يوسف ان كان معطفاً
فذلك وان كان سكران كفواً **باب ما إذا تزوجها فارقها ثم رجعها النصف والثلث**
والعدة الاولى والاستعجل **باب ان المدخولة تزوجها في العدة ثم رجعها قبل الدخول بها فلها**
نصف المهر وعليها كمال العدة **باب ان المدخولة تزوجها في العدة ثم رجعها قبل الدخول بها فلها**
نصف المهر وعليها كمال العدة **باب ان المدخولة تزوجها في العدة ثم رجعها قبل الدخول بها فلها**
في الكاح الا اذا دخل في الثاني عندهما خلافاً لمحمد ويتفرع منه تسع مسائل المسئلة الاولى اذا
تزوجت المرأة غير كفوء ودخل بها فرفع الولى الامر الى القاضى حتى فرت بينهما فالزمن المهر والمهر
العدة ثم تزوجها هذا الرجل في العدة بغير الولى وفرقة القاضى بينهما قبل ان يدخل بها كان له عليه المهر
الثاني كمالا وعليها عدة مستقبل عندهما استمسناً وقال محمد لها في العقد الثاني نصف المهر وعليها
بقية العدة وقال في المهر نصف المهر الثاني والاشي من العدة الثانية رجل تزوج امرأة
نكاحاً صحيحاً ودخل بها ثم طلقها بائناً ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فله هذا
لما روي في الثالثة تزوج صغيرة ودخل بها فبلغت فاخارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها
قبل الدخول بها فله هذا الاختلاف في المربعة تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها بائناً ثم تزوجها
في العدة ثم بلغت فاخارت نفسها قبل ان يدخل بها فله هذا الاختلاف والخامسة تزوج امرأة
ودخل بها ثم ارادت العياذ بالله ووقعت الفرجة بينهما ثم ارسلت فتزوجها في العدة ثم ارادت

قبل

قبل ان يدخلها فاعلم هذا الاختلاف السادس عشرة تزوج امرأة ودخلها ثم طلقها بائنا ثم تزوجها
 ثم ارتدت قبل ان يدخلها السابعة تزوج امه ودخلها ثم عتقت فاختارت نفسها ثم تزوجها بالعدة
 ثم طلقها قبل ان يدخلها الثامنة تزوج امه ودخلها ثم طلقها بائنا ثم تزوجها بالعدة ثم عتقت
 فاختارت نفسها قبل الدخول بها التاسعة تزوج امرأة ككاح فاسدا ودخلها ففرق بينهما ثم تزوجها
 في العدة تكاحا صحيحا ثم طلقها قبل ان يدخلها واكثر هذه المآل في اباب الاكفا من كاح شمس الى ليلة
 السرخس رحمه الله من التمة **لَوْ كُنَّ الْمُسْلِمَةُ وَالْإِمْرَأَةُ ذِمِّيَّةً لَمْ يَلْفُظْ مِثْلَانِ** مسلمة تزوج
 ذميمة بشهادة ذميين لم يحز عند محمد وقالوا يجوز ثم عندها ان وقع التي اجد فان حدثت ينفق
 بشهادتهما وان حده هو لا ينفق من بسوط خواهر اخاذه **وَرِدَّةُ الزَّوْجِ طَلَقٌ وَزَجَّتُهُ**
وَهِيَ لَدَى الشَّيْخَيْنِ فَسُحُّ عَقْدَيْهِمَا ارتد الزوج بعوز بالله حتى حُرِّثَ عليه امرأته فهي فرقة بطلاق
 عنده واللاه نسح وفي ردتها نسح عندهم وفي ردتها معها لانفع الفرقة عندهم حتى لو اسلما معا
 بقيتا على ككاحهما **اسْلَمَ حُرِّيٌّ مَعَ النِّسْوَانِ وَهُنَّ حُرٌّ وَهِيَ اخْتَانٌ مَخْتَارٌ مِنْهَا اَرْبَعًا اَوْ اخْتَانًا**
وَالْبَنْتُ اِنْ يَقْرَنَ بِامِّئِنَّتَاهُ وَابْنًا اَوْ اخِيهَا اِذَا صَنَعَ مُرْتَبًا وَكُلُّهَا اِذَا جَعَّ حرني اسلم وتحت
 خمس نسوة واخوتان فاسلمن معه فعند محمد رحمه الله يختار منهن اربعاً ومنهما واحد سوا
 تزوجهن في عقد واحد او عقد متفرقة وعندها يفرق بينه وبينهن او بينه وبينهما اذا تزوجهن
 او تزوجهما في عقد واحد وان تزوجهن مرتبة مع تكاح الرابع الاول والاخت الاولى وسد تكاح
 الخامسة والاخت الثانية ولو تزوج واحدة منهن ثم اربعاً يبيع تكاح الواحدة فقط وعلى العكس
 مع تكاح الرابع فقط وان ماتت واحدة منهن او باءت ثم اسلم وبقيت تحتها الرابع جاز ككاح
 سوا ماتت الاولى والاخرة والمأوض في الحربي اذ في الذي جوا به كقولنا من المبسوط وغيره ولو تزوج
 امًا وبنتا ثم اسلم واسلمت امة يفرق بينه وبينهما عندها وعند محمد يبيع تكاح البنت صحوا لان الام تحرم

بغير كذا البتة والبنتا لخدم بكناح الام فون من حذو ضرب **للمنع الزيادة المتصلة** **شَقَقَ الْمَرْءُ الزَّيْلَ قَدْ اَوْصَلَهُ** ⁽²⁹⁾ اذا زاد المرء بعد القبض زيادة متصلة كالسمن والجلد، بياض العين فلقها قبل ان يدخل بها يتصف الاصل مع الزيادة عند محذو ولها نصف عين المرء فبنت بذلك ام لم تره وقال لا تنصف المزوج عليها رد نصف قيمته في الصداق يوم قبضته لان تزول المرأة بردد نصف الصداق وانما وضع في الزيادة المتصلة اذ في الزيادة المنفصلة المتولدة منه كالولد والشرع افق الاستفادة بسبب العين كالار شفع الزيادة تنصف الاصل بالطلاق قبل الدخول وعلى المرأة

فلا في عقد ذكر الازواج انما
للاؤثر والتملك اصلها والاصل
ان يكون حقا من غير التمسك بالاصل
سواء في النكاح كذا في سائر العقود
فلا يبعد ان يكون لما لا لا يفسد
حقوق النكاح من غير

والفراق اذ لم يرد الزيادة في تنقيف
الطلاق قبل الدخول اجماعا سواء
كانت الزيادة متصلة بالمتن
او الجاء او منفصلة كما تضمن
في قوله تعالى البينة على الود والحرمة
تدل على نعم لان قوله الزيادة المتصلة
يشبه ما في الاقوال المتصلة
فيكون اسم المتصلة وقوله قرا ولم
يكن في الفراق بعد القبض

من بسوط خواهد ازاده والميظ والقول في مقدار هذا المثل لدارث المرأة للفي الفع

وقدر المسح بالقول لورثتها في قدر من الثمن ولا يصير قون في الريادة عنه وقال القول قول ورثة الزوج

فَالْوَلَدُ حَسَنٌ الْقَبِيلَةُ الْعَبْدُ ^{بِشَرِّ} عَبْدٌ أَوْ مَكْتُبٌ أَوْ مُدْبِرٌ نَزَّوْجُ امْرَأَةٍ عَزْرُهُ رَجُلٌ أَوْ حَاتِرَةٌ أَوْ قَالَتْ

يَوْمَ الْخُسُوفَةِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعِنْدَهَا إِرْقَاءٌ وَأَنَّمَا وَضِعَ فِيهِمْ إِذْ فِي الْحَرِّ وَلَدُ الْغَدْرِ وَحُرَّتْ بِالْقِيَمَةِ أَجْمَعًا وَاللَّهُ عَالِمُ

فاما حق الفروقة عند محمد انا كان بجال الانطيق المقام معه وقالوا ليس هذا ذكر وان وجدته مجبوا

خُلِّطُوا كَمَا تُمْتَعُوا تَيْنِ كَانَ الرِّجَالُ مِنْهَا وَالْأَكْثَرُ لَا يَسْتَفِيدُ الْآقِلُ بَلْ يَفْقِدُ خُلِّطُوا لَنَا امْرَأَتَيْنِ

يكون منهما وقال الحمد لله الذي ثبت منهما على حاله وفائدة قيد الخلق ظاهرة وموته أو موتها في الملة

بَعْدُ وَالنَّفَقَةُ قَالِمَةٌ أَوْ مُسْتَهْلِكَةٌ يُسْتَرَدُّ بِقَدْرِ مَا بَقِيَ مِنَ الْمَالِ عِنْدَ الْمَخْرُوجِ وَعِنْدَهَا الْإِسْتِدْتِنَاءُ وَلَوْ كَانَتْ

ان تنزوا فلان يسترد عندهم الملبوس وغيره كتاب الطلاق تطليق جلي كل شهر مرة

للسنة الواحدة وتبطل الرجعة بالنيكاح في آخر المدة بشراف علمه ^{من المعرفة} المدة عن الطلاق الرجعي

خلا والماء وانما وضع في الرجعة اذ ليس لها الترتيب باخذ عندهم جميعا وموضع الخلا ومجرد

٢٨٨ مخرجنا للقطاع بالاجماع من طريقه البرغري والهداية صغير مقتله الموت بلد مادوات

بِقُلَيْبٍ سِنْدَةٍ وَتَابَ اَيْضًا لِدَيَّ السَّيِّئِينَ سَبْتُمْ مِنْهُ اِلَى الْخَوَلِيقِ الصَّغِيرَةِ الْمَتَوَقِّفَةِ عَنِ الزَّوْجِ

من وقت الما قبل ما ثبت الشبه وان ولدنا لاقل منها ثبت لكبرها فان لم تقف فكذلك عندنا حنيئة ومحمد

رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنهما أثبت التسليح ستمين من جامع قافه خان والمذكور في التكملة على هذه

في المتوفى عنها زوجها ان في الصغيرة المطلقة خلافا لما يوجبها وقد مر به **لا يهدم الثاني من التوفى**

تُطْلَقُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي. ٦ الزَّوْجُ الثَّانِي يَهْدُمُ الطَّلَاقَ وَالطَّلَاقُ عِنْدَهَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا يَهْدُمُ

قوله في الشافعي صورته طلاقا الواحدة أو شئ فاعتدت فترة وقت بأخر وحصل بها طلاق ما لم تنقض

عذتها فترجوها الأولى ففجده على ثلاث تطبيقات مستقبلات في قولها وفي قول محمد بما بقي من طلاقها

حتى لو وقع الباقي حُرْمَةً غَلِيظَةً عَنْدهُ خِلافاً لِمَا وَلَوْ تَزَوَّجَهَا قَبْلَ إِصَابَةِ الزَّوْجِ الثَّانِي لَمْ يَكُنْ

عندهم من الميسور لو علق المولى عتاقاً مائة^٦ وطلعتهم^٧ ما روجها بعدوته^٨ وجعل التمسك بالزمان^٩

رَجَعْتُهَا فِيهَا أَبُو حَفْصٍ رَوَى قَالَ لَأَتَمَّهُ وَهِيَ مَكْنُوحَةٌ الْفِيْرَاذِجَا غَدْفَانِ حَزَّةٍ وَقَالَ هَارُ وَجْهٍ

اذا جاء عند فان طالق شتين فما اعتقت وطالقت شتين بالاجماع وهل تحرم حرة غليظة فعند محمد

برواية أبي حفص الكوفي عنه الأول الرجعة وعندنا النعيم ولا رجعة له ولا تحل له حتى تنكح زوجاً

غير اما العنة فتلا في حيز اجماع احتياطا واما خلاصة رواية الجفص فان قول محمد في رواية

اَنِ سُلَيْمٰنَ اِنْ قَوْلُهُمَا وَمَنْ يَقُوْلُ فَاِلَیْمِیْ کُلَّمَا نَکَحْتُمَا فِیْ طَلَاقٍ مِّمَّهُمَا اِنْ یَنْزِجْهَا تِلَاوَةً وَدَحَلِیْ

فِي كُلِّ نَفْسٍ وَهُوَ فِي يَوْمٍ حَصَلَ تَطْلُقَ تِلْكَ تَأْوَلُهُمْ وَرَأَيْتُهُمْ وَيَنْصَفُ مِنْهُمْ وَلِجَاءِ أَيْضًا مَحْمَدٌ

وَيُوقَعَانِ هُمَا شَتَّى، وَيُوجِبَانِ النِّصْفَ وَالْمَرْيَ، قَالَ لَاهِجِيَّةٌ كُلُّ تَرْجُومَةٍ فَانْتَطَلِقْ

[illegible]

تطبيقات وعليه أربعة مهور ونصف مهور قال أبو يوسف وهو القياس قول الخليفة رحمه الله

تطلق بالقتل وعليه مهران ونصفه **وجه قول محمد** انه لما تزوجها طلق واحدة في نفسه

أي نصف المستحق فاذا وُضِعَ بأي من كل واحد من المثلثين الشبهة فعند الشافعي رحمه الله لا تطلق ثم بالتزويج

الثاني وطلّاه في نصف المستحق لانها ملّقت قبل الدخول وبالوطء فيه من مثل ثمر التزويج الثالث وطلّاه

نصف المستوي وبالطريق فيه من مثل فوج اربعة مهور ونصف مهور ووجه قول الى حنيقة وانى يوسف ان

بالعقد الاول وبالوطي فيه ثبوت المسمى ومثله كما سلكنا بالعقد الباقي يقع طلاق رجعية ويجب كل

وفا

وذا إشارة الى القديس وهو العبد
وذا الى العبد وهو الموكب
وذا الى القديس وهو العبد
وذا الى العبد وهو الموكب

يُنْقَضُ؟
الاعتقاد المكتوبة متى
تنتهي الف بتأثير الراءهم
وهذه الجملة صفة الالف
مضمار

تدبروا البنت لان في ولد البنت
اتفاقا وقوله في حق موزيه
شبهوا بالانجيلي سلكي

باخرى قضا القاض عليه بالرجم فرجمهم رجعا جميعا فمن الفريقان ديتة بالاجماع اما لا يحدون
حدا لقتلهم عند محمد وقال لا يحدون لانه لم يقع على الشهادة احد وكورجهم اكثرهم ويق اقل من اربعة
فعل الخلاف **ليس لابن البنت حق كدم في حق موزيه بقدر فاحده** قد فويتا فلولد الولد
ان يطالب به بالرجم عندهم في ظاهر الرواية كما للولد الا انه روي عن محمد رحمه الله ان ليس للولد البنت
حق الخصومة في ذلك وقال زفر رحمه الله مع بقاء الولد ليس للولد ولد ذكر ونحو نقول انهما خاصم
يقام الحد للموتقين الشئني بكليهما من الملبوط **وقوله لرجل يارانية قد وقفاكم حذ عن الله**
لو قال الرجل يارانية عجل عند محمد والى البالبة كمال الرواية وعندها لا يجب **وقوله لقد زنا**
عجل عجل ليس بقذف بل بغيره زناك في الجبل وقال اعنيث به الصعود فيه
فعلهم الحد عند خلافا لمحمد رحمه الله ولولم يذبح الصعود عند ولوقال زناك على الجبل او قال
زناك الجبل وقال اعنيث به الصعود لا الحد بالاتفاق ولوقال زناك في الجبل يلزمه الحد اجماعا
ولا يصدق في العناية من سوط خواهر زاده وجاح المحبوق **ليس في الشرب بقاء النجس**
شرط مع الشرب للتصحيح شهدوا على رجل بشرب الخمر بعد ما ذهب ربحه يحد عند محمد خلافا لما
وعلى هذا الخلاف اذا اقتصد ذهاب رايها **كتاب السرقة يبيع ما يترك ثم يبيع**
يرد واما ما يبيع سرقة ثوبا فبعضها حراما واصغر ثمر قطع لا يؤخذ منه الثوب ولا يضمن عندها
وقال محمد رحمه الله يؤخذ منه الثوب ويعطى ما زاد البيع فيه وليس له غير ذلك ولو صبغه اسود
يؤخذ الثوب منه عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وعند ابي يوسف هذا والا فلا سواء من الملبوط
ولما صنع من خبز كلب وذهب الديوان وسن باب قارب في الغريبتين قال صاحب النظم في تفسيره
الحكماء الثلاثة لغة فيه **كتاب السب وجاير ما من عبيد محج**
وحد ثبت نقدر العبد المحجور ان يقاتل امنا موثقا لا يبيع امانه عندها وعند محمد والشافعي
رحمهما الله يبيع ولو امن امنا تاموثقا لا يبيع بالاجماع والامان المؤبد عند الزمة والعبد الماذون
بالقتال يبيع امانه مؤثقا او موثقا اجماعا ولو امن الصبي وهو لا يعقل لا يبيع كالمجنون وان كان
يعقل وهو محجور عن القتال فعله الا في لو كان ماذونا في القتال يبيع في الاصح بالاتفاق من طريقة
مجدد الاية الشريكة والهداية **كتاب الغصب ويقضي المثل بغصب الدار**
وصق بغير الغصب العقار قال ابو حنيفة رحمه الله الغصب لا يتحقق في الدور والعقار وهو قول
ابي يوسف آخره وقال محمد وهو قول ابي يوسف ولا يتحقق وهو قول الشافعي وصورة المسألة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله

هذا هو الحق
في هذه المسألة
والله اعلم بالصواب

المسألة ان الرجل اذا دخل دارا سائنا او ارضه على قصد الاستيلاء فشق الدار والارض باشتغته
او بان زرع ولم يشغل بعد المالك او لم يبعد الا يدخل في ضمانه عندها خلافا لمحمد والشافعي في لو ملك
بسبب الاسباب بان اهدم او صار للارض بطل او سجن او انتقص لا يضمن عندها ومحمد والشافعي
يضمن من طريقة مجمل السركنة وقال في طريقة البرعي صورته اهدم الدار المغصوبة لانه سكن
الغاصب وانتقلت الارض لمن زلعة الغاصب فاما اذا كان من عمله فانه يضمن **وانما** وضع في الغناب في الجود
عن ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف وايتان كذا ذكره وقف المحيط **وقوله** وحق فعل الغصب في الحاء
لفظ المصنف ومعناه ثبت وقد حققناه من قبل **لو قال يني سرقتم ام يبيع هذا الدار انتم لو بيع**
اذ على آخره وقال سرقتم على صيغة المجهول فقال صاحب اليد او عندهم هذه الصيغة اذ لو قال المذمعي
اخزيت او غصبت والمسألة كالمسألة عند دفع الخصومة عندهم ولو كذبي الفعل عليه فقال اعنيث به وسرقته
مع لا تندفع من المحيط والهداية وهي من ذنابة خمسة كتاب الدعوى **كتاب الهبة**
وجاير ان يهب المثلثين والثلاث من عقاره لثلاثين وهما زاده لرجلين بعقد واحد لهما
ثلاثها ولا آخر ثلثها وقضاها جاز عند محمد خلافا لما **وانما** وضع في التفصيل اذ في الاطلاق لا يجوز
عند ابي حنيفة رحمه الله ويجوز عندهما وقد مر بانه **وانما** وضع في التفصيل اذ لو قال على
ان يكون النصف لهما والنصف لثلاثين التفصيل يجوز عند ابي يوسف ومحمد رحمه الله والوصف العقار
اتفاقا فانه لو وهب لرجلين الف درهم لآخره ثمانية ولا خلاف بجمالية يكون هذا وما تقدم من هبة
الدار اذ فصل في فضل سوا تجوز عن محمد خلافا لما والمال في الملبوط **في الجواز**
لو وهب لوالد المال المولد على اشتراط بيعه من نفسه وهما لا ب مال صغير على شرط عوض جاز
عند محمد وقال لا يجوز لانه تبرع ابتداء **كتاب البيوع والشاة بالكم يكون فاسدا**
الا اذا مال الكم كاف رايها بيع الكم بالحيوان تجوز عندهما كيف كان وقال محمد اذا باعه بكم جنسه
كلم الشاة بالشاة لا يجوز الا اذا كان الكم المقر اكثر ليكون الكم مقابلة ما فيه من اللحم والبقا
مقابل السقط والمراد من الشاة الحية اذ لو كانت مذبوخة غير مسلوخة فلقوله عندهم وان كانت
مسلوخة تجوز عند الشافعي ومحمد رحمه الله طواها زاده والهداية قوله والشاة بالكم ابيع الشاة
والالف واللام بدل الاضافة وموضع الخلاف في بيع اللحم من جنس ذلك الحيوان **والجوز والفلسين**
وجوز اذ لهما العينين باع فلسا بعينه بفلسين باعياهما لا يجوز عند محمد وعند الجوز **وانما**
وضع في العينين اذ لو كانا دينين او احدهما دين والآخر عندهم للثنا من جامع القدر الشهيد

اذا قال سرقتم
او عندهم هذه الصيغة
او ابي يوسف وعند محمد
تسقط

والقوله لا يجوز ان يفسد البتاع
اشترى ثوبا او عقارا ثم باعه قبل القبض
لا يجوز عند محمد وهو قول الشافعي رحمه الله وعندهما يجوز وانما وضع في العقار ان في المنقولات
لا يجوز عندهم من اصحابنا من قال بجواز حنيفة في موضع لا يفسد عليه ان يفسد حنك او يفسد عليه الرأى
اقال في موضع لا يؤمن عليه ذلك لا يجوز عليهم كلف المنقولات واكثرهم على ان العقد جائز في الاحوال
كلها من جامع الحساي والمحفوظ رحمه الله **وبيعنا الثمر والباقي الشجر بشرط ان يترك شهرين فيفسد**
باع الثمر على اس الثمر بشرط ان يترك شهر اجاز عند محمد استحسانا وقال لا يجوز ان يباع بشرط القطع او مطلقا
جاز عندهم والقبول قولهما ومعنى المصلحة اذ باع الثمر وقتنا هي عظمته بان ادركه ولم يبق الا النضج اما
اذا لم يتناه عظمته وقربا بشرط التركة لا يجوز عندهم لان فيه شراطين زيادة سوى البيع من مال المبيع
وذلك شرط لا يقتضيه العقد من سوط خواهر زاده والزيادة والثقة **لو بطله وقرطعام في البلد**
في اثنائه المبتاع يوفيه فسد اشترى طعنا بياكالا او يوزن واشترط عليهما ان يوفيهما اياه في منزله
فان اشتراه في المصر ومنزله المصر فسد الباع عند محمد خلافا لهما وموضع الخلاف في اشركه بخلاف حنيفة
اذ لو اشتراه بفسده بان اشترى حنطة خنطة يفسد العقد عندهم **وانما** وضع في الشراء في المصر اذ لو اشتراه
خارج المصر ومنزله المصر كان العقد فاسدا عندهم لثراه بفسده او خلاف حنيفة لانه شرط لا يقتضيه
العقد وهو التسليم في غير مكان العقد بخلاف الاول اذا المصر مع تباعد المرافها وتباين اكنافها
مكان واحد في حق الايفاء **وانما** وضع في الايفاء اذ بشرط الحمل لا منزله يفسد الباع عندهم سواء اشتراه
في المصر او خارج المصر بفسده او بخلاف حنيفة من سوط خواهر زاده قال في فتاوى قاض خان
في مسألة الحمل قال لو اشترى بالغرنية لا يجوز ان قال في الفارسية جازا في الغرنية يفرق بين
الحمل والايفاء وفي الفارسية لا يفرق بشرط الحمل كشرط الايفاء وفي المغرب الوقت كشرط التسليم
في حمل البغل والحمار **منع الزبيب بالمنقوع باليسر لا يجوز فاسد** **والرطب بالبلول والبركة**
بالثلث واليابس لا يجوز فاسد **بيع الحنطة الرطبة والمبلولة بمثلها او باليابسة وبيع الثمر والزبيب**
المنقوع بالمنقوع منها او غير المنقوع لا يجوز عند محمد وقال لا يجوز اذا تساوى الكيل من الهداية وشرح الى
المنقوع الزبيب وقته في الحانبة الفاء فيها اليسر ويخرج منه الى الوء وزبيب منقوع بالفة مخففا من الحنطة
لكن شدده في النظم ولذا قال قاض خان الفقيه في النظم بيع زبيب منقوع بمنقوع رعاية لاصل اللغة
ورطب الحنطة الذي لم يتم ادراكه في سنبله واخرج منه **وشرط ان لا يطا المشتري** **لا يفسد البيوع الفقيه**
اشترى جارية على ان لا يطاها المشتري جاز الباع عند محمد خلافا لهما وبشرط ان يطاها مرة في باب الى حنيفة رحمه الله

والقوله لا يجوز ان يفسد البتاع
اشترى ثوبا او عقارا ثم باعه قبل القبض
لا يجوز عند محمد وهو قول الشافعي رحمه الله وعندهما يجوز وانما وضع في العقار ان في المنقولات
لا يجوز عندهم من اصحابنا من قال بجواز حنيفة في موضع لا يفسد عليه ان يفسد حنك او يفسد عليه الرأى
اقال في موضع لا يؤمن عليه ذلك لا يجوز عليهم كلف المنقولات واكثرهم على ان العقد جائز في الاحوال
كلها من جامع الحساي والمحفوظ رحمه الله **وبيعنا الثمر والباقي الشجر بشرط ان يترك شهرين فيفسد**
باع الثمر على اس الثمر بشرط ان يترك شهر اجاز عند محمد استحسانا وقال لا يجوز ان يباع بشرط القطع او مطلقا
جاز عندهم والقبول قولهما ومعنى المصلحة اذ باع الثمر وقتنا هي عظمته بان ادركه ولم يبق الا النضج اما
اذا لم يتناه عظمته وقربا بشرط التركة لا يجوز عندهم لان فيه شراطين زيادة سوى البيع من مال المبيع
وذلك شرط لا يقتضيه العقد من سوط خواهر زاده والزيادة والثقة **لو بطله وقرطعام في البلد**
في اثنائه المبتاع يوفيه فسد اشترى طعنا بياكالا او يوزن واشترط عليهما ان يوفيهما اياه في منزله
فان اشتراه في المصر ومنزله المصر فسد الباع عند محمد خلافا لهما وموضع الخلاف في اشركه بخلاف حنيفة
اذ لو اشتراه بفسده بان اشترى حنطة خنطة يفسد العقد عندهم **وانما** وضع في الشراء في المصر اذ لو اشتراه
خارج المصر ومنزله المصر كان العقد فاسدا عندهم لثراه بفسده او خلاف حنيفة لانه شرط لا يقتضيه
العقد وهو التسليم في غير مكان العقد بخلاف الاول اذا المصر مع تباعد المرافها وتباين اكنافها
مكان واحد في حق الايفاء **وانما** وضع في الايفاء اذ بشرط الحمل لا منزله يفسد الباع عندهم سواء اشتراه
في المصر او خارج المصر بفسده او بخلاف حنيفة من سوط خواهر زاده قال في فتاوى قاض خان
في مسألة الحمل قال لو اشترى بالغرنية لا يجوز ان قال في الفارسية جازا في الغرنية يفرق بين
الحمل والايفاء وفي الفارسية لا يفرق بشرط الحمل كشرط الايفاء وفي المغرب الوقت كشرط التسليم
في حمل البغل والحمار **منع الزبيب بالمنقوع باليسر لا يجوز فاسد** **والرطب بالبلول والبركة**
بالثلث واليابس لا يجوز فاسد **بيع الحنطة الرطبة والمبلولة بمثلها او باليابسة وبيع الثمر والزبيب**
المنقوع بالمنقوع منها او غير المنقوع لا يجوز عند محمد وقال لا يجوز اذا تساوى الكيل من الهداية وشرح الى
المنقوع الزبيب وقته في الحانبة الفاء فيها اليسر ويخرج منه الى الوء وزبيب منقوع بالفة مخففا من الحنطة
لكن شدده في النظم ولذا قال قاض خان الفقيه في النظم بيع زبيب منقوع بمنقوع رعاية لاصل اللغة
ورطب الحنطة الذي لم يتم ادراكه في سنبله واخرج منه **وشرط ان لا يطا المشتري** **لا يفسد البيوع الفقيه**
اشترى جارية على ان لا يطاها المشتري جاز الباع عند محمد خلافا لهما وبشرط ان يطاها مرة في باب الى حنيفة رحمه الله

رحمه الله **في البيع بعد النكاح والتفريق** **قال الف** **ولا يفسد البتاع** اشترى ثوبا او عقارا ثم باعه قبل القبض
لا يجوز عند محمد وهو قول الشافعي رحمه الله وعندهما يجوز وانما وضع في العقار ان في المنقولات
لا يجوز عندهم من اصحابنا من قال بجواز حنيفة في موضع لا يفسد عليه ان يفسد حنك او يفسد عليه الرأى
اقال في موضع لا يؤمن عليه ذلك لا يجوز عليهم كلف المنقولات واكثرهم على ان العقد جائز في الاحوال
كلها من جامع الحساي والمحفوظ رحمه الله **وبيعنا الثمر والباقي الشجر بشرط ان يترك شهرين فيفسد**
باع الثمر على اس الثمر بشرط ان يترك شهر اجاز عند محمد استحسانا وقال لا يجوز ان يباع بشرط القطع او مطلقا
جاز عندهم والقبول قولهما ومعنى المصلحة اذ باع الثمر وقتنا هي عظمته بان ادركه ولم يبق الا النضج اما
اذا لم يتناه عظمته وقربا بشرط التركة لا يجوز عندهم لان فيه شراطين زيادة سوى البيع من مال المبيع
وذلك شرط لا يقتضيه العقد من سوط خواهر زاده والزيادة والثقة **لو بطله وقرطعام في البلد**
في اثنائه المبتاع يوفيه فسد اشترى طعنا بياكالا او يوزن واشترط عليهما ان يوفيهما اياه في منزله
فان اشتراه في المصر ومنزله المصر فسد الباع عند محمد خلافا لهما وموضع الخلاف في اشركه بخلاف حنيفة
اذ لو اشتراه بفسده بان اشترى حنطة خنطة يفسد العقد عندهم **وانما** وضع في الشراء في المصر اذ لو اشتراه
خارج المصر ومنزله المصر كان العقد فاسدا عندهم لثراه بفسده او خلاف حنيفة لانه شرط لا يقتضيه
العقد وهو التسليم في غير مكان العقد بخلاف الاول اذا المصر مع تباعد المرافها وتباين اكنافها
مكان واحد في حق الايفاء **وانما** وضع في الايفاء اذ بشرط الحمل لا منزله يفسد الباع عندهم سواء اشتراه
في المصر او خارج المصر بفسده او بخلاف حنيفة من سوط خواهر زاده قال في فتاوى قاض خان
في مسألة الحمل قال لو اشترى بالغرنية لا يجوز ان قال في الفارسية جازا في الغرنية يفرق بين
الحمل والايفاء وفي الفارسية لا يفرق بشرط الحمل كشرط الايفاء وفي المغرب الوقت كشرط التسليم
في حمل البغل والحمار **منع الزبيب بالمنقوع باليسر لا يجوز فاسد** **والرطب بالبلول والبركة**
بالثلث واليابس لا يجوز فاسد **بيع الحنطة الرطبة والمبلولة بمثلها او باليابسة وبيع الثمر والزبيب**
المنقوع بالمنقوع منها او غير المنقوع لا يجوز عند محمد وقال لا يجوز اذا تساوى الكيل من الهداية وشرح الى
المنقوع الزبيب وقته في الحانبة الفاء فيها اليسر ويخرج منه الى الوء وزبيب منقوع بالفة مخففا من الحنطة
لكن شدده في النظم ولذا قال قاض خان الفقيه في النظم بيع زبيب منقوع بمنقوع رعاية لاصل اللغة
ورطب الحنطة الذي لم يتم ادراكه في سنبله واخرج منه **وشرط ان لا يطا المشتري** **لا يفسد البيوع الفقيه**
اشترى جارية على ان لا يطاها المشتري جاز الباع عند محمد خلافا لهما وبشرط ان يطاها مرة في باب الى حنيفة رحمه الله

يقول

قيمته في يوم ثم استهلكه يضمن قيمته يوم الاستهلاك عند محمد رحمه الله ويوم القبض عندها وهذا
 في الزيادة من حيث السعر اتماما من حيث القيمة يوم القبض عندهم والبيع كالاستهلاك من
 المحيط **كتاب الصرف** **والمشتري اختار ان يتبع من جنى في الصرف لم يجعله كقبض المشتري**
فلا يفارقه ولا يستبدله **وليعلن ان التوكيد الاول** **المشتري قلبه فحقه بدنانير ودفع الدنانير**
 ثمان رجلا احرق القلب قبل ان يقبضه المشتري والمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع واخذ ديناره
 وكان للبائع ان يشيء المحرق بقيمة القلب وان شأه اختار لمصنعه العقد والتبع المحرق بقيمة فان اخذ القيمة
 من المحرق قبل ان يفارقها للبائع جازا القرف لان قيمة القلب كقبض القلب فاما اذا لم يقبض القيمة من المحرق
 حتى فارقه للبائع يبطل القرف عند محمد وبه قال ابو يوسف ولا يبطل عند حنيفة رحمه الله وبه قال
 ابو يوسف اخره والاصل ان اختيار التبع المحرق قبضه من قبل قول حنيفة رحمه الله وان يوسف
 اخره وعند محمد ليس يقبض ثم يملكه بغيره مجرد اختيار المحرق قبضا عند محمد فلم يتم القرف بعد فلا
 ينبغي للمشتري ان يفارق البايه كيلا يبطل القرف ولا ان يستبدل بالثمن شيئا اذا الاستبدال ببدل
 القرف قبل القبض غير جائز فلذا قال فلا يفارقه ولا يستبدل بصفة الثمن وعندها لم يجعل ذلك قبضا
 لا يضر الامر ان وقوله وليعلن ان التوكيد الاول ان التوكيد الثمان على المحرق يكون التوكيد على البائع
 عند محمد ويبطل القرف على المشتري عندها من ميسر وخواهر زاده والمحيط **كتاب الشفعة**
وليس للولد والوصي تسليم حق شفعة الصبي **والاب والوصي سمانا شفعة الصبي جاز ذلك عندهما**
 وليس للصبي اذا بلغ طلمها خلافا لمحمد **كتاب الاجارات** **جوز ان يستأجر المولا ان**
يقتل انسانا فصاموا فعلن **استأجر انسانا ليقتل قاتل ابية فصاموا الجوز وذكره السير**
 الكبير **كتاب الجوز** **الشهادات ذواليد قال يثبت في ذى القعدة**
ويذكر ذكرا لها ثبوت **ودين ذى القعدة من ذاك الثمن** **واثبتا بالرهن اولى فعلن**
 داره يد رجل فاقام هو البيئة انه باعها من فلان بالف في رمضان واقام الفيلق البيئة انه انتمنا
 منه خمماية في شوال فيبيته الرهن اولى عند محمد والرهن في شوال ان ينقض دعوى البايه البيع
 في رمضان وعندها ينقض بالبيع بالف في رمضان ويقف له من ذلك خمماية سوى التي اثبت انه اعطاه
 في شوال هكذا ذكره شهادات المبسوط والنظم موافقه ولكن ذكره الحصر والمختلف ان يد رجل اقام
 خارج البيئة انه باعها من فلان بالف في رمضان واقام ذوالبيئة انه انتمنا منهم في شوال خمماية
 يقض بالرهن عند محمد رحمه الله وبالبيع عندها وهذا لا يوافق النظم لان ذاليد مدعى البيع في

في النظم ومدى الرهن في الشرع لم يعضهم وفقوا وقالوا ان كل واحد منهما ذاليد اما مدعى الرهن في الحال
 واما مدعى البيع في الماضي حيث استفاد مدعى الرهن ليدفعه اياها لثمن او لارهاه وبعضهم قالوا الخلاف
 في الفصلين وبعضهم غير ذلك وكشول في النظم ومن يقول بعض في ذى القعدة وهكذا يثبت كذا في الائمة
 الكردية وقال قاضي خاتمة رحمه الله القضي لو ادعى التمليك في ذى القعدة ثم قوله ودين ذاك النقص من ذاك
 الثمن لعله اتفاقا فالحكم في العكس وفي كونها موكلا سواء فالعكس ذكره دعوى الاسرار والمساواة
 في آخر شهادته ولو على الشيخ رحمه الله اتبع المبسوط وفيه الذين التقوا من الثمن **وشاهدان رهن قبض**
في الوقت والمأوى واختلافان **انفق شاهدان على جنس الدين وقدره واختلفا في الزمان**
 والمكان وهما يشهدان على معاينة القبض في الشهادة جائزة عندهما خلافا لمحمد والشفقة والهيئة
 كالرهن واما وضع في القبض المعائن اذ لو شهدوا على اقرار الرهن والواهب والمتصدق بالقبض
 جازت الشهادة بالاتفاق من المبسوط **يعدل الواحد في ترجمه لم يكن والاثنان شرط يلزم**
 يشترط عدد الشهادتين في المزمي والمترجم كل واحد من الشاهدين اذ لم يجعل القاض لسانهم
 وعندها الواحد يكفي والافان احوط وعدالة المترجم واسلامه شرط عندهم **وقاسما قاض اذا شهدا**
بقسمه لم يقبل بل خردا **انكر الورثة القسمة وشهدا قاسما القاض اتقسما التركة واستوفى**
 كل واحد نصيبه لا يقبل عند محمد خلافا لهما وذكره الحنفية في قول محمد معهما بلا خلاف قالوا هو
 آخر قوله اما هذا الزاوية هو الذي قيل هذا اذا لم يستأجرها للقسمة من المحيط والعون
كتاب الرجوع عن الشهادات **لرجع الاصول بعد الحكم**
بنائهم وقوا في الغرم **شهدا الفروع على شهادة الاصول وقضى به ثم رجع الاصول فيضمن**
 الاصول عند محمد خلافا لهما والباء في قوله بنائهم صلة الحكم وعلى هذا خلافا لرجع الاصول
 والفروع يضمن الفروع عندها وعند حنيفة يضمن الاصول وتضمن الفروع وعلى هذا قوله
 بنائهم راجع بنائهم وصورة رجوع الاصول ان يقولوا اسعدناكم بما طرأ اذ لو قالوا شهد
 اصلا فلا ضمان على الاصول بلا خلاف من المحيط **كتاب الدعوى**
ذواليد والاربع كل للشراء من ختمه يثبت ما ثرا **وذواليد المالك مما اثبت**
قبضين والخارج مما سكتا **دار في يد رجل اقام خارج البيئة انها داره اشترها من ذى اليد**
 بالف واقام ذواليد البيئة انها داره اشترها من الخارج بالف ولم يورث خاتمة لها جميعا فان
 ذكر الشهود القبض يقبل البيئتان ويقضى جواز الشرايين ويجعل القبض الموجود اقصر

انما يقال ما لا يمتنع من العبد
 ولا يثبت بتركة القاطن
 سئل عن نية التولي

لم يقبل

ارجع الاصول مع نائهم
 وقعداء القدمى الا
 صولة والفروع مضى

العقد من فيض اليد ويجعل كان ذلوليد باعها وسلمها ثم اخرج باعها وسلمها وان لم يذكروا
التبني فبنيها للحاج ويجعل كان باعها وسلمها ثم ذكروا اليد باعها ولم يسلمها فيؤمر بالتبني وقالوا
تباثرت البيوتات وتزك في يد ذى اليد التها تر التساقط ما حوز من التها وهو التساقط من الكلام
والعني بطلت البيوتات **لوجا مولودين المختلة قسيلة حولين وان بعدة فعينه الاول الثاني**
اذا نفي ويكسح ولدت المختلة من باين ولدين لا قلم من ستين حتى يثبت نسبها فان نفاها الاول مثل
اولدها احد ولا يقطع النسب لا تنفك اللعان بالبينونة وان ولدتهما الاكثر من ستين حتى لم يثبت نسبها
من غير دعوة فان نفاها الواحد لا يثبت نسبها غير ثابت فان ولدت احدها قبل الستين والاخر
بعدها فعند محم لا يثبت نسبها ولا يحد وعندها يثبت نسبها ويجوز **كتاب الاقرار**
اقرار بالبيت في الدار احد من صاحبها والشريك قد اتخذ ما اقتسموا البيت لاني ربه
قاسمتني اقرني في قسمه فاورا قدر في البيت له وقد رخصت البيت لي لا كله
دارين رجلين اقرلحدهما ببيت معين منها لرجل وانك شريكه لم يحد اقراره في الحال في ظاهر الرقابة
وفي رواية اخرى يوسف انه يجوز اقراره ويكون نصف البيت للمقر له فان وقع البيت في نصيب المقر له القسمة
ياخذ المقر له وان وقع في نصيب الشريك والدار مثلا مائة ذراع والبيت عشرة اذرع فعند محمد رحمه الله
نصيب المقر يقسم بينه وبين المقر له فيضرب المقر له بقدر نصف البيت وهو خمسة اذرع ويضرب المقر
بقدر نصف الدار سوى البيت وهو خمسة واربعون فيكون نصيبه عشرة اسهم هم سهم المقر له والباقي
للمقر وعندها يضر بالمقر له بقدر كل البيت وهو عشرة اذرع والمقر يقدر بنصف الدار سوى البيت وهو
خمس واربعون فيكون بينهما على احد عشرة اسما سهمان للمقر له وسبعة للمقر وانما وضع في الدار ان الخلاق
في شيء يحتمل القسمة اما فيما لا يحتمل القسمة بان اقرت بيت معين من الحتام والمسئلة حالها يلزمه نصف
قيمة ذلك لان القسمة هي ما غير ممكن والاقرار بعين تعدر تسليمه اقرارا وهي القيمة وكذلك لو اقر
بجزء في الدار في قسمة شرح الطحاوي واقرار الميسوط **ولو اقر في غير العدة لوارثه فله**
ورده الوارث والغني محمد شركته جاز له وما فسده اقر مريض بدين لرجل واحد اقراره
ثموات من مرضه ذلك فالمسئلة على ثلاثة اوجه ان صدقة المقر لها في الشركة بطل الاقرار في الكل
عندهم وان كذبا في الشركة وقالوا الذين لم يكن مشركا بيننا بل كان نصفه وجب له بسبب
على جدة ونصفه للاجنبي وجب له بسبب جدة او كذبه الاجنبى في الشركة وقال جميع الذين في اولي
عليك خصماية بسبب جدة اختلفوا فيه قال محمد يبيع اقراره حصته الاجنبى وقال لا يبيعه فاما اذا

قالوا

جسيرة

فمنه

كذب الوارث المقر في الشركة وصدقه الاجنبى لم ينكر فيه قول محمد قالوا ويجوز ان يكون على الخلاف
فيبيع عند محمد خلافا لهما ويجوز ان يقال بانه لا يجوز عندهم وهو الصحيح من بسوط خواهر زاده
وقال في المبوط البكري وخبره لان الوارث وان كذبا المقر في الشركة الا ان الشركة ببيت زعم الاجنبى
لما صدق المقر في الشركة وانما مانع من صحة الاقرار اذا زعم المقر في الشركة والحق له صدق ذلك بخلاف
ما لو كذبه الاجنبى في الشركة لان الشركة من حيث تثبت في حق الاجنبى وهو المستحق بحالة التكذيب الوارث
فيعتبر زعمه لا زعم الوارث وقوله ورد الوارث اي ردا الوارث الغير وجبا له اي للمقر في حصته وما
فقد ادى لم يفسد **ويقال استثناء وزن قائمه والكيل والدينار من ذاهم** قال الفلان على ان قدرهم
الدينار لا يصح الاستثناء عند محمد ويصح عندهما ويصح من الالف قيمة الدينار ولو قال الا فلانسا والاكثر
خطئة واستثنى شيئا مما يكال لا يوزن او يحد فعله الخلاق ولو استثنى عرضا او حيوانا ياتي في باب الشافعي
وقوله وزن قائم اي معين من المبوط **لو قال من اسلم اثلث فلانا في الحرب مالا وهو في الحال ادعى**
او قال فلانا ثلثت خسر فلانا بعد هذه قال بل قبل امدى او قال فلانا ثلثت الا اوريد
لمعني في ربه واسداه فقال بل بعد فليس يعزم في الكل والله تعالى اعلم اقر مسلم قد كان
حربيا الى اخذت حين كثر حربيا من فلان الف او قال فلان اخذ ثلثي بعد اسلامه او قال المسلم الاصل
اخذت من هذا الحربى الف او قطع بين حين كان حربيا وقال المقر له بل فعدت ذلك بعد اسلامي وقال
اتلفت على هذا اخرا او خذير بعد اسلامه وقال المقر له بل فعدت قبل اسلامي او قال المقر له قطع بينك
او استرسلت ما لك قبل عتقك وقال العتق لا بل بعد لا يضمن عند محمد ولا يضمن وموضع الخلاف اذا
كان الما لم يشترط ان يكون قائما بغيره رده عندهم من المبوط وقوله في الحربى جرح المقر وقوله
بعد هذه اي المقر له **كتاب الوكالة** **لو قال لفلان ان يبيع بى فباع بى عاصيا كان مخالفا عند محمد خلافا لهما وقوله**
خالف بى بى القبيح يعقد وكله بى بى فاسد بى بى عاصيا كان مخالفا عند محمد خلافا لهما وقوله
خالف بى بى ان الحكم وقوله يفسد اي نعت البيع **كتاب الكفالة**
وبالان ان لم احاقم عداء بنفس هذا فعلى نفسه كفل بنفس رجل على الله ان لم يواف
غدا فهو كفل بنفس فلان آخر ولطال قبله حتى قال كفا لى بنفس الاول صحيحة وبفسد الثاني
بالطه عند محمد وقالوا كفلها حاصيا فان لم يوافها الاول كان عليه الثاني وعلى هذا الخلاف
الكفالة بالمالي بان قال ان لم يوافك به غدا فانا كفلت بى على فلان وهو غريم اخذ له ولو قال ان لم
اوافك به فانا كفلت بى على هذا المطلوب بعينه يبيع اجماعا من المبوط وعني

الابن لو اخذ ثلثه من
وان كان بكونه حربيا
الابن بعد الاسلام
كاف

كتاب الصلح وجايز صلح اجير الوحد لك من بعد ما قال رد دت او هلك
الراي الحاض اذا قال ماتت شاة من الغنم او اكل السبع او سرق فصالحه رب الغنم على درهم معلومة لا يجوز هذا الصلح عندها ويجوز عند محمد وانما وضع في اجير الوحدان في الراي المشترك ابو يوسف مع محمد ويثابته لا يجوز الصلح عندنا في حنيفة رحمه الله في الراي الخاص والمشاركة لان عند الاجير المشترك فيما هلك لا يصنع كالمودع ومع المودع لا يجوز الصلح عند فكذا هذا ويجوز عند محمد اذا كان او مشترك لان عند محمد الصلح مع المودع جائز في الراي اولى وعنى يرسفان الاجير الخاص كالمودع وعند الصلح مع المودع لا يجوز فكذلك الاجير الخاص والاجير المشترك ضام لما هلك في يد وان لم يكن بصنع عند فيجوز الصلح معه كالمجوز مع الغاصب من فتاوى قاضي خان وذكر الشرح مسألة صلح المودع لا غير ولكن كثر ما هو الاوفق بالنظر على وجه يفهم منه ذكر صلح المودع ثبعا

كتاب الرهن رهن اجل كل شاة بكذا يفكك ما حقه ثم قضى
رهن مائة شاة بالفك كل شاة بعشرة ثم نقد عشرة وقال قد حقه هذه الشاة واراد ان ياخذ الشاة لم يكن له ذلك وقال محمد في الزيادات له ذلك قال الحاكم ما ذكر في الزيادات قول وانكر الرازي هذا وقال بعض محمدان ليس لمذكي وقال في المبوط الصحيح ان في المثلثة عن محمد روايتين وقال في زيادات قاض خان رواية الزيادات صح وانما وضع في الفصل حيث قال كل شاة بكذا اذ لم يفكك لا يكون لمذكي عندهم وكل جزء من الرهن يكون مجبوسا بجميع الدين في الميقض الكل لا يسترد شيئا والاجل قطع من البقرة ان الديوان اراد هذا الغنم مجازا كل الكسر وحقة بالفتح معى الرزوخى وقيل بفتح اللام وفيه ايضا وكل الرهن وانفك اذا اخرج من يد الرهن وخلصه من المغرب **وقال في التلخيص رهن** **يفكك او يجعله بالدين** **وفيمنا خلا فجنسه** **وافكك الرهن بجنسه** رهن قبل فضة وزنه عشرة دراهم بعشرة دراهم وقيمته مثل وزنه فانكسر القلب في قولها ايمن الميراث يمتد ان شاء من جنسه وان شاء من خلاف جنسه ويكون ما من رهن عندنا الى اجل الدين ثم يستوفيه قضاء من حقه والمكسور مملوك له بالثمان وعند محمد رحمه الله يجزى الراهن ان شاء سلم المكسور للميراث بدينه وان شاء افكك بقضاء الدين ولو كان هلك سقط الدين بالاتفاق اما ان كان قيمته اقل وزنه لرد آتية يضمن الميراث قيمته من خلاف جنسه عندهم ولو هلك من في باطن حنيفة رحمه الله ولو كانت قيمته اكثر من وزنه لجود ته باني في باب الثلاثة ان شاء الله تعالى وجعلت مائة القلب على ثلاثين فصلا يعرف في الزيادات وجامع الجوى القلب السوزة الديوان وفي المغرب قلب فضة اي سوار غير مملوك مستعار من قلب النخلة

هذا هو المستعمل في هذا الموضع
في نسخة من كتاب الرهن
في نسخة من كتاب الرهن
في نسخة من كتاب الرهن

هذا هو المستعمل في هذا الموضع
في نسخة من كتاب الرهن
في نسخة من كتاب الرهن
في نسخة من كتاب الرهن

قليل
بذكر

النخلة وهو جوارها لما فيها من البياض واذا ارهن الرجل قلب فضة وزنه عشرة دراهم بعشرة وقيمة القلب عند الميراث اقل من عشرة دراهم يعني ثمانية مثلاً فانكسر القلب عند الميراث او هلك فان الميراث يقدم قيمته مضوغا من الذهب ويكون القيمة رهنا مكانه ويصير المكسور للميراث وانما صار هكذا احترازاً عن الربوا وادخل الفرض على الراهن لانه لو لم يجعل كذلك لايمن ان يحال احد اسيا ثلاثة اقسام يجعل ذلك بجميع الدين او يجعل ببعض الدين او يجزى الراهن على الاثنا ولا يسيل الى ان يجعل ذلك بجميع الدين لان الراهن قايماً وانما يجعل بالدين اذا هلك فاذا كان عين الرهن قايماً فلا يملك به الدين ولا يجوز ايضا ان يملك ببعض الدين لاجل النقصان لان الراهن يصل اليه القلب بتمام وزنه ويسقط بعضه بينه فيؤدي ذلك الى الربوا ولا يسيل الى ان يجزى الراهن على اثنا كما جعل جميع الدين لان الراهن يدخل عليه الضر لان الرهن قد انتقص وصار كانه هلك بعضه فيصل اليه ما له ناقصا ولا يسقط من الدين شيء فاذا لم يكن يسيل الى هذا الوجه فلا بد ان يغرم الميراث قيمته ويكون القيمة رهنا مكانه لان الذي انتقص انتقص ضمان الميراث ولهذا اذا انكر وانما اذا هلك فان في قوله اني حنيفة رحمه الله يملك بعشرة دراهم بقدر وزنه وفي قوله ابو يوسف ومحمد رحمه الله يضمن الميراث قيمته ويكون القيمة رهنا مكانه اما حنيفة رحمه الله فهو ان الرهن عقد جري بينهما بتراضيهما وفيه معنى الاستيفاء فصاح بالمبيع والمحكم في ابا بيع الواري لا القياغة فكذلك في الرهن من طريق الحكم فاذا هلك صار مستوفيا دينه والعين في استيفاء الفضة الوزن لا القياغة والقياغة لا عبرة لها في حق الاستيفاء الا ليري ان رجلا لو كان له على رجل عشرة دراهم فاستوفى منه العشرة ثم وجدها زيوفا فاراد ان يسلم العشرة ويرجع بالنقصان لم يكن له ذلك بالاتفاق ولو هلكت العشرة في يديه لا يرجع شيء عندنا في حنيفة فثبت ان العين في الاستيفاء للوزن لا القياغة **واما مذهبك يوسف ومحمد رحمه الله** ان الميراث يغرم قيمته لان الميراث لا يكون حاله اشق من حال الغاصب لو كان غاصبا غصب قلب فضة وزنه عشرة وقيمته ثمانية لا يجزى عليه ضمان العشرة فهذا لو هلكت العشرة تجزى الميراث ضمان العشرة فصاح حاله اشق من حال الغاصب ولا يجوز ان يكون اشق من حال الغاصب ولكن يغرم قيمته من الذهب حتى لا يكون على الميراث ضرر ولا يجزى عليه الثمان اكثر من قيمته **او نقول** الثمان وجب عليه بالخذ والثمان اذا وجب الاخذ لا يضمن اكثر من قيمته دليله سؤم البيع والغصب واذا ارهن الرجل ابريق فضة وزنه مائة وقيمته مائة عشرة دراهم فبكر في يديه او انكر

هذا هو المستعمل في هذا الموضع
في نسخة من كتاب الرهن
في نسخة من كتاب الرهن
في نسخة من كتاب الرهن

فان هلك هلك بما فيه بالاتفاق لان في وزنه وفاء وفي قيمته وفاء ايضا فملك عشر الابريق بالدين
والزيادة تملك على الامانة وان انكسر فان في قول ابي حنيفة واني يوسف يقيم المرثين قيمته ويكون
عشر الابريق للمرثين وتسعة اعشار مع القيمة التي ضمن رهن في يديه الا ان يشاء الراهن ان يفتكه
بجميع الدين ولا يطلب التقصان وفي قول محمد الراهن بالخيار ان شاء جعل عشر الابريق للمرثين بدينه
وان شاء افتكه وقضى اما مذهب حنيفة واني يوسف رحمها الله فهو ان هذا القمان يوجب القليل
والقمان الذي يوجب القليل يكون بالقيمة دليله البيع الفاسد وسوء البيع والغصب ثم في المال
يكون الضمان بالقيمة كذلك وهذا اما مذهب محمد رحمه الله فان المرثين قبضوا الرهن على ضمان الدين
فوجب ان يضمن المرثين الدين الا يرى انه لو هلك يكون الهلاك بالدين كذلك اذا انكسر وجب ان يكون
الانكسار بالدين لان ساير المضمونات يستوي فيها الانكسار والهلاك كذلك هذا اذا كان الهلاك
يكون مضمونا بالدين كذلك في الانكسار واما ابو حنيفة وابو يوسف يقولان ان ضمان الدين
لا يوجب القليل بدليل انه المرثين لو كانت جارية وبذلك فانها تملك على ملك الراهن بدليل ان الكفن
على الراهن فلما ثبت ان ضمان الدين لا يوجب القليل فلو جعلنا الضمان بالدين بقى المكسور على ملك
الراهن فيقع له البدل والمبدل وهذا حال واذا ارث من الرجل قبة فقتة وزنه عشرة دراهم
بعشرة فكسر رجل القبة فان الذي كسر يقيم قيمته من الذهب لانه لو لم يكن رهنا وكسره رجل يجب
قيمته من الذهب كذلك اذا كان رهنا على الكاسر قيمته ويكون القيمة رهنا مكانه وان اراد الراهن
والمرثين ان لا يضمناه جاز ذلك ويكون المكسور رهنا على حاله ولا ينقص من الدين شيء لان الراهن
قد رضي بالتقصان حيث ابل الكاسر واذا ارث من الرجل قبة فقتة وزنه عشرة بعشرة وقيمته
اكثر من عشرة فملك وانكسر فان هلك يملك بما فيه في قول جميع لان في وزنه وفاء وفي قيمته وفاء
وزيادة وان انكسر فان في قول ابي حنيفة يضمن جميع قيمته ويكون القيمة رهنا مكانه ويكون
المكسور للمرثين وفي قول ابي يوسف يضمن مقدار ما كان مضمونا فان كانت قيمته اثنا عشر
دراهما ضمن للراهن خمسة اسداس قيمته ويصير خمسة اسداس القدر للمرثين وسدس القدر على القيمة
التي غرم المرثين رهن الا ان يرضى الراهن ان يفتك القدر بجميع الدين وفي قول محمد ان كان
التقصان مقدار الرهنين واقل جبر الراهن على افتكاكه وان كان للتقصان اكثر فالراهن
بالخيار ان شاء جعل القدر للمرثين بالدين وان شاء اخذ القدر وقضى دينه وهذا اختلاف
في اختلافين اذن اصل ابي حنيفة واني يوسف ضمان الانكسار بالقيمة لا بالدين وفي قول

دراهم

محمد الضمان بالدين لا عند الضرورة وهو ان يقع فيه الربوا او نحو ثم اصل ابي حنيفة رحمه الله
ان الوزن اذا كان مضمونا فانه يكون مضمونا بصياغته ويكون الصياغة تابعة للوزن في الضمان
فان كان الوزن مثل الدين وقيمته للصياغة اكثر يضمن جميع قيمته واني يوسف يظن ان الوزن و
ويصرف الامانة الى الصياغة اما مذهب حنيفة فان الصياغة تابعة للوزن في الضمان لان الصياغة
لا قيمة لها بالانفراد لانها لا يقوم بنفسها الا يرى ان رجلا لو كسر ابريق فقتة لرجل فاراد ما به
ان يضمنه قيمة الصياغة ويسكن الاصل ليس له ذلك فلما ثبت ان الصياغة لا قيمة لها بالانفراد
وجب ان يؤخذ حكمه من حكم الاصل فان كان الاصل مضمونا فالصياغة مضمونة ففي هذه المسئلة
لما كان وزنه عشرة مثل الدين فالوزن مضمون فيكون الصياغة ايضا مضمونة فيضمن المرثين
جميع قيمته بالغة ما بلغت وان كانت قيمته اثنا عشر واكثر واما مذهب ابي يوسف فهو ان الصياغة
بعتله مال قائم الا يرى ان المريض لو باع مرضه ابريق فقتة وزنه مائة وقيمته لصياغته ما يتاثر
بمائة درهم لم يجر البيع اذ لم يخرجه الزيادة من الثلث فثبت ان الصياغة بعتله مال قائم فوجب
ان يعتبر الضمان منهما جميعا واما مذهب محمد فهو ان الامانة تابعة للرهن والصياغة تابعة
للوزن فوجب ان يصرف المتابع وهو الامانة الى الصياغة ويصرف المتبوع الى المتبوع وهو المضمون
اي الوزن لانه اقرب اليه لانه من جنس وفرو الشيء الى الشيء والجنس اولى من صرفه الى غيره
واذا ارث من الرجل قبة فقتة وزنه عشرة دراهم بدينار فملك وانكسر فان هلك بما فيه بالانكسار
اذا كانت قيمة الدينار والدرهم سواء وان انكسر في قول ابي حنيفة واني يوسف يضمن قيمته للمرثين
وفي قول محمد ان شاء جعله بالدين وان شاء افتكه وهذا الاختلاف كالذي ذكرنا من قبل
ان في قول ابي حنيفة واني يوسف ضمان الانكسار بالقيمة وفي قول محمد بالدين ثم اعلم ان المال
اذا كان رهنا لا يخلو من ثلاثة اوجه اما ان يكون الرهن شيئا من العروض والحيوان سوى
الكبلى والوزن واما ان يكون شيئا من الكبلى والوزن رهنا بجنسه واما ان يكون بغير جنسه
فاما اذا كان الرهن شيئا مما لا يكال ولا يوزن فان التقصير يدرى المرثين سقط من الدين
حسب ذلك وان هلك يملك بالاقبل من قيمته ومن الدين وسقط الدين ان كان قيمة الرهن
مثل الدين او اكثر بالاتفاق لان الدين من طريق الحكم كما نه فيه فيصير المرثين مستويين بالدين بملك
الرهن واما اذا كان الرهن شيئا من الكبلى والوزن بغير جنسه فان هلك هلك بالدين بالاتفاق
وان فسدا انكسر فان في قول ابي حنيفة واني يوسف يكون الضمان بالقيمة وفي قول محمد يكون

للاهن

القبان بالدين الا عند الضرورة واما اذا كان الرهن بحسنه وهو ان يكون الرهن فضة بفضة
 او نحو ذلك فان هذا لا يخلو من ثلاثة اوجه اما ان يكون وزنه مثل الدين او اقل من الدين او اكثر فان كان
 وزنه مثل الدين عشرة فانه لا يخلو من ثلاثة اوجه اما ان يكون قيمته اكثر من الدين او مثله او اقل
 فذلك ثلاثة اوجه وكل وجهين اما ان يسلك او انكسر فصاعداً ستة وان كان وزنه اكثر من الدين
 يعني انه عشرة فان ذلك لا يخلو من خمسة اوجه اما ان يكون قيمته اكثر من الدين والوزن وهو ثلثه
 او مثل الوزن اثني عشر او اقل والوزن واكثر من الدين احد عشر او مثل الدين عشرة او اقل والدين
 تسعة ثم كل وجه على وجهين اما ان يسلك او انكسر فذلك عشرة اوجه وان كان وزنه اقل والدين
 يعني ثمانية فانه لا يخلو ايضا من خمسة اوجه اما ان يكون قيمته اقل والدين والوزن سبعة
 او مثل الوزن ثمانية واكثر والوزن واقل والدين تسعة او مثل الدين عشرة واكثر والدين احد
 ثم كل وجه على وجهين اما ان يسلك او انكسر فذلك عشرة اوجه فصاعداً ذلك ستة وعشرين
 وجهها فاما اذا كان الوزن مثل الدين عشرة فان كانت قيمته اقل فهي مسألة اول الباب
 اذا انكسر يغير قيمته في قولهم جميعا فاعلم في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربحهما الله لا تشك
 لانهما يجعلان ضمان الاكسار بالقيمة ولا يحد بحمل ضمانه بالدين الا عند الضرورة
 وهما فيه ضرورت للمعنى الذي ذكرناه في اول الباب فاذا هلك هلك بالدين في قول ابي حنيفة
 وفي قول ابي يوسف ويحد بغير قيمته وقد ذكرناه في اول الباب فان كانت قيمته مثله فهي المسألة
 الثانية من الباب ولا يحد هلك بالدين في قولهم جميعا ولا انكسر يغير قيمته في قول ابي حنيفة
 وابي يوسف في قول محمد بن الرأهين بالخيار ان شاء جعله بالدين وان شاء افككه واما اذا كانت قيمته
 اكثر من الدين فهي المسألة الثالثة من الباب فاذا هلك هلك بالدين في قولهم جميعا واذا انكسر
 في قول ابي حنيفة يغير جميع قيمته وفي قول ابي يوسف يغير مقدار المضمون في الجملة وفي
 قول محمد بن الرأهين على افتكاكه يعني الا ان يكون النقصان داخل في الوزن الا ان يصير قيمته
 اقل من عشرة فيكون الرأهين بالخيار ان شاء جعله بالدين وان شاء افككه واما اذا كان
 وزنه اكثر من الدين وهو ثلثه عشرة فان كانت قيمته اكثر من الدين والوزن يعني ثلثة عشر
 فان هلك هلك بما فيه في قولهم جميعا لان وزنه وفاء وفي قيمته وفاء وزيادة وان انكسر
 فان في قول ابي حنيفة يغير خمسة اسداس قيمته لانه يعتبر فيه الوزن وخمسة اسداس وزنه
 مضمون لان الدين عشرة والوزن اثنا عشر فيصير مقدار ما كان مضمونا في الوزن مضمونا

مع مياغته وفي قول ابي يوسف يغير عشرة اجزاء وثلث عشر جزءا لانه يعتبر القيمان والجملة وفي
 قول محمد اذا كان النقصان درهما او اقل اوجب الرأهين على افتكاكه لانه يصير في الامانة الى القيمة
 وان كان النقصان اكثر من درهم فهو بالخيار ان شاء افككه وان شاء جعل سدسه بالدين ويستر
 خمسة ولا يحد في قيمته مثل الوزن اثني عشر فان هلك هلك بما فيه في قولهم جميعا وان انكسر
 فان في قول ابي حنيفة وابي يوسف يغير المثل من خمسة اسداس قيمته وفي قول محمد ان شاء جعل
 خمسة اسداسه بما فيه وان شاء افككه بجميع الدين وهو مثل المسألة الاولى في المسألة الثانية
 من الباب وان كانت قيمته احد عشر فان هلك هلك بالدين في قول ابي حنيفة لانه يعتبر بالوزن
 ولا يعتبر بالصياغة فملك خمسة اسداسه بالدين والزيادة على الامانة وفي قول صاحبيه لا رواية
 عنهما فيجوز ان يقال يملك بما فيه لان وزنه وفاء وفي قيمته وفاء ويجوز ان يقال يغير المثل من
 عشرة اجزاء او احد عشر جزءا وهذا الطريق شبه واضح لانه لا يجوز ان يملك الكل بالفتنة لاجل
 الربوا ولا يجوز ان يملك بوزن مثل وزن عشرة بالدين لان وزن الفتنة قيمته اقل من عشرة
 فيدخل على المثل ضرر فاذا كان يحد في هذا يغير المثل وان انكسر فان في قول ابي حنيفة
 يغير خمسة اسداس قيمته وفي قول صاحبيه يغير عشرة اجزاء او احد عشر جزءا وهذا لا اشتباه
 لان القلب لم يملك واما اذا كانت قيمته مثل وزن الدين عشرة فان هلك هلك بما فيه في قول ابي حنيفة
 وفي قول صاحبيه يجوز ان يقال يملك بما فيه ويجوز ان يقال يغير قيمته كلها وهذا الطريق صحيح كما ذكرنا
 في الفصل الاول وان انكسر في قول ابي حنيفة يغير خمسة اسداس قيمته وفي قول صاحبيه يغير
 جميع قيمته بلا اشتباه وان كانت قيمته اقل من الدين والوزن تسعة فان هلك هلك بما فيه في
 قول ابي حنيفة وفي قول صاحبيه يغير جميع قيمته وان انكسر يغير خمسة اسداس قيمته في قول
 وفي قول صاحبيه يغير جميع قيمته ويكون رهنه مكانه والقلب للمثل يصل جوابا الى حنيفة في هذه
 الفصول كلها انه اذا هلك هلك بالدين وان انكسر يغير خمسة اسداس القيمة واصل في قول ابي يوسف
 ويحد بذلك واما اذا كان وزنه اقل من الدين يعني ثمانية والقيمة لا يخلو من خمسة اوجه اذ ان يكون
 اقل من خمسة او مثل الوزن ثمانية واكثر والوزن واقل من الدين تسعة او كانت مثل الدين عشرة
 او اكثر منها احد عشر فاما اذا كانت قيمته اقل من الوزن والدين تسعة فان هلك هلك بما فيه
 في قول ابي حنيفة بقدر وزنه وفي قول صاحبيه يغير جميع قيمته وان انكسر يغير جميع قيمته في قولهم
 جميعا وهذا مثل مسألة اول الباب واما اذا كان قيمته مثل وزنه ثمانية فان هلك هلك ثمانية في قولهم

تتمت

جميعا وان انكر في قولهم اني حبيفة والى يوسف يقرم قيمته وفي قول محمد الراهن بالخيار ان شاء جعله
 بالثمانية وان شاء انكروا ان كانت قيمته اكثر من الوزن واقل من الدين تسعة فان هلك هلك بثمانية
 في قول اني حبيفة لانه يعتبر الوزن ولا يعتبر الصياغة وفي قولهما يقرم قيمته وان انكر يقرم قيمته
 بالاربعين وان كانت قيمته مثل الدين عشرة فالجواب فيه كالجواب في التسعة وان كانت قيمته اكثر من الدين
 والوزن احد عشر فان هلك هلك بثمانية في قول اني حبيفة وفي قول صاحبيه يقرم عشرة اجزاء ^{عشرة}
 خبز او فان انكر فان في قول اني حبيفة يقرم جميع قيمته لان وزنه مضمون فيكون مضمونا بصياغته
 وفي قول اني يوسف يقرم عشرة اجزاء واحد عشر جزاء وفي قول محمد ان كان النقصان مقدار درهم
 او اقل يجبر الراهن على الافتكاك وان كان النقصان اكثر من ذلك فان الراهن بالخيار ان شاء جعله بالثمانية
 وان شاء قيمته مقدار عشرة وان شاء افتكه واذا اراد من الرجل خام فضة وزنه درهم وفيه فتى
 يساوي تسعة دراهم بفضة دراهم فذلك او انكر انا حصة الفضة يهلك بتسعة وان انكر ينقص من الدين
 بذلك المقدار انا حصة الخلفة فان كانت قيمته اقل من درهم ففي مسألة اول الباب وان كانت قيمته
 درهما ففي منزلة المسئلة الثانية من الباب وان كانت قيمته اكثر من درهم ففي المسئلة الثالثة من الباب
 وكذلك الجواب في السيف المحل على هذا الاعتبار فان رهن كرحضة جيدة بكر حضة ردية فكلها حكم مسألة
 القدر ان كان الكثر الذي استقرض يساوي عشرة والكثير الرهن يساوي اثنا عشر فان هلك هلك بما فيه وان فسد
 النوعي الاضطراري الذي ذكرنا في القدر وان كان الرهن يساوي عشرة والكثير الذي استقرض اكثر منه ففي مسألة
 اول الباب واذا دفع رجل الى رجل قد فقتة وقال ارهنه عند رجل بفضة دراهم فاسكه الوكيل واعطاه
 عشرة دراهم من عند نفسه وقال رهنتم كما امرتني فملك القدر عنده ثم قال هذا الوكيل بعد ذلك انما هلك
 هذا القدر عندي ولو ارهنه فهو على ثلاثة اوجه اقا ان تصدقه الموكل في الكلام الاول وكذا في الثاني
 او صدقه في الكلام الثاني وكذا في الثاني وكذا في الاول او كذبه فيها جميعا فاما ان صدقه في الكلام الاول
 خاصة فان الرهن قد هلك بما فيه ولا شيء على الموكل لان الوكيل قد اقرانه رهنه وانه مضمون بالدين
 فاذا قال بعد ذلك لم ارهنه اراد ان يرجع عليه بفضة فلا يقبل منه قوله لانه منساقض في كلامه والكلام
 الاول حايث على نفسه واما ان صدقه في الكلام الثاني خاصة فان القدر هلك امانة وعلى الموكل ان يقرم
 الفضة لان في يدي الوكيل امانة فاذا هلك هلك على الامانة والدين على حاله وهذا اذا لم يكن حبه
 طويلا في يدي الوكيل ولو كان حبه طويلا في يديه ينبغي ان يقرم في قولنا في الكتاب الاجازات
 اذا استاجرنا ليزهيب الى موضع كنا فاسكه في البيت ولم يذهب حبه هلكت الامانة عند من

ضمن الا ان يكون اسما له قليلا كما يسكن فكذا نك في هذه المسئلة واما اذا كذب في القولين جميعا وقال
 انك قد قلت مرة كذا ومرة كذا وانا لا اعلم ان قولك انت صادق فله ان يفرض قيمة القلب بفضة كما
 بلغت لانه لم يقرم الكلام الاول ولا الكلام الثاني لتناقض كلامه ففي نفسه فصار كما لو ادعى ان منعه الرهن
 ثم هلك بعد ذلك صار ضامنا فكذا يقرمنا ^{اربعين} قد فقتة وزنه خمسة عشر وقيمته عشرون
 بمشرة دراهم فان هلك يهلك بعشرة والزيادة على الامانة في قولهم جميعا وان انكر في قول اني حبيفة
 يقرم المراتم ثلثي قيمته ويكون رهنه عند وفي قول اني يوسف يقرم نصف قيمته ويكون رهنه عند
 وفي قول محمد ان كان النقصان خمسة او اقل يجبر الراهن على الافتكاك وان كان اكثر فالراهن بالخيار
 ان شاء جعله ثلثيه بالدين وان شاء افتكه واذا اراد من كرى حضة ردية بكر حضة جيت وقيمتهما
 سواء فملك عند الراهن بما فيه وهذا الجواب في قول اني حبيفة خاصة لانه يعتبر الكيل ولا يعتبر الجودة
 فيهلك الكثر بالكثرة والزيادة على الامانة في قول صاحب لقائل ان يقول يهلك بما فيه كما قال ابو حنيفة
 ولقائل ان يقول انه يقرم مثل الكثر فيكون رهنه ما كانا من هذه المسئلة وفي الاشتباه في المسئلة
 التي ذكرنا ان كان وزن القلب اثني عشر وقيمته احدى عشر او عشرة وقد ذكرنا التفسير هناك وان لم يسكر
 ولكنه اصابه ما ففسد فانه يقرم كذا واحدا في قول اني حبيفة حجة الله لانه يعتبر الكيل ولا يقرم
 الكثر لان قيمة الكثرين والكيسوك واذا رهن رجل عند رجل فلوسا بعشرة دراهم وهو يساوي ذلك
 فكسر الفلوس بنور رهن على حاله في قولهم لان الرهن كان في القين والكساد امر حادث في الوصف
 فلا يتغير حال العين الا يري لانه لو تغير السهم فانه ينظر الى قيمة الرهن وقت القبض ولا ينظر الى النقصان
 والزيادة فكذا نك هذا ولو هلك الفلوس هلكت بما فيه من الدين ولو ان انكرت الفلوس ذهب
 من الدين بقدر ما طرأ حدث من النقصان بالانكسار وهذا على اصل اني حبيفة واعلم قولها انك سرت
 الفلوس بطل الدين واذا رهن قد فقتة وزنه عشرة على ان يقرم درهما فقبض الرهن لم يملك قبل
 ان يقرضه فعليه ان يقرم درهما لانه لما هلك الرهن عند من صار كانه استوفى منه درهما فعليه ان يقرم
 درهما فان كان قبض الرهن على ان يقرضه شيئا ولم يسم ذلك الشيء فملك الرهن عند من فانه يقال للمهر
 اعطه ما شئت وذكر عن هشام انه قال لمحمد ارابت لوقال المهر انا اعطه ذائقا فقال لا احب
 ان يتقص من درهم يعني اذا رهنه لم يقصد ان يستعرض من اقل من درهم فلا يتقص من ذلك
 وهرنا لم يذكر المقدار ولكن الذي قال محمد صار تغير الذي قال مهرنا واذا رهن خام فضة وزنه
 درهم فيه بنصف درهم فلو سرق اعطاه تسعين فلسا فقلت الفلوس وصارت ثلثين بدرهم وصارت

اذا

عبدود
في شوقه
ما كان العبد
الفاقد
ما ضلوا عنه

القيمة
أو دفعه لغيره

الحیوة و
تقدی القای
عظمی

۱۰۰

15. 11. 1952

Handwritten text in a script, likely Indic, located in the bottom left corner of the page.

للمساكين يجوز صرف الثلث كله الى واحد عندها وعند الاب يصر فالحائنين نصاعاً وموضع الاخلاق
ذكر المساكين مطلقاً اذ لو اشار الى جماعة وقال ثلث الى هذه المساكين لليوز صرف الى واحد عندهم
من مبسوط خواهر زادته رحمه الله ففصل وضع الثلث في فلان وفي المساكين عذرا الشان
فجاء في تصنيف في تصنيفين وعند الثلث والثلثين وعلى هذا القول ثلث الى فلان وللمساكين
كان اذ اوزنه في المساكين يفرغ عنها وعندنا في المساكين

قالوا اذا اوصى الى امر
فمنه الذم والى امره المنة
الا فيما بينهما وفيما بعد وصيا
عنه

قصة بين الشرق
والمغرب

ابن البنت
الابن البنت
الابن البنت

This image shows a blank, aged, light brown page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a textured, slightly mottled appearance with some creases and discoloration, characteristic of old paper. There is no text or other markings on the page.

الكل احسن الاقارب قاله في المحيط والكل والجميع وجهان جدو ضم فالجاء علف على الذرع
والضم لفظ المعنى لا لالحال يسبح ولا للمجيء يرفض كما في قوله ابي يوسف ومن يحف خروج بول
ليبين بعد طبع بل الشف مصل خاف سبق الحدث فانصرف ليتوضا وينى على صلواته لم تجزله
ذلك عند الاول خلاف الثاني وليس في الكسوف جرر وانى يحقو ذاك والاخر اضطرنا

لا جبر في صلوات الكسوف عند الاول والخلاف الثاني والاخرية ^{كتاب الصوم}
 لا يفيطر المقتدر في الاجل ^{واضطر} في الاخر في القيل ^{ابن يوسف} كتاب المناسك
 وياكل الميتة من يقطر في اجرامه ولا يمسد فاعرف ^{اضطر الحرم} في مخيمه الى ميتة وصيد
 ياكل الميتة ويذبح الصيد عند اى لا يذبح الصيد لان فيه ارتكاب المحظورين الذبح واكل الميتة لا ته
 ميتة حكما وعند الثاني يذبحه ويكفر وان اضطر لا ميتة وصيد ذكمه محرم فعند اى حنيفة ومحمد
 ياكل الصيد ولا ياكل الميتة وان وجد ميذا وما لا انسان او لحم انسان يذبح الصيد تقديما لحق العبد

١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩

وعلى قول الثاني يثبت بطلان العقد على هذا التقدير الكفاية إلا أنه في تلك الحالة من الميسورين
 وعينها **كتاب النكاح** من نكحت وفقرت المرأة فلم يوليها إلا اعتراض فادرك
 فالقول للمأخر فيه لا يرد فعند نكاحها لا ينفق **الأزواج** إذا ما أكرهت مع الولي **فثبت** من غير قبض مآل **فثبت**
 زوجة من كفوفه بغير دليل لا يتعاب عنه فلم يوليها حق الاعتراض عند الأول حتى يفسد مشاها أو يفسد
 خلافا للثاني وقول محمد لا يرد لتوقف النكاح بغير الولي عنده سواء كان الزوج كفوا أو لم يكن وأما ما

يُرد في صورتين احدهما اذا اذن لها الولي بالتزوج مطلقا غير مُشعر ^{للمشاهدة} فزال امره وهو مح الى يوسف
في هذه الصورة والثانية اذا اكرهت هي ووليها على التزوج فزوجها الولي مكرها بمهر قليل لا يتباين
فيه ثم رويت اراء بهذا النكاح لكن خضر الصورة الثانية بالذكا في الصورة الاولى بعزل عن خلاف
بابنا قلت وهذا التكليف يحتاج اليه على قوله الا قول ^{الخاصة بالملكوته} واما على ما صرح منه انه رجع الى قول ابي حنيفة
^{او قول المشايخ} قبل موته بسبعة ايام او ثلاثة فلا خلاف في الفوائد وقوله ما اكل اي تباشره المرأة بمنزولي الامر

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript. The text is written on a single page and is partially obscured by a red ribbon binding on the right side. The script is dense and appears to be in a historical or religious context.

[illegible]

الحكمة بها يصير افضلا احدهما وعليه دم لرفعها ويقضى بالاولى وعند الاول لا يعبر افضلا احدهما
مالم يشغل بعد الاخرى ثم انظر الرواية كما يسير الى مكة لاداء الاعمال يصير افضلا احدهما ورواية عالم يابض
في اللواحق لا يعبر افضلا وفاقية الخلا في فيما اذا اخبر قبل ان يسير الى مكة فعلى قوله يبعث بهديتين

[Faint handwritten text in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

الأمر وتولاه إذا فعله بنفسه من المغرب **وقال في عتقه** ربيع أمته **له الخيار** ^{الوحيث} **لأهله** في فرقته **أمته** **وجذب وجهها** عني **خيار** الفرقة **للمولى** ^{الوحيث} **عند الأول** **للأمة** **عند الثاني** **لو طلبت** **من زوجها** **كفيل** **سيفق** **لما خاتمت الرجلة** **لم يحل** **القاض** **وقال الثاني** **يعلم** **شهر** **وهو** **يلتصان** **امرأة** **قالت** **للقاض** **ان** **زوج** **يريد** **السف** **وتترك** **نفر** **نفقة** **فخذي** **منه** **كسدا** **من** **النفقة** **لأحس** **القاض** **عند الأول** **والمختص**

الثاني ان ياخذ منه كفيلة بنفقة شهر جبر عليه الفتي رفقاً بالناس ويعطى بكسر الطاء الفطام المصنف
ومما له عليه انفاق اذا **حجّت** وان قد دخل الزوج بها **اسراة** تحت بعد الدخول مع محرم فلا
نفقة لها على زوجها الملق الجواب الجامع الكبير وذكر ابو يوسف الامامي ان نفقة ان دخل بها
باب الطلاق وان يقل كذا انك كذا ثم كذا اذا دخلت بارداً

لم يتعلق كله بل آخره وكان تنجيز الطلاق سائر^١ قال ابانته طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت^٢
 الدار فعند الاول وقع الاول والثاني الى الموت تعلق الثالث بالدخول وقال الثاني يتعلق الكل^٣
 بالاحول كذا ذكر الاختلاف في الامالي وذكر الامام المتخير رحمه الله والامام البردوي رحمه الله^٤
 في اصول الفقه هذا الحكم في المدخولة لكن ذكر قول محمد بن ابي سفيان في غير المدخولة تطلق^٥
 واحدة عندني حنفية في المولى ويأبى والبكر وعندنا لا تطلق في المولى واذا دخلت طلقت واحدة^٦
 والتنجيز خلاف التعليق من اجزاء الوعد وجزؤه اي وفيه موجز الوعد فهو ناجز اذا حصل^٧ وتكرر^٨

كتاب العتاق وان نقل للعبد وهو يطلق، انك لله فليس يعق.
قال العبد انت لله لا يعق عند الاول وان نوى وعند الثاني يعق اذا نوى وهكذا روى عن محمد
من الحيط وقوله وهو يطلق للتظهير. ^{الى صنفه} وجاز لو كاتب بالعين ولا ^{الى يد} يجبر يعقوب ويبري عكردا.
كاتب عبد على عين في يد العبد من كسب العبد عن ابي حنيفة رحمه الله روايتان في رواية تجوز ورواية

لا تجوز ولداً عن أبي يوسف وإيتان ولو لم يروى حدداً إلا عن كل واحد منهما قال في الجامع المحجوب
وأنفقت الروايات على جواز الكتابة على الدلالة المكسوبة إليه في ذلك العقد يتعلق بمثلها ديناً
والذمة لا يعينها فلا يكون كتابة على مال المولى ولو كانت عليه على عرض بعينه لغيره أن لم يكن صاحبه المولى
وإن أجاز قال في جامع قاض خان فيمروا إيتان وعنه أبي يوسف لجواز إجازة أولئك لانه
لو أجاز يلزمه تسليم العين والافتليم القيمة **كتاب الأيمان**

وقوله من قال ووجه الله ليس من الإيمان بالاشياء قال على وجه الله لا افعل كذا
ليس يعين عند الاول خلافا للتأني وقوله بالاشياء بك الله هو التعيين ومعناه نفى دليل

[illegible]

و من اجل هذا كانوا يسمونهم الكهان

१७७७
१७७८
१७७९
१७८०

4

اني يوسف هو شبرهم بقوله والله ويلمه به **كتاب الحدود**
 في امة يزني بها فيقتل. فالحذ بالقيمة ليس يطل. وفي تجارية فقتلها ان جعل الزنا جاحدا
 والقيمة وعن ابي يوسف انه لا يجوز ان تقدر ضمان القيمة سبب على الامنة من البداية وانما وضع
 في الامانة في الحرة عليه الذمة والحد عندهم فانها لما تملك بالتقنين من جامع المحبوس **كتاب النكاح**
 وما على سارق نقد زيف. قطع وان كان يرفع فاعرف يسرق عشرة دراهم ردية واجبة
 لم يقطع عند الاول وعند الثاني روايتان **كتاب البيوع**
 وفي البيعين هلك الواحد. تغير والكفر قول الجاحد. اشترى شيئين وقبضهما فهلك احدهما
 ثم اختلفا في الثمن يتما لفا عند الاول والقول قول المشتري مع ميمنه الا ان يشاء البايع ان ياخذ
 القاييم ولا شيء له وقال الثاني يتما لفا في القاييم وينسخ العقد الهالك والقول في قيمته للمشتري
 والاصل ان الشئين اتفعا على ان تغير العقود عليه يمنع التالف كسرة باب محمد رحمه الله ثم
 اختلفا في هلاك بعض العقود عليه هل يوجب التغير حتى يفسد التالف الكلف عند الاول يوجب
 وعند الثاني لا يوجب القاييم بل يوجب الهلاك ثم تغير التالف على قول ابي يوسف اختلفوا فيه
 قال بعضهم يتما لفا في القاييم لان العقد يفسد في حقه لا غير الصحيح انهما يتما لفا في القاييم
 كما هو قول محمد وان كان ينسخ العقد في حق القاييم لانه لا يتبع من الحلف على القاييم لئلا ياله
 انما اشترى اياهما بذلك الثمن ولكن حقنة القاييم هذا والصحيح انه يحلف المشتري اولاً بالله ما اشترىتهما
 بما يدعيه البايع من الثمن فان نكل ثبت ما ادعاه البايع وان حلف لم يثبت ثم يحلف البايع بالله
 ما بعثهما بالثمن الذي يدعيه المشتري فان نكل ثبت ما ادعاه المشتري وان حلف لم يثبت فبعد
 يلزم المشتري حقنة الهالك من الثمن بقدر ما ادعاه المشتري ويفسخان العقد في القاييم ويسقط
 قيمتهما من الثمن وهو ان يتسم الثمن عليهما على قدر قيمتهما يوم القبض فان استويا يلزم المشتري
 نصف الثمن الذي ادعاه وان اختلفا يسقط من الثمن بقدر قيمة القاييم لانه يرد له ويلزمه قيمة
 الهالك بقدر قيمة القاييم ايضا وان اختلفا في قيمة الهالك فقال المشتري كانت قيمته يوم القبض خمسين
 وقيمة القاييم كانت يوم القبض لفا وقال البايع على عكسه فالقول قول البايع مع ميمنه واما اقام
 البيعة قبل بيئته وان اقام البيعة في بيعة البايع او في القبول على قياس ما ذكره الاصل في رجل
 اشترى عبدان فقبضهما ثم رد احدهما بالعبه هلك الاخر عند المشتري تجب عليه ثمن ما هلك عنده
 ويسقط ثمن ما رد اذا لم يرد الثمن وينقسم الثمن على قدر قيمتهما فان اختلفا في قيمة الهالك فاذعي

فاذعي المشتري الاقل واذعي البايع الاكثر فالقول قول البايع وان اقام البيعة في بيئته
 ايضا اقام القول للبايع لانها اتفعا على وجوب كل الثمن ثم المشتري بدعواه ان قيمة الهالك كانت
 اقل يدعي سقوط زيادة من الثمن والبايع ينكر فيكون القول قوله والبيعة بيئته ايضا لان في البيعة
 تقبل الدعوى من حيث الظاهر وفي اللعان تعتبر الحقيقة لان المتداعيين يعرفان الحقيقة واليمين
 يكون على احدهما فيعتبر فيه الحقيقة اما الشهود لا يقفون الا على الظاهر فيعتبر ذلك في حقهم والبايع
 منكر حقيقة فوجب عليه اليمين وتقبل بيئته لانه مدعي من حيث الظاهر فانه يدعي زيادة القيمة
 للهالك فتقبل بيئته اولى لانه اكثر اثباتا فكذلك ملنا من الجامع المنهاج وذكره جامع الاشمس
 وقالوا لا يختلفون في تغير التالف على قول ابي يوسف قال بعضهم يقبل احدهما عن الآخر فيمين يكتف
 المشتري في حق الهالك باسما اشتريته بحقته من الثمن الذي يدعيه البايع فان نكل ثبت ما ادعاه
 البايع وان حلف لم يثبت ثم يتما لفا في القاييم ويتراذان وهذا غير صحيح لانه المشتري ما اشترى
 كل واحد منهما بحقته من الثمن والبايع ما باع كل واحد منهما بحقته من الثمن فيكون كل واحد منهما
 بائنا في يمينه فتفوت فاية اليمين والصحيح ان يجمع بينهما في التالف وان كانا لا يتما لفا عند الهالك
 حتى يكون مفيدا فيحلف المشتري اولاً بالله ما اشترىتهما بالقيين فان نكل لزمه القاييم وان حلف
 يحلف البايع بالله ما بعثهما بالقيين فان نكل ثبت ما ادعاه المشتري وان حلف يفسد في الحلف ثم يحلف المشتري لاجل
 بالله ما عييل من ثمن الهالك الا خمسين كذا في شرح الاسلام الترخيصة وذكر في الاسلام البردوي
 والقاضي الامام صدر الاسلام في شرحها للجامع لا يفسد في الحلف المشتري ثانيا لان هذا حلف
 على غير ما قد حلف عليه مرة وهذا كله اذا كانت قيمتهما على السواء فان اختلفا في قيمة الهالك
 فقال المشتري كانت قيمة الهالك وقت القبض خمسين وقيمة القاييم كانت لفا وقال البايع
 لابل قيمة الهالك كانت لفا لقيمة القاييم ينبغي ان يكون القول قول البايع مع ميمنه وان اقام
 البيعة ينبغي ان يكون البيعة بيئته البايع ايضا قياسا على ما ذكره البيوع رجل اشترى عبدان
 وقبضهما ثم رد احدهما بالعبه هلك الاخر عند المشتري فان اختلفا في قيمة الهالك فالقول قول البايع
 مع ميمنه لانها اتفعا على وجوب كل الثمن ثم المشتري بدعواه ان قيمة الهالك كانت لفا على يدعيه
 البايع يدعي سقوط الزيادة والبايع ينكر ذلك فيكون القول قوله مع ميمنه ولو اقام البيعة في البيعة
 بيئته لان قبول البيعة يثبت على الدعوى من حيث الظاهر لانه يدعي زيادة القيمة فلكونه منكر حقيقة
 يحلف ولكونه مدعي الظاهر تقبل بيئته وبيئته اكثر اثباتا وكانت اولى وكذلك مصنفنا

الصلوات عند الاول وعند محمد لا يسقط حتى يستوعب لوقات ست صلوات حتى لو انغمى عليه قبل الزوال ودام الى ما بعد الزوال من الغد وافاق قبل دخول وقت العصر لا قضاء عليه عند الاول وعند محمد عليه القضاء امامه عند وقت العصر وهو الصحيح ولا يصح الجمع في استيقا

وقيل عن يعقوب هذا جاني.. وليس فيما القلب للرداء.. ليس الاستسقاء صلوة.. والاستسقاء مسنونة في جماعة عند الاول خلافا لمحمد وذكر ابو يوسف مع الاول في المصنوع بحجة التحفة واما موضع الجماعة اذ لو صلوا وحدا انا جاز المسئلة الثانية لا تقبل الامام خطبته ودعايته ردا على جماعة لا عند الاول خلافا لمحمد وصفة قلب الزكاة ان يضع الجانبة اليمين على اليسر واليسر على اليمين باقامة ولا ان كان مدورا وان كان مربعا يجعل اعلاه لسانه ولا تاويل له سوى التقول لتغير الهواء من المصنوع وغيره

كتاب النكاح

بالدفع لم يجعل كونه زوجته.. واضطرب الاوسط في مقالته.. دفع امراته البكر فاذهب عذرتها ثم طلقها قبل الخلق فلما بنفسه امر عند الاول وكما امر عند محمد وقول الثاني مضطرب والام والخالف وكل ذي رحم.. لكلم تزويج من لم يجزئ.. كل قريب يرث الصغير والصغيرة من روى الارحام وفي غن عدم العصباء عند الاول وعند محمد لا ولا يترك وقول الثاني مع الاول في امر الروايات ومع محمد عند الكرخي.. صالحة من فتاوى قاضيه خان.. ولا خيرا بعد عقد القاضى للمصاهرة والنكاح ما فيه.. ليس للصغير والصغيرة خيار البوغي في تزويج القاضيه عند الاول خلافا لمحمد رحمه الله وقول الثاني مضطرب هكذا ذكره مسبوط خواهر زاده ونقله من النوادر وفي المختلف الخلاف على عسر هذا لكن ما ذكرنا وفق للنظم.. والحذر ان سئل لها خدمتها

كلت من المثل لا قيمتها.. واضطرب الثاني ومما اشبهها.. حذرت زوج امرأة على خدمته لها سنة لا تستحق الخدمة عليه عند نخله فالشافعي ثم عند الاول يجب مهر المثل وعند محمد قيمة خدمته سنة واما وضعه في المزا في العبد المأذون به فلو نكحها ولها خدمته سنة لو قال هذه الشيايب العشرة.. مهر وهي التسع في المهر.. وهو مهر مثلها قد وقره تزوجها على هذه العشرة فاذا ه تسعة فلها الشفعة لا غير عند الاول وقال محمد في مقام مهر المرأة

كتاب الطلاق

ومما نوى فلا يظن ان بل هذر.. قال الامراء ما انت على مثل امي وكا هي فوطها ان نكحها وكراثة ان نكحها وان لم ينوشيا فوكراثة عند الاول وظاهر عند محمد رحمه الله وعن الثاني روايتان وهو مع الاول في الطلاق فليس بين محمد وبينه

هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين

كتاب اليمان

مع الاول عند الاكثر من اجماع الحساي لا حش في صديق داود زوجته.. بالفعل مما انقطع عن محبته.. حلف لالحكم صديق فلان اوزو بفلان فانقطعت الصداقة والزوجة فكلها لا يثبت برواية اجماع الصغير وعند محمد في رواية الزيادات وان اشار اليه بان قال صديق فلان هذا اوزو فلان هذ يثبت اجماعا.. وليكن النذر بغيره.. اجماع في الشاة بين جنبه.. نذر ان يخرقه لا يلزم

شع عند الاول وعند محمد يلزم من شاة وقوله بين جسمه ان بين جنبه لا يثبت بالاجماع.. يذبح في قوله بين جسمه ان بين جنبه

كتاب الحدود

لو شهد ان العقد والجماع.. وهكذا جوابه لو ذكرنا.. لفظ الدخول لا اجماع نظرا.. شهد مشهود الاحصاء بالشرع والدخول بامارة مسلمة عاقلة حرة يثبت احصاءه عند الاول وعند محمد لا يثبت لاق

كتاب التهمة

الدخول قد يرد به الزيادة في اجماع.. يكون في الحمام قطع فاعقل.. سرق ثوبا من حمام وصاحب التهمة يحفظه لقطع عند الاول ولا يقطع عند محمد وهو المختار وقوله تحت الرجل اشارة الى بعض النظم

وجوه الحرز بالمحافظة اذ لا فرق بين ان يكون المتاع تحت الحافظة او عنده ولا بين كون الحافظة مستيقظا او نائما هو الصحيح واصل هذا ان الحرز بوعان حرز بالمكان وهو المكان المعتد

لا حرزا لامتعة وحرز بالمحافظة كمن جلس في الطريق وفي المسجد وعند متاعه وهل يعتبر الحرز بالمحافظة في الحرز بالمكان ففيه الخلاف في الصحيح انه لا يعتبر وحل الخلاف التهمة لوجود

الاذن بالدخول عادة اما لو سرق من الحمام في الليل يقطع اجماعا لعدم الاذن بالدخول فتقر الحرز بالمكان من المحيط والدابة **كتاب الشير** ولا يبيها جارية شرها

في دار حرب وان استبرأها.. ولا الخ ائمة اعطاها لكن اذا خرجها اناها.. اشترى امة من اهل دار الحرب في دارهم او نقله الامام وقال من اصابت جارية في له فاصاب رجل من المسلمين

جارية استبرأها حيضة وهي دار الحرب لم يقربها حتى يجزها بدار الاسلام لان الملك لا يبرر دونه وعند محمد له ذلك لان الملك يثبت بالتفصيل من الايضاح.. لو خاضع ما فيه خوف المحل

جرازا فاعل عن حريق الفكل.. واضطرب الاوسط فاحفظ واحل.. وقع الحريق في البيت وهو يعلم انه لو صب فيها يجرق فالتع في الماء وهو يعلم انه يغرق لم يكره عند الاول ولا مستوايهما وعند

محمد يكره لانه اختيار وهذا اذا لم تصب النار به فان اصابته فانه يلقي نفسه في الماء لان فيه

هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين
هذا الحديث في الصحيحين

ادنى راحة وهو اقلها النار والخلاف فيما اذا كان كل واحد منهما مأكلا اذ لو علم النجاسة
في الماء يظن فيه اجماعا وفي ضيقه في سيرة شرح الطحاوي **كتاب الاستحسان**
في الخيف ما تحت الارض لا يحسب. لا الفرع لا غير ويعقوب مضطرب. يحسب الرجل من الخايش
ما تحت الارض عند الاول وقال محمد بن حنبل في حمار الدم ينعى الجماع وله ما سوى ذلك ثم اختلفوا في
تفسير قول ابي حنيفة رحمه الله قال بعضهم معناه لا يباح الاستمتاع من النظر وكونه بمادون السعة
الى التوبة ويباح ما ولاه وقال بعضهم يباح الاستمتاع بالانزال لا كشوفه من الثفة وفناوى
قاضي خان **كتاب الغصب** تجوز غنم الشتر من غصب
اذا اجبر البيع والثاني اضطرب. اشترى من الغاصب عبدا وعتقه فاحل المالك البيع فنفذ
عتقه عند الاول خلافا ل محمد **كتاب البيوع** لو اشترى اثنين فكان واحد
جزا فذا في الجمع فاسيد. وذا في مفقئ الاثمان. وقيل يعقوب مع الشيباني. جمع بين عشرين
فباعها ثم طار احد ماعز او لم يتي حقها كل واحد من مائة من الفم فسد العقد في الكل اجماعا وان بين
فلكل عند الاول وعند محمد تجوز في القرض كقول الثاني مع محذو المحيط. وشروطه تركه نقدا التمس
نوق الثلاث مفقئ فليعلن. واضطربا الاوسط فيه فاعقل. والجزوي بيع كل العسل
اشترى شيئا بغير معلوم عما ان لم ينقد الثمن الى اربعة ايام فلا يبيعه بينهما فهو فاسد عند الاول ولا يبيعه
لانه مفسد شرط الحياض وعند محمد تجوز والثاني مضطرب المسئلة الثانية بيع كل العسل للجزوي عند
الاول ولا يبيعه من ثلثه لانه ليس بالمال وعند محمد ربه انه تجوز اذا كان محورا مجموعا والداهن
في الزجاج ان زاده. من خارج من بعد ما اشتراه. فذلك لا يبيح حق رؤيته. واضطربا لآخر رواية
اشترى هذا زجاج فنظر اليه من خارج لم يبيح رؤية حتى يقبضه على كفه او اصبعه عند الاول وعند
محمد روايتان من المحيط. ناكها من بعد قول المولى. او بعد ما كان رأى منها الزنا. حل لما لو لم
بغير شتر. وقيل يعقوب يقول هكذا. ولو اشترى زوجها او تزوج امرأة رأى انما زنت له
ان يطأها من غير شتر. عند الاول ويستحب عند محمد ان يستبرأ والثاني مضطرب
باع خلل من خلل صيد حل. والحرم الموضع للعقد محل. خلل باع صيد حل من خلل
وهذا الحرم جاز عند الاول خلافا ل محمد رحمه الله **كتاب الشفعة**
للأب في المبيع بالبيع تسليم حق شفعة الصغير. تجوز لاه بان يسلم شفعة الصغير
والشرا باقل من القيمة عند الاول لانه امتناع عن التملك وعند محمد لا تجوز **كتاب الدعوى**

هذا هو الحق في هذه المسئلة الثانية بيع كل العسل للجزوي عند الاول ولا يبيعه من ثلثه لانه ليس بالمال وعند محمد ربه انه تجوز اذا كان محورا مجموعا والداهن في الزجاج ان زاده. من خارج من بعد ما اشتراه. فذلك لا يبيح حق رؤيته. واضطربا لآخر رواية اشترى هذا زجاج فنظر اليه من خارج لم يبيح رؤية حتى يقبضه على كفه او اصبعه عند الاول وعند محمد روايتان من المحيط. ناكها من بعد قول المولى. او بعد ما كان رأى منها الزنا. حل لما لو لم بغير شتر. وقيل يعقوب يقول هكذا. ولو اشترى زوجها او تزوج امرأة رأى انما زنت له ان يطأها من غير شتر. عند الاول ويستحب عند محمد ان يستبرأ والثاني مضطرب باع خلل من خلل صيد حل. والحرم الموضع للعقد محل. خلل باع صيد حل من خلل وهذا الحرم جاز عند الاول خلافا ل محمد رحمه الله كتاب الشفعة للأب في المبيع بالبيع تسليم حق شفعة الصغير. تجوز لاه بان يسلم شفعة الصغير والشرا باقل من القيمة عند الاول لانه امتناع عن التملك وعند محمد لا تجوز كتاب الدعوى

لو ولدت ثلاثة في أبطن. ورثها ابصرهم في موطن. فقال بعض هؤلاء. ولري. ومات يعقوب ثلث كل فرد
واعتق الآخر ثلث الاكبر. ونصف ثلثيهم وكل الاصغر. وجا من يعقوب هذا فاعلم. لكنه اعتق نصف الاكبر
امة ولدت ثلاثة اولاد في بطون مختلفة فاقتر المولى في صحة ان احدهم ابنه ولم يتي حتى مات
لا شيت نسب احدهم لانه مجهول وتعتق الجارية لاقراره بامية الولد ويعتق من كل واحد منهم ثلثه
ويسعى في ثلثي قيمته عند الاول وعند محمد يعتق من الاكبر ثلثه ومن الاوسط نصفه ومن الاصغر كله
ويسعى الاول والثاني في الباقي وهو رواية عن ابي يوسف في رواية عن يعقوب نصف الاكبر

كتاب الوصايا والجارية لا يوصى. كل أحد. لا رقة لكل اهل المسجد

لو اوصى جارية بثلث ماله فمات المولى صحت عند الاول وعند محمد كل من سكن محلة الموصى وجعلهم مسجد
المحلة ويستوى فيه الساكن والمالك والذكر والانثى والمسلم والذمي من المدينة

مقالات الامام الثاني على خلاصته في الشيباني وقالت تعالي حنفية في هذه المسائل الثمانية

الظرفين بالطا المسقوفة من تحت هو القوي وهو الحادث المحب ويستحب المقدي بعد الثنا
ولا يقول من يقوم للقضا. وفي صلوة العبد عند الابتداء. فبدا الصلوة لا القرآن. والتعوذ
في الصلوة للصلوة عند الثالثة والقرأة عند محمد والخلاف في ثلث مسائل منها ان المقدي يتعوذ عند
الثاني لانه صلي وعند محمد لا يتعوذ لانه لا يقرأ. ان المسبوق اذا قام للقضا لا يتعوذ عند الثاني
لانه تعوذ عند الافتتاح وعند محمد يتعوذ لانه يقرأ. وانما وضع المقدي لان الامام والمنفرد ياتي
بالتعوذ بلا خلاف **وهنا** ان الامام في صلوة العيد يتعوذ بعد تكبيرة الافتتاح عند الثاني وبعد تكبيرات
العبد عند محمد والاصح قول الثاني من الخلاصة وقوله فبدا الصلوة تفير للابتداء فيكون منصوبا
او محجورا واعطفا على قوله عند الابتداء. لو ادخل الرأس المسح في الماء. جاز ولم يفسد. والخلاف
ادخل راسه او خفه في الماء. المسح تجوز ولا يفسد الماء عند الثاني وعند محمد لا يجوز المسح وانما وضع
والخلاف من على فراجه جباين لو غسما في الماء. يريده المسح عليها لم تجز وفسد الماء والغرق
لا يوسف يتأذى بالبلية فلا يصير الماء مستحلا وتجوز المسح اوسع الجبين كالغسل لما تحته ذكره
في الخرائج واحاله الى المستحق وانما قال المسح لاجله ليتحقق القرية فيصور الاستعمال عند محمد
لما تفي باب محمد رحمه الله. وحكم غسل العضو في الاواني. والغسل في الاواني لا يبارك للنساء
افساد كل الماء لا التطهير. وبالثلاث خطر الاخيرة رجل ببعض جسده قد رفسه في اجانة
ثم في اخرى ثم في اخرى عند محمد رحمه الله والمياه نجسة وعند الثاني لا يبرأ بها ما لم يغتسل

قوله لا رقة صفة أحد وهو
يقع ذلك من بالملحاة والضمير
لهم يرجع الى الموصى المداون
مصدق

وقالت خزانة فكرة نقى ستاد
الظرفين الجبهة او الحديثة
من الظرفين الجبهة او الحديثة
المسح بالظا المحذورة ولذا
المسح الشريف لا يبرأ
المسح الشريف لا يبرأ
حالة الافتتاح اذا ذكر الامام
بمقدي في ابتداء ذكره المنقط

ادخل راسه او خفه في الماء
على هذا خلافا في المسألة

ان بالبار الثلاث منية

والرفع والركعة في الصلوة
والرفع والركعة في الصلوة
والرفع والركعة في الصلوة

الزيادات وسجدة الصلوة بالوضع يتم والرفع لا يشترط حتى يستتم السجدة تتم بالوضع عند ذلك
وبالرفع عند سجدة ويظهر الخلاف فيمن صلى الظهر خمسا ولم يقعد الرابعة فسبقه الحدث في السجدة الاولى
من الخامسة فرفع راسه للتوضيحي السجدة الى سجدة والبنا جاز عند سجدة خلا فالشأن في ان ابا يوسف رحمه الله
سئل عن هذه المسئلة فقال قد بطلت فذهب السائل الى سجدة فافتاه بجوابها فاعاد السائل الى ابى يوسف رحمه الله
فاخبر بجواب سجدة فقال ابو يوسف رحمه الله انه صلى ركعة ففسدت بطلت في الحدث وفي الفوائد الظهيرية
ركعة بغير الزيادة وكلية تذكر عند الاستسجاء عند اهل العراق والفتوى على قول سجدة واحدة اقيس
ذكره الامام الزيد رحمه الله في جامعهم وانما وضع في سجدة الصلوة فان سجدة التلاوة على ما هو الجواب
لا تتم بالوضع بالاتفاق حتى لو تكلم في السجدة او قرنها بواحد حدث خطأ او عدا فعليه اعادةها وان سبقه
الحدث توضعا واعادها كما ذكر المسئلة في الفتوى وفتاوى قاضي والعتاوي وغيره ولم يذكر وفيه خلافا
ولو كان الخلاف فيها ثابتا كان ينبغي ان لا يعيدها اذا حدث فيها او صلى على قول الثاني لقامها بالوضع
ولكن قال المصنف قال الشيخ الاسلام هذا الجواب يستقيم على قول سجدة واحدة في قول الثاني لا يتصور الفرق
فيها لما ذكرنا فعل الشيخ وضع في سجدة الصلوة احتراز عن ظاهر الجواب ومن بدت عورته في سجدة
حتى مضى ما لم يقعد ركعتا تدر أو صلا الركعة في صف النساء او موضع الأجناس أو تجسس
كان التراخي للصلوة مفيدا والشرط إمكان الأكل لا الأكل انكشف عورته في الصلوة فترها
من غير تكرار جازت صلواته اجماعا فان ادى ركعتيه الاكشاف ثم ستر فستر اجماعا ولو لم يؤد شيئا
لكنه مكث قد طاعته ادا ركعتي ثم سترها تنسد عند الثاني خلافا للمحمد رحمه الله وعلى هذا اذا رجمه
الناس فوقع في صف النساء او قام على موضع نجس واصاب ثوبه نجاسة مانعة فهو على هذا الوجه
الثلاثة والثمة الاولى من الظن اذا قامت فقبل شفعها لها القضاء من فاته الاربع قبل الظن
ففي بعدها في الوقت وقدمها على الركعتين عند ابى يوسف رحمه الله هو المختار وقال محمد رحمه الله
يقضيها بعد الركعتين واختلفوا في نية القضاء والا فلا ان يتوكل اربع السنة لا غير ذكره في الكامل
في الفتاوى ومن يضل الظهر خمسا وقعد ثم اقتدى في نفل به أحد كان عليه نفلها كما مضى
وهو اذا فسدت الشفع قطع صلا الظهر خمسا ساهيا وقد قعد الرابعة واقتدى بها اسنان
في المائة او السادسة فعليه هذا الشفع دون الاربع الاولى عند الثاني وعند محمد يلزمه الست
وهو لا يقيس وعليه الفتوى فلما فسدت المفدية هذه الصلوة فعليه قضاء هذا الشفع عند الثاني
وعند محمد لا يلزمه شيء وانما قال وقعد اي الرابعة لان دونها لا يتأتى قول محمد بطلان اصل

الصلوة بالوضع
الصلوة بالوضع
الصلوة بالوضع

الصلوة بالوضع
الصلوة بالوضع
الصلوة بالوضع

الصلوة بالوضع
الصلوة بالوضع
الصلوة بالوضع

الصلوة بطلان فرضيته على قول وانما وضع في الظهر مع ان الجواب في العشاء كذلك لانها واقعة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما قال صلى الظهر خمسا ان الظهر ليس بحسب لانه اتي الخامسة على تقدير انها ظر
وبجاءت السنة من جامع الامام الزيد رحمه الله والبرهان رحمه الله ومن ثلث في ركعتين سجدة
فسجدة تكفي قياسا عند قراءة آية السجدة في ركعة ثم قراها في الركعة الثانية تكفي سجدة واحدة
عند الثاني قياسا وعليه سجدة واحدة عند محمد استحسانا كذلك المختلف والمأخوذ قول الثاني وهذا اذا
سجد للاداء ولم يسجد للاداء في اعادةها في الثانية بسجدة واحدة بالاتفاق وانما وضع في
ركعتين اذ بالتكرار ركعة واحدة لا يتكرر الوجوب سجدة الاولى ولم يسجد من نظر الزيد ويستت
لو كانت المرأة وهي مخيرة كان على الزوج جهرا للمقربة امرأة ماتت ولم تدع شيئا فكنها جهرا
على الزوج عند الثاني وقال محمد لا يلزم على ولدها تمسك بلفظها عليه في الاقارب الا اقرب
فالاغرب ثم بيت المال وقال في فتاوى قاضي خان على قول ابى يوسف رحمه الله في علي الزوج وان
تركت ما لا وعليه الفتوى وفي ما لها على اختيار صاحب الفقه وعليه فتوى صدر الاسلام تاج الدين
مهره الله وعقباه عمره وانما وضع في المرأة اذ لمات الزوج معسلة له امرأة موسرة ليس عليها
كفنه بالاجماع من الفقه ويغسل المقتول ان اقصى شيء او انقضى ثلثا منها وهو حي وكما تامة
اليوم شرطاً لا ينفك مجروح او بصيرة ثم مات غسل عند الثاني خلافا لمحمد ولو اكل وشرب
او باع او اشترى يغسل اتفاقا قبل الخلا في الوصية بامور الآخرة فاما في امور الدنيا يغسل عندهم
وعن الفقيه ابو جعفر رحمه الله انما تبطل الشهادة اذا زادت الوصية على الميتين اقل الكلمة والكلمة
لا تبطل من الفقه ولو لم يعمل عملا ومات بعد تمام يوم وليلة غسل لانه ارتفق مدة معتبرة فان كان
اقل من ذلك لم يغسل عند محمد وعند الثاني ان عاش اكثر النهار يغسل والا فلا
ولا ركوة عنه في مال من في القدر المحل يحسن فاعلمن جن صاحب القسامة بعض السنة جنونا
عارض فان كان مقيما في اكثر الحول يجب الزكوة والا فلا وقال محمد رحمه الله ان افاق شيئا من السنة
وان قل فعليه الزكوة وانما وضع الجنون العارضة وهو ان يبدل مفيقا ثم يحسن فان في الجنون الاصل
وهو ان يدرك مجنونا انما يعقد الحول عند الا فاقه عندهم من شرط الطحاوي والاحتياط لا امتناع الشفعة
او الزكوة مطلق في الشفعة لتبدل نصيب الساعية بخلاف جنسها كما اذا استبدل نصيب الابن
بنصيب البنت وغيرهما من السوايم او بالذات او بالعرض قبل تمام الحول فزارا
عن الزكوة لا يكره عند الثاني خلافا لمحمد رحمه الله وكذا لو احتال لمنع الشفعة قبل وجوبها ولو

والاحتياط لا امتناع الشفعة
والاحتياط لا امتناع الشفعة
والاحتياط لا امتناع الشفعة

قوله وحل نفسه الى الوطن
المنحل الاول وهو الزوج الذي
باليوم الثالث خا ايام الخ

قوله وانما قال في حكمه كان
والجواب في دفعه فاعلا فاضطره
الاول وهو الزوج الذي
باليوم الثالث خا ايام الخ

كتاب المناسك

من يخدم مكة دارا بعد ان حج وحل نفسه الى الوطن فساو عنه طواف الصدرة وباتفاق قبل التفرقة
الحاج الآفاق نوى لاقامة مكة وتوكل بها ان يوقبل ان يحل التفرقة الاولى ليس عليه طواف الصدرة باذنه
كما سمي على من يصدروا نوى لاقامة بعد ما شرع في طواف الصدرة لا يستطعن بل يزيه اتمامه وان لم
يشع فيه ولكنه نوى لاقامة بعد ما حل التفرقة الاولى يستطعن طواف الصدرة عند الثاني وهو ظاهر الرواية
وعند محمد لا يستطعن التفرقة الاولى هو اليوم الرابع من يوم عرفة الثالث من يوم الغار من يوم الحار فهم
بالخير ان شافوا رجعا وان شافوا مكثوا من شرع الطحاوي وجامع قاضي خان وفي الطلبة التفرقة الاولى
تسكين الفاء هو التفرقة الثانية هو التفرقة الثالثة الى آخر ايام التشريق وفي المغرب التفرقة تسكون
الذهب وبالفقه القوم وجايزا باحة الطعام في خلقه الرأس من التفرقة ما شرع بلفظ الصدقة
فوقفارة الخلق يشترط فيه التمسك عند محمد ونحوه فيها لاقامة عند الثاني وانما وضع فيه اذا ما شرع
بلفظ الطعام فوكفارة القتل والظهار والافطار وجزا الصيد يجوز فيه طعام الا باحة عندنا وما
شرع بلفظ الاحل والاياء نحو الزكاة والعشر وصدقة الفطر لا يجوز فيه الا التمسك عندنا من الزيادات
والهوام بالتشديد جمع هامة وهما الدابة وبالفكرية جائز ان رتب من الطلبة والساج

كتاب النكاح

زوجه بنته بشهادة اشيه ثم حجب الزوج النكاح وادعاه الاب فشهدا بانه لا تقبل عند الثاني خلافا للمحمد
والخلافا للكبيرة اذ في الصغيرة لا تقبل اجماعا وتنبه لهذا السر قوله والزوجه قد تحاصلا اذ
الخصومة من الصغيرة لا يتصور ولا تحقق وان ادعى الزوج ومحمد الاب تقبل اجماعا من الميسر
وفتا وقاضي خان ومسلم زوج نصرانية تجسأ تقطع الزوجية مسلمة امرأة نصرانية
تجسأ او تزوجا جميعا وقعت الفرقة بينهما في الوجهين عند الثاني خلافا لمحمد في تجسأها ووجه
الفرق ان الفرقة بينهما فصار كدة الزوجين المسلمين وثمة لا تقع الفرقة بخلاف توددها
لان الفرقة من الزوج كدة الزوج المسلم لو ادعت كلهم وبرهنت للسبق والاخت كذلك بينت
ولم يبين ترقوا والمرأه وابوالاخر من المأه ونصف مهر كتابها لاصل بينهما على اتفاق القول
لو ادعت اختان على رجل انه تزوجها واقامت كلتاهما بيبته انها الاولى فاجتهد قال في الاولى في امراته
فان قال لم تزوجها او تزوجها ولا ادرى ايتهما الاولى يفرق بينه وبينها وعليه نصف المهر لما
ان لم يدخل بها بالاتفاق على رواية لكاح الاصل وعزى الى يوسف الا ما الى انما اشبه عليه لان الحق في

قوله وحل نفسه الى الوطن
المنحل الاول وهو الزوج الذي
باليوم الثالث خا ايام الخ

قوله وانما قال في حكمه كان
والجواب في دفعه فاعلا فاضطره
الاول وهو الزوج الذي
باليوم الثالث خا ايام الخ

قوله وحل نفسه الى الوطن
المنحل الاول وهو الزوج الذي
باليوم الثالث خا ايام الخ

قوله وانما قال في حكمه كان
والجواب في دفعه فاعلا فاضطره
الاول وهو الزوج الذي
باليوم الثالث خا ايام الخ

قوله وحل نفسه الى الوطن
المنحل الاول وهو الزوج الذي
باليوم الثالث خا ايام الخ

قوله وحل نفسه الى الوطن
المنحل الاول وهو الزوج الذي
باليوم الثالث خا ايام الخ

لشتم البياتين مريحا ودلالة فانه ان دخل باحديهما كان لها المهر وهو امراته خلا لا امره على
الصلاح ولكن لو بين السبق بعد ذلك الاخرى مريحا يبطل ذلك البيان اذ لا قوام للمذلة
عند قيام المصالح من الميسرين واولي احدى ثلاث قرعة جميع من جملة والعقد صحيح
قلق احديهن كل ما ملك وغيرها واحدة ثم هلك فالتة جامع مهر وحصل مهر وربع لها بافعال
والثالث لا التبع لدى اثباتي وفي الزيادات كقول الثاني رجل له ثلاث سنوات دخل بواحدة
منهن لا غير فقال احديكن طالق واحدة والاخرى ثلاثا ومات من غير بيان فللمدخولة مهر كامل
وللاخرين مهر وربع بينهما عندنا يوسف رحمه الله وكذلك قول محمد الزيادات وذكره كاح
الاصل ان له عند محمد مائة وثلاث مائة وهو الصحيح من زيادتي قاضي خان وصاحب المحيط ووضع
في المبسوط وشروح المنظومة تزوج ثلاث نسوة في عقد واحدة ولعله اتفقا في بدها موافق
للتنظيم وعاد من النصاب غير واجب عليها نفاق على الاقارب ولا يبرى على مقل يعمل
في الثلثة من قوت عياله يفضل نفقة الاقارب على المهرس بالاتفاق ثم اعتبر الثاني نصاب
الزوجة فيه وقال محمد اذا مات له نفقة شريفة وعياله وفضل عن ذلك تجبر على نفقتهم وان
لم يكن له شيء ويكتسب كل يوم درهما ويكفيه واهله ثلاث دراهم ينفق الفضل عليهم وذكر خواهره وان
ان المعتمد النصاب المحرم للنفقة وهو الصحيح وانما وضع في الاقارب فانه يجبر على نفقة الولد
الصغير والزوجة وان كان مفسرا بالاتفاق وفي نفقة الوالدين شرطا النصاب في الاصل والفضل
شرطا القدر على الاتفاق دون الياسر من المبسوط والغيث قال الشيخ الامام شمس الائمة الكرد في
عدم النصاب من لصال اقل من النصاب والمقل عديم المال

كتاب الطلاق

اذا اشترت واعتقت زوجها لئلا يملكها في عتقها ملك حرة زوجها بعد الدخول بها
او شفعانته بشرا او غيره بطل النكاح للساني ولا يقع طلاق عليها في مدة العتق فان اعتقت
زوجها ثم طلقها في مدة العتق لا تطلق في قول الثاني آخره وتطلق في قوله اول وهو قول محمد رحمه
وكذا لو ملك زوجها في اخره من المبسوط في بعض الشيخ فلتعتد وان يطلقها لغا ومعه ان
العتق واجبة على القولين وان لم يطرأ ثورها والطلاق وقوع الطلاق وقيل لم تعتدوا لم تطلق
عدتها في حق الطلاق وقيل لم تعتد عدتها بعد لكنه بعيد كذا اذا طلق بين ما جرم من قد هاجر
من قبيله فيعلم خريجه اينا مسلمة ووقعت الفرقة بالتباين لا يقع الطلاق عليها

قوله وحل نفسه الى الوطن
المنحل الاول وهو الزوج الذي
باليوم الثالث خا ايام الخ

قوله وانما قال في حكمه كان
والجواب في دفعه فاعلا فاضطره
الاول وهو الزوج الذي
باليوم الثالث خا ايام الخ

قوله وحل نفسه الى الوطن
المنحل الاول وهو الزوج الذي
باليوم الثالث خا ايام الخ

بلا خلا فلا ان العنة وان وجبت لكونها كالعدة من وطئ بشبهة من حيث انه لا يوجب ملك اليد التي عليها
فان اسلم الزوج بعدها وخرج اليها ثم طلقها ففعل ذلك خلافا من الميسر **مقتل** قد تركت من غيرها
مقتضة لم تنقطع من قبلها **مقتل** عن طلاق قد جرت انقطع منها من الحيضة الثالثة فيمادون العشرة
فاغتسلت وتركت المقتضة والاستنساخ قد جرت انقطع حق الرجعة ولا تحل الاخرى عن الثاني
روايتان وان كان الباقي احد الخبرين فالرجعة باقية بالاتفاق من المحيط **موت** مريض باللسان لم يمت
وبانت المرأة بالوقت **موت** فصح اذني من ثم **موت** فصح بالقول الى المرأة **موت** مريض الى امراته
على الابد وبانت بغير اربعة اشهر ثم بعد ذلك ولم يلها ثم تزوجها وهو مريض وفا الىها
باللسان **موت** عند الثاني لعجز عن الوقوع وعن محمد لا يقع وهو ظاهر الرواية لانها تركه الفاحش
بانت ولم يقدر على الجماع فهو الذي عجز نفسه فانزل قادن من الجامع الكبير لقطع في خان
وان قيل انت ثلثا الا **ان** تشاكى الواحد الا قلا **فشا** الواحد كان ولجدا **ولا يكون** ذاك
لحقا فاسدا **قال** لامراته انت لما تفلوا الا ان تشاكى ملقة فشا **ت** واحدة ملقت واحدة
لانه اثبت لها شيئا الواحدة وعند محمد لا يقع لان تقدير قوله ان لم تشاكى واحدة فانت طالق ثلثا
فاذا شاكى واحدة لا يقع شيء **وناذر** الصلوة بالتعليق **بالولي** لم يول على التحقيق **قال** لامراته
ان فمركب فعل ركعتان لا يكون موكلا في قول الثاني اخرا وعن محمد هو موكلا الصوم والصدقة
والعتق والطلاق **لو علق** الملققة بالجماع **قال** البث في جماعها امر اجعه **وان** يكره ذلك بالثلاث
يلزم مهر المثل للبات **قال** لامراته اذا جامعك فانت طالق في معارفها التفتانان ومكث
ساعة صار رجعا عند الثاني خلا فالحمد لله انه لو كان معلق به ثلث تطليقات ومكث ساعة على ذلك
وعليه العقر عند الثاني خلا فالحمد لله والبات **كتاب العتاق**
لو قال ان كنت طافا نكحت فقلت **ما يسر** ويشهدا بناء به فذاك **رد** والقول ثبتا
المولى محمد **قال** العبد ان كلف فلانا فانت حر فقل العبد كلفه وقال فلان نعم قد كلفه ووجد
المولى الكلام فشهدا بنا فلا نبتلك لا تقبل شهادتهما عندنا يوسف خلا فالحمد ومن نظير
في النكاح **وان** موكلا القين والمدبر **لو قال** شخص موكلا محرري **وانما** صاحبه مدبري
فالعتق للعتق **وانما** التدبير في صفه لا خير **ولم** يشيعا فيه **فان** استجبر
لرجل عبد ومدبر ولا مال له غيرها فقال في حديثه احكم مدبره والاخذ حدة ثم قبل البيه
عتق القين لتعتيقه لعتق ما جعل قوله احكم مدبره اخبارا ويعتق من جميع فانه لا نكاح عتاق

هذا الحديث في النكاح
والطلاق والعتاق
والمدبر والموكلا
والشاهدان
والشهادة
واليمين
والطلاق
والعتاق
والمدبر
والشاهدان
والشهادة
واليمين

اعتاق في العتق ويعتق المدبر من الثلث ثم قيل يعتق العبد الحال وقيل بعد المرحى ولو عكس
وقال احكم اخر والاخر مدبر فكذلك عند الثاني ولا فرق بين التقديم والتاخير وقال محمد رحمه الله
يعتق من كل واحد منهما نصفه من جميع المال والنصف من الثلث بحكم التدبير ولو قال احكم اخر والاخر
المدبر يعتق العبد من جميع المال والمدبر من الثلث بالاتفاق من الجامع الكبير لقتل خان رحمه الله والله اعلم
والعبد بين اثنين لو حرره هذا وذاك معه دبره **فما** من النصفه من حررا **فما** لم يرد
لامدبراه **عبد** بين اثنين اعتق احدها ودبره الاخر معا نكاحا فعتق وبطل التدبير لانه اقوى
ويضمن قيمة نفسه كقيمة قناعتا يوسف قال محمد وقع العتق والتدبير جميعا ثم غلب العتق على
التدبير لانه اقوى فيضمن قيمة نفسه كقيمة مدبره **كتاب المكاتب**
كانت اثنين وذا بحقيقته **اعتق** فالمفروق نصف قيمته **واوجب** الاخر ذاك الاقل
من قيمة النصف ومن نصف المبدل **عبد** بين اثنين كاتبا ثم اعتقه احدها عتق كله عندها عند
ابن يوسف ومحمد ثم عندنا يوسف ان كان المقتق موكلا من نصف قيمته وان كان مفسرا سعى العبد
في نصف قيمته وقال محمد يضمن الاقل ونصف القيمة ومن نصفه الكفاية ان كان موكلا وسعى العبد
في الاقل من نصف قيمته ومن نصفه الكفاية ان كان مفسرا لان حق المولى احد اثنين واقوله متيقن
من الميسر **كتاب الايمان** **لو قال** ان اكذب يوتي لا **خبر** فاحذر
عبدي **كل** فاكل الخبر يلزم **او** يبيضة فالحث فيه لم يكره **وكان** هذا نكاح الخبر وفي
ذكر الاحكام يعكسان فاعرف **قال** ان اكلت اليوم الارغيف فاعبدى حرولا نية له فاكل رغبيا
بما هو ادم بالاتفاق كالحل والمرقة لا يثبت لان الاكل نكاح للزغيف فصار شتمه باستثناء الزغيف
ولو اكله بالحم او بيضا وجب لا يثبت عند الثاني ويثبت عند محمد كذا في الجامع الكبير وذكره في الايمان الاصل
حلف لا يأتد بآدام فاكل خبرا مع الجبن لا يثبت عند الثاني ويثبت عند محمد فاحذر هذه الاشياء
اذا قاتل ايمان الاصل وابو يوسف رحمه الله لم يجعلها احكاما وهو المراد بقوله يعكسان انا خلافا
في المسلمين واحد قالوا على قياس ما ذكره في الايمان ينبغي ان يكون الجواب في شتمه على العكس
على قوله الثاني يثبت وعلى قوله محمد لا يثبت والصحيح ان ما ذكره الجامع صحيح على القولين اما ابو يوسف
لم يثبت في الفصلين لانما لا يصطبح به ادم من وجهه دون وجهه فانه كما يؤكل من الخبز في كل وجه
ففي ملكة الايمان وقع الشتم في شرط الحث فلا يثبت بالشك وفي شتمنا وقع الشك في كل غير
المتقن فلا يثبت بالشك ومحمد رحمه الله حث في الفصلين اما في ملكة الايمان ان هذه الاشياء
هذه

نصيب

عن ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم انما ادم بنى بيتا للرفيق ادم واما في مسئلتنا فلا تمنح نفسه عن كل جميع الاشياء واستثنى
 الرقيق واستثنى الرقيق استثنى التواضع وهذه الاشياء مع انما ادم بنى بيتا للرفيق من وجهين
 وجه كما مر فلا يخرج عن اليمين بالشك من الجاه الكبير لقاضي خان ^{لو قال ما املكه عند الكذا} ^{تثنا} ^{والخات}
 فيه لا سوى قال كل مملوك املكه عند ان وحده يفتق ما يستفيد في الغدا غير عند الثاني وعند محمد يعق
 كلاهما اذا بقي الى الغدا ^{لو قال لا ادخل بعد اذ لم} ^{في الفلك في الماء} ^{ولم يخرج بعد} ^{خلفه} ^{لا يدخل}
 بعد اذ لم يبق في السفينة لا يثبت عند الثاني لم يخرج الى الشيط ^{وعند محمد} ^{ليث} ^{لا يخرج} ^{من بعد}
 حقيقة ^{ولا يصير قاريا بان} ^{وليس حكم الثور من حكم البقر} ^{حلف لا يقر كتاب فلا ينظر}
 فيه وقدر لا يثبت عند الثاني وعند محمد تحت الحرف الثالثة الثانية حلف لا يثبت بقره فاشترى
 ثورا لا يثبت عند الثالث لان اسم البقرة لا ينشأ من ثور بالذكر وعند محمد ^{يثبت} ^{لان اسم} ^{اسم جنس}
 والباء للفرد والحرف على كل حم بقرة على هذا الخلاف ^{ومن يمتز على فراشين} ^{فقد} ^{نأمر على} ^{الاسفل} ^{في حلف}
 حلفا ينام على هذا الفراش فجعل عليه فراشا آخر فنام عليه فثبت عند الثاني ذكره في الاما ^{وعند محمد}
 لا يثبت ذكره في الجامع الكبير وقوله فقد نام جوابا لمثله ^{لو قال لا الفظ حتى تلتظا} ^{فالتظا} ^{لم يكن}
 حنثا فاحفظ ^{قال الاخر والله لا اكل كل حتى تلتظا} ^{معنا} ^{لا يثبت عند الثاني} ^{لانه ما سبقه} ^{بالكلام}
 وعند محمد رحمه الله يثبت ^{لو قال لا يزوج الامة الموافق} ^{ان فانت مولاك} ^{فانت طالق} ^{فانت طالق} ^{فانت طالق}
 اخوه فورث ^{كانت لملأ} ^{واقعا} ^{وقد حنث} ^{قال الامراته} ^{وهامة} ^{غيره} ^{اذا مات} ^{مولاك} ^{فانت طالق}
 ننتين لما لم يوطى والزواج وارثه فالتقت ننتين وحرمت عليه حرمة غليظة لوقوع الطلاق بالموت ومثل
 الوارث يثبت بعد موته بزمان وعند محمد لا يقع الطلاق ^{وقوله لا ابا نري} ^{ان امر} ^{بم} ^{وعمر} ^{وقته} ^{ثم حنث}
 فبالفعل فلا حنث حصل ^{وحنثوه في الحضور} ^{ان فعل} ^{قال الامراته} ^{ان خرجت} ^{من هذه} ^{الدار}
 الا باذن فانت طالق يثبت اذ نه في كل مرة والحيلة في ذلك ان يقول لها كلما اردت الخروج او شئت
 فقد اذنت لك فان قال لها ذلك ثمرها عن الزوج لا يعمل نهيه عنداني يوسف ويعمل عند محمد وعليه
 الفتوى ولو اذن لها بخروج واحدة ثمرها عن تلك الخجة يعمل نهيه بالاجماع حتى لو خرجت يحنث وهو
 المراد بالمصالح الاخير من النعمة ^{لو قال لا ابيع عرسا} ^{يسف} ^{فزوج} ^{امرأة} ^{حيث} ^{وميف}
 ويبيع فاجازته بها ^{لم يكن} ^{حنثا} ^{والشك} ^{كذلك} ^{حلف} ^{لا يتزوج} ^{امرأة} ^{بالكوفة} ^{فقبل} ^{وهو بالكوفة}
 نكاح امرأة وهو بركة زوجها منه فضولي فبلغها الخبر بركة فاجازت لا يثبت عند الثاني خلافا لمحمد
 والشرا على هذا الخلاف ^{وقال قاضي خان} ^{حنث الحالف} ^{ويغني} ^{في هذا} ^{كان} ^{العقد} ^{ورمائه}

كتاب الحدود

ورمائه لا مكان الاجازة وزجائرها ولم يذكر الخلاف ^{لو شهدوا على زناه} ^{فأقر} ^{بما حكمه} ^{مرة} ^{فقد} ^{هدر} ^{اربعة} ^{شهودا} ^{على رجل} ^{بالزنا} ^{وقضى} ^{به}
 ثم اقر الزاني مرة بطلت الشهادة عند ابي يوسف ^{لا يحد} ^{وعند محمد} ^{يحد} ^{لان} ^{الاقرار} ^{مرة} ^{غير} ^{معتبر}
 في هذا الباب ^{كتاب} ^{التب} ^{لو اسروا} ^{اجارية} ^{من عندنا} ^{ثم عدت} ^{بالسوء}
 لجندينا ^{فاشترى} ^{فولدت} ^{فانت} ^{والابن} ^{بالي} ^{بعد} ^{ما} ^{قد} ^{فانت} ^{فالمقديم} ^{اخذ} ^{اذا} ^{نفت}
 ما نقد المبتاع لا قسط الولد ^{اسرا} ^{للفار} ^{جارية} ^{مسلم} ^{ولحد} ^{وها} ^{بدل} ^{لاهم} ^{ثم} ^{ظهر} ^{عليهم} ^{المسلمون}
 فوقع في سهم رجل فباعها من اخذ ثمن معلوم وولدت عند المستر ثم مات وبقي الولد ^{جا} ^{المالك}
 القديم فانه با هذا الولد بكل الثمن ان شاء ^{لو قال} ^{اي} ^{يوسف} ^{ولا} ^{وعند محمد} ^{فمن} ^{الزنا} ^{فكان} ^{الاسرور}
 عليهم ^{وجاين} ^{ان} ^{يوسروا} ^{او} ^{يقتلوا} ^{اذ} ^{هم} ^{على} ^{حكم} ^{الا} ^{له} ^{انزلوا} ^{خاصة} ^{المسلمون} ^{مدينة} ^{او} ^{حيضا}
 فساوهم ان ينزلوهم على حكم الله تعالى فعند ابي يوسف تجوز لانزل على حكم الله تعالى وعند محمد لا تجوز
 لابي النبي م اذا حاصر ثم حنثا فاراد وان تنزلوا على حكم الله تعالى فلا تنزلوهم فالتدرون ما حكم الله
 فيهم وتجوز انزلهم على حكم واحد ميتا اجماعا فان اخيرا وانزلوهم على حكم الله تعالى فعند الثاني كان لا يام
 محترمين القتل والاسر والحد الجزية اذ هو حكم الله تعالى الكفار ويحكم بما هو انفع للمسلمين وقال محمد
 في التب الكبير ينبغي للامام ان يعرض عليهم الاسلام فان اجابوا فهم كاحرار المسلمين لا يسيل عليهم
 ويكون في اراضيهم العشر وان ابوا للاسلام يفرغ عليهم وعلى اراضيهم الخراج ولا ينبغي ان يسير لهم
 ولا ان يقتلهم ولا ان يقتلهم لان مصلحه ان الانزال على حكمه تعالى لا تجوز فاذا فعله الامام ولم يسلموا
 حكمهم فيهم بالاسر والاسر ولا يملك بالقتل والرق لانه لا غلظ ولا صعب من الزيادات القدرية
 ولا يراذ في خراج الاصل ^{بكونها} ^{مطبعة} ^{لكن} ^{فصل} ^{الزيادة} ^{على} ^{خراج} ^{الاصل} ^{عند} ^{زيادة} ^{الزنج}
 لا تجوز عند ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد ^{لما} ^{وضع} ^{في} ^{خراج} ^{الاصل} ^{وهو} ^{الموقوف} ^{يعني} ^{ما} ^{وظفه}
 بمريضه الله عنه لان في خراج المعاسمة وهو ان يقسم الامام الخراج بالتصنيف والتقسيم لا تجوز الزيادة
 على التصنيف حال ذكره العتاني فزكاة فئاواه ^{لما} ^{وضع} ^{في} ^{الزيادة} ^{ان} ^{التقص} ^{عند} ^{تلة} ^{الزنج}
 جاز اجماعا من الهداية ^{كتاب} ^{جعل} ^{الابق} ^{وتكلم} ^{الجعل} ^{لكن} ^{يقوم}
 بنصفه ولا يحط درهمه ^{رد} ^{ابقا} ^{قيمه} ^{قل} ^{من} ^{اربعين} ^{درهما} ^{يبيعون} ^{درهما} ^{عند} ^{الثاني}
 وقال محمد ينقص من قيمته درهم كذا في المبوط والهداية وقوله لا يحط اي من قيمته وذكر التصنف

الربيع النماء الربيع الدرع
 الربيع المعوق الرجوع
 مونا نادرة

كتاب الغصب لو أنفق الذي خسر مثله **يبرأ** إن أسلم
 بعد فحله **ولا يرى محمد براء** **كل** حكمي من شيعه مقالته **اتلف** من خسرني ثم أسلم المتلف
 يبرأ عن ضمانه عند أبي يوسف وقال محمد عليه قيمة الخمر لا تفي بما تعذر الرجاء المثل لا امتناع التسليم
 بالاسلام جلب القيمة كما لو أنفق المسلم خمر الذي ابتداء والقولان مرويان عن أبي حنيفة رحمه الله
 ولو أسلم صاحب الخمر يبرأ المتلف **ومن يشق زق خمر أسلم** **ولم يبرأ** في الزق ضمان فاعلم **شق زق**
 خمر أسلم لا يضمن الزق عند أبي يوسف خلافا لمحمد واختار في فتاوى الكشي عدم الضمان إذا كسر دنانيرهم وشق
 زقا فمالت في الخور حشمة **وليس للمالك أخذ الخاصية** بدفع جفيل بالأباق واجب **أبو عبد الله**
 من يبدل الخاصية رجل على المالك حتى لزمه الجفيل لا يرجع بصلى الخاصية عند أبي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله
لو برهن الخاصية المختص مات لدى المالك والمولى قلب فالقلب أولى والضمان قد وجب **أورد**
 هذا في الأقاليم **وكتب** غصب ابنة انسان فاقام بيته أنها هككت عند الغاصب فاقام الغاصب في ردها ثم
 هككت قال أبو يوسف في الأمالي بيته المالك أولى وقال محمد بيته الغاصب **كتاب الشركة**
لو شارك في حطة قد خطا فلا يجوز فضل ربح شرط **اشتركا** فيما عدا الثمان من الثلثات ولم يعلما
 ثم ضلوا فليس بشريكين ولكنهما شاعا ولم يرحه وعليه وضيعته فان خطاه ثم اشتركا في شركة
 لكن هو شركة مملكت عند أبي يوسف عقد عند محمد وفي الخلافتي التفاضل في الربح عند تساوي المالين
 فعند أبي يوسف لا يستحق الزيادة بل له بقدر حلكه وهو ظاهر الرواية وعن محمد أن الربح بينهما على شرط وانما
 وضع في الثلثات إذا العوض لا تصح الشركة بالخالص عند اتحاد الجسور ولو اختلفا جنسا كالخطة
 والشعر والزيت والتمن فخطا لا ينحل الشركة بالاتفاق من المبوط والهداية **لو أنشئت حجة مفوضة**
فقال إذا كان الخصم في المعارضة ملكك ذا العين بلا معاوضة **في** بالجنة **في** كخصمه **ادعى** على رجل
 شركة مفوضة وان المالا الذي في يده مال الشركة فانكر فاقام عليه البيعة ثم ادعى واليد عينا أخلا
 له مملكت من الشركة واقام البيعة لا تقبل بيئته عند أبي يوسف وعند محمد تقبل بيئته ولفظ المصنف بلا معاوضة
 أي ملكك بالبيعة وبالارث مثله **وفي العقار المستحق هكذا** **إذا ادعى المحرم** أحداثا لينا **وعلى هذا**
 الخلافا الذي عقار انه ملكه وحقه وفيه فلا يفرق واقام البيعة ثم اقام دليلا بيئته انه أحدث
 لهذا البناء لم تقبل عند خلافا لمحمد وان كان المدعي ذكر البناء في الدعوى لم تقبل بيئته ذي الجاهل وانه لم
 لو شارك في الخطأ فاحتجب **هذا** وإذا اعانته على التلبس حتى استحق أجره مثله ما اكتسب **لم يجر**

نظره

لم يجر وإذا اعانته على التلبس **اشتركا** في أخذ شيء مباح كالاحتساب والاحتشاش والاصطياب
 حتى لم يجر فعل أحدها واعانته الآخر فملكه بان قلعه أحدهما وجمعه الآخر وقلعه وجمعه أحدهما وجمعه
 الآخر فلا عين أجر مثله بالعاما بلع عند محمد وعند أبي يوسف لا يجازي بضع عن ذلك وانما وضع في اعانته
 أحدها إذا لواخذ أحدها ولم يعلم الآخر شيئا ولو للعاطل وان اخذاه معا ونسبهما نصفان من البداية
 واجمعوا انه يستحق أجر مثله وإن لم يجمع العين ما له قيمة من فتاوى قلص خان **معاوض** باع وجا الخنزير
 يزد بالبيع على الآخر **فليس** يستحق أصلا فاشعر **والحلف** بالعلم لدى المؤخر **اشترى**
 من أحد المفاوض شيئا فوجد بعميلا وانكروا بالبيع فله أن يحلف بالبيع ولا يحلف الآخر أصلا عند
 أبي يوسف وعند محمد تحلف بالبيع على البتات والآخر على العلم **وأحد** قصارين بالتوب **يقدر**
 بكونه عندهما لم يقصر شريكا في القصة اقرا أحدها التما قصار توب فلا في القصة ومحمد ترك
 نفذ اقراره عليه ما عند أبي يوسف وعند محمد ضمانه عليه خاصة **كتاب الوقف**
والقبض والتأييد والافراز بدو زيا لوقف فاجاز **حتى** تجوز وقفه المشاعا **وشرط** لنفسه
 وتركه التسليم ليس ضائلا **وتركه** ذكرا لفقرا **أجزأ** القبض شرط لصحة الوقف عند محمد رحمه الله
 حتى إذا وقف داره ولم يسلم إلى المولى لم يبيع الوقف عند خلافا لابي يوسف وكذا لا يبيع وقفا المشاع عند
 وعليه الفتوى خلافا لابي يوسف بان يقف نصف داره ونصفا رصه أو نصيب منها ان كان مشتركا والخالص
 في مشاع يقبل القسمة اما فيها لا يقبل بان يقف في القسمة جنس المنفعة كالحمام والبيت الصخري
 تجوز بالاتفاق والشروع في المسجد والمقبرة يمنع بالاتفاق وهذه المسئلة تختم ان يكون من فروع الافراز ومن فروع
 القبض فان الشروع يمنع تمام القبض وكذا التأييد شرط عند محمد رحمه الله حتى لو وقع على جهة يتوهم انقطاعها
 بان وقف على اولاده واولاد اولاده ولم يجعل أخوه للفقراء لا يبيع الوقف عند وعند أبي يوسف رحمه الله
 ليس ذلك بشرط وإذا انقضوا يؤول إلى ملكه او ملك ورثته وقيل التأييد شرط بالاتفاق وانما الخلال وفي
 ان التأييد هل يثبت بنفس الوقف ام لا عند محمد لا وعند أبي يوسف يثبت وعلى هذا اذا انقضوا انصرف
 للعلة إلى الفقراء عند أبي يوسف وكذا الافراز شرط عند محمد لو شرط كل الفلة أو بعضها لنفسه
 وحيوته وبعد موته للفقراء لا يبيع الوقف عند محمد خلافا لمحمد رحمه الله وتجوز ان يقدم نفسه
 في العلة من المحيط والمبوط والهداية قوله بدو زيا بدو زيا القبض والتأييد والافراز حتى يجوز بيع
 الزا وهو الصحيح لان كلمة حتى لا تعل في الفعل المالح وانما تعل في المستقبل مع اضراراته وقوله تجوز زنا
 للمالك كذا في الامام حافظ الدين رحمه الله **وسجد** ما لا يعود ملكا **بان** خوي وتركه **نوكا**

بدو زنا بدون هذا الكلام

سجد خرب ما حوله من الحلة واستغنى اهل الحلة عن الصلوة فيه فوسجد بعدوا ولا يعود ملكا عند ابي يوسف
وعند محمد يعود الى ملكه الباقي وان كان مات فالى الموارث وكل واحد لا يتبعه مذهب صاحبه حتى ان
محمد رحمه الله عز وجل قال في هذا سجد ابي يوسف ومراي يوسف باصطبله فقال هذا سجد محمد فربما جعله
الملك اصطلافا اذ عاد الى ملكه قال بعض شايخنا انما يعود السجد عند محمد ملكا اذا كان لا يطع ان يعود
اليه اهله اما اذا طاع فلا من الموطر والمحيط وذكرنا في الفتاوى خرب السجد واستغنى اهله وصار
مكت لا يصلح فيه عاد ملكا لواقفه او لورثته عند محمد حتى جاز له ان يسجدوا وانما عند ابي يوسف
هو سجد ابا وخوي الملك خلا خيائين باب ضرب وخوت النجوم اختلفت وذلك اذا سقيت ولم
تطير في نواها قال الله تعالى وهى خاوية على عروشها اي ساقطة على سفوفها من المغرب والتاج قلت
وقوله خوي ان كان من الخلق وفوزة الميلة ما ذكرنا اولاً وان كان من العرب فكما كتبنا من فتاوى
العتاى رحمه الله وقفعه الثقلي بالامباله ليس يجوز فاحفظوا مقالمه وقفا المنقول
مقصودا ايح عند محمد خلا لا الى يوسف جميعا الله وحمل الخلا في شيء فيه تعارف كالفانس والكاش
والقدوم والزيادة وثياها والمصحف في شيء لا تعارف وقفعه كالتيا وبالجوان لا يجوز عندنا وانما
وضع في وقعه مقصودا اذ تبع للعقار بان وقعه رضه مع العبد والشران الذين يعملون فيها يصح
بالاتفاق من المحيط **كتاب الهبة** وفي الذي يوهب للمكاتب يجوز بعد العجز عود الواهب
وهب كاتبة شيئا وما اجبت ان تخرج فله الرجوع عند ابي يوسف خلا فالحمد وانما وضع في العجز فانه ما دام
مكاتب او ادى فعتق له الرجوع بالاجماع من نكاح الفقه والعقد بين الابن والبنات اذا اعطاهما
في النصف وفي الثلث في الرجل ابن وبنت فخصا احدهما بهبة شيء لم يكره عند ابي يوسف وبكره محمد
والعد الى التسوية عندنا في ذلك مثل حظ الانثيين عند محمد وانما وضع في الهبة اذ التفتت
في المحبة لا يكره بالاتفاق ولو وهبت العبد حتى كان له دين على عبده وهو قبله ويسقط الدين على العبد
وغدت فيهم عاد كل الدين وقال لا وقدر في هشام ان الرجوع عند حرام لرجل على عبده دين
فوهبه مولاه من غريمه يسقط دينه لان المولى لا يستوجب على عبده دين فان رجع الواهب بعته له ذلك
ويجوز الدين عند ابي يوسف وعند محمد لا يعود وورول هشام عن محمد رحمه الله انه لا يكره الرجوع لان نسفول الدين
زيادة معنى ويطعن الرجوع وان الرجوع بفتح المزة هو القبيح **كتاب البيوع**
لو اثنان في السلم في ارض او ثمنين فاعلم يقضى لكل واحد منهما بالثمن بالعقد غير قوله الطال والمطالبة
اختلفا في السلم في قدر راس المال او في قدر السلم فيه او فيهما جميعا ورأس المال داهم وذا نابر

او ذا نابر في الاول بان قال رب اسلم اسلمت اليك خمسة دراهم في كرحطة وقال المسلم اليه لابل
اسلمت بعشرة في كرحطة واقاما البينة فعند الثاني يقض بعقد واحد ببينة المسلم اليه
وعلى قول محمد يقض بعقدين ان لم يتفرقا عن مجلس العقد خمسة عشر دراهم على رب السلم وبكرين
على المسلم اليه وفي الثاني بان قال رب اسلم اسلمت اليك عشرة دراهم في كرحطة وقال المسلم لابل
لابل اسلمت عشرة في كرحطة واقاما البينة فعند الثاني يقض بعقد واحد ببينة رب السلم وقال
محمد يقض بعقدين بالبنتين جميعا ان لم يتفرقا وفي الثالث بان قال رب اسلم اسلمت اليك عشرة
في كرحطة وقال المسلم اليه لابل اسلمت عشرة في كرحطة فعند الثاني يقض بعقد واحد وتقبل
بينة كل واحد منهما في اثبات الزيادة فيقضى على رب السلم بعشرين درهما ببينة المسلم اليه وعلى
المسلم اليه بكري حطة ببينة رب السلم ان لم يتفرقا عن مجلس العقد وقال محمد يقض بسنتين وتقبل
ويقضى بثلاثين درهما على رب السلم وبثلاثة اكراس حطة على المسلم اليه وقوله غير قوله اي غير قول
ابي يوسف والمشتري عند الوكيل يملك كالمدين لو كان المشتري اذ يشتري الوكيل ونقد من ال
نفس فله حصة من ثمنه من موكله فان هلك يدا الوكيل يملك كالمدين مضمونا باقل من قيمته ومن الثمن الذي اعطى
الوكيل عند ان يرضى لو كان ثمنه مثل قيمته لا يرجع على المالك وان ثمنه اكثر من قيمته رجع بالفرض على الموكل وعند محمد رحمه الله
هو كالمبيع واذا هلك يدا البائع فسد كل الثمن فله ثمنه او كثر وهو قول انا صنفه رضي الله عنه والاب باع بالخيار والوصي
وفي الثلث كان ادراك الفس ثم ولي قول الاخير قد بئى والبيع لا التثنية مملوك الولى فانه يضمن المبيعات جارا للثمن
وعنه يروى بخرنوب اذ رضى باع الابن والوصي ما لا يقيم وشرا الخيا لنفسه فهو بائنه فان بلغ العبد المدة ثم البع عند الثالث
وبطل الخيار وقال محمد في ثمنها الرواية ينتقل اختيارا الى العبد فاحال البيع الى المدة جاز وان بطل وزون منه اه للعاقدة
ان يجيز في الفلانة لانه ثابت عن المالك كالوكيل وروى عنه انه لا يضمن ان يجيز فلو مضت المدة لزم البع من المحيط
وعنه ولو وكيل اشترى وميا نوى لنفسه او غيره وجب اشترى فلو لم يزل له نقد الثمن لا يملك الوكيل كيف
كان فاعلم الوكيل بشرى شيء غير معين ولم يمولو كله او لنفسه يحكم النقد عند ابي يوسف رحمه الله ان نقد
من مال الامر كان الشراء للمراضا والعقد الى مال نفسه او الى مال الامر وان تقدم من نفسه فوله وعند
محمد هو للوكيل في الوجهين وقوله ان حنيقة مع ابي يوسف عند شياخنا ومع محمد عند مشايخ العراق وهذا
اذا تصادق على انه لم يحضر البينة اما اذا تكاد باي البينة فقال الامر بوثني وقال المشتري بوثني
لنفسه وعلى العكس يحكم النقد بالاجماع وهذا اذا الملق العقد اما اذا اضاف الى داهم نفسه فوله وان
اضافه الى داهم الموكل فله موكله وانما وضع في شيء بغير عينه ان في المعين يكون للموكل الا اذا اشترى

فقد بقوله قبل التفرق والتفريق
لا تهما ان اختلفا بعد ما تقبل
بينة رب السلم اتفاقا في ثمنه

قوله

خلا في الجنس او بالكن من البداية والخلصة من اشترى عبد او باع وحيد عيبا به حين يرا ان يرد
وبرهن الثاني ورد فاعلم ان لو رد على المقدم اشترى جارية وقبضها وباعها من غير فطره باعيب
عند المشتري الثاني حدث مثله فاراد ردّه فقال المشتري الاول بعثها وما كان بها هذا العيب لما حدث
عندك فاقام الاخيرة بينة ان هذا العيب كان عند الباع الاول فردّها القاض على المشتري الاول فليس
للمشتري الاول ان يحاصه بايعة بهذا العيب عند محمد رحمه الله للتناقض حيث لا يرد بعد العيب حين
ادعى حدوث العيب لا يوجب لذلك لان اقراره التحق بالعدم بتكذيب الشرع فلا تناقض قالوا قولا الشيخ
مع ان يوسف قلت فوضع الخلاف دعوى وجود العيب عند الباع الاول اذ لو اقام بينة انها كانت عند المشتري الاول
ليس للمشتري الاول ان يحاصه بايعة بالاجماع فانه ما جعل مكذبا في اقراره بكونها سليمة عند الباع الاول من الجاع
لقاض خان والمحيط باعها وادامات وادارث ذاه ثم ادعى المشتري عيبا فاني كلفه نصيبه بالجزم
وليس في الباقي عيب العليم رجلا ن باع عبدا ومات احدها والباقى وارثه فاراد المشتري الرد عليه بعيب
وهو يتكف عن يوسف تكلف الوارث على البنت في حقه وسقط اليه نصيب الاجد وقال محمد
رحمه الله كلفه النصيبين في نصيبه على البنت في نصيبه على العليم ومشتري المملوك بين اثنين
من غير ان يورس العيب مخير يرد ان شاء اياها اجازد ان في قسمة ورد كاه عديدين اثنين باعه
فضولي قبلها فاجاز احدها ورد الآخر فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ حصة المحير بحقه من الثمن
وان شاء تركه وعند محمد ياخذ حصة بلا خيار والمحير يسبج ما هم ذكوا او خففوا او قيدوا او جردوا
محبوس ذبح شاة او خضرها او قذها او جرحها مات فباعها بمحبوس جازا البيع عند ان يوسف لانها عدهم بمنزلة
الذبيحة عندنا وقال محمد لا يجوز وانما وضع في هذه الاشياء لان اهل الكفر لا اعوا الميتة فيما بينهم لا يجوز
لانا ليست بال عند من التيمس ولو رأت الوجه بلا مؤخره في الحيوان ما كفى للنظر النظر الى
وجه الدابة لا يبطل خيار الرؤية حتى يرك مؤخرها وعند محمد يبطله وفي شاة الخيل لو اطلقتها ملكك
عين الخيل لا ما كثرها اعلم ان شاة الشجر على ثلاثة اوجه انا ان يشتريها للتكلم بغير ارض او يشتريها مع قرارها
من الارض لا يقطع او يشتريها مطلقا ولم يشترط واحدا منها في الاول يوم من القلع وله القلع بعروفتها
لكن على الوجه المعروف الى منتهى الفروق وفي الثاني لا يجزى على القلع ولو قلع له ان يفرس مكانها اخرى وفي
الثالث قال الثاني لا يدخل الارض في البيع وقال محمد رحمه الله له الشجرة مع قرارها من الارض وعليه
الغنى وانما وضع في البيع اذ في الاقرار بشجرة وفي القسمة يدخل ما تحت الشجرة من الارض ومنها اجماعا
من الثقة في الفتاوى ولو لو في الصدق فاشترى جارا ونحوه اشترى لؤلؤة في صدق

في صدق جازع عند الثاني وله الخيار اذا جاز وقال محمد رحمه الله البيع بالكل وعليه الفتوى من التيمس
والاحكام التي للمناس فمنه في لا غشاق اوقات البشر الاحتكاك مكره في كل شيء يتضرر الناس
عنه وقال محمد ذلك في الاوقات خاصة ولو تبرأ بائع من شجرة وسبختان باننا نجته
عين ايا شاء للبراءة ولم يخص المشتري ما شاء اشترى عبد اعلى به عيبا واحدا فوجد به عيبين
وقد تعد ردّه لموت او نحو فعند ان يوسف رحمه الله خيار التعيين الى الباع وعند المشتري يرجع بنقصان
اي العيبين شأت فيقوم العبد وبالعيبان ويقوم وبالعيبين لا يريد الرجوع بنقصانه فيرجع بفضل ما بينهما
وكذا اذا وجد به ثلاث عيوب وتعد ردّها بخارج يرجع بنقصان العيبين من الثلاث على نحو ما ذكرنا من المحيط
وتدريج خيار التعيين في النظر اشارة الى ان الخلافة عند تعدد الرد والافله الرد باحد العيبين انهما لكان ولا رجوع
مع امكان الرد **كتاب الصرف** ولو شري فاكهة بدرهم فليس الجوز لا اقل ثلثه
اشترى فاكهة او غيره بدرهم فليس عند محمد لا الجوز وفيما دون الدرهم يجوز وعند ان يوسف رحمه الله ان يجوز
في الكل وعند زفر الجوز ما بين عددا الفلوس لان العقد يتعلق بالفلوس لا بالدرهم فلا بد من العلم به وها لان
الثمن قد يفيض عن اربع الفلوس وقد يساويها واليوسف رحمه الله يقول بذكر الدرهم يصير عدد الفلوس معلوما
بقرق الاسواق ومحمد رحمه الله يقول فيما دون الدرهم كثيرا لا يستعمل في مقام ذكر العدد وفي الدرهم وما زله لامن
المسبو وفي باب زفرنا وضع النصف ليحصل الاتفاق بيننا الجواز وقوله لا اقل اي اقل من درهم واسه اعلم
كتاب الشفعة وصاحب العلو اذا تملك ما لم يكن له السهل شيئا فاعلم ان لم يرد له وعلى اقره ان يرد
العلو باع صاحب السهل فلم فلا شفعة لصاحب العلو عند ان يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله ولا شفع دار جارا با
شقيقا ذوا السهل لا خلافا وعلى هذا لو بيعت دار جينها ثلثا ثم تملك العلو قبل الاخذ بالشفعة فالشفعة
لصاحب العلو دون العلو وقال محمد لها جميعا وقوله اخذ نصف الدار لا يقتضي تسليمها للمشتري
لما للشفعة في النصف لدار لا يكون ذلك تسليم للشفعة في الكل ولو سلم الشفعة او تركها في النصف وتسليم
للكل اما لو قال اخذ نصفها فهو تسليم عند محمد رحمه الله كثره النصف خلافا لاني يوسف كطل النصف ولو ادعى
شريك البناء اولا ثم اشترى ارضه مفعلا ويذعي شفعة اجمالا وبرقا فالمشتري يقض له ادعى المشتري
فقال اني اشترى البناء اولا بالالف ثم اعرضة بالف فلا شفعة للكل في البناء لانه منقول وقال الشقيق لا يملك شيئا
بالين صفقة واحدة فالقول للمشتري لانه مكره ولو اقاما بينة فالاولى بينة المشتري عند ان يوسف رحمه الله
وبينة الشقيق عند محمد رحمه الله ولو وكيل للشفيع حصما والمشتري قال الشقيق سلما فالقول له حتى ياتي الموكل
لا اخذ ثم الرد حين يكل قال المشتري لو وكيل الشقيق قد سلم موكله الشفعة فعند ان يوسف لا يقض بالشفعة

محمد الى ص

يكون

حتى حضر الموكل فيجلف وقال اخذ رجليه يقيض به في الحال واذا حضر الموكل فليشترى تخليفه والله اعلم
كتاب القسمة لو قسموا اربعا وبقيت غايبة ومات قبل العلم ذاك الذاهب
ثم اجاز وارثوه الا انه قسمه ذاك جازا استمسا نا قسم الورثة التركة بغير اذن القاض وبغيرهم
غايبة القسمة موقوفة على اجازة الغائب فان مات الغائب قبل الاجازة فاجاز وارثه جازت استمسا نا
عندنا يورث قال محمد لا يجوز قياسا والظاهر ان القسمة لا تجوز قبل العلم قبل الاجازة فاجازة الاجازة
لا تكون بدون العلم وبقيت غايبة من كل طرف حريم لا يصح في ائس سرق حريم النهر عند محمد بن علي
جانب قد رخص له من عندنا يوسف قد رخصه
كتاب الاجازات لو اجرت امةا مائة مائة او نصفها لم يجرها على المحاكمه لم يبقض بغيرها وردها في رقبها ما ابرئت من عقدها
مكاتبه اجرت نفسها او امتهن لارضاع ولدت لم تجز في الرق لا يبقض لاجازة عندنا يوسف خلافا لجمهور
والرخصة الظاهر انما في فقد ذكر في نظم الفقهاء ان يجر المكاتب بغير جرح لاجازة التركة لعقدها عند محمد بن ابي
خلافا لابي يوسف وقوله على المحاكمه للنظم انما في التركة والوجه الاخر تكلف وتكرير القسطة في وقتها
بقيت بالدفع الى سواء استجار فسطا لم يدفعه الى غيره اجازة او اعادة وتكرير لثاني بغير عندنا يوسف
والا اجر عليه اذ ليس له عندنا يوسف لتفاوت الناس في قيمه وعند محمد لا يبقض له ذكر لانه للسكن كالدار
من العيون والمحيط والفسطاط الخيمة العظيمة من المغرب والنجور ضرورة في اجرة بغيرها قبل رخص مديته
الاجرة اذا كانت دراهم في التمة ولم يبق بعد فان لم يشترط التعجيل ولم تقض المدة فعرضها لابي يوسف عندنا يوسف
لانه صرف بدين يسير خلافا لجمهوره وانما وضع في القرفلة لوان شترى بها شيئا يجوز اتفقا من المحيط والله اعلم
في الجور في الطريق لا يوجب عليه اجرة الذي يقدركب استا جرد ابتاعه الكدر لاجازة في بعض الطريق يجب
اجرا قبل الانكار ومن ساعد وقال محمد بطله وجازا اجازة من امة على صغير هو عند العم صغير ليس
له ابناء او جد او وصيهما فاجره ذورهم محرم وموفا حجه على بقدر عليه جاز وان اجره غيره من الحارم وهو قريب
خوان يكون في حجره فتجازه الام جاز عندنا يوسف خلافا لجمهوره فتاوى قاضي خان **كتاب المشرادات**
في تزاد يشهد موليها على طلاق زوجها اياها لكن اذا كان بلاد عواها امة يشهد موليها بما عاها زوجها انة
لملقها وهي جازة تقدر عندنا يوسف وقال محمد لا تقبل كما لو ادعت في الملام من شرح السفري **كتاب الجمع عن الشهادات**
لو شهد الغريم عن صليين واثنان عن اربعة بدين ورجعوا لم يحلوا قسمين في الغرم بل بالثلث والثلثين
شهد اثنان على شهادة شاهدين واثنان على شهادة اربعة ثم رجعوا بعد الحكم فثبت الضمان على الشاهد والثلثان
على قرعة الاربعة عندنا يوسف وقال محمد رده الله عليهم ما نصين وشاهد من فرغ الاصلين وواحد في الوصفيين

لو شهد الغريم عن صليين
واثنان عن اربعة بدين
ورجعوا لم يحلوا قسمين
في الغرم بل بالثلث والثلثين

لو رجعا في النصف يضمان لا ينفق عن معي ثمان هذه المسئلة العتيقة وسميت بالماروي عن
ابن سماعه ان محمدا رجمها الله لقننا هذه المسئلة ثلث مرات فحسبنا اننا فمنا فلم يبق معنا الا الى عتبة
الباب وسمي مسئلة النظر الى الوجه لانه حين لقننا كان ينظر بعضنا الى بعض هل قصت فاني لم افرهم
ومن نشرحها بتوفيق الله تعالى فنقول شهد اثنان على شهادة شاهدين بالغوا خزان شهدا على شهادة
اخرين بشكل الالف وقصم بها ثم رجع من كل فريق واحد ذكر في الجامع الكبير انهما يضمنان ثمنين ونصف عن
بينهما وذكر في الاصل انهما يضمنان نصف لما بينهما وقيل ما ذكر في الجامع قول محمد وهو الاستمسان وكما
ذكر في الاصل قولنا يوسف وهو القياس ووجهه ان الحق يثبت شهادة الكمال وكل واحد من الباقيين
عندنا واحد مشهور الزنا لا يجوز ان يثبت الحق بشهادة الباقيين الا يرى انه لو شهد شاهد
على شهادة شاهدين وشهد آخر على شهادة شاهدين اخرين لا يقصم بها كسهادة الاثنان في الزنا ولو شهد
اربعة بالزنا فرجع اثنان يضمنان نصف الدية ووجه رواية الجامع لانه لا وجه للقول ببقاء
نصف الحق لا غير لان التصديق ببقاء احدا الباقيين لانه لو ضمه الى احدهما شهادة مثله يثبت المال
ابن ابي شيقي النصف ببقاء احدهما وهذا الوجه ثلثة ثمنين لا يضمنون الا النصف فاذا بقى النصف بقاء
احدهما لا بد وان يبقى بقاء الواحد من الفريق الاخر شئ زائد وذلك ثمن ونصف ونصف عن لان الباقي
من الفريق الاخر لو كان اصلا في هذا النصف لبق به نصف هذا النصف وهو ربع الحق ولو كان شاهدا
على شهادة اصل واحد في هذا النصف لبق به ربع هذا النصف وهو ثمن الحق لان شهادة الشاهد عندنا
شهادة امة واحدة فان شهادة الواحد صهران في الحجة فاذا كان الهما هاهنا شاهدا على شهادة اصلين
كان اضعف من الاول واقر من الثاني اما اضعف من الاول لان شاهدا الاصل يعقد على العيان والذي
يشهد على شهادة شاهدين يعقد الخبر وليس الخبر كالعيان ولا اقوى من الثالث لانه لو ضمه اليه مثله
يثبت الحق بشهادة امة ولو ضمه الى الذي شهد على شهادة شاهد واحد مثله لا يثبت فلا جرم يثبت ثمن
الحق بيقين والتمن الاخر يثبت بشهادته في حال دون حال فينصف ذلك الثمن فيبقى بقاء ثمن ونصف
ثمن فضم الى ذلك النصف فيكون الجملة خمسة اثمان ونصف عن فالتالف ثمان ونصف عن فيضمنه
الراجح ان نصفين وقوله كذلك في الوصفيين اي كونه واجدا من فرعي الاصلين **كتاب الدعوى**
اذا ادعى الميراث بالزوجيته وباعتبار ذريه ليد القضيته فالزوج دون النصف للزوج حصل
والتمن للزوجة لا للزوج الكمل تركة في يد انسان جاء احدا الزوجين يطالب بضميه فان شهد الشهود
انه وارثه وقالوا لا تعلم له وارثا اخذ له اكثر النصيبين وان شهدوا بولائه ولم يقولوا لا تعلم

له وارثا آخر بل اقترب ذلك ذواليد فله اقل التيسير عندنا يوسف واكثر النصيب عند محمد وقول
الى حنيفة 2 مضمون بكن ذكره مع محمد في المبوط وانما وضع في الزوج والزوج لان الوارث
المدعي اذا كان محملا بحجب بغيره كالأب والابن فالقاضي يلزم بقدر ما يرى ثم يدفع المال اليه ولا يكن
ممن يحجب بغيره كالجدة والاخت والعم لا يدفع المال اليه اما اذا كان محملا بالحجب بغيره فمختلف فيه كالزوج
والزوجة ففيه اختلاف من ادب القاضي للصدر الشهيد رحمه الله وقوله وباعترا في اليد القضية
القضية مبتدأ وتقديره قضي القاضي له باقرار ذي اليد بان لا وارث غيري لابشهادة الشهود بذلك
لو قال يا ذا اليد منك ابنت ذاك وفي ادعت ابنته وبناتها كان لها النصف وليست لحرم
وقيمة النصف ولا يتم عني في يد رجل ادعى رجل انه اشترى بها من ذي اليد بكذا وادعت امرأة
ان ذا اليد تزوجها عليها واقاما بينة فما سوا عندنا يوسف فيقضي بها بينهما وللمرأة نصف
قيمتها على الزوج تقيما للمهر ويرجع المشتري عليه بنصف الثمن ان كان نقدا وقال محمد رحمه الله
الشرا فلا فيقضي بها للرجل وبقيتمها للمرأة من المبوط وقوله لحرم من الحرمان لو ادعى الخارج حركته
بشاهدي مكر له واجله وقيل لا واليد اي تلج وانبياه فالأحق الخارج لأمه في يد رجل ادعاه
رجل واقام البينة ان قاضي بلد كذا قضي له بطلان هذا الرجل واقام ذواليد البينة انها امته ولدت في ملكه
في ثلاثة فصول في فضلين اتفاق وفي الثالث خلافا اما الاول ان يقيم المدعي ببيته ان قاضي بلد كذا
قضي له بها ولم يذكر واسبق قضا بان لم يذكر وانما قضي له بطلان الملك او بالتنازع او بالاقرار
من جهة ذلك اليد وههنا يقضي بها للمدعي ولا يقضي قضا الا اول عندهم لان القضا مع المدعي لها ههنا
وبينة ذي اليد تنقضه ان حصل القضا بملك له مطلقا وتنازع ولا تنقضه ان حصل بسبب من جهة
ذكي اليد مشرك منه او اقرار منه فلا يقضي بالتشك والثنائي ان يشهد شهوده ان قاضي بلد كذا
قضي له بها بسبب كذا ويشترى القضا واصافوا الى القاضي بان شهدوا ان قاضي بلد كذا اقرانه
قضي له بشهادة شهود شهدوا انها له او شهدوا انها اقرانه قضي له بالتنازع وههنا يقضي قضا
القاضي للمدعي بالاتفاق لا تاتينا خلافا القاضي حيث قضي للمدعي بملك مطلقا او بالتنازع ومع بينة
ذكي اليد بالتنازع وهذا بالمل عندهم والثالث ان يشترى القضا ولم يضيفوا الى القاضي
بان لم يشترى اقرار القاضي اقرانه قضي له بملك مطلقا او بالتنازع ولكن قالوا شهدوا ان
ان قاضي بلد كذا قضي للمدعي بشهادة شهود شهدوا انها له او شهدوا شهودا له بالتنازع
قال ابو يوسف رحمه الله يقضي بها للمدعي لا يتقضي قضا الاول وقال محمد رحمه الله يقضي بها ليدعي اليد

الحكمة

لذي اليد ويتقضي قضا الاول لان شهود المدعي لا عينوا التنازع او مطلقا الملك يتعين القضا
به فصار كالأقرار القاضيه به ولاي يوسف رحمه الله ان الشهود وان عينوا التنازع او مطلقا الملك
لكن بقي احتمال التنازع او الاقرار من ذي اليد اذ لم يذكر واقار القاضي بملك لجواز انهم عاينوا
الشهادة بالسبب عاينوا القضا بعد زمان وقد كمل بينهما شرا او اقرار من جهة ذي اليد
علم القاضي ولولم يعلم الشهود قضا وكما عاينوا مع هذا الاحتمال لا يتقضي قضا الاول من
مبوط ظاهر زاده لكن ذكر قول الشيخ في الثاني والثالث والاراضا لا حال في النظم لزم يشترى اقرار القاضي اذ
اقراره قضي له بملك مطلقا وتنازع كذا ذكرنا لو ادعى ما ولدت مبيعتة وقيل لا يشترى منذ شرا منه
والختم قال نصف حوله قد مضى وبه هنا فالمشتري له القضا باع امته فولدت عند اخرى فقال الباع
بعثها منذ لم يولد مني وقال المشتري قضي من البيع من المبيعتة والولد ليس بمكفول للمشتري بالاتفاق
ولو اقام البينة قال اول بيتة المشتري عند الثاني وبينة الباع عند محمد رحمه الله وعوى البيع لا تقضي بها شرا
بل للمرأة اقل من شرا اشترى لو اشترى الزوج بعد ما اشترى ثم انت بولدها لقي او اشترى امها ثم باعها فادعى
فاولدت ولم يقدر ذواشترى فدعون بغير الحول لا الحولين بل بزمان المولود في الفضلتي اشترى
مكوحته الامه وقد دخل بها ثم اشترى ثم ولدت لاكثر من شرا اشترى بها لا يشترى التبا لا يتبعه الزوج
عند الثاني وقال محمد رحمه الله ثبت من غير دعوى الى سني من شرا اشترى بها فلولم يفتقرها لكن باعها فولدت
لاكثر من شرا اشترى بها فعند الثاني لا يثبت التبا وان ادعاه لا يتصدق المشتري وعند محمد
ثبت من غير تصديق عبد يقول للقيط قد بعت ذاق لي من زوجة وامه وصدق المولى
من بعد وصحت الدعوى لو عبد عبد قال للقيط هذا ولدي من زوجة هذه وامه وصدق مولاها
يثبت نسبته منه وهو عبد لمولاها وعند محمد رحمه الله هو حرة وقوله بعد اي بعد قول العبد
لو ان عبدا كان عبدا بغيره فقال لبيك بعتك من بشر وقال بشر بعتك من بكره والثنان اختلفا
في الذكر واشباهه اختلفا فاعلم ملك بلا بيع وشرا عني في يد رجل جازلان فادعى كل
واحد منهما انه له مائة من ماله الذي هذا واحد ادى البيع بالقد رهم والاخر عاينة دينان
واقاما البينة ففيه بينهما بلا بيع ولا شرا من التنازع وعند محمد يقضي بالملك والبيع لكل واحد النصف
بنصف الثمن وفي المسئلة طول وسبع الجاه الكبير وعوى المحيط **كتاب الاقرار**

كتاب الاقرار

عصبت ثوبا في ثياب بشره مغرر فبواحد من ذكره اقر وقال عصبت منه ثوبا في عشرة
الوابلزم ثوب واحد كقوله درهم درهم وعند محمد يلزم احد عشر ثوبا وثوب في ثوب

قوله مغرر فبواحد من ذكره
والثوب اقر الى المستوله وهو ثوب
عصبت ثوبا في ثياب بشره
قوله ثوبا في ثياب بشره

والريخ المقر كما قاله محمد وقيل الا في اصح واوضح. وقوله على الف درهم له والاكل غير ملزم. واوجبنا لخير المقدم قال لفلان على الف درهم والاكل لفلان لا يلزمه شي لان كلمة الا للتخيير كقولهم اركب هذا والاهن فصار كقوله لفلان او لفلان وعند محمد الا فلا ول. والشركة في العبدان اقرب به بشفق ولم يؤمر بشرك فانتهى. قال لفلان شرك في هذا العبد فله نصفه عند وقال محمد له ان يبين ما شأنا وانما وضع في الشركة بدون الهاء اذ معناه النصف بالاتفاق. وقوله لما قبض عقيب ان اقر بالدفع او بالتقدم مدد. قال دفع الى فلان الباق قال نقول الفيا ولم يقبض ووصل لم يقبض عنده خلافا لمحمد ولو قال خلعت بيني وبينها ولم يقبض يصير في جماعا وكذا اقرضني او اودعني ولو لم يعل عندك واعطاني. ولو لم يبين هذا القطة. وتدعون كذبه وغلطة. تصدق من بعده بثلاثة. ولم يكل الا له اربعة. مريض مرض الموت قال هذه الالف لقطة عندي ولا مال له غير هذا يصدق في ثلثها عنده ويصدق بغير ولا يصدق في الثلثين بدون تصديق الورثة عند الثاني وقال محمد رحمه الله لو لم يصدق في ثلثها يبرأت. ومن يقل على عبد يقتضيه قيمة عبد وسط لا ما يشاء. قال على عبد لفلان ثم محمد يقتضيه عليه بقيمة عبد وسط عند وقال محمد رحمه الله القول قوله في قيمته. مجهولة لتغير بالرب وقد صدقها المذكور الزوج محمد. ثم ائتت بنصف حوله بولد. فهو قريب عنده قليلا عند مجهولة النسب اقرت بالرب وهي تحت زوج فصدقها المقر له ومحمد الزوج صح اقرارها حق ولا يبطل النكاح والاولاد حادثة قبل الاقرار وما كان في بطنها وقت الاقرار احذر اما المولود لستة اشهر فصاعدا من وقت الاقرار عيب عند الثاني حرام عند محمد من الجاه الكبير. من مات عن ثلاثة اولاد. وعن الاولاد درهمين. العدك. فيدعي الكل غير قيمته. اصغرهم بثلثها ويقتصر واعتبر في الكل الدين. وصدق الاوسط في الالفين. لم يقطعا الاوسط كل الف. بل سدسها يبقى له في كفة. والاخلا في ان الف لا كبر. يعطيه له وثلث الف لا صخرت مات وترك ثلاثة بنين وثلاثة اولاد درهم فاخذ كل واحد الف اتم اذ في رجل ثلاثة اولاد درهم على اسمهم فصدق الاكبر في الكل والاوسط في الالفين والاوسط في الالف خلافا لفلان المقر له ياخذ من الاكبر كل ما في يد من الاصغر ثلثا وفيه لاقمن الاوسط ياخذ خمسة اسداس ما في يد عند الثاني وجميع ما في يد عند محمد. زيد وعمر ولهما دار اقر. زيد بها وبينها وبين ذر. وقال عمر ومعا ايضا عمر. فالربيع من حصته عمر ويقتول وهو لما في يد زيد يقتضيه. وبينه وبين ذر يقتسم. ثم تساوى عمر وعمر. فيها لدى عمر وتمر الامر. كذا روي عن شيخه وقد راي. محمد في الربيع

خمساً وروى

والريخ المقر كما قاله محمد وقيل الا في اصح واوضح. وقوله على الف درهم له والاكل غير ملزم. واوجبنا لخير المقدم قال لفلان على الف درهم والاكل لفلان لا يلزمه شي لان كلمة الا للتخيير كقولهم اركب هذا والاهن فصار كقوله لفلان او لفلان وعند محمد الا فلا ول. والشركة في العبدان اقرب به بشفق ولم يؤمر بشرك فانتهى. قال لفلان شرك في هذا العبد فله نصفه عند وقال محمد له ان يبين ما شأنا وانما وضع في الشركة بدون الهاء اذ معناه النصف بالاتفاق. وقوله لما قبض عقيب ان اقر بالدفع او بالتقدم مدد. قال دفع الى فلان الباق قال نقول الفيا ولم يقبض ووصل لم يقبض عنده خلافا لمحمد ولو قال خلعت بيني وبينها ولم يقبض يصير في جماعا وكذا اقرضني او اودعني ولو لم يعل عندك واعطاني. ولو لم يبين هذا القطة. وتدعون كذبه وغلطة. تصدق من بعده بثلاثة. ولم يكل الا له اربعة. مريض مرض الموت قال هذه الالف لقطة عندي ولا مال له غير هذا يصدق في ثلثها عنده ويصدق بغير ولا يصدق في الثلثين بدون تصديق الورثة عند الثاني وقال محمد رحمه الله لو لم يصدق في ثلثها يبرأت. ومن يقل على عبد يقتضيه قيمة عبد وسط لا ما يشاء. قال على عبد لفلان ثم محمد يقتضيه عليه بقيمة عبد وسط عند وقال محمد رحمه الله القول قوله في قيمته. مجهولة لتغير بالرب وقد صدقها المذكور الزوج محمد. ثم ائتت بنصف حوله بولد. فهو قريب عنده قليلا عند مجهولة النسب اقرت بالرب وهي تحت زوج فصدقها المقر له ومحمد الزوج صح اقرارها حق ولا يبطل النكاح والاولاد حادثة قبل الاقرار وما كان في بطنها وقت الاقرار احذر اما المولود لستة اشهر فصاعدا من وقت الاقرار عيب عند الثاني حرام عند محمد من الجاه الكبير. من مات عن ثلاثة اولاد. وعن الاولاد درهمين. العدك. فيدعي الكل غير قيمته. اصغرهم بثلثها ويقتصر واعتبر في الكل الدين. وصدق الاوسط في الالفين. لم يقطعا الاوسط كل الف. بل سدسها يبقى له في كفة. والاخلا في ان الف لا كبر. يعطيه له وثلث الف لا صخرت مات وترك ثلاثة بنين وثلاثة اولاد درهم فاخذ كل واحد الف اتم اذ في رجل ثلاثة اولاد درهم على اسمهم فصدق الاكبر في الكل والاوسط في الالفين والاوسط في الالف خلافا لفلان المقر له ياخذ من الاكبر كل ما في يد من الاصغر ثلثا وفيه لاقمن الاوسط ياخذ خمسة اسداس ما في يد عند الثاني وجميع ما في يد عند محمد. زيد وعمر ولهما دار اقر. زيد بها وبينها وبين ذر. وقال عمر ومعا ايضا عمر. فالربيع من حصته عمر ويقتول وهو لما في يد زيد يقتضيه. وبينه وبين ذر يقتسم. ثم تساوى عمر وعمر. فيها لدى عمر وتمر الامر. كذا روي عن شيخه وقد راي. محمد في الربيع

للمقد

هذا هو المقدم
والريخ المقر كما قاله محمد
وقيل الا في اصح واوضح
وقوله على الف درهم له
والاكل غير ملزم
واوجبنا لخير المقدم
قال لفلان على الف درهم
والاكل لفلان لا يلزمه شي
لان كلمة الا للتخيير
كقولهم اركب هذا والاهن
فصار كقوله لفلان او لفلان
وعند محمد الا فلا ول
والشركة في العبدان اقرب به
بشفق ولم يؤمر بشرك
فانتهى
قال لفلان شرك في هذا العبد
فله نصفه عند
وقال محمد له ان يبين ما شأنا
وانما وضع في الشركة بدون الهاء
اذ معناه النصف بالاتفاق
وقوله لما قبض عقيب ان اقر
بالدفع او بالتقدم مدد
قال دفع الى فلان الباق
قال نقول الفيا ولم يقبض
ووصل لم يقبض عنده
خلافا لمحمد
ولو قال خلعت بيني وبينها
ولم يقبض يصير في جماعا
وكذا اقرضني او اودعني
ولو لم يعل عندك واعطاني
ولو لم يبين هذا القطة
وتدعون كذبه وغلطة
تصدق من بعده بثلاثة
ولم يكل الا له اربعة
مريض مرض الموت
قال هذه الالف لقطة عندي
ولا مال له غير هذا
يصدق في ثلثها عنده
ويصدق بغير ولا يصدق
في الثلثين بدون تصديق
الورثة عند الثاني
وقال محمد رحمه الله
لو لم يصدق في ثلثها
يبرأت
ومن يقل على عبد يقتضيه
قيمة عبد وسط لا ما يشاء
قال على عبد لفلان
ثم محمد يقتضيه عليه
بقيمة عبد وسط عند
وقال محمد رحمه الله
القول قوله في قيمته
مجهولة لتغير بالرب
وقد صدقها المذكور الزوج
محمد
ثم ائتت بنصف حوله بولد
فهو قريب عنده قليلا
عند مجهولة النسب
اقرت بالرب وهي تحت زوج
فصدقها المقر له
ومحمد الزوج صح اقرارها
حق ولا يبطل النكاح
والاولاد حادثة قبل
الاقرار وما كان في بطنها
وقت الاقرار احذر
اما المولود لستة اشهر
فصاعدا من وقت الاقرار
عيب عند الثاني حرام
عند محمد من الجاه الكبير
من مات عن ثلاثة اولاد
وعن الاولاد درهمين
العدك فيدعي الكل غير
قيمتهم
اصغرهم بثلثها ويقتصر
واعتبر في الكل الدين
وصدق الاوسط في الالفين
لم يقطعا الاوسط كل الف
بل سدسها يبقى له في كفة
والاخلا في ان الف لا كبر
يعطيه له وثلث الف لا صخرت
مات وترك ثلاثة بنين
وثلاثة اولاد درهم
فاخذ كل واحد الف اتم
اذ في رجل ثلاثة اولاد
درهم على اسمهم
فصدق الاكبر في الكل
والاوسط في الالفين
والاوسط في الالف خلافا
لفلان المقر له ياخذ من
الأكبر كل ما في يد من
الاصغر ثلثا وفيه لاقمن
الاوسط ياخذ خمسة
اسداس ما في يد عند الثاني
وجميع ما في يد عند محمد
زيد وعمر ولهما دار اقر
زيد بها وبينها وبين ذر
وقال عمر ومعا ايضا عمر
فالربيع من حصته عمر
ويقتول وهو لما في يد زيد
يقتضيه وبينه وبين ذر
يقتسم ثم تساوى عمر وعمر
فيها لدى عمر وتمر الامر
كذا روي عن شيخه وقد راي
محمد في الربيع

دار بين اخوين مثلاً اكبر واصغر فاقترالا كبرانا بينهما وبين زيدا مثلاً واقترالا اصغرا بينهما وبين زيدا وغير وارباعاً فريد تدافعا عليه اناهم واقترالا اصغرا وحده الاكبر فعند الثاني لزيدان ياخذ التربع من يد الاصغر ويقيم الى ما يبالا كبر ليكون بينهما نصفين وهو رواتيه عن ابي حنيفة وقال محمد ياخذ من الاصغر خمس ماني بين ويقيم الى ما يبالا كبر فيكون بينهما نصفين وهو رواتيه عن ابي حنيفة رحمه الله محمد رحمه الله ان زيدا اقترالا جميعاً من جهة الاصغر ان يقول له لو كنت بالاكبر عني فيل كان لك ماني يسهم ولهم ولهم فلما صدقني الاكبر فيل خاصة فقد رفع نصف مؤنتك عني فيبقى لهم ولهم وكذا نصف سهم وقد كان سهمان ونصف سهم وفيه كسر فاصعق فيصير خمسة فيأخذ خمسة ماني فيه فيقيم الى ما يبالا كبر فيصير ستة بينهما نصفين لكل واحد منهما ثلثه وبقية يد الاصغر اربعة بينه وبين غيره ونصيفين لابي يوسف رحمه الله ان الاصغر اقترالا الدارين اربعة نفر وزيد لا بعهم ولو كان جميع الدارين دفع اليه ربعها فان كان نصفها في يد دفع اليه ربع ماني بين فصار الذي في يد اربعة فصار النصف الاخر الذي في يد الاكبر اربعة فيأخذ سهمان من الاصغر ويقيم الى ما يبالا كبر فيصير خمسة بينهما نصفين فالكسافر بالاشي في اصل الحساب وهو ثمانية الذي هو كل الدار فيصير ستة عشر ياخذ زيد من الثمانية الذي يد الاصغر ماني ويقيم الى ما يبالا كبر فيصير عشرة فيصير لكل واحد منهما خمسة وبقية يد الاصغر ستة فتقسم بينه وبين غيره ونصيفين لكل واحد ثلاثة من المختلف وقوله يعثور اي يؤخذ **كتاب الوكالة** ومن مضر طاعة وردت وعاد بعد لم تعد وكالتة ارتدا الوكيل ولو قارب الرب وقضى به ثم عاد مسلماً قال محمد يعود وكلا خلافاً للثاني وانما وضع في الوكيل ادنى الموكل لا يعود الوكالة في ظاهر الرواية بالاتفاق من الصداية

كتاب الكفالة وقوله بريث للايقاع وليس للاسقاط والابرا قال الطالب للكفيل ابرأ من المال سقط عنه لاعتنا الاصيل ولو قال بريث الى هذا اقرار بالايقة ورجع الكفيل على الاصيل اجماعاً وان قال بريث من المال فوافق ابرأ بالايقة وعند محمد هو اسقاط لو ابرأ بالبيت والوارث ردة فالدين غير ساقط فليست قد ابرأ الطالب للمطلوب بعد موته ورد وارثه يرتد برده عند ابي يوسف خلافاً لمحمد رحمه الله **كتاب البيع**

وقال في البيع على المنافع هلال ربي العتيق غير قاطع كذا في موطأ المدعي الدان والقبيل في الثوب والحمار كذا لو فات محل المنفعة بفعل من يضمن فيما صنعته والمدعي بين سائر مثله خبز وبيتي دعوى اصله وهلكه بلا ضمان يبطله وما لك العين له تقبله وهو لدى الآخر

لدى الآخر كالمستاجر وكل ذلك يبطل فاستبصر ادعي عينا او ديناً او حقاً في عين فصله على منفعة معلومة كدفع عبدة بعينه او سكنى دار بعينها بشر اجاز الصلح فان مات المدعي او المدعى عليه قبل استيفاء شئ من المنفعة فهو للمدعي عليه لا يبطل الصلح عند ابي يوسف مطلقاً وبموث للمدعي ان كان الصلح وقع على استيفاء منفعة لا يتفاوت الناس فيه سكنى دار شهر او خدمته عشرة فكذلك لا يبطل وان وقع على استيفاء منفعة يتفاوت الناس فيه كذئب ثوب بعينه شهر او زكوب دابة بعينها شهر لا يبطل ويرجع جميع حقه ان صالحه عن اقراره ويجمع دعواه ان صالحه عن انكاره ولو كان استوفى بعض المنفعة يرجع ببقية الحق ان صالحه عن اقراره ويقتد بك عن الدعوى ان صالحه عن انكاره وعند محمد يبطل الصلح بغير ثبوت كل واحد منهما لان هذا الصلح عند ابي حنيفة لا يجازى ويذهب فاحد العقادين تبطل قلت فاذا انبطل الصلح بغير ثبوت الحقة والتبوع والدابة اجماعاً فلذلك قال في النظم لابي الثوب والحمار وكذلك ان هلك البع الذي وقع الصلح على منفعته بغير ثبوت الاجنى لا يبطل الصلح عند الثاني لانه فات بالقيمة لكن المدعي بالخيار ان شاء ابطال الصلح وعاد عمار اس دعواه لان المعقود عليه قد تغير وان شاء ابقى الصلح ويشترى له بالقيمة مثله فيستوفى منها فانه وان هلك باستملاك المدعي لا يبطل الصلح ويؤخذ من المدعي قيمته ويشترى به مثله فيستوفى منفعته ثم اخلف المشايخ رحمهم الله في ثبوت خيار هذا الفصل قال بعضهم له الخيار لانه اجتمع من الرقبة وقال بعضهم لا خيار له وهو الاصح لانه تغير بضرعه قلت وانما قال بفعل من يضمن لانه لو هلك بغير يد اواستحق او هلك باستملاك المدعى عليه لا يضمن ويبطل الصلح اجماعاً وهو الحق بقوله وهلكه بلا ضمان يبطله وعند محمد يبطل الصلح بفوات محل المنفعة كما يبطل بغير احداهما وهو الراد بقوله وكل ذلك يبطل فاستبصر اما قوله وما لك العين له تقبله فصورته اجرا للمدعي المحل الذي وقع الصلح على منفعته من المدعى عليه فمن الصلح قال ابو يوسف رحمه الله يجوز الاجارة ولا يبطل الصلح وقال محمد لا يجوز الاجارة ويبطل الصلح وكما لو اجرا المستاجر من المواجه في مدة الاجارة ولو اجرا محل المنفعة من غيره يجوز اجماعاً الا فيما يتفاوت الناس فيه كما في الاجارة والمكساة بخلافها بناء على اصله وهو ان استحقاق هذه المنفعة بالصلح كاستحقاقها بالاجارة عند وعند ابي يوسف باعتبار ملكه بناء على زعمه لا بعقد الصلح ولذا قال ابو يوسف لو ارثته ان خلفه بعد موته في استيفاء هذه المنفعة من الموقوفين وشرح الطحاوي والقنوري وان يكون دعواه في الشاة تجزء صلحها في بيع القوف تجزء ادعي في غنم دعوى فصالحه منها على صوفها الذي على ظهرها على ان تجزء من ساعتها جازعته خلافاً لمحمد ولو صالحه على صوف ظهر شاة اخرى او على

لبن في فرع هذا الفهم او ولد في بطنه لم يجز انما قد شرط في المبوطيين والشروح ان يجزه من
ساعته لانه هذه الملة في فرع ملة بيع الصوف على ظهر الفهم لان ما جاز بيعه جاز الصلح عليه وجمعة
انما يجوز بيعه اذا شرط ان يجزه من ساعته فاما اذا باعه بشروط التركة فانه لا يجوزنا البيع كذا ذكره
المبوط طفاهنا ذه ورؤى في النظم صنعة التجسس في قوله بحرقا لا اقل من الجواند جزم
لانه جوابا لشرط وهو باقيا حكم الملة والثاني من الجذوه هو القطع الفعل زيل غير وتمر
احرق بمرو ثوب زير بشر وصار بالدين ضمان قيمته لم يبقه لم يبقه دين مشترك
لغيره وعبر على زيد فالتفاح في شاة زيد فقته قيمته وتقاصا فليس للاخذ ان يرجع عليه بنصفه
عند الثاني لانهم يصل اليه شيئا لو تقاصا في ارش جناية جن عليه وعند محمد لما يرجع عليه بنصفه
والدين المشترك ان يكون واجبا بسبب يلقن البيع اذا كان صفقة واحدة وغن المال المشترك
والموروث بينهما وقيمة المستلكت المشتركة من الهداية ولو يتر عن عيوب العبد ما اخضع الجوز
عند العقد بل ادخل الحاد في قبل القرض في ذكاة والقاضي بذلك اشترى عبد الفلم يقبضه
حتى صالح البائع على ان ابتاعه من كل عيب ثم حدث به عيب وقبضه فليس له ان يرد به بعينه عند
يوسف خلافا لمحمد لو كان شرط الهرة من كل عيب عند البيع كان على هذا الخلاف وخالفنا ما جاء في
ان العيب الحادث بعد الباءة قبل القبض يدخل تحت الهرة عند خلافا لمحمد لو كان الف درهم وعشرة
من الدنانير على شئ ذكره صالحه منها بالف درهم والعشر من ذلك للمسلم وبعضه نقد
وبعض باجل فانه يجوز في الشرع اجل لرجل على اخر مائة درهم وعشرة دنانير صالحه من ذلك
على مائة درهم وعشرة دراهم الى اجل فانه لا يجوز لان العشرة بازا الدنانير صرفا لاجل لان الصلح يقع
على خلاف جنس الحق فاعبر بما وضة لا اسقاطا فان صالحه على مائة درهم وعشرة دراهم على ان ينقد
حينئذ دراهم وستين الى اجل ثم نقد حينئذ قبل ان يتفرقا لم يجز عند محمد لانه مرفق وقد شرط
التاخير في بعض المائة فيقصد الشرط وعندنا يوسف يجوز ان الاجل في ستين كجمل بطريق التكرار
ويجوز ان يستلها وقصدتها تعين العقد فيجمل على التردون الشرط تصويحا حتى لو قال وعلى ان ستين
الى اجل فيفسد تصريح الشرط وهذا الحكم في جميع الموزونات والمكيلات من المبوطيين وقوله اجل الى اجم
وبالمثل لو قال انت كلكم في عشرة اشهر وحينئذ تسلم لا يجوزنا التحكيم مضافا الى وقت مستقبل
عند الثاني خلافا لمحمد وصورتها ان يقول المسلم جعلنا كلكم غدا او كل شهر وتعلق التحكيم
على هذا الخلاف وصورتها ان يقول المسلم اذا اهل الالهة فاحكم بيننا او قال لا تني اوعدا

اولعبد اذا اسلمت او اعتقت فاحكم بيننا في ادب القاض من المحيط وانما وضع التحكيم لان الامارة
والقضايتان مضافا او معلقا اجماعا وانما اورد الملة في الصلح لان التحكيم صلح يقع حينئذ
الا يتراض الحفنين **كتاب الرهن** لو اشترى ثوبا منه مع امير على
مكذب لقوله مخفي لم يثبت الرهن ولا يقض بان يقبض هذا مع عدل مؤمن ثوب لرجل
في يد رجلين فقال احدهما ارضته انا وصاحبه بما يقدم من اكله واقام البيضة على ذلك وحده صاحبه
وقال لمارأيتني وحده الراهن الرهن ايضا فعندنا يوسف لا يقض بالرهن اصلا ويرد الرهن على الراهن
وقال محمد رحمه الله يقض بالرهن للمدعي غير ان في نوبة الجاهل لا يجعل الرهن بدية مع اقراره لانه لا حق له
في اسكاه فيوضع على يده الى ان يصل الى المدعي ليس به فاذا وصل يرد على الراهن فان هلك في يد المدعي
ذهب نصيبه من المال ان كان فيه وفا وقيل قول الشيخ مع ان يوفى بها الله من المحيط وغيره
ثم رتبنا ارض بدني قال ذاك تلمية هذا ولا دين لنا وانك لا اخذ الرهن بطل لان شخص
دينه دون الكل رجلان لكل واحد منهما على رجل الف درهم فان ثمنهما ارضه بدينهما وقبضاهما
ثم قال اجدهما ان ديننا عليه بالمال والارض ايدينا تلمية وانك صاحبه بطل الرهن عندنا وقال محمد
لا يبطل ويتبرأ من حقه والرهن على اله ونفس التلمية من اقراره ان حقيقه رحمه الله مستأثن قد
رهن الشئ فقل عند اركا وسببه بعد حصل فالرهن للقايض والدين بطل لا الدين يقض منه
والفضل نفل واضرب القوي عن الصدرا لاجل حرق ستان رهن شيئا بدينه عند مسلم او ذمي
او ستان في دار الاسلام ثم حرق دارا لم يضر الماؤون واسرود يصير الرهن ملكا للمرته بدنييه
عندنا يوسف قال محمد هو رهن بالمال يباع فيه فانه فضل من ثمنه شئ هو الذي اسره لانه اقرب
التاس اليه وعن ابي حنيفة رحمه الله عنه روايتان وقيل اى رجوع ومنه القافلة نفقا ولا تنظيم المغارة
والنفل ما يتفكه الغازي اى يعطاه زائدا على سهمه والقيمة ما ينزل من اهل الشدة عنق والجذب
قائمة والتم ما ينزل منهم بعد ما تضرعوا بوزارها وتغير الدار اذا الاسلام من المستجير
كتاب المضاربة لو زاد سدس الربح المضارب بعد اقتسام
فوعين الصائب اقتسم ربه المال والمضارب الربح واخذ ربه المال فقال المضارب انك
قد غبتني فزاد سدس الربح او قال جئنا الى قد غبتني فنقص المضارب من حقه سدس الربح فان
جائنا لازم عندنا يوسف ويرجع كل واحد منهما على صاحبه بما حصل له من ذلك الى ما حصل لكل واحد
منهما بسبب الخط والزيادة فربح المال حصل له سدس آخر يحفظ المضارب فيرجع به على المضارب

والمضارب يحصل له من زيادة ربه المال في جميع عمار ربه المال وقال محمد بن جواد الخ طردون الزيادة
من المبوط فاطم جازين بالاتفاق فلقد اوضح في الزيادة وانما اوضح بعد الاقسام لان الخط والزيادة
قبل الاقسام جازين بالاتفاق من المشهور وليس بالغير المضارب والشيخ عنه النجاشي والاشعث
المضاربة بالفلسا لثاقفة لا يجوز عند خلافا محمد وعنه في حنفية ربه اسعنه روايتان مضارب
بالنصف في الالف قد اصابته الاصل رجاء وانفق اعطاه ربه المال الاخرى بالثالث والثفوي
فيه اجري فثبت نصفه على ما سلف فضلع الف من النجاشي والثالث والثاني والثالث والثاني
وقيل قول الشيخ قول الثاني دفع المدخل الفاضلة بالنصف فعمل ورجع الفاشم اعطاه الف اخرضا
بالثالث وقد اطلق له العمل فيما خلط خمائة من هذه الفاضلة المضاربة الاولى تم هلك منها الف فالدال
من ربح المال الاقل عند فيكون الف الف بالكل كرم رجا بقا في المضاربة الاولى الف الاربع فيها مال المضاربة
الثانية الف ايضا لم يهلك منها ثمانية خمائة منها خلطت بمال المضاربة الاولى وخمائة موضوعة في
منزل المضارب فيرد كل عند الفسخ وقال محمد رحمه الله الهلاك يضر في الرجوع والى راس مال المضاربة
على قدر المالكين احاسا لاقام المضاربة الاولى الفوم المضاربة الثانية خمائة فيجعل كل خمائة
منها في راس مال الفان اربعة اسهم فاذا هلك الف درهم يضر في الملاك الى المالكين جميعا على هذه السهام
فيكون الهلاك من مال المضاربة الثانية على الف وذلك ما يتان فقد هلك من مال المضاربة الثانية
ما يتان وبقى ثمان مائة ثلثا في المضاربة الاولى وخمائة موضوعة في منزل المضاربة
وهلك من مال المضاربة الاولى اربعة اجزاء الف والثلث ثمان مائة بقى من مال المضاربة الاولى الف
وما يتان الف راس مال المضاربة الاولى وما يتان ربح مال المضاربة الاولى فيكون بينهما نصفان على ما مر
في ربح المضارب عار ربه المال لاجل المضاربة الاولى الفومية ولاجل المضاربة الثانية ثمان مائة
وانما وضع في الهلاك لكونه ربحا للمالكين ورجع ولم يهلك شيء كان الرجوع موزعة على المالكين احاسا اربعة
اجزاء من المال الاول والثاني اجماعا وانما وضع في المضاربين مع واحد لو كان العاقد
اثنين والمصلحة باها اذا هلك منها الف كان الهلاك مصروفا الى المالكين ولم يكن مصروفا الى الزوج
اجماعا الكل من مبوط خواهر زاد بطريق الاختصاص يقتضيه كل منصف من اولى الابصار ومن
المبوط البكري والمختلف وفي المصلحة تفصيل حجة تقر في المحيط وشك اي خلط قوله بما سلف
في نسخة بما اكتسب ذهب وفي نسخة المصنف لثالث وسلف والاجل المشروط كان واجبا
في جعله اجير مضاربا لما وجد جلا عشر اشربا اجره علوم يشترى البند ببيعه لنوجا يد فان

فان رفع اليه هذه المدة فالا مضاربة بالنصف فعمل فيه ورجع فكله لرب المال عند ان يوسوله الاجرة الشوط
وعند محمد لم يشترط المضاربة ولا اجله مادام يعمل بهذا المال وان عمل الى آخر لرب المال ولم يعمل الى
المضاربة يستوجب الاجر والاجرة لا تبطل بالاجماع واجرى مثل فاسد المضاربة ان جاز والمشروط
في الحاسبه لم يجب الفضل وان لم يستفد ربحا فلا اجر ففكر واجتهد عمل المضارب في المضاربة
الفاسدة ورجع فالرجع كل له ربه المال والمضارب اجمل الخ فيما عمل وكذلك اذ لم يربح كما لم يربح يستحق اجر
مثل عمله وان لم يحصل الخارجه وهذا جوابا لظاهر الرواية وذكر القدرى عن ابي يوسف رحمه الله انه اذا
لم يربح فلا اجر له والمخيط والثقة قلت ولعل الشيخ رحمه الله ما في النظم الى رواية القدرى ثم عن ابي يوسف
لا يجاوز به القدر المشروط وقال محمد بن جواد الخ طردون **كتاب الزراعة**
والبذر من هذا ورجع ذلك البقر والارض والفعل لم يجز معتبر اذا كان البذر والعمل من احدهما
والارض والبقر الاخر جاز عند ابي يوسف خلافا لمحمد كذا في الترخين وهذا يوافق النظم
لوقيل لا الفعل وكوقيل والفعل وهو لغظ المصنف لا الله الا ان يعطى الفعل على البذر ون
الارض قلت لكن حاجة الى هذا التكلف في الخ لا في ثابته النفسين فقد قال في جامع قاض خان
وكذا ان كان البذر من احدهما والباقى من الآخر فاسد ونحوه في سنة جازين للتعامل فعمل هذا استقام
اللفظان وغير تكلف وشرطان يحصل المزارع مجوز لا يجوز مانع شرط الحصاد على المزارع فست
المزراعة في ظاهر الرواية اياها كان البذر وكذا الديار والتذرية والحمل الى البذر ونحوه في سنة جازين
انه اجاز شرط الحصاد على المزارع وعليه ما تقوى وانما وضع في جانب المزارع اذ لو شرط ذلك على ربه الارض
لا يجوز له اتفاق في التهمة وان تزوجت على ان زرعت ارسل بالنصف في بذرك فعت فنفصا اجر
الارض حرم اذ تسد وفي الملاك في ربحه فليعتق وكان حرم للمثل عند ابن ابي حنبل وفي الكلا في شقة
فليعلم تزوج امرأة على ان تزوجها فرضه هذه السنة ببذرها وعلى ان الحارج بينهما نصفان
جاء للكا وفسد للملاعة لا شرا لواحد العقدين في الاخر غير ان الملاعة تسند بالشرط الفاسد
لا الكا ثم عند ابي يوسف رحمه الله التسمية صحيحة وصدا قما اجر مثل نصف الارض وعند محمد رحمته
التسمية فاسدة ولا باهر مثلنا الا ان يجاوز ذلك اجر مثل جميع الارض في خيل الاجر مثل جميع الارض
والاصل في هذه المسائل انه ان كان المشروط بمقابل البضع بعض الخارج فالتسمية فاسدة عند محمد
كما يأتي في آخر الباب ولذا في المشروط بمقابل البضع منفعة الارض ومنفعة العامل في صحة
التسمية اختلافا فكل بيتا ان زرعت فيجوز الحارج لها وعليها الزوج بسبب الزراعة اجر مثل الارض

مختلف حصرة
اذا كان البذر والعمل من
احدهما والارض والبقر من
الآخر جاز عند ابي يوسف
والفعل من واحد والبقر والارض
من الآخر

في الثاني في الحكم الثاني وهو الخلل وقوله ابن الحسن فاعل قوله ووافق كذا قال في الشيخ خبرهم
أقضية وبالخلا في بطن وجاء عنده وهو قول الثاني أن المأثر المهر بالعيان وأوجب لأخره الأكل
لكن رأى في الخبر المثل تزوج علي هذا الذي من المهر فاذا دخل هذه الميتة فاذا ذهبت فله مهر
المثل عندنا حنيفة وعندنا يوسف لها المأثر اليه وعند محمد الدكية المأثر اليه وفي الخبر المثل
وقوله أن المأثر باللفظ هو الصحيح ولو لم يكن طلق فالتقوت فانقضت فكنت فقلت فارتفعت
فهو في الأول عندنا وفيه وعند يعقوب كذا في المشكل وهو من الثاني إذا نكح نزل ومنه عندنا الأخير
مما أحق طلق امرأته ولها البن فترت بعد العدة بأحق فقلت فقلت لها البن فارتفعت صبيها فالزواج
من الزوج الأول عندنا حنيفة ربه الله إلى أن تلد وعندنا يوسف فكذا ان لم يعلم وان يعلم أنه من الثاني
فمن الثاني وكذا لما يعلم بالبرقة والخلقة والغلة والكثرة فان اللبن من أول ما ينزل بسبب الحمل يكون
رقيقا ثم يصير خشنا إلى أن تلد وكذا نزل إذا اللبن في ندرها من نزل من الثاني وعند محمد هو من المأثر
وأنما وضع في حال الحمل لأنها إذا ولدت فاللبن من الثاني إجماعا دون الأول وكذلك إذا لم تحبل في الثاني
بعد فاللبن من الأول إجماعا دون الثاني فإذا موضع الخلاف ما إذا حبلت ولم تلد وقوله ما احتمل
أي ما دام حمل من الأول يكون من الأول فاذا بلغ مبلغا لا يحل من الأول وذلك بنزول اللبن بعد أن
تلد من الثاني فينقطع من الأول وما لم تلد فالاحتمال قائم من ميسر خواهر ياده والله أعلم
كل من الزوجين ما يصنع له من المأثر فهو في النزاع له وإنما المشكل للزوج إذا عا شافا نيات
وللمرأة إذا جعل الآخر ما فيه يشك لوارث الزوج إذا تزوج هكذا وصير الثاني جهرا من ماله
لها ووراثته لبعولها. اختلاف الزوجان في ماله البيت وورثتهما فما يصنع للرجل كالسيف والقلنسوة
فوله وما يصنع لها كالملاحة والمقنعة في المأثر والمشكل في الفديش والأواني فالزوج في حيوتها وكذا
بعد موتها وإن مات هو فالمشكل لها وعندنا يوسف لها قدر جهرا من ماله وعند محمد فوله ولو ورثته
في الحالين لأن يدر وارثه كيد **كتاب الطلاق** لو شرط التحليل في العقد انقضى
تحليله وعند يعقوب فسد. وجان في قوله الأخير العقد ولا تحلل للبدني بعد. تزوج مطلقة
الثلاث وشرط بالقول التحليل بان قال تزوجتك نفسي لتجامع ثم طلقته حتى أحل الزوجي
الأول فترت وجها على كذا قال أبو حنيفة رحمه الله النكاح صحيح وتحلل للأول لكن يكره ذلك للأول
والثاني وقال أبو يوسف النكاح فاسد ولا تحلل للأول وقال محمد النكاح صحيح ولا تحلل للأول والصحيح
قول أبو حنيفة رضي الله عنه وفيه في نظم الفقه قال أبو حنيفة النكاح والشرط جائز إن كان من المأثر

بعد ما جاعها بحب عليه وأما وضع في الشرط أن لو لم يشرط بقوله بل فقد ذكر حلت للأول عندهم قيل
الحمل ما جاوره لأنه نكح وصول الأول إلى الحمل ولا ضرر لأحد وتأويل قوله لم يشرط الله التحلل والحمل له
أن يقول لغير ما حلت لك أبنتي كذا أو كما شئتم لكن نظرية اختلاف العلماء للهي أو أن المراد من الحديث
الزوج الثاني والحمل للاستقرار عند الضرر كذا المبارة تأمل تدبر وفي المبارة وفي الثاني
وفيها في الفقه الشيباني خالف امرأته أو بارها على ما لم يعلم عن ابن أبي شبة المهر عن الزوج فإن
كان المهر مقبوضا ولم يدخل بها سلم لما ذكره وقال أبو يوسف يسقط في المبارة لا في الخلع وقال محمد لها المهر
على الزوج وللزوج الرجوع عليها بالتصديق إذا طلق مقبوضا قبل الدخول وإلى أصلان الخلع والمبارة
على ما لم يعلم سمي من المهر يوجبان براءة كل واحد منهما عن صاحبه عن حقوق النكاح عندنا حنيفة
وعند محمد لا يوجبان إلا فيما سمي به والثاني معية في الخلع ومع الشبهة المبارة وغيره من الأبدان في حب
تحلف الأقرب تلك الغضب حتى يتم صوم شعبان الأحب. وعند يعقوب إذا يوم ذهب
منه وما صام فأبلا وجب. وهو كذلك الآخر للمال سبب. وقيل تلت الحول لو شرا كسب
صوما إذا أبلا فليكن شئ. قال لا امرأته وهو رجب والله لا أقرب حتى أصوم شعبان لا يكون موليا
كقوله حتى صوم شرا وقال أبو يوسف لا يكون موليا في أي حال لم يفته صوم شعبان فاذا فات صوم شعبان
يفوت صوم يوم منه صار موليا من ذلك الوقت وقال محمد رحمه الله يصير موليا إلى حال فان صام شعبان
أو شهر قبل مضي أربعة أشهر سقط الأبلاء قوله منه أي من شعبان وأما وصف صوم شعبان بكونه
أحب بغيره بقوله عايشه رضي الله عنها إنا رسول الله كان يصوم شعبان كله فقلت يا رسول الله رأيت
أحب الشهر ليكن تصوم شعبان فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى يحب من كان غنيا ف يرضى من نفسه في تلك السنة
وإن أحببت أن يأتينا جلي وإنا صائم. أدنى زمان عتة تصدق فيها لئلا يولد تكلف
وهو القاتون بحسن تقرب. ومائة فيمار واه الحنفي والخو والتشون عند الثاني.
وخطأ حديث شرة الشيباني قال لا امرأته إذا ولدت فانت طالق فقلت ثم أقربت بصفة
عذرا بانا حيض عندنا حنيفة رضي الله عنه برواية محمد عنه أنها لا تصدق أقل من خمس وعشرين يوما
وعشرون نفاسا وخمسة عشر طهر وخمسة حيض ثم طهر وحيض كذا وعنه برواية الحنفي أنها لا تصدق
في أقل من مائة يوم كل حيض عشرة وأبلا كما مر وقال أبو يوسف تصدق في خمس وثلاثين يوما أحدهم
نفاس وثلاثة أشهر كل طهر عشرة وثلاث حيض كل حيض ثلاثة أيام وليا لها وقال محمد تصدق أربعة
وخمسين يوما وساعة نفاسها ساعة وأبلا وكذا يخرج أبو يوسف من الله كما مر أنف

كتاب العتاق جارية اثنين يقول واحد شريك استولد وهو جاهد
 يقدم نصف جنتهما المتكبر والنصف موقوف يقول الاكبر واذننا الموقوف عند الثاني واعطيت لكل
 لذي الشيباني اية بين اثنين قراهما انا ام ولد لشريكه ولو يكن له ام ولد للقرلة خدم يوما للملك
 ولا سبيل للمقتل عليها وقد في باب محمد ربه الله فان جنت جناية فنصف الارش على المتكبر والنصف موقوف
 عند ابي حنيفة ويوسف المصنف على المتكبر والنصف على غيرها وتسمى للمتكبر وان
 جنت عليها ليرفع المختلف والعقد بين اثنين لو علق ذاه عتاقه بغيره يوم كذا وذاتك الفعل فيه
 ومضى والفعل لم يبد ولا التمسك بذا فالنصف بالجار نحو سقى في نصفه بكل حال كما كذا الذي الثاني
 ولكن لا يركب بعبادة لذي اليسار بينهما وهو لذي الاخير سقى لهما في الكل حال الفقير لا حال الغنى
 عديدين اثنين فقال احدهما ان دخل فلان دارا هذه الدار فانت حر وقال الاخر ان لم يدخل فانت حر
 فمضى عند واقف لهما لا يدرى ان دخل فلان الدار ام لا فعند ابي حنيفة ربه الله عتق نصف العبد وسعى لهما
 في نصف قيمته بينهما مؤسرين كانا امسرين او احدهما مؤسرا والاخر معسر وعند ابي يوسف يبيح
 في نصف قيمته بينهما ان كانا معسرين ولا يبيح ان كانا مؤسرين وان اختلفت شأنا يبيح ربع قيمته
 للموسر دون المعسر وعند محمد ربه الله يبيح في جميع قيمته ان كانا معسرين ولا يبيح في صدق وان اختلف
 امرهم يبيح للموسر نصف قيمته وانما وضع في عذر واحد ان عديدين بان اختلف كل واحد بعقد عبده واحدة
 لم يعتق واحد منهما في قولهم ثم اختلف لفظ المشتق فيه والحاصل انه لو قيل قد لاني يقال لذي اليك ان
 ولو قيل لا يرى يقال لذي العسار مريد كاتبه مؤلا ومات لا مال له سواء في ثلثي القيمة او كل
 البذل يبيح وهذا مذهب الصدي بالاجل ويقولون يعقوب يبيح في الاقل من ذاك اياها خيار
 يحتمل كذا لذي الاخير لكن قد جعل كاف كل بديل ثلثي بذر مرتبة كاتبه مؤلا ومات ولا مال له سواء
 فعند ابي حنيفة ربه الله ان شأنا يبيح في ثلثي قيمته او كل بديل الكتابة وعند ابي يوسف في الاقل من ثلثي قيمته
 او كل بديل الكتابة بلا خيار وعند محمد ربه الله لا خيار له بل يبيح في الاقل من ثلثي قيمته وثلثي بدل الكتابة فالخلاف
 في موضع واحد هذه التخيير فعند ابي حنيفة ربه الله يتخير وعند محمد ربه الله يتخير في الثانية سقوط ثلثي بدل الكتابة
 فعند محمد ربه الله سقط وعند محمد لا يسقط وانما وضع في كتابة المديون تدبير الكاتب من باب ابي حنيفة ربه
 لو كاتب لم يرد عبدا وقتل عند جاز وقال يبيح في وكالا صا راء الثاني وكالا يبيح عند الشيباني
 مرتد كاتبه ثم قتل مرتدا بطلت الكتابة كسائر التمرقات عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ينفذ كما ينفذ تعرف
 القوي معناه من جميع المال وقال محمد ينفذ كما ينفذ تعرف في الميراث من الثلث **كتاب المكاتب**

مكاتب اثنين وذا حصته اعتق فالأبلى على كتابته واعتقائه ثم تاتي فرقتيه قد جعل المضمون
 نصف قيمته واوجب له الاخر في ذلك الاقل من قيمة النصف ومن نصف البذل مكاتب بين اثنين
 اعتق احدهما نصيبه لم يعتق حصته الاخر عند ابي حنيفة ربه الله وعند ابي يوسف يعتق ويضمن
 نصف قيمته وعند محمد ربه الله يعتق ويضمن الاقل من نصف قيمته ومن نصف البذل الكتابة
كتاب الايمان من كتب عبد المرء من ماله في كتابته في الجنت لا ينو ولا دين به
 واذا لوضعت عند الثاني شرط ولم يشترطها الشيباني حلف لا يركب دابة فلا يركب
 دابة عبد اذن لفلان ولادين عليه ونواه يكت عند ابي حنيفة ربه الله وعند ابي يوسف يكت
 بالنبي والمديون وغيره سواء وعند محمد يكت بكل حال وقضى اعتق عبدي وله
 عبدي عبد في خلاف مثله وكذا لو قال عبدي احرار فالان في دخول عبدي عبد الماذون على هذا
 التفصيل **كتاب الحدود** ذميمة او ذات اسلام رضى بها الذي لثامن
 حذو هو لا ويضربان الحد عند الثاني ولا يحد لذي الشيباني حرق ستان رضى بذميمة
 او عؤمنة حرقته لامة دون الرجل عند ابي حنيفة ربه الله ويحدان عند ابي يوسف ولا يحدان عند محمد
 واصل من باي يبيح وانما قدم الذميمة على المسلة مع ان تقدم المسلة احق لان الموضع موضع
 الذي فتقديم الذميمة ههنا يكون اليقين في التزليل لحدوث صواع وسبع وصلاح ومساجد
 ثم معابد النصارى واليهود على المساجد حيث وقع في موضع التهديم **كتاب الشقة**
 لو سرق المسروق من انسان لا رد بعد القلع عند الثاني ورد نجاة لذي الثمان وقوم
 الصبي لذي الشيباني سرق ثوبا بصبغه اسود وقطعت يده يردده نجاة عند ابي حنيفة لان السواد
 نقصان عنده وعند ابي يوسف لا يردده لانه زيادة متصلة وعند محمد يردده ويضمنه ما زاد الصبي
 فيه وانما وضع السواد اذ غيره من الالوان خلا في آخر من باب محمد ربه الله لو قال تجوز سرق
 من علي هذا مؤلا يقول العيني فالقطع والرد لذي الثمان والقطع دون الرد عند الثاني
 وقد نفي كل هذا الشيباني وقال يقد العتق بالثمان عبد مجزى اقتبس رقم مال بعينه من فلاه
 وكذب مؤلا فقال هو مالي صا قراره ويقطع يده ويرد العبد الى فلاه عند ابي حنيفة ربه الله عنه
 وعند ابي يوسف يقطع ولا يرد العبد الى فلاه وعند محمد لا يقطع ولا يرد لكن يضمن قيمته بعد العتق
 وانما وضع ما كالم اذ لو اقتبس رقمه بالسرقة يرضع اقراره حقا القلع عندهم لان هذا اقرار بالقطع
 دون المال فان الثمان لا يجب ان يكون سرقته من ثمن هذا المال المسروق اشارة

اليه لفظ المشقة فيغير قوله قد علم مبتدأ غير مشار الى المسئلة الاولى يعنى قد علم في موضع
 الى كذا عندهم وانما وضع في الجور رادع المادون يعطيه الوجوهين عندهم من المحيط **كتاب الغيب**
 لو غيب المثلث ثم انصرم الى الواجب القيمة يوم اختصا ويوم غيب العين عند الثاني وحالة
 الغيب لدى النبياني غيب مثلثا لئلا يكتسب حجة وبطلان ركنه ثم عجز عن رد المثلث بانقطاعه
 عن ايدي الناس بغير القيمة لكن عند ان حجة يوم القضاء والخصومة وعند ان يوفى يوم الغيب
 وعن محمد رحمه الله قيمة في آخر يوم كان موجودا ثم انقطع والمثلث يكون كيكيتا او زينا لا ضرر في
 تبعضه او عذوبا متقاربا وهو لا يتفاوت اتحادا القسمة والقيمة كالجور واليسف من المحيط
كتاب الودعة من اودع المحور شيئا فوضع عند مساوية فضاع فضع
 يضمن الاول او لا يضمنه **كتاب الودعة** وما على الثاني ضمانا ابدا وضمانا الحال عند الثاني وبعد اعتنا في كل
 النبياني اودع حصة عند محو شيئا فوضع المحو الى عبد محو لا حرد دعة فضاع عند المودع
 الثاني فعند ان حصة له الله له ليس للمالك ان يضمن الاول ان يضمن الثاني اصله وعند ان يوفى
 له ان يضمن ايها شاء الحال وعند محمد رحمه الله ان يضمن الاول بعد العتق وكذا الثاني وذكره بعض نسخ
 المختلق ان عند ان حصة له ان يضمن الثاني في الحال لا يملك يملك المالك ولو يرضى بقبضه فكان ضمانا
 بفعله وهذا لا يوافق قوله في التلم وما على الثاني ضمان ابدا فعبر النظم وقولوا يضمن الاول بعد
 غنيم ان شاء والثاني حاله **قوله** ولكن ذكره اجماع الكبير لقاض خان والعتاني ان ليس له ان يضمن
 الثاني وهو المعقول ومحمل الخلاف ما اذا دفع العبد الاول الى الثاني فانه لو اقر الاول الى الثاني فانه
 لو اقر الاول والثاني بقبضه وديعة فقبضه وضاع ليس للمالك ان يضمن الاول قبل العتق بالاجماع
 واليه الاشارة في قوله وضاع ما دفع والمصلحة اجماع الكبير لفظه في خان والعتاني رحمه الله
 لو ضاع عند الثالث مثله لم يملك فقط عند مفرقا وحكمة واللاتي قد علم والكاف الى لدى
 الثاني عزم ويضمن الاول بعد العتق لدى الاخير وهو الترق فان دفع هذا الثاني الى الثالث
 مثله فضاع في عين فعند ان حصة له ان يضمن الاول او لا يضمن له ان يضمن الثاني الحال
 وليس له ان يضمن الثالث قبل العتق وبعد وعند ان يوفى يضمن ايها شاء الحال وعند محمد رحمه الله
 على الاول حاله يضمن له ان يضمن الثاني والثالث في الحال قلت ثم اعلم ان لفظ المشقة هذه المسئلة
 وحكمة الاولين قد علم وبعضهم قال لواء هذا النظم نظرا من حيث حكم الحكم الاولين هذه المسئلة
 ليس كحكم المسئلة الاولى فلا حرم غيره النظم كما كتبه وهو الاظهر ولكن وجه تصحيح لفظ

وحيثما كان المثلث في الجور رادع المادون يعطيه الوجوهين عندهم من المحيط

لفظ المشقة فيغير قوله قد علم مبتدأ غير مشار الى المسئلة الاولى يعنى قد علم في موضع
كتاب الصيد والذبيح لو ذبح الجور وحل ان علم حيوة يوم
 لو الذبح عزم واكثر اليوم لدى الثاني وفي قول الاخير فوق ما على النبياني وفيه في الظاهر
 من خلاف بل في ذاك وهو في الثاني قطع اوداج المنخقة او الموقودة او المتردية او النطيحة
 او التي تغرب الذئب بطنها اي شقها وبها قيل حيوة كالصباح والحركة ونحوه حلت وحذو الذم
 لا يدل على الحيوة الا اذا كان اخرج من كايح من الحي وهذا عند ان حصة له وهو ظاهر الرواية
 من غير تفصيل وعن الشيخ انها انما تحل ان لو كانت حيث تعيش يوما لولا الزكاة وعن ان يوفى
 انما تحل ان كان حيث تعيش اكثر اليوم لولا الزكاة وعند محمد انها تحل اذا بقي من حيوتها اكثر من حيوة
 ما قطعنا وداه من شرع الطاوي وغيره ولفظ المنخقة اكثر اليوم بغير التا وفي الاصل السمك الذي
 مات في الماء بغير افة وهو الطافي لا يؤكل وان مات بافة وهو ان يخفى في الماء او في عا وجه الارض
 او يوجد في بطن فم او سمك او ربكة احده الماء او اضطر الميادون جماعة منها الى مضيق فيترك
 وهلك ولذغت حية او اصابة صديعة او خشبة او جوار أو شجرة او لقي الماء شيئا يقطع او لقي الماء
 شيئا ياكله ومات يؤكل ولا يحل لانه الماء الا السمك واذا قتل السمك في الماء او برده لا يؤكل عند ان حصة
 كالطافي وعند محمد يؤكل وهذا رفق باللس وفي التجريد لم يذكر خلاف ولكن قال في رواية سمكة
 بعضها في الماء وبعضها في الارض ميتة ان كان الراس خارج الماء الحل وان كان في الماء ان كان ماعا الارض
 قد انصف او قل يؤكل وان كان ماعا الارض اكثر من النصف الحل المشقة اذا رمى به الرجل الماء
 فتعلق به سمكة ان رمى به خارج الماء في موضع يقد رعا اخذ فاضرب فوقع في الماء ملكها وان انقطع
 الحبل قبل ان يخرج من الماء لا يملكها ولو ارسل حبلها او رمى يعرف هذا من الخلاصة في الفتاوى
 والكرود والنزور قبل ان ينفذ فيه الحيوة لا يابس بل انما يستحق اسم الميت ما له حيوة ويكره
 الكلال الصرد والندهد لما روى في كماله البتة من من قتل السمكة والجملة والعنكبوت والندهد
 والصدرد واما الذبسن والغليصل والعقوق والعلق واليحم فاحل هؤلاء في الاصل حلال
 ولكن لا يستحب لانه الناس تعارفوا ان من اكل هذه الاشياء اصابته افة فيبغى له ان يتخذ عنه
 واما الخفاش فقد ذكره بعض المواضع انه يؤكل وبعض المواضع لا يؤكل لان له نابا والكل الخفاش
 لا يابس به وقيل الشفقا لا يؤكل والبوم يؤكل قال راء الله عنه رابت هذا خط والى والشفقا
 لا يابس خضره لم يقل خمره يمسوا على كل شيء واذا اخذ فرخه تقيا من فتاوى قاضي طبرستان رحمه الله

السمكة في الماء او في بطن فم او سمك او ربكة احده الماء او اضطر الميادون جماعة منها الى مضيق فيترك

حبلها قبل ان يخرج من الماء لا يملكها ولو ارسل حبلها او رمى يعرف هذا من الخلاصة في الفتاوى

الكتين

الكلمة والتمه إذا أصاب ذلك العيب وغيره أيضا أو أخذ الكلب ذكرا القييد وغيره حل الكل ولو نكحوا
من الغنم فأخذ السكين وسمى ثم أخذ شاة منها فدفعها بثلث التسمية لا يحل ولو أسد كلبه الجماعة من الميود
وسمى فأخذ آخرها حل الكل ولو قال كان ذكرا التسمية الحرة وقال سبحان الله يريه التسمية اجزأه ولو قال
للمسكين لم يجز ولو أجمع شاة ليذبحها وسمى ثم أحلها وشربا وتكلم ثم ذبح إن طالع قطع القرو حرم وإن لم يقطع
لا حرم في الأصل قال إن طالع ولم يذبحه ورأيت في موضع أن الطول ما يستكره الناظر وفي الأصح
للزعراني إذا حذر الشفرة انقطع التسمية من غير فصل وكذا لو انفلتت لشاة وقامت من مضجعتها ثم أعادها
إلى مضجعتها انقطعت التسمية من الخلاصة في الفتاوى وذكر في منية الفقهاء وضع منجلا ليأخذ حمارا وحشا
وذهب قد سمي وجاء من الغد ووجد حمارا الوضو قد انقطع وجرح ومات لا يحل الكل ألف الصيد أرض
إسان أو باض فيها أو دخل داره أو تعلق بفسطاطه أو دخل السمك اجننه أو نكحها الثني أو توكلها الطير
في أرضه لم يملكه ومن أخذه فلوله ولو دخل داره فأغلقها عليه وصار حاله كمن أخذ أو أخرج ستر
فسطاطه ملكه ولو وقع في حفرة حفرتها المالك لم يملكها ولو حفرها لاصطيد ملكه إذا وقع فيها
وكذا الشبكة والتحل إذا غسل في أرض أو لصاح الأرض ولذا نظاير كثيرة ولو ضرب صيدا بسيفه فإن
نلت من قبل الرأس حل الكل لأنه ذكوة ولو أبان في ذرا أو عضوا غير الرأس وأقل من النصف لم يحل المباح
عندنا وحل البلق لوجود الزكوة الاضطراب ولو قطع نصفين واستويا في الموت حل الكل وكذا إذا
أبان بعض الرأس ولو أبان أقل من نصف الرأس لا يملك المباح أيضا عندنا لأنه يتوهم بقا المبان
عنه وحل البقرة للزكوة الاضطراب ولو قطع عضوا ولم يبق ومات حل ولو أبان الحنك وتعلق بكلمة
نومبان ولو ضرب سيفه على سكة فقطع بعضها يؤكل ما قطع خلاص الصيد لأن الميت من السمك حلال

كتاب البيوع والخبر يستفاد من الوزن والعقد لم يخلق لدى العرب
وجازيها لوزن عند الثاني ومطلقا لغيرها الشيباني مستفاد من خبر لا يجوز عندنا لوزن ولا عندنا
وعندنا يفسد جوز وزنا لا عندنا وعند محمد يجوز وزنا وعددا قال في نظم النعم والمشايع أخذوا
بقوله أي يفسد ثم عندنا حنيفة رضي الله عنه ما فسد يكون مضمونا بالقيمة كالباع ببيع فاسدا من فتاوى
فاضل خان رحمه الله لا رد بالقيس ولا رجوع به من بعد الحل البعوض فأعلموا التيمم وأوجبنا نقصان
ماله الكحل وجوز رد البقرة إن قبل فإن أتى يرجع عند الثاني ويعيد المرد إلى الشيباني
اشترى كفا ما فاك بعينه ثم أطلع على عيب به لا يرجع بالنقصان ولا يرد وعندنا يرد ويرجع بنقصانه
ما أكل ويرد الباقي إن رضى البائع والأفلا وعند محمد يرجع بنقصان ما أكل ويرد الباقي مطلقا

هذا ما استدل به الشيباني في رد البقرة

مطلقا وعليه الفتوى والطلاق فيما إذا كان العام في وعاء واحد وإن لم يكن في وعاء واحد وكما في
وعاءين بأن كان في جوفين أو في قوتري ثم وما أشبهه فالكل في أحدها أو باع ثم علم بعيبه في بكل
ذلك فله رد البقرة بحقه من الثمن في قولهم من فتاوى قاض خان في الحنيفة المستفاد منها لو وجد
عيبا وعيب فيه قبل الرد حله إن قبل الدافع عاد السلم وإن أتى فليس شيء يردم وقال يعقوب
يؤد أن أتى مثل الذي أكله وبالشرط في قال الأخير إن أتى فليفرم نقصانه من راس السلم
قبض الحنطة السلم فيها فوجد بها عيبا فلم يرددها حتى حدث بها عيب آخر فإن قبلها المسلم إليه عاد السلم
لأنه ناقض القبض وإن أتى فله ذلك لكان الصلح حادث وليس عليه شيء آخر وعادني يسأل أن أتى بيبس
يرة عليه مثل المقبوض ويرجع بالمشروط في السلم وعند محمد رحمه الله أن أتى أن يقبله فله أن يرجع عليه بقدر
النقصان في راس المال وقوله حتى أضرحت من الحنك وهو بالفكرية نوسن... لو باع شيئا فاشترى
الكوكيلة من قبل نقول بالاقتران له ويطلب التوكيل عند الثاني ويفسد البيع لدى الشيباني باع
عبدا بالف ووكلا يشتره له نجما ية قبل نقول الثمن ففعل صح للموكل عندنا حنيفة رحمه الله عنه وعند
أبي يوسف ينفذ الموكل شيئا صحيحا وعند محمد يكون للموكل شيئا فاسدا حتى يصير يقبض الموكل مضمونا
بالقيمة على الموكل من جامع المحبوتى وأصل المسألة شيئا ما باع بابل فباع قبل نقول الثمن وسبأ في
بابل فاشترى فاشترى في ثمن العبد ثني بعد هذا أحد اثنين فالقول قوله المشتري مع الحلف
ولم يحلف كالحلف وحلفا في المني عند الثاني وفيهما في مذهب الشيباني اشترى عبد ثني
وقبضهما فمات أحدهما ثم اختلفا في الثمن بأن قال البائع يفتكهما بالثمن وقال الشيباني بالثمن
درهم فعندنا حنيفة رحمه الله كالحلف المشتري بأنه ما اشترى بهما بالقبض بابل فاشترى بهما بالثمن
الفان وإن حلف فالقول لا يثبت الفان إلا أن يرضى البائع أن يفتكها في خاصة فيشيد بقي الفان ثم لما
عرف أن الثمن بعد القبض خلاصا في القبض والشرع ورد ما بقيام السلعة ووع اسم البيع اجزأها
فلا يبقى السلعة لغوات بعضها ثم إن كان المشتري قد حلف لحلف البائع بأنه ما بعتهما بالثمن فإن
نكح فله الألف وإن حلف فبيع البيع وبأخذ البائع ليس له إلا ذلك يبيع لا يأخذ من ثمن المالك شيئا أصلا
وقيل معناه يأخذ من ثمن المالك يرد ما فقه المشتري وقال أبو يوسف القول للمشتري في حصة المالك
ويطالبان في المني ويقنع العقد في المني وتقبل الثمن عندنا أن يفتك المشتري بأنه ما اشترى بهما بالقبض
فان نكح لزمه الفان وإن حلف فحلف البائع بأنه ما بعتهما بالثمن فله الألف وإن حلف
بين خان العقد في القاييم ويسقط حصته من الثمن ويلزم المشتري حصة المالك وتقبل قيمتها

لنفسه ثلاثا فاذا زاد في المدة سعى المشتري ان يشتري المدة او سكت حتى مضت المدة لم يرد
البيع عنداني حنيفة وقال ابو يوسف سكت حتى ثم فكذلك وان اجاز بالقبول لم يرد وقال محمد بن
الحجر في الوجهين **كتاب الكفالة** لو قامت الحجة بالقبول على عبد وفي المجلس
مولاه اتي بحبس هذا العبد في فتواه ويؤخذ الكفيل من مولاه وعند يعقوب من العبد اخذ
وسمى العبد الاخير حنيفة اذ في ذم العبد واما البينة بحضرة مولاه بحبس العبد للمدة ويؤخذ
الكفيل بنفس مولاه لانه لا يقيم عليه ويشترط حضرته عند إقامة البينة وقال ابو يوسف يؤخذ كفيل
بنفس العبد ومن مولاه لانه لا يشترط حضرته عند إقامة البينة عنه وقال يحبس الكفيل بنفسها جميعا
لانه مع ابى حنيفة في اشتراط حضرته ما غير ان ابا حنيفة رضي الله عنه لا يرى الكفالة في الحدود فلا جرم يحبس
العبد عنه ولا يؤخذ كفيل منه **كتاب القلع** عتقك في صلح وم العتق اذا ما عتق الواحد
حر او بداه فالعبد للقي والثاني قضي بقيمة الحر فقياسه واوجب للآخر عتق العبد الختام
الشر من نقد صاحبه من دم العبد هذين العبد في ظهر احدهما حر فعداني حنيفة له العبد لا غير وقال
ابو يوسف العبد وقيمة الحر لو كان عبدا وقال محمد بن العبد وتمام ارش من التارام ومثاله في النكاح
كتاب الرهن من رهن ثوبا بوزن عشرة مثاقيل والقيمة اثنا عشر درهما
يغرم عند لا تكسر قيمته وتكسر رهن فاخفظوا من القيمة من اسراره غرم يعقوب
في قياسه وقال هذا سدس العين رهن لديه بمسك بالدين وان يكسر النقصان سدسا او اقل
عند الاخير فنكس جبرا ان يكسر وان يرد خير بين تركه بحل الدين وبين فسخه وزنه
عشرة وقيمة اثنا عشر درهما فانكسر يد المدين فعندنا حنيفة رهن جميع قيمته من خلاف
وهو الذهب يكون رهنا عند الدين وعندنا يوسف بقيمة خمسة اسداسه من الذهب ويكون سدس العين
رهنا عند جميع الدين وعند محمد بن الله ان كان النقصان درهماين او اقل فالذهب رهنا الامانة والمكسور رهن
بجميع الدين يفتك جبرا وان كان النقصان اكثر من درهماين فالرهن بالخيار ان شاء افتك جمل الدين وان
شاء افتك جميع الدين لانه الامانة في الرهن تبع والمضون اصل والدين تبع والوزن اصل فيضرب البيع
الى البيع لاني يوسف رحمه الله ان الصياغة كالمنقوش وهذا قلنا من باع في مرضه ثوبا ابريق ففقد وزنه ما به وقيمة
لصياغته ما يتاكد بما به اعني من الثلث لو تبع بالعين ويبيعها لورهن ابريق فضته وزنه اثنا عشر
بعتة وانكسر فضته اسداسه كذا ههنا ولا في حنيفة رحمه الله ان الصياغة لا قيمة لها الا ان زاد الا يركى
ان من كسر ابريق فضته لرجل لم يكن للمالك ان يسكه وبيعته قيمة الصياغة بل تكون لها قيمة اذا جعلت تبعا

تبعا للوزن فيضمن قيمته بخلاف جنسه وقوله والقيمة اثنا عشرة الباء في عشرة هاسترخة لاجل
التعلم كذا حفظ ثقة رهن بغير وزن اثني عشر قيمته ثمانية فانكسر خمسة الاسداس
من قيمته عليه وفي الرهن في قبضته وقد رزق دينه من قيمته يجعله يعقوب في غرامته
وان يكسر النقصان سدسا او اقل عند الاخير فنكس جبرا ان نكسر فان يرد خير بين تركه خمسة اسداس
وبين فسخه وعلى هذا الخلاف لو رهن قبل فضته وزنه اثنا عشر بعتة وقيمة لصياغته ثلاثة عشر
فانكسر فعندنا حنيفة رهن الله ان شاء افتك ناقصا بجميع الدين وان شاء ضمن المدين خمسة اسداس قيمته
من الذهب وتكون رهنا عند لاه المعينة هو الموزن ودرها ايداع الموزن فيكون امانة وعندنا يوسف
يغرم عشرة اجزاء من ثلاثة عشر جزءا لاه الصياغة عند كعبي مال قائم وعند محمد بن يظن ان كان النقصان
درهما او اقل ليس له الا ان يفتكه بجميع الدين لانه ذهب من النقصان وان كان اكثر من درهم له الخيار ان شاء
افتك بجميع الدين وان شاء جعل خمسة اسداسه بالدين وسدس السدس ولقب المسلة القلب وموضعها
الزيادات **كتاب الاكراه** لو قال لقي النقص من ركني الجبل او انا اريدك
بشيء ففعل فهو على اقالة المكلف وعند يعقوب على المخوف واوجب للقبول الاخير فاعرف
قال غيره كسلفين نفسك من راس الجبل ولا تقتل بالسيوف ففعل خوفا من سيفه فعندنا حنيفة
بجلب الربة عاقلة من اكرهه وعندنا يوسف على من اكرهه وعند محمد بن القصاص على من اكرهه
كتاب الديانة في المشتري يقتل قبل القبض قتل يرد المشتري او يبيع
وقيمة ان رد عند الثاني وفيها تكسر لدى الشيباني اشترى عبدا فقتله انسان قبل القبض محمدا
فعندنا حنيفة رضي الله عنه يبي القصاص على القاتل سواء امضى المشتري البيع او فسخ لكن اذا امضى فله الشراء
وان فسخ فللبايع فعندنا يوسف ان اجاز فله الشراء القصاص وان رد يبي البايع القيمة وقال محمد بن
جلب القيمة في صورتين **كتاب الوصايا** اوصى بكل المال انسانا لثا
وبيع عبدا فاذن بكذا وماله مال سوى العبد ذكر فانه يقسم بالثلاثة عشر يجعل سطر
منه في وصيته وبيع باقيم لاه حصته ثم يمين اوصى ثلاث مائة ووارثوه فله المائة
فصنف سدس العبد والربع الثمن له وتكثان لاه فله ثلثي عشر وبيع كل العبد عند الثاني بكل
منه الثلث والثلثان وسدس العبد وسدس الثمن لمن له او فله ابن الحرة
والارث ثلثا عن العبد اكله وخمس الاسداس بيعت فافهم رجل له عبد قيمته الف
ولا مال له سواه اوصى بان يباع هذا العبد من فلان بالف واوصى بجميع ماله الاخذ قبل

ودرها زايديان

ذكر اربعين واني الورثة الاجازة فعند اني خيفة ويبيع لصاحب المال نصف سدين العبد وهو لهم
 من اثني عشر وبيع الباقي من صاحب لسبع باحد عشر جزا من اثني عشر جزا من الف لان الوصية
 بالبيع نافذة من غير اجازة اذ لا محاباة فيه حتى لو كان باع العبد بمثل قيمته في عرض موته نفذ فيه
 تبين انه لم يتعلق به حق لورثة اما الوصية بجميع المال فيما ورا الثالث صادفت حق الورثة فعند
 رد الورثة بطلت صلواتي في حق القرب والالتحاق جميعا كما مر في باب اني خيفة رضي الله عنه فبقية الوصية
 بالثلث لا غير فيضرب صاحب المال في الثلث بالثلث بقدر وصيته وصاحب البيع في هذا الثلث بالكل
 لنفاذ وصيته الكافي في الثلث بينهما اربعة اسهم واذا صار الثلث اربعة صار الكل اثني عشر منها وهو
 نصف السدين لصاحب المال وبيع الباقي وهو واحد عشر جزا من صاحب لسبع باحد عشر جزا من الف
 فيدفع ثلثه اسهم من المالا في الثلث وكسره ونصف سدين لصاحب المال لثمة الثلث فبقية ثمانية اسهم
 من الثلث فيسلم للورثة وعند محمد عدم ان يقسم العبد بينهما على ستة اسهم لان عند الموصي له جميع المال في حق القرب
 بالكل للثلث لصاحب البيع لان الوصية فيما ورا الثلث وان بطلت في حق الاستحقاق فقد بقيت في حق
 القرب كما مر في باب اني خيفة رضي الله عنه فاذا استويا في القرب فثلث يصير الثلث بينهما نصفين واذا
 صار الثلث ستمين صار الكل ستة فيعطى لصاحب السهم سدين من القيد وبيع خمسة اسداسه خمسة
 اسداس الف ويبيع لصاحب المال من الثلث سدين اخرين لثمة الثلث وعندنا يوسفر في بيع كل العبد من ثلث
 البيع ثم يعطى ثلث الثلث لصاحب المال لان حق الموصي له بالمال في كماله التركة كحق الوارث ثم حق الوارث
 لا يمنع البيع ولا تنفيذ الوصية بالبيع فكذلك حق الموصي له بالمال قلت وانما وضع في الوصية بجميع المال
 اذ لو كان مكان الوصية بالمال الوصية برقبة العبد والماله لا يملك الثلث لصاحب الوصية
 بالرقبة من الثلث عند اني خيفة رحمه الله لان الوصية حصلت بعين العبد والثلث للعبد اما في
 مسئلتنا حصلت بالمال والثلث مال البيت في تنفيذها في الثلث من ثلث الزيادة في باب العروس
 وانما سماء محمد رحمه الله باب العروس لانه رتبها لحسن التخرج كما رتب العروس وليس كالحرة كالمعانة
 ثم قوله بانه يقسم قبل الصبي فانه بالقاء كذا صححه شمس الايمة الكردري رحمه الله بخطه المبارك
 لو قال انت طالق او هو خير ولم يبطاها ولا شرع في ثلث في النصف يبيح العبد قالوا واولهم
 في قدر له امر وميراث النساء ونصف ميراث وربع مبر عندنا قد بطل في القدر لكن لدى يعقوب
 ما ورا في اني خيفة في العبد وغير ما سعى كذلك نصف الميراث عندنا لا خير وربعه ورا في السائر
 قال في صحته لامرته انت طالق وعبدى سالم حرو غير مدخول بها فللزوج ان يبين ما دام حيا
 سلام اسم العبد

انما
 يفسر

قال الاية
 يبيح العبد
 في قوله

حيا وان مات قبل البيان عتق نصف العبد وسعى في نصف قيمته عند ثمر عند اني خيفة رحمه الله
 والميراث الميراث والميراث وعندها يثلثة ارباع الميراث عند اني يوسف رحمه الله يثلثة ارباع
 الميراث ونصف الميراث فيما سعى العبد وغير ما سعى من تركته وعند محمد لما نصف الميراث من السعاية وغير السعاية
 وربع الميراث ونصف الميراث من غير السعاية من تركته لو قال او حيث يثلثي لغيره او عامر فيقول لي الشيخ هدر
 واخذ اياك في عند الثاني والوارثين خير الشيباني قال او حيث يثلث على فلان او فلان ومات
 فالوصية باطلة عند اني خيفة رضي الله عنه لماله الموصي له وعندنا يوسف يعطى ان على التصفيف
 وعند محمد رحمه الله خير الورثة فيعطون ايراسا في **كتاب الفرائض**
 يوقف للمحل نصيبا اربعة من البنين مع وراثة معه وخصة ما بين في جواب الثاني وحصة ما بين
 لدى الشيباني مات وترك ابنتين وامراة حاصلا فعند اني خيفة رحمه الله يعطى للمراة الثلث من ماله
 ويقسم الباقي على ستة اسهم يعطى كل ابن سهما ويوقف نصيبا لاربعة وقال ابو يوسف يوقف نصيب ابن عليه
 الفتوى وقال محمد يوقف نصيب ابنتين **باب الجوابات التي قال زفر في حاشا**
 اصحابه فيما ذكره قد قامت الصلوة للقيام وتايبا مفتتح الامام اذا قال المودن قد قامت
 الصلوة قاموا في الصلوة واذا قاله ثانيا كبروا عند زفر رحمه الله وبيننا خلافا من وجه آخر
 مر في باب اني يوسف والمفتتح موضع الافتتاح واسم المان اذا يؤمن الرباعي فهو مفهوم الميم مفتوح
 مفتوح العين ليس الا واما اذا امن الثلث في فففيه تفصيل يعني كلف كانت عين مضارعة مفتوحة
 او مقهومة فاسم مكانه مفتوح العين كالمدخل والمذهب وكل فعل كانت عين مضارعة مكسورة
 واسم مكانه مكسور العين كالمقرب والموتيق والمبيت والكعب والرفق ليس في الوضوء
 واضح للمسيح مدت صحه هو غسل الكعبين والمرا في فرض عندنا خلافا للزفر والكعبين المختلف هو
 العقل الثاني المتصل بعظم الساق هو الصحيح لامية حنة هشام انه في وسط القدم عند معقيد
 الشراكة فهو يغسل اصبعها الملة الثانية وضع اصبعها على راسه ومكة ها يجزيه عند زفر اذ بلغ
 ربع الرأس لان المفروض عنده قد روي ذكره في المبوط البكري وعندنا لا يجزيه لانه بالوضع
 صار مستعملا فلا يفتح اقامة الفرض لا مزار فان قلت لم خصص الاصبع وحكم الاصبغين مثلهما
 ههنا قلت لانه لو مسح بالايها والسبابة مع ما بينهما من الكفر يجوز عندنا كذا في المغيرة ولا
 شك ان في مثله يصح ان يقال مسح بالاصبعين فلو كان ذكر الاصبغين في النظم لتوضه
 دخوله في الخلاف واخلاف فخص الاصبغ هذا فان قلت ما قيل في قوله مدت مع ان المسح يراي صح

ان لا مفهوم الميم
 مفتوح العين

والوضوء فالمقتدى اذا كان على وضوء لم يكن يتيمم الا امام الذي هو بدل عن الوضوء طهارة في حقه
لقد رتبتم على الاصل ويكون وجوده وعدمه سواء فيصير مقتديا بالحديث فلا يجوز كالصحيح
اذا اقتدى بصاحب جرح سائل لم يجز اقتداؤه لان طهارته ضرورة فاعتبر في حق الصحيح كذا ههنا
وعندنا حنفية واي يوسف لما ثبت البدلية بين التراب والماء وان لم يكن مقتديا فيكون التراب
طهارة مطلقا في حال عدم الماء وان كان معها فقد كانت الشرط في حق المقتدين فلا يبقى التراب طهورا
في حقهم فلم يكن طهارة الامام طهارة في حقهم فلا يصح اقتداؤه به به وعلم هذا الاصل قالوا ان المتيمم
اذا تم المتوضين ولم يكن معهم الماء رآى واحدا منهم لما بطلت صلواته لان طهارة الامام جعلت
عدما في حقه لقد رتبتم على الماء الذي هو الاصل لا يبقى الا لو وجد وجودا لاصل من التحفة
وباطل تقدم التيمم لمن له سؤر الجار فاعلم من لم يجد الا سؤرا الجار وانما يجمع بين التيمم
والتوقى فعند فريزيم الوضوء والا لا يجوز تيممه وعندنا ايها شاذ قد جاز غير ان المستحب ذكر
وحكمه في موضع السلام لا يوجب الوضوء بالالتزام الحقيقة بعد الفعود قدر الشهد قبل السلام
لا تنقض الوضوء عند فريزيم انما وضع في الوضوء اذا الصلوة تامة اجماعا واصل في ان
كل فقرة توجب إعادة الصلوة توجبا لعادة الوضوء وفي العكس على العكس من المبسوط وفي التزام
ركعة لا يلزم شفع ثالثا ^{الاختصاص} شفع ثانيا نذر ان يصلي ركعة لا يلزم شفع ولو نذر ثلث ركعات لزمه
شفع واحد وعندنا يلزمه في الاول ركعتان وفي الثانية ركعات وهو اذا استخلف صلى
خليقة النساء فيما افتتحت رجلا ثم رجلا وساء فبقه الحديث فاستقلوا امرأة مع ذلك في حق النساء
عند فريزيم انفس صلوات الكل وجاز ان اامة العذر بعذر على العذر بلا حضور اامة المعتبر
لغير المعذور جاز من عندنا لا يجوز صورته ان يفتم الحارثي اللبني والابن القاري والجزع
الصحيح كذا البناء بعد فون العذر يجوز ايضا فتأمل نذره وعلى هذا اذا نذر العذر في خلا الصلوة
فبقى عليها جاز عند فريزيم لا يجوز انما آخر الصلوة ينشئ على اولها فيكون اول الصلوة كالامام من
هذا الوجه واخر الصلوة كالمتقدي فيصير كانه الامام جرح والمقتدى صحيح ونذره السفل بلا قرأة
لو يوجب الاصل ولا آية نذر ان يصلي ركعتين بلا قرأة لم يلزمه شفع عندنا يلزمه بقرأة
وقصده اامة النساء ليس بشرط صحة الاقتدار نية اامة النساء من الامام ليس بشرط
لصحة اقتدائه بالامام عند فريزيم عندنا شرط في الجملة والعبد لا يشترط اجماعا كذا في بعض
النسخ قال في المبسوط انما يفتى في هذا الخلاف ايضا ترتيبا فقال في الصلوة قد قرئ

فرض وعنده المظنون يقفه لو نفع من اعادة الترتيب في حال الصلوة فرض عندنا في وعنده ناليه
بفرض وصورته ان ركع الامام او صلواته ثمنا خلفه او سبقه الحديث لبقه الامام ثم انتبه
من نومه او عاد من الوضوء فعليه ان يقف ولا مكسبة الامام ثم يتابع ايمانه اذا ذكره ولو تابع
الامام قبل القضا ثم قضى بعد سلام الامام جاز عندنا خلافا فريزيم وكذا كل صلوة الجمعة اذا جمعها الكثر
فلم يقدر على احد الركعة الا وقع الامام بعد الاقتدار وبقيا وامكنه اداء الركعة الثانية قبل ان يركب
الاولى فاداهما ثم قضى الاولى جاز عندنا خلافا فريزيم اما السجود قبل الركوع غير معتبر اجماعا من شرع الحارثي
وعنه وذكر القاضي الامام طبريزي الدين في فوائده ان الشارع في الصلوة ركنا او فرضا انما يتجدد
في كل الصلوة كالقعود ومنها ما يتعدد كالركعات ومنها ما يتجدد في كل ركعة كالقيام والركوع ومنها ما
يتجدد في كل ركعة كالسجود والتدليس بشرط بين ما يتعدد في كل الصلوة او يتجدد في ركعة وبين ما
يتعدد في كل ركعة والتدليس بشرط بين التدليس وبين المتعدد في كل الصلوة او في الركعات وبين
التجدد في كل الصلوة المكسبة الثانية شرع في صلوة او صوم على ان انه عليه ثم انه ليس عليه فافسد فعله
القضا عند فريزيم عندنا لا قضا عليه بناء على ان من شرع في فعل على فرض ثم تبين انه ليس عليه يبقى
في نذر لازم عند فريزيم عندنا يتجدد في كل ركعة او في كل ركعة او في كل ركعة او في كل ركعة او في كل ركعة
يبقى احرام لازم وكذلك في التصدق بينا الظن في الصدقة ما ضاع بصفة التزوم ولا يفتن من تكرارها
بحال في المغن والتفعل لا يلزم بالشرع في حالة الغروب والطلوع شرع في التفل في الاوقات
المكروهة ومن ملوع الشمس الى ان ترتفع وتبيض من شوائبها حتى تزل من اصفارها حتى تغرب
فلا فضل ان يقطعها واذا قطعها لزمه القضا ويقضيها في وقت صباح وفي الوقت المكروه جاز
واسا وعندنا فلا قضا عليه من المغن والتحف ولو نذر عند الطلوع وسجد عند الزوال او اذا غابت
قراء آية السجدة عند طلوع الشمس فلم يسجد للحال حتى جاء وقت الزوال فسجد لم يجز عند فريزيم عندنا
يجوز الا رواية عن ابي يوسف كانه يفتي الامام الفضل ولو نذر وسجد حين تلاخوز اجماعا
واما وضع هكذا الذلوقها عند غروب الشمس واداهما عند طلوع الشمس قيل لا يجوز من المحيط
ولو تلاها ركبا ثم نذر وحين عاد ركبا ادى بطل وعلى هذا اذا تلاها ركبا ولم يسجد بالآية
حتى نذر ثم ركبا فاقبها جاز عندنا خلافا فريزيم الله ويقعد الا حق الاول والآخر
لم يقعد الامام فاعلم واستبين ترك الامام فقرة الاولى في ذوات الاربع ناسيا وخلفه
لاحق نائم فاتتبه او سبقه الحديث فذهب تحقها شرعا وقد سبقها المظم بركعات قد لا

عند فرفع موضع القعود وعندنا لا يقعد وإنما وضع في الإحقاق المسبوق يأتي بالقعدة لاجتماعها
 لا نه منفرد من الغنم ويلزم الإيماء بالقدح إذا لم يقو أن يؤم بالراس كذا مريض عجز
 الإيماء بالراس فأوجب عليه جازع فوجم الله وإذا قد رعى الإيماء بالراس يبعد وعندنا لا يجوز
 بل يؤخر إلى أن يقدر في لفظ التأخير إشارة إلى أنه لا يسقط الصلوة وأن كان العجز أكثر من يوم
 وليلة إذا كان مفقدا هو الصحيح من جامع قاض خان والهداية وإنما لم يذكر الإيماء بالعين لأن
 محمد أقال لا شك أن الإيماء بالقدح لا يجوز ولا شك أن الإيماء بالراس يجوز وأشكل في الإيماء بالعين
 أنه هل يجوز من التهمة من قنيتي عند الركوع فركع بعد انتصابه لصلواتي أخرى ما صنع
 اقتدى بام وهو ركع فقام الإمام وركع المقتدي بعده فقام ذلك تكل الركعة عند فروع عندنا
 لم يذكر وثمة الخلاف في ما نظره في أن عند فروع هذه الركعة حتى يأتي بها قبل فراغ الإمام
 وعندنا هو مسبق بها حتى يأتيها بعد الفراغ وإنما وضع في الاقتداء عند الركوع إذا لو اقتدى في قيام
 الإمام ولم يتابعه حتى رفع الإمام رأسه من الركوع فركع وهو بعد الإمام يكون عدد ركعة الجماعة
 من الفوائدا الظاهرية ومن يتأخر حين لا يتيسر لركعتين فليركع ركعة واحدة في وقتها
 في ذات الأربع إن يقع من الوقت قد ما يسع فيه ركعتان فعليه صلوة السفر وإن يقع أقل من ذلك
 فعليه صلوة الإقامة أربع ركعات وعندنا العبرة بالجزء الأخير من الأخير من الوقت في السفر والوقفة
 والحيز والظن وإنما وضع في المقيم يسافر إذا لوا قام المسافر في آخر جزء منه فعليه أربع ركعات
 أجماعا وأن لم يسع لها الوقت ويلزم الترتيب في الفوائد بشر ونص المفضل غير ثابت
 من أعمدة الترتيب في الفوائد شرط عند زفر ولا تنزع في الزيادة قال في المسبوق كان وف
 جعل حد الكثرة بأن تزيد على شر وكان بشر المريسني يقول من ترك صلوة لم تجز صلواته في عمره بعد
 ذلك ما لم يقضها إذا كان ذا كراهة وعندنا إذا صار من الفوائد شائسا سقط الترتيب ومن يقبل الظن بالظن
والعصر بالظن وكان يدرى ثم أعاد الظن دون العصر لم تجز المغرب حال الذكر رجل على الظن
 بغير طهارة ثم صلا العصر بغير طهارة وهوذا كذا فليعلم أن الظن وإعادة العبرة لأنه صلى الله عليه والظن
 بتبين ولو أعاد الظن ولم يعده العصر حتى صلا المغرب وهوذا كذا فليعلم إعادة العصر دون المغرب
 عندنا وعندنا فرفع عليه إعادة المغرب أيضا لأن هذا إذا كان يظن أن العصر وقع جائزا ما لو علم وقت
 والآن المغرب فعليه العصر لا يجوز أيضا من التهمة ولذلك قيد في المسبوق بقوله وهو يظن أنه يجوز
 وجعل من في دار جدي سلميا بالفرض لا ينبغي الوجوب وإنما للمخرج في دار ولم يعلم

ولم يعلم بفرضية الصلوة والصوم والركن ونحوها حتى يفرض ما نعلمها فعليه قضاؤها
 عند فروع عندنا لا قضاء عليه وإنما وضع في دار الحرب إذا دار الإسلام والمسلمة بجملها فعليه
 قضاؤها أجماعا مخاضون حصن كفايونا إقامة لشوكة فقد تروا حاصر القلعة
 بلدة أو حصنا ونحوها إقامة خمسة عشر يوما لا بيع لا نفع بين أن يزوروا فيقتلوا أو يبيحوا
 فيقتلوا فلم يكن موضع إقامة وكل تصرفا خطيا محله يقتلوا وعندنا فربيع إذا كانت الشوكة
 والصلبة لهم التمكن من القرار طاهرا أو آفلا بفتح ولو فتقوا البلدة وحاصروا الحصن صاروا
 مقيمين وقوله حصن كفايونا أو تغلبنا فإن القلعة إذا حاصروا أهل البني في دار الإسلام
 في غير مصر أو حاصروا أهل البحر فهو على خلاف كذا في المسبوق وفيه من حاصر وهو على ما ذهب
 عنه تحت سنو في حصار ولا حق مسافر قد رجعا للمطر في المصرا ثم أربعا مسافرا ثم قوما
 مسافرين فنام رجل خلفه فصل الإمام وفرغ من صلاته ثم استيقظ الرجل بعد فراغ الإمام فقام
 فدخل محرابه صلى ركعتين عندنا وعندنا فربعا ولم يركع بالرجوع في الظن بعد الفراغ لتصير
 الصلوة دينيا في الذمة بفراغ الإمام فلا تعمل بشيء كما بعد خروج الوقت وليس كما كان خلق الإمام
 حقيقة لأنهم لم يرد دينيا في ذمته وإنما وضع في الإحقاق لأن المسافر تمتع بنيت الإقامة في الصلوة
 منفردا كما أن مقتديا مسبقا كان أو مذكرا أو متهرا رجعا من الأيضاح والمبوطين مسافرا
 في العصر غابت شمس ثم أقام فليقتصر نفسه وعلى هذا إذا افتتح المسافر العصر فغربت
 الشمس ثم نوى الإقامة بتهرا رجعا عندنا يصلى ركعتين والحرف في المسألة أن القضاء
 لا يتغير وقد قال النافعي في هدايته إن كان قبل الغروب يكون إذا ما كان هذا الغروب
 يحتاج إلى أن ينوي فيما قضا هذه صلوة تصمها إذا وقوله ثم سجد يجوز أن يركع
 الظهر إلى المسافر لو إلى العذر والشيء يضاف إلى الشيء ياذن علقه كما في لو كذا خرقا وقوله فليقتصر
 نفسه أي نفس المصل بطريق التأكيد أي هو نفسه كما أخذ ثقة والمقتدي يركع ثم المقتدي
 يلحظ لم تجزه بل قسدا رجع المقتدي قبل إجابته وطحا الإمام فيه جازع عندنا خلافا لفر وقوله
 بل قسدا أي ذلك الركوع لا يعتد به لأن الصلوة تفسد به مذكور في جامع قاض خان ومن يؤذي
النقل خلف مقترض ثم أتى منه قسدا مقترض ثم أتى بغيره قضا ما رخص فصو
إتداء الأفضا المستفيض مستفيض مقتضى ثم أفسد المقتدي ثم اقتدى به في ذلك القرض
 ونوى قضا ما نوى بالإنسداد لم يكن قضا بل كان ابتداء فقل وعندنا يكون قضا ويخرج عن

يلخوادر

عن ثمة كل ما قلت انما وضع في القدي اذ لو كان شرع وحده في فعل ثم افسد ثم اقتدى بغيره
 باوريا قضا ذكر لم يكن قضا واجماعا وانما قيدت بما لا يقتضى ذلك الفرض اذ لو اقتدى به
 بعد فراغه من هذا الفرض وشرعه في فرض آخرنا ويا قضا ذلك لا يكون قضا اجماعا
 والحيض حين الوقت لا يتيسر ^{الوقت الصلوة} لفرضه وجوبه لا يتيسر ^{الوقت} حاضته اذ لو وقت ولم يبق من الوقت
 ما يسع فرض الوقت لم يسقط عنها وتقضيها اذا طهرت وعندنا يسقط عنها وفي انقطاع الحيض ما لم يقتل
 فوطئها لزوجها ليس كحل ^{الوقت} حاضته طهرت فليس لزوجه وطئها ما لم تغسل عنده فوالشافعي وعندنا اذا
 كانت اياتها عشرة فله وطئها كما انقطع دمها على العشرة فياد ونهر فله ذلك ايضا اذا مضى بعد الانقطاع
 وقت صلوة وتفسيره سياتي في طلاق هذا الباب لا شاء الله ^{الوقت} وطهرت في العذر اذا الوقت دخل
 يتطل لاجل الخروج قد حصل طهارة العذر عند فربطه عند دخول الوقت لا غير فقولنا
 متى باجلى حنفية ^{الوقت} لو اجبت لفلان عدا ثم ردا في العذر حيف لم يكن فيه قضا قالت نفع على
 ان اصله عند اربعين او اوصوم عدا حاضته في العذر لم يكن لها شيء عند فروعنا يلزمها قضا ذلك
 اذا طهرت وانما الملق التفل ليشتمل الصلوة والصوم وانما وضع في الاضافة الى القدر مطلقا فانها
 لو اضافت الى يوم حيفها بان قالت لله على ان اوصوم يوم حيفي لا يلزمها القضا اجماعا
 ولو اتى الجمعة من لا تلزمه ^{الوقت} كفرضها للقر الذي يقدره من لاجعة عليه كالمريخ والعبد
 والمسافر صلى الظهر يوم الجمعة في بيته ثم راح الى الجمعة وصلها بيقض لزمه وينقل لفلان وكان ما أدى
 من الجمعة فزاعنا وعندنا فوالشافعي لا يتقضى لزمه ولا ينقل لفلان وكان ما أدى من الجمعة للآلة
 وقاية الخلا وفيما اذا شرع مع الامم فخرج الوقت قبل ان يتم الامم الجمعة فعندنا يلزمه اعادة
 الظهر وعلى قولنا لا يتقضى لزمه من المسبوط البكرى ^{الوقت} وان يؤدى من عليه جمعة ^{الوقت} لزمه بعد
 فوترها اعادته ^{الوقت} الحد الصحيح المقيم على الظن في اول الوقت لا يجوز عند فساد اوقات الجمعة
 اعاد وعندنا فلو نذر قلقت وضع المسئلة الاولى فيمن لاجعة عليه لهذا اذا الطهر حق من
 يفرض عليه الجمعة قبل الجمعة لا ينعقد طهر عند فساد ولا يجوز للايام الجمعة ^{الوقت} لو نذر واقبل
 فعود عيم معه ^{الوقت} نفعه في الجمعة قبل ان يقعد الامم قد التزمه بطل الجمعة وتطلب
 نذر في صل الظهر بينا خلا في مرقى باجلى حنفية ^{الوقت} وكفر بوقت الزوج مما ارتدت ^{الوقت} كحل ان
 تغسله ما اعتدت مات الزوج ثم ارتدت المرأة والوليد بالثبوت قبلت ابن زوجها او اباه
 فلها ان تغسله عند فروعنا ليس لما ذكر فزاد اعتبار حال موته فقوله ان لها حق الفل

في يوم من يوم الجمعة
 في يوم من يوم الجمعة
 في يوم من يوم الجمعة

الغسل وقت الموت لا يبطل عدوت من بعده وان لم يكن فلا يعود حثها بدوت من بعده ونحن اعتبرنا
 وقت الغسل فقلنا ان كان لها حق الغسل وقت الموت يبطل ذلك عدوت من بعده ولو كان لا يكون
 لها حق الغسل وقت الموت ثم يعود لها الحق كما قرئ في البيت الذي يليه والمسائل في شرح الطحاوي
 وعكسه الاسلام حال العدة من الحيض والارتقاء ^{الوقت} مجوسى تزوج مجوسية فله ثمرات وهي
 مجوسية ليس لها حق الغسل فان اسلمت فلها ذلك عندنا في العدة وعند فروعنا ليس لما ذكر كما امر وقوله
 والمرتدة مشكلا اذ لو ارتدت قبل موته ثم اسلمت بعد موته ليس لها غسل اجماعا وان ارتدت بعد موته
 ثم اسلمت لم تغسله عندنا خلا في الردة بعد الموت لا ترفع النكاح فقدر ارتفع بالموت
 بخلاف الردة في حال الحيوة وحل نكاحها كما لقينا في حق المسن والنظر فالزوجة بالردة كذا ذكر
 في المبسوط قلت فاذا لا يستقيم قوله والمرتدة فعن هذا الكتاب في بعض النسخ لا المرتدة ثم على هذا التقدير
 ان كان المراد المرتدة في حيوته يكون في المرتدة ^{الوقت} في حيوته هذا يتأتى في المجوسية ولا يتأتى في المرتدة
 فانها لا تغسله اجماعا كما ذكره في المبسوط ^{الوقت} في نكاح الفقه ارتدت المرأة عن الاسلام ثم مات
 الزوج ثم اسلمت لم تغسله عندنا وان كانت اية في العدة وقال في تغسله فعلى هذه الرواية يستقيم
 الخلاف في المرتدة على عكس خلاف المجوسية ويصح التخييم بل وان كان المراد المرتدة بعد الموت يستقيم
 الخلاف ايضا كما كتبنا من المبسوط وبهم تكلفوا في تصحيح قوله والمرتدة بالواو والواو صورة
 ان يكونا يهوديين او نصرانيين فتمسكت ثمرات الزوج مسبا ثم اسلمت في العدة لا يحل لها غسله
 عند فروعنا يحل لها غسله واليهودية اذا تمسكت لا تقع الفرية بينهما ما لم يفترقا لظاهر وعلى هذا
 يكون المراد من الارتداد هو الانتقال من دين الى دين لا الارتداد المتعارف في قيل المرتدة منها في الكافرة
 ويكده الارتداد عن الاسلام ميثاقيا وتقديره من المجوسية والكافرة وتكون مذكورة على العموم
 بعد ذكرها على الخصوص كما قرر بعض استاذينا في بيان الاول اوضح ^{الوقت} وان عشت عن وطئ اخت امراته
 بشبهة فابطلت بعدته ^{الوقت} وانقضت العدة بعد ميثاقته ^{الوقت} فلا يحل غسله لزوجته ^{الوقت} رجل ولي امرات
 امراته بشبهة حتى لا تحل له وطئ امراته حتى تحيض اختها الموطوءة ثلاث حيض وانقضت حيفها الثالثة
 بعد موته فليس له امراته غسله عند فروعنا هذا لك ^{الوقت} وغسلها ما لو لم يمت ^{الوقت} ومقتدى
 كبر حثا يتبع مات وله امره ولد غنقت بومته ولم يمتها العدة بثلاث حيض فله غسله عند فروعنا
 وعندنا لا المسئلة الثانية كبر الامم فخلق الجنان حثا تابعه في الحامسة عند فروعنا لا يتابعه
 ثم كيف يفعل عند اى حنفية رحمه الله فيه روايتان في رواية يقطع الحال تحقيقا للحال في رواية

يفصل بين كل تكبيرتين من العبد بقدر تلك سبحات ولا يقول

يكسب ويسلم مع الامام وهو اختيار قاض خان واما وضعه في صلاة الجنازة اذ في العبد يتابعه المتكبر في الزايد
على مختلفه الى ثلاث عشرة وقيل الى ست عشرة ومحل الخلاف اذ كان يسمع التكبير من الامام اما اذا سمع من
المتكبر يتابعه الزايد كما في تكبيرات العبد من البوط والحيطة قالوا او ينوي الافتتاح عند كل تكبير
لجوان ان يكبر الامام للافتتاح الا ان واحدا المنادى **كتاب الزكوة**
وتكروا الزكوة في الصلوة بقدر ما يلزم في الكتاب قال فرجه الله تعالى في الحملان والفضلاء و
والحاجيل من الزكوة ما يجزى للكتاب وبين علمنا الثلاثة اختلاف في وجهه من بابي يوسف
وان يسمع سائمة بنتها لم ينقطع بذلك حكم حوالها استبدل بصلب السائمة بنفسها في خلاف
للول لا يطل حكم الحول الاول عند فروج عند تمام الزكوة وعندنا يبطل ويستأنف الحول الثاني
واما وضعه في بيعه بالجنس بان باع الابل بالابل او البقر بالبقر والغنم بالغنم اذ لو باع بخلاف
جنسه بان باع الابل بالبقر او البقر بالغنم او بالنقدين او بعروض التجارة يبطل الحول اجماعا
واما وضعه في التساوي اذ في اموال التجارة لا يبطل الحول اجماعا استبدلها بجنسها او بخلاف جنسها
ولو باع عام الحول ينظر في شرح الطحاوي وتلكم الزكوة في الجود والفضيلة والفقير
الدين الجود والمال المفقود والعين المفقودة والعبد المفقود والعبد المفقود وهو قول الشافعي
حتى قبل الزكوة وعندنا ليس بصلاب وصورة الدين الجود ان كان له على اخذ دين فحده سبني ثم قامت
بينة فعنه صارت له بينة بان اقربنا لنا من حيث لو كان على واحد وعليه بينة او علم به القاض
في الزكوة واما وضعه في المحج اذ لو كان فقيرا لم يجز لان كان الوصول اليها ابتدائي للملكي وبواسطة
التحصيل في العسر ولقب المسألة الضار واما لقب به لانه مال فقير متفق كالبعية الضارة ما لم يمتنع
لغيره من الساية وغيره والفحش في قبضت وحالت فتصفت زكوة بصفة ما كانت تزوجها
على درهم او دنانير وحال الحول في يدها ثم لم يلقها قبل الدخول فاعلمها رد شل نصفها لا عنيها
وتسقط زكوة التصرف عند فروج عندنا لا تسقط واما وضعه في النقدين اذ لو كان المهر عينا او سائمة
بان تزوجها على ابل بعينها او بغيرها والمدة على ما لا يسقط عنها زكوة ما عدا الى الزوج اجماعا
من الجاه الكبير ولو مضت لما تثنى حقب خمسة الكل حول حقب لرجل ما يتاددهم
وحالها احوال ولم يتركها فاعلمه لكل حول خمسة دراهم عند فروج عندنا لا تسقط عليه
الا للسنة الاولى الحقب الا عوام منها جمع حقبية وهالتة والحقب بالقم ثمانون سنة
ويقال اكثر من ذلك وجمع حقب صحاح اللغة بكسرها واما لا يسقط عنه واجبه

لو كان

لو كان لا بالحكم عاد واجبه وتب نصا بالرجل فلما حال الحول عند رجوع فيه بغير قضاء لا يسقط
عن البوهو بلم زكوة عند فروج لانه متبرع وعندنا تسقط لانه فعل عين ما يفعله القاض وحاصل
الخلاف ان الرجوع بغير قضا يعتبر في حق الثالث عندنا ان حق الله تعالى ههنا وعند فروج حله
بغيره بنية جديدة ولا جرم يضمن قد لا الزكوة من البوط البكرى ولا زكوة على الواهب اجماعا
ودفعه الزكوة عن جبار والعكس بالقيمة لا الاعداد اذ اكل ان الشاة كيليا او وزنيا
فادى زكوة من جنسه اذ قد منه او اذى منه يعتبر فيه القيمة لا القد عند فروج وبين علمنا
الثلاثة خلاف من وجه اخر من باب محمد لزفان الربوا المجرى بين العبدوين وجوابه
انه الله تعالى ما ملكتنا معا لملة الاحرار ومعاملة المالكين على ما عرف وان يكن ذوا المائتين
مخلا زكوة الفلم كزما استفضلا مكل نصا بافج زكوة نصيبه فلول على الكل لا يجوز
الا عن نصيب واحد عند فروج حله الله وعندنا يجوز لكل وانما وضعه في صاحبها اذ لوله يملك
نصا بالاجور اجماعا ولو اغانا رضة من مسلم للزكوة والعشر على الكرم اغانا رضة مسلما
ليدعها فزرها فالعشر على المعير عند فروج حله الله وعندنا على المستعير وتلفظ التعيين في النذور
لليوم والدين بغيره والتعيين قال الله على ان اتصدق بكذا عندا فتصدق به اليوم او قال بدين الداهم
فتصدق بدينهم اخر او قال اعط هذا الفقير فتصدق به على عين من الفقرا لا يخرج عن هذه النذر
عند فروج حله الله وعندنا يخرج **كتاب الصوم**
والحي كقراذ الفجر طالع اذ قبل الشبان فالصوم انقطع قال فرجه الله اذا طلع الفجر
وهو حال طاهله او كان يفعله ناسيا انا افتد كرافت من غير ثبوت صد صومه وقال ابو حنيفة
ومحمد رحمهما الله لا يفسد صومه فيها وابو يوسف معها في الشبان دون الطلوع وقد مر في باب
المقالات وصوم شر الصوم لا بالنية يحصل للمسلم للعينية صوم شهر رمضان للصح
المقيم يتادى بغير نية اصلا عند فروج عندنا لا يتادى ثم على بقوله للعينية اي تعينه اغانا
في النية واما وضعه في الصح المقيم اذ في المسافر التسليم شرط النية اجماعا وهذا القيد يفتد
من قوله للعينية فان التعيين في حق الفقير المقيم دون المريض والمسافر قال المسبوط
كان الكرمي رحمه الله في هذا المذهب لزمه يقول قوله كقول مالك رحمه الله ان يتكفى بنية
واحدة طبع الشهر ولو تفرق في مرض او سفر باليوم صوم شهر لم يغيب صوم المسافر
والريض عند فروج لاجورنا لآبنة من الليل وعندنا يجوز ويسقط التكفير لو سافر بنية

دون بدل

۱۰۰

قد فرأى المصلحون دانيال بن الانفساء الابن فلان ابن الاخر المطالب عندنا خلافا لرفق وميرت لما ذكر في الوعد صدقة كما
لو كان بالقرض فلو قد وايتا ما فقال المصنف صدقة مجدية المصدق عنده رفقه وعندهما لا يجحد والنافذ في كل ما جاء

كتاب _____ السيرة والواقعة ونبوة قتادما

رد كونه الفدية اقرب الى انما استفاد اربسوة متقاربة عينا خلقا فانذروا انما من في الاقرار اذا البينة
عليها لا تقبل اجماعا وهذا التقادم شهر هو المقيم في المبول وغيره وليس يستوفى بدعوى المودع قطعه يدا التارق
فاسمى وعن التارق من المودع والمستعير والمضارب والمرتب والستبعض لا يقطع سؤالا عند ذفر وعندنا يتقبل
وكذا المستاجر والقابض على سوم الشرا وكل من له يد فاختط ولورق الا اخل ثوبا واخذ بيد الخروج لم يحيط به وحده
اخذا لتشار ولو اخذ الامانة الموثق عند سؤالا لا يجنب يمينه فلا لا يجنب من الحز ورماد الى الخارج ثم فرح واخذ يتقبل
عنده ناكلها فالرفد اخذ القليل

مجلسنا خلفا للرؤف والحد القلبي

لو جرد الامانة للمؤمن عند سؤالي الاجتي يعني قاله اجنبه لودعه عندك ودينه فلا فتنه لانه لا يفسد عند زحف
وعنده لا يفسد ويحل الخلاف حال غيبة المالك اما حال حضرته يفسد اجسا كتاب القارية
ومل المعير للبناء لودع موقعا بضائه اذ اربع اعارارضه للبنا او الفرس وقتله لنفعل المستعير
ذلك ثم رجع قبل الوقت صح رجوعه ولكنه تكبر لما فيه من خلاف الوعد وبأثره بتعليق بناؤه ونعمه ولا يفسد شيئا
عند زحف وعندنا يفسد قيمته ببناءه وغيره ويكون ان له الا اياه المستعير ان يرجعها ولا يفسد قيمتها قالوا
اذ اكان في القلع ضرر بالارض فالحال ان يربا الارض وانما وضع في الوقت اذ غير الوقت لا يفسد اجسا
لعدم الضرر في القارية والمستعير لو تعدى ميثاقه من ربيع وعاد فالنعم سقط الاستعداد ان رجل الى مكان معلوم فجاون
ثم عاد اليه بالاراة لم يبرأ من القالة عندنا فخيرت ما على المالك خلافا لوفد قبل من الاستعداد فاجبا لا كايضا فاذا استعاد
واهبها وجابيا كبر من القاهان وقيل الخلاف في الغصن والاقول شبهه وبها اخذوا من ذلك من المحيط وانما وضع في القارية

ما في الوديعه لا خلاص بينا وبينه اني بهما اوسجى في بابنا نافه

شکاف و دخی
بشقد

الرجح والمال كونه يفسد والعلمان يكثران في وسط الزمان على السواء او على الكسب
 يجوز عندنا خلافه لانه لو اشتركا في القصار علم انه ما يحصل من عليهما انما يصح عندنا خلافه لانه
 ويؤاخذ به بقوله والعلمان يكثران في وسط الزمان عند **كتاب الصيد**
 لو ربيها مبيدا ما فاقها علم ارتداد لم يحل فاستحقا وعندنا حل وكذا من سب ما لك دون العلم كان
 التحق حلالا ربيها الى مبيد ما فاقها صيدها واخر صيدها كونه مبيدا ثم انا لا يحل اكله عندنا
 وعندنا يحل اكله ويكون الصيد الاول ولو من الذئب ولكن نفسا صيدا لم يحل اكله في الصيد غير ما كوله القم
 كالذئب وكذا صيدها ما كره لا وقد كان مستحب عندنا حتى اكله عندنا خلافا لغيره ولو ربيها الى اكله او كلب
 لا يحل المصايب جاسا لانه ليس بصيد وفضل استهم حديوثه بالفتنة يتركها **كتاب الامانة**
 ولو بشاة الضيق ووقع قيمته لم يجر ما قد وضع غمضا وفتح ما غر نفسه فذا انما ذكر القصة جازع الا فتنة
 عندنا خلافا لغيره وان اختلفا في الاصل فلهذا في الدائم ان يبيد الزمان بلا خلافة ولو كان في النوبة ديمية
 لا يجوز غزاه في الوجوه من المحيط واليونان **كتاب الهبة**
 وان يبيد شيئا بشرط العوض جازا في شاع وان لم يبيد البتة عندنا مائة ابتداء ببيع انتهائهم او عند التبقر وعندنا
 ببيع ابتداء وانتهائهم فلا جرم قلنا لا يبيد لكل قبل التبقر لا يجبر على التسليم ولا يبيع في شاع يحل القصة
 ويرجع كل واحد منها عند علمه لا ابتداء وقلنا لا يرجع واحد منها بعد التبقر في بيع الشفعة وكل منها الى يرد ما بين
 يجب بغيره فلهذا لم يفتى بان يرد احد ما يرجع على صاحب ما في يده ان كان قابلا والابقية نظرا لانتهائهم كما هو الحكم
 في البيع وعندنا في الاشياء التي لا تبقر لا يبيد على التسليم ويصح في المنافع ويجوز في الشفعة قبل التبقر وصورة
 اذ يقول ويحكم على ان يعوض كذا اذ لو قال ويحكم كذا فهو ببيع اجاعا من المحيط والموت وغيرهما
 ويرجع الواهب نصف البتة اذا اشترى الشفيع مما توثق به وعندنا في الكل عاذا ان يرد ما بين الان واللام يبيد
 سلخ نصف العوض ويرجع الواهب نصف البتة عندنا في كل ما يرجع على ان يرد ما بين الان والعوض ويرجع
 في كل البتة وانما وضع في الشفعة ان الشفيع كل يرجع بكل البتة اجاعا وقوله في بولي عوفق
 وان يفتل ما الى ملك صدقة تناول اكل ما قد اكلته قال اجمع ما صدقة او قال اجمع ما املك صدقة
 يتبع علم كل مال له ويملكه ويلزمه الصدقة بجميعه عندنا في كل ما يرجع على ان يرد ما بين الان والعوض ويرجع
 والعشر عندنا في يوحنا المال كما قال ابو حنيفة ومحمد وفي ملكه قال زفر وقال مالك يفتد في شئ ما
 وقال الشافعي لا يبيد شيئا وقال الثوري ان علق بشرط فبين يله الكفاية اذ حث لو قال عندنا
 ولا يرجع الواهب فيه قبل ان يبيد الواهب فانه ان الذي يبيد بالارادة اهل لبيد ان يرجع فيه فقال

عكس

فقال الموتى سمن المبدع في كل ان يرجع فيه فانا الواهب لكان سينا كذا وكذا البتة فالتواهب
 عندنا ويرجع وعندنا في الموتى ولا يرجع **كتاب البيوع**
 والجوز لو اسلم به عددا او بفض طبعه لم يجز بل فسد التسليم في العدديات المتقاربة كالجوز والبيض
 لا يجوز عندنا في عددا ابل بجوز في البيض وزنا وفي الجوز كحلا وعندنا يجوز فيها كيلا وزنا وعندنا
 من المبسوط وذكره فتاوى لافطس اجمعوا انه يجوز اسلم في الجوز والبيض كيلا وزنا وانما وضع
 في العدديات المتقاربة في العدديات المتقاربة منها كان والبيع والاشترى لا يجوز اجاعا
 والفاسل بينهما قد مر في الباب ببيع ابو حنيفة اذا خرج الخيارد عن عقد سمن البتة لانه فاسد
 ما ان عدم التسليم بشرط الخيارد فاسد فلان لا الخيارد الخيارد لا افتراق اذ لو كان لا يبيد جازعا
 عندنا في طرعه عندنا يعود ويحل الخلاف ان يكون سمن المال قايما وقت استاها الخيارد اذ لو كان لا
 لا يعود جازعا **كتاب كذا** في المبسوط والحيطة لا عدم المسلم فيه بعد ما حل فقد جاء السداد
 فاعلم حل لاجل ان التسليم انقطع المسلم به فغنى في حنيفة ان يفتق التسليم به اذ زفر والخيارد
 في طرعه او لو ان شاء رضي الى ان يوجده خطا به هو ان شاء منج وانما وضع بعد تمام الاجل اذ لا انتفاع
 في خلاه يفسد وقال السخا في خيال لا يبيد قبل الثلاث ليس ربع المسند باع بشرط خيار الابد ثم انقطع
 قبل ان يبيد الثلاث لا يبيد في احدى زفر وعندنا يفتق طرعا ودرهم زفر يرد في التسليم بعد افتراق
 ثم يستول ثم فانه يفتق بعد ان ولم يبيد الى الجواز فادره وجد بغير سمن الى التسليم في بولي عوفق
 وهو قليل انفق التسليم بقتل ومذ هبنا في بولي عوفق ورواها في التسليم قبل مكان سمن الى التسليم
 محل تقايل عند التسليم اذ كان المال غير جازع زفر وعندنا لا يجوز ورهنه بغيره الى التسليم
 لغو ولخط البيع ايضا فاعلم اخذ المسلم اليمن ربا لم يبرس الى رهنا جازع عندنا وان منعك الرهن
 في المجلس يبيد شيئا راسا للماله وبقى التسليم وان لم يملكه في افتراق ابل التسليم ويرد الرهن وقناه
 زفر الرهن باطلا وتسليم فاسد ويكون امانة في يمين وانما وضع في جانب سمن الماله اذ لو اخذ
 ربا التسليم من المسلم اليه بالمسلم في رهنا جازع بطلان كبريصة وقيا للمسلم فيه ولا فان عليه في زيادة
 الرهن عندنا وقال الشافعي يملك امانة ويرجع ربا التسليم فيهم في نظم الفتنة والهداية وشرح عند
 المسئلة الثانية التسليم بلفظ البيع نحو ان يبيد بعت سكر مائة كزفر لخطه صفتا كيت وكيت
 بكذا لا يجوز عندنا في رهنا جازع زفر وقال في المحيط في انعقاد التسليم بلفظ البيع رعايتان وفي انتفاء
 بلفظ التسليم اتفاق الروايات وفي اخذها في الموتى في قدر الاجل لا يحل لولا قول من قال لا اقل

اختلوا الماقدان في قدر اجبر السهم والقول لتكرار زيادة عندنا وعند زفر بن جاحل في رواية
 من لم يورثه طاهيا غير من عند البيت المشروط والعقد عند اشترى شيئا بشرط الخيار لعينه
 ثلثة ايام فابيع عا هذا الشرايا بعهدها اذا لم يورثها اذا زفاتها نقض انتقض فخره الخيار
 الا جنى انما يصح بطريق النيابة عن المتكاتف فوجبه عليه مقتضى حقيقته في اجازة احداهما نقض الآخر
 قال سابق اوله وان خرج كلامهما معا يعتبر نقض في الماقدان في رواية لانه اصله في نقض النسخ في رواية
 اخرى كلامه النسخ اقوى لان المجاوز ليجت النسخ ولا ينكسر ولا يورث الا في حق من اقرضه بالزينة ما لم يعلم
 فيه ان فضل الزيت كما زفاهم وعندنا ينسب ما لم يعلم زيادة الزيت تاثيره في بيع زيتا بزيوت
 والزيت الذي في الزيتة اكثر او مثله لا يجوز لان بعض الزيت او الشرايو وان كان اقل لا يجوز
 اجماعا والفضل بالتقل فان لم يكن ذلك جازا عند زفر وعندنا لا يجوز فالخيار ان عند جاحل
 حتى يعلم ان الزيت الذي في الزيتة مثل الزيت الحاصل او اكثر منه فيزيد لا يجوز عند زفر وعندنا
 ليس بجائز حتى يعلم ان الزيت الحاصل اكثر من الزيت الذي في الزيتة فيجوز من المعلن
 الزيتون اسم للنجوش وسمي باسمه ايضا والزيت دهنه والضرية السيف المحل بغيره عند
 ازدياد وانما هو وسمي على هذا اسم السيف المحل بالفضة كما علم على ربيع الاربع ان علم ان النصف
 الحاصلة اكثر جازا بالاتفاق وان علم انها مثل ما في السيف من الفضة او اقل لم يجز بالاتفاق
 ولولم يعلم ذلك لم يجز عندنا وعند زفر يجوز من علم الفضة وليس اسكارا البيع بالزينة او بغيره
 بالشرا فاعلم وهو بهذا الضمان لا مؤتمن الوكيل بالشرا اذ في التمسك بالثمن له ان يجز
 المبيع في الموكل حتى يتوفى الثمن في الموكل عند زفر ولو حصل عند زفر وعندنا ذلك ومثله المالك
 سربا بالحقا لانه لو باع عبيد في مكان واحد مدبرتا في الجمع فاسد وبكنا المكاتب معا قد جمع
 بين عبد ومعتبر فدا بيع فيها عند زفر وعندنا في العبد محضه والتمس ولو جمع بين حرة وعبد
 بطل بينهما اجماعا والمكاتب وام الولد كالمعتبر من الهداية وزاد في المختلف وقاله ولم يبين حجة
 كل واحد وفائدة ان يصير لنا سيد متغافلا ثلاثة اذ لو بين فينا خلافة وقدمه باب الصغير وقيد
 في النظم لفتة في الملة المكاتب بان كان البيع بغير رضا المكاتب وقاعدة ان يظهر الخلاف فان بين
 جاحل في روايةين ذكر في الحديث وقوله بكنا المكاتب الماقدان كذا في حصول كتابته بغيره قلت
 ولعل البيت وقع احترازا عن مقتضى البعض فهو من المالك عندنا في حجة وقد قال في الفصل الثاني
 من مكاتب زبائن فانها ان مقتضى البعض مكاتب مقصود غير مكاتب لا يقبل النسخ والمرفق وكذا لا يرد

الى الزينة

لا يرد الى الزينة ان يجوز على السعاية بخلاف المكاتب لانه في عتاق المبسوط واذا لم يقبل الزعيم
 يتبع بعد اطلاق ما ذكر في بيع نظم النسخ من الاصل ان كان ما يربح بالزينة فالعقد به وعليه فاسد وكل الاثر
 بالزينة فالعقد به عليه باطل فعلمنا ان العقد يربح ان يكون الجمع بين العبد والمكاتب له وسبق البعض كالمجمع
 بين العبد والحرة لا يكون فيه خلاف فنقول الماقدان سبدا ان كانت الزينة موافقة لغيره الا في الاتقان
 وطلبت الزينة في اعم الكتب فلم اجد غير علي سوى ما كتبت لوقال ان من المثلث والبدل لم تسأل بالبيع بطل باع
 انه اذ لم ينقض الغن الى ثلثة ايام فلا يصح فيها جازا لبيع عندنا خلافا لروفر وقوله فلا يصح فخره المصلحة
 وقوله بطل جواها وانما ونسخ في الثلث اذ لو لم يبين الوقت اصلا بان قاله بغيره كذا على ان كان لم ينقض
 فلا يصح بيننا او يكره وقتنا جواها لان لم ينقض الغن ايا ما قاله فاسد اجماعا لو ذكر اربعة
 ايام او غيرها فابيع فاسد عندنا خلافا للمحد وابو بكر بن غصن والاصل انه ملحق بشرط الخيار غير ان
 هناك لو سكت حتى مضت المدة فابيع فاسد اجماعا لبيع جاحل الجوز والاجل المحمول
 في البيع اذا سقط لم يربح فساد العقد اذا باع الى اجل محمول ثم استقط قبل ماله باع عندنا خلافا لروفر
 اعلم بان البيع الى اجل محمول لا يجوز اجماعا او كان له اجماعا لامتياز كالحصاد والديار مثلا
 او متناوئة كمنوبه لبيع وقدم واحد من سفر فانه ابطال المشتري لاجل المحمول المتناوئة قبل محله
 وقيل نسخ العقد بالفساد استلزم جازا عندنا وعند زفر لا يندرج في ذلك ولو مضت المدة قبل ابطاله
 لاجل تاكل الفساد ولا يندرج في اجماعا وانه ابطال المشتري لاجل المحمول المتناوئة قبل التز
 ونقد الثمن ان يندرج في اجماعا وعندنا وعند زفر لا يندرج في ذلك ولو مضت المدة قبل ابطاله
 جازا اجماعا من شرح الحياوي في ذلك لانه قلت ذكر ابو حريه انه عند الاجل الممل مطلقا وذكر
 استناد الاجل مطلقا وقد بينت ان استناد كل واحد من بوزن عا حدة فلا جرم هذا البيان يتبع مقتضا
 عند المصنف الطالب والتوب من رؤيته ان يفسد والدار ازيد جها ينظر رايه وامطوي لم ينشر حين
 اشترى فله الخيار لم ينشر ويركده عند زفر وعندنا لا خيار لمانظر الطاهر التوب تمام يعلم البقية
 الا اذا كان في طيبا يكون مستوفى الموضع العدم ولا بد من رؤيته الملة الثانية رايه صحر الدار فلا خيار له
 عندنا وان لم يشأه بوزنها وكذا اذا اراد خارج الدار وانما بالبسته وعند زفر لا بد من دخول البيت
 والامح الجواب الكتاب على وفاقا دهم في البيت فانه ورسم لم يكن متناوئة في يوم فاقا اليوم فلا بد
 من الدخول في الداخل ولا يكتفى برؤية الخارج في الكروم وركون الاشجار في البساتين وجامه فانه كان
 وانما وقع في الدار اذ في بيت الغلة بالفارسية غلة خان التوري على جوابا لكتبا ولا غير متناوئة من الخرافة

درميش

في

اذا لم يكن ثمنه اكثر مما كان لا يبيعون في سلم الشفعة فاذا انقضى ثمن آخر اقل مما سمي واكثر واخبر ان الثمن عند ادو
او ذابة ثم ظهر ان كان مكيلا او موزونا فهو على شفعته اجماعا على ما كان المبيع في بيتان في مصرين بيعا
جملة بخلافه اخذوا حيا الشفعة اشتري ادين صنفه فجاء شفع لها واراد ان ياخذ احدها دون الآخر
لم يكن له ذلك عندنا خلافا لفرقة بين الدارين المتلاصقين واستقرت في مصر واحد او مصريين
اذا كان جارها لها وانما وضع في المصنوع احدى المصرا لو احدث قوله كقولنا ومحل الخلاف ان يكون
الصنف واحد وان يكون شفعها اذ لو كانت الصنف متعددة كان له ان ياخذ ايها شاء سواء
كان جارها لها بداله او بدارين ولو كان شفعها لاحدها فانه ياخذ التي هو شفعها في آخر الزوايا
عزلة خترة وهو فوقها من ثمانية خان والافطس وشرح واليد تلي حجة الجوار لشفعة تدفع
بالانكار بيعت دار بجنبه اذ في يد رجل فظفر ذوال اليد الشفعة فانكر المشتري كون الدار ملكا له لا بد
من البينة عندنا وعند زوا الشان يكتفي بالبدالة دليل الملك ولو اشترى لابن دارا ما احتوى بشفعة
لنفسه حال الصبا لشترى لاب لصبته دارا ولا يشفعها فله ان ياخذها بالشفعة لنفسه عندنا
خلافا لفرقة واذا اراد ان ياخذ ويطلب يغور لا شترت واخذت بالشفعة وانما وضع بكذا اذ كونه
الاب لنفسه دارا والقبض شفعها فليس للقبض اذ ابلغ ان ياخذها من الميوط وتساوي قايه فان
فان احتوى جرح اى لير له ان يجعه بملكه لنفسه بالشفعة وقوله ما احتوى جوابا لمسئلة

كتاب الاجارات وما جنت يد الاجير المشترك

فليس فيه مفرم وما فيه شك في الاجير المشترك بضمين مالك بعله عندنا خلافا لفرقة الشان في قد يبر تارة
في باب حيفة 7 قال في الحيط انما يضمن ما جنت يد عندنا اذ كان محل العمل سلبا اليه تشكيلا
يكن لثقل ثمان العقد لو كان مشريا وفي روح الاخير دعة في لو حصل الفرق بعمل الملام من ثمة او خرة
يضمن اذ لم يكن صاحب المتاع في السفينة وان كان هو او وكيله فيها لا يضمن لانه يملك المتاع الى الملاح
وكذا لو كان صاحب المتاع راكبا على الدابة وصاحب الدابة سوتها فستطت الدابة وتكر شتان المتاع
فلا ضمان على صاحب الدابة بالالتقاء وذكر في المنشور والحال لو سقط بال زحمة لتاس لانهم اجماعا
ذكر في شرح الخياوي قال في طريقة مجرا لائمة الشركان الحجام اختان والعزاع لا يضمنون ان يبيعهم لو قال اخطت
اليوم والاجر كذا والضرر في الدخلة نسا اذا قال الخياوي اخطت اليوم فلكد درهم واخطت غدا فلكد بضد درهم
في الدخلة جميعا ويرى علمنا الفلاء خلافا لفرقة اخر على ما تروى العتوة عليه واحد والبدل مخد وجواب ما
في باب اوجه كذا هما مختلفا للعمال واختلاف الاجران يفسد ان قال ان اخطت وقيافكدها وان اخطت

فانها

والخلف فارسي فدرهم مع انظران عندنا ونسبنا لفرقة كذا في الحمال في الدخلة بالعدل في النفر
غرمه قيمته بخلافه ولا اجر بعض الجمل الى يروا وعندنا الما كذا ان لم يرض ذان غير محموله اجر العمل الاستاجر حلالا
له على ظن امر كيه حلالا الى موقع كذا وكذا فاقعه بعض الطريق عندنا ان زحمة لتاس يضمن قيمته في الكفا
الذي كس عند زفر ويحجر ما عمل ولا خياد المتاجر وعندنا المتاجر بالخياد ان شاء ضمنه قيمته غير محمول
ولا اجر وان شاء ضمنه قيمته محمولا واعطاء الاجر وانما وضع في اليد اذ دونه لا يتصور الخلاف بيننا وبين زفر
فانه لا يضمن للاجير المشترك لا يبدت تصد الاثلا وذكر في نظم النقة ولو زحمة لتاس في الدخلة لا يضمن الا اجماعا
في شرح الخياوي لو اخطت لبعالي نحو موضع فالاجر لا يطلبا لم يرجع استاجر بعيرا او دابة اخرى المعلقة قال الجوز
او لا يبيع قوله زفر لا يجلب الاجر الا بعد انقضاء المدة وانتهى النفر فلا جرم لو استاجرها داهيا يجلبه اذ بلغ حصة
وان استاجرها داهيا وجايبا يجلبه ارجع وهو يكون النظم حيث قاله لم يرجع ثم رجع ابو خينة وقاله يجيبه عند
بلا فضل ونه اخذ بالملك والشان فيم يرجع وقال في ساعة ويوما بعد يوم ومرحلة بعد مرحلة وبه قال
صاحبنا في نظم النقة والهداية لكن اخذ في الهداية المرحلة وقال ان الليكس وجوب الاخر ساعة فسيأخذ
لحقوا الشافاه الا ان المطالبة في كل ساعة تنفع الى ان يتفرغ لعين يتصرف قدرنا بالمرحلة واجادة الدار
والجد على يد من العون استاجرنا واجرا او ولجده ماتت فقتل الى ايضا فاسد رجلا اجرا جلة او استاجرنا
ثم مات احد هاتين فسد في حصة الميت اجماعا فهل تنفذ حصة التي عند زفر نعم وعندنا لا تنفذ
لله قال في شرح الخياوي وقال في ذلك لعلنا جرحه في ذابره هنا فلتاها الاجر خمس وعشرا التام عنوا استاجر
ذابة ثم اختلفا فقالوا استاجرنا كركن كركن الكوفة الى بعد اذ مشق دراهم وقال الاجرا كركن شي لا يضمن وهو
ليست في الطريق بين كومة وبغلة بعش دراهم ولم يركبها تخالفا وتراذ الى لم يقيم احد على يتنقوا ولا ينفق
لمن قامت البينة فان اقام البينة فيقول الزوج اولاد هو قوله زفر ينفق بها الى بعد اذ ينفق عشر وقال الآخر
وهو قوله ينفق بينة المتباجر الى بعد اذ ينفق من الحجة ويبر ولو طرد استاجرنا بركن من بركن وعاد فالتزم
سقط استاجر دابة الى مكان فجاءه زحمة فصرتم على لا يبر اخر الثمان عندنا خلافا لفرقة قد يبر في الدابة
قاله جاب فافه فان ذكرنا في ان المستعير لا يبر الثمان رواية واحدة وفي المتاجر في بيان والحاصل ان الكلام
بالا غير الذي يبر اذ قوله الاجر على استاجرنا ليجل طعا الى موضع كذا فخله اليه ثم اعادته الى المكان الا ان قوله الاجر

كتاب النكاح والنفقة

عند زفر وعندنا سقط الاجر ليجل الكفا بموت في باب حيفة
وشاهد ارجع اذا ما اخطت في نفقة او امكان صرفا شاهدا ارجع اذا اخطت في الزمان واليكما في نفقة عندنا خلافا
لفرقة وليس يكمل للقبول فانصرفا ثلاثة في الحد فسد كونه على محدد وهو ذكرنا ثلاثة وسكنا على الزمان تشيل

يجز

عند الخلق والزواج والحدود لا يرفع ولا ينزل وعليه العتق
كتاب الدعوى لو ادعى المسلم والدني ما قد ولدت جارية بينهما شكا وبينة
ولا محض المسلم جارية بين مسلم وذوق فولدت فادعى نسبه فهو ولدهما عندنا وعندنا ولد للمسلم ولا لغيره
والا يكتفى له ادعيا قال لا يلحق بغيره نسبا وانما ولدته امه بين الاموالين فادعيا فهو بينهما
فيما بين ذوقه والامه ولدت ثلاثة في ابلن جارية من غير زوج بكنهه فادعى الاكبر ولدت له من
علاجه لا ينفقون ما من ذوقه لانه لا زوج لها ولدت ثلاثة اولاد في بطن مملوكة باني كان بين كل ولد اثنين
شبهه لانه هو قضاة فادعى المولى نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات
امه ونسبها لانه نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات
ذوقه في ذوقه لا ينفقون ما من ذوقه لانه لا زوج له ولدت ثلاثة اولاد في بطن مملوكة باني كان بين كل ولد اثنين
كتاب الدعوى لو ادعى المسلم والدني ما قد ولدت جارية بينهما شكا وبينة
ولا محض المسلم جارية بين مسلم وذوق فولدت فادعى نسبه فهو ولدهما عندنا وعندنا ولد للمسلم ولا لغيره
والا يكتفى له ادعيا قال لا يلحق بغيره نسبا وانما ولدته امه بين الاموالين فادعيا فهو بينهما
فيما بين ذوقه والامه ولدت ثلاثة في ابلن جارية من غير زوج بكنهه فادعى الاكبر ولدت له من
علاجه لا ينفقون ما من ذوقه لانه لا زوج لها ولدت ثلاثة اولاد في بطن مملوكة باني كان بين كل ولد اثنين
شبهه لانه هو قضاة فادعى المولى نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات
امه ونسبها لانه نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات
ذوقه في ذوقه لا ينفقون ما من ذوقه لانه لا زوج له ولدت ثلاثة اولاد في بطن مملوكة باني كان بين كل ولد اثنين
كتاب الدعوى لو ادعى المسلم والدني ما قد ولدت جارية بينهما شكا وبينة
ولا محض المسلم جارية بين مسلم وذوق فولدت فادعى نسبه فهو ولدهما عندنا وعندنا ولد للمسلم ولا لغيره
والا يكتفى له ادعيا قال لا يلحق بغيره نسبا وانما ولدته امه بين الاموالين فادعيا فهو بينهما
فيما بين ذوقه والامه ولدت ثلاثة في ابلن جارية من غير زوج بكنهه فادعى الاكبر ولدت له من
علاجه لا ينفقون ما من ذوقه لانه لا زوج لها ولدت ثلاثة اولاد في بطن مملوكة باني كان بين كل ولد اثنين
شبهه لانه هو قضاة فادعى المولى نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات
امه ونسبها لانه نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات
ذوقه في ذوقه لا ينفقون ما من ذوقه لانه لا زوج له ولدت ثلاثة اولاد في بطن مملوكة باني كان بين كل ولد اثنين

زبون لانه قد اقران بالوئوف فيبطل اقراره ثم هو ادعى عليه الجايد والمتنيكر ولما انه صدق اصل
والدعوى عليه منه الجايد فيبطل اقراره ولو قال له على لينة درهم من ثمن عبد وقال مقول بل عزاجان او على
توضعه على هذا الخلا وكذا في اقراره بالالفه لو قال لا بالالفه انما بطله اقراره لرجل فقال الحق بل لزيد
مثلا كانا جلا عند زفر وعندينا نحن وسلمه لا زيدا لو قال هذا لكم منكم استغته شتملا بصدقه فادعته
قال لرجل هذا العبد لاشترته منك بمصلا بالاولى لا اقر عند زفر ولا بغيره الدعوى رخصه لو اقام البينة
عند زفر لا تبطل بينه وعندنا تبطل وتوله ونسبه ونسبه لو قال ادعى مؤثرا لثلاث للنسب بل للبينة
لكل واحد ثلثا ولا يكتفى له ثلثه بغير الاول قال لا ادعوا وصيغته ما له لثلاث لا بثلثه فند زفر
يقسم بينهم اثلاثا لكل واحد ثلث ماله ولا يتنازلان شي وعندنا ثلثا لثلاث ولا لثلاث ولا لثلاث واسراهم
كتاب الدعوى لو ادعى المسلم والدني ما قد ولدت جارية بينهما شكا وبينة
ولا محض المسلم جارية بين مسلم وذوق فولدت فادعى نسبه فهو ولدهما عندنا وعندنا ولد للمسلم ولا لغيره
والا يكتفى له ادعيا قال لا يلحق بغيره نسبا وانما ولدته امه بين الاموالين فادعيا فهو بينهما
فيما بين ذوقه والامه ولدت ثلاثة في ابلن جارية من غير زوج بكنهه فادعى الاكبر ولدت له من
علاجه لا ينفقون ما من ذوقه لانه لا زوج لها ولدت ثلاثة اولاد في بطن مملوكة باني كان بين كل ولد اثنين
شبهه لانه هو قضاة فادعى المولى نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات
امه ونسبها لانه نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات
ذوقه في ذوقه لا ينفقون ما من ذوقه لانه لا زوج له ولدت ثلاثة اولاد في بطن مملوكة باني كان بين كل ولد اثنين
كتاب الدعوى لو ادعى المسلم والدني ما قد ولدت جارية بينهما شكا وبينة
ولا محض المسلم جارية بين مسلم وذوق فولدت فادعى نسبه فهو ولدهما عندنا وعندنا ولد للمسلم ولا لغيره
والا يكتفى له ادعيا قال لا يلحق بغيره نسبا وانما ولدته امه بين الاموالين فادعيا فهو بينهما
فيما بين ذوقه والامه ولدت ثلاثة في ابلن جارية من غير زوج بكنهه فادعى الاكبر ولدت له من
علاجه لا ينفقون ما من ذوقه لانه لا زوج لها ولدت ثلاثة اولاد في بطن مملوكة باني كان بين كل ولد اثنين
شبهه لانه هو قضاة فادعى المولى نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات
امه ونسبها لانه نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات نسبا لأكبر بنات
ذوقه في ذوقه لا ينفقون ما من ذوقه لانه لا زوج له ولدت ثلاثة اولاد في بطن مملوكة باني كان بين كل ولد اثنين

بل لزيد

او لم ينفق

لثلاث

الاول

والاخذ في نوع من المانواع **لا يشترط المانواع** اذن له في نوع خاص من التجارة بان قال له اقم
 قفارا او خيما او صنعا يكون ما ذوقنا في التجارات كلها عندنا وثقا لا يشترط ان يكون ما ذوقنا له الا ان ذكر
 النوع خاصة وهو رواية عن فروعه في رواية اخرى قال ان سكت عن التمر شيئا من انواعه بان قال اعمل
 في التمر فمما ذوقنا في التجارات كلها وان صرح بالتمري عن المرقق فاما في انواعه فليس له ان يصر في
 الا في ذلك النوع خاصة وذلك في النظم الرواية الاولى ثم اذن بالمرقق انما لا يخصص عندنا اذا
 صادف عبد بجور اما اذا صادف عبد انا ذوقنا يخصص حتى ان المولى اذا اذن لعبد في التجارة ثم
 دفع اليه مالا وقال لا تشتر به الطعام فاشترى له دقيقا يصير به ثوبا لنفسه وهذه دقيقة مغرية من المولى
 والمحيط **وما سكت سيد العبد اذا راد باع واشترى اذنا بد** اذ عبد يسبح ويشتره فسكت كان اذا
 في التجارة عندنا خلافا لفرقوا الشافعي وسنن في البيع والشراء الصحيح والناقد والاطلاق في بيعه اذ
 سكت المولى انما يجعل اذا لم يسبق منه ما يوجب له في الاذن حالة السكون اذ لا سبق منه ذلك لا يكون
 اذ انما له اجماعا فان المولى اذا قال لا اقبل السرقة اذ رايتم بعد ذلك فسكت ولم يمتنع فلا اذن له في التجار
 ثم رآه بعد ذلك فخر فسكت ولم يمتنع لا يصير ذوقنا في التجار وهذه دقيقة كتبت في المحيط في النظم
واذ لا للعبد شرا ينقص وهي اذ اكلت من المولى اذن لعبد في التجار شيئا لا يبرأ منه
 فيما رواه الشافعي عند فروعه في بيعه وناطنا المسئلة الثانية هل يملك المولى ما ذوقنا في بيعه عند
 لا تجر في القبا الوباغ ثم بلغا ثم اجاز لم يتم بل **لغا** المصحح ورا القائل بلع ماله ثم بلغ واجاز ما ينقصه
 عند فروعه عندنا لا ينقص ما لم يبرأ منه **اخذ ما وجد من ماله كان له** اذ ذوقنا في بيعه
 هبة او يصدقه عليه صدقة او كانت امانة ماله مديونة فلو دعت بعد لحوق الدين اذ كتبت في النظم
 او غيرها كان الغرماء اخرج جميع ذلك من المولى عندنا في بيعه في الدين وعند فروعه لا يبرأ فلا يملك
 بطريق التجار من الميسر **لو بيع ما ذوقنا في بيعه كان حل وكان ايضا دينه باجل** تجل المانوع والدية
بمسك في الاجل الموقل على الما ذوقنا في الفان لندجالا للمؤجل سنة فباعه بالدينين ثم لا يبرأ
 ما لا يبرأ الى الغريم عند فروعه عندنا دفع الا لباقية الى المولى ليس لها الاجل ثم يدعيها الى الغريم
كتاب الديان **لو ذوقنا في بيعه** **لو ذوقنا في بيعه** **لو ذوقنا في بيعه**
بما يرضى الغريم **بما يرضى الغريم** **بما يرضى الغريم** **بما يرضى الغريم**
 وهو تصدع لدية عند فروعه في الشافعي وعندنا يدخل والخلاف فيها اذ لم يمتنع ان يدخل اثر الموقلة
 في دية النفس اجماعا وانما وضع في ذهاب لعقل اذ لو ذهب به سمع او بصر او لسانه لا يدخل اثر

لا يدخل اثر في الموضحة للنفس اجماعا لان الحناية في محليين ولو سقط شمس فلم يثبت فباع قلته كل لدية
 ويدخل اثر الشجة في ذلك اجماعا لان الحناية وقعت في محل واحد وهو الحرف في المسئلة فان قلنا لعقل
 نور في الصدر يبره عواقل لا نور فيكون الحناية في محليين قلنا نعم الا ان الدماغ كالقنبلة والزيب
 لهذا النور وهذا الاعتبار كالعقل في الرأس ولهذا يستقر اذ يبرأ الدماغ من المبطو البكرى ولا يخرج الى الخارج
 الصغار والقيدين في الامه الا في لوجر الماء بقتل حكمه على اذ في القوي اذ علم منه لوجر في نهر عظيم
 كدجلة ويحجون وسبحون والعرائث تجري في الماء فعذر في القسامة والدية على اذ في النهر منه حين وجد
 وكذلك لا بد من الارضين بجعل اهلها وعندها دية هدر من المون وانما وضع في نهر عظيم اذ في القفر
 منه لقوم معلومين يكون عليهم بمنزلة المحلة فجعل القسامة اهل النهر والدية عواقلهم والناصل بينهما
 ان كل نهر يستحق بالشركة فيه الشفعة فهو بمنزلة المحلة وما لا يستحق فهو عظيم كالنهرات والنيل والجحوت
 وهو محل الخلاف وانما قاله جرد الماء اذ لو كان محتسبا على شط منه لا تجزى فهو على اذ في القري اليه
 والارضين فيعلم القسامة والدية وموضع الخلاف اذ اذ كان موضع انبعاث الماء في واحد اذ لو كان
 في دار الاسلام جبل لدية في بنية المانوسطين وصالح تكل المديح لا لعلة في قدر ثلث ماله الا في الجمل
 عن دم العبد في مرض الموت يبرأ من ثلث المار عند فروعه عندنا من جميع المار ولو عفا ابن واخ الما في جهل فطالب
 القاتل بالقتل قتل دم بين رجلين عن احدهما ولم يعلم لآخر فقتله على وجه القصاص فعليه القصاص عند فروعه
 وعندنا عليه الدية في ماله اجازة لجانا خيتا للنداء والرهن والعرض على ابيع كذا يدين في جناية موجبة
 للرفع او النداء فاجره المولى بعد الجناية او رهنه او عرفه على ابيع اختيار للنداء عند فروعه عندنا ليس
 باختيار لان الرفع يمكن بعد هذه الاشياء في الجملة فلا يبطل الاختيار بخلاف التدبير والاختلاف وسيما الجان
 اذا اقر به لغريم فهو اختيار فان شئته مولى الجان اقر به لغيره ليجل منه اختيار للنداء عند فروعه عندنا ان صدق
 لا يكون اختيار للنداء بل يختار المولى للمقر له بين الرفع والنداء وان كذب بطل اقراره من اختيار للنداء
 برأ المون ولو علق الموت يقتل العبد ريدا لجاه القتل لا بالنداء فان بولاه عليه قيمته ولا اختيار لثا ذرية
 قال لعبد ان قتل فلانا فانت حر فقتله خطا ما رحتا للنداء عندنا وعند فروعه لا يصح اقراره بليته
 القيمة لانه لم يوجد بعد الجناية اختيار قلنا فيلق الحرية بالجناية اختيار للنداء وقرله وجاء القتل ببيع اللام
 هو الصحيح نظير في التبريل قوله تعالى فقد جاءوا ظلما وزورا قالوا في التبريد فيها لو وقع القتل عليها
 معناه انتدجوا بظلم وزور ولكن لما خذوا لبا افسر القتل ايها فقتلها **فكاتب قد قتل اثنين ومما**

كان في الناف لمن تقدم

اصحاب

كان عليه قيمان فاعلم. كذا كثر المدبرين فانها. سكتة قبل ان يقر القاضين قبل الاذابة
 فعليه قيمان عند فروعة ناكل قية واحدة ولو كان نضى للاذابة لقيمة فعولنا كقوله وقتل المدبر اثنين
 على هذا يعني قتل المدبر شخصاً ولم يقض القاضى بالقيمة حتى قتل آخر قيمان عند فروعة ناجية واحدة
 للكل وقد مر باي حينة **كتاب** **الوصايا**
او مولى ثلث ثلث الثلث فكل الثلثان منها جلد اعلى ثلث ما بنى لاكله او لرجل ثلث هذه الاغنام
 بينها ثم مات الموصي فكل ثلثا هذه الاغنام فكل مولى له ثلث الباقى منها عند فروعة ناكل الباقى وقد مر
 في باب ارجح والمثلة جماعة الغنم **ولو عاياة وعتر جماً في النعم فالاولا والى كلهما** مريض مرض الموت
 حابا واعتق الثلث لا يسمعها فعدت فروعة بما بدا به المريض وبين علمائنا رحمهم الله خلافة باقية
والابن غير مالا ولد **لنفسه** **غير غير ينسد** **ابن** **نفسه** **ما لا يسهل للصغير لنفسه من نفسه بمثل النعم**
 لا يجوز عند فروعة ناكل جواز غير عين من المون من مائة عن ثلاثة من الولد. وعن الوفاء في هذا العدد
فاقتسموا فاقية الثلث بشر **وصية واحدة** **اقر** **اعطاء** **فما لا يلاذ** **ثلاثة** **الاخا** **سرو** **والثلث**
 مات وترك ثلثا بنين ثلثة الا اذا دهم فاحد كل واحد اربعة فاقية رجل ان الميت قد اوصى بثلث ماله
 وصدقه واحد منهم فعدت فروعة خذ منه ثلاثة اخا من ماله في يده وعندنا ياخذ منه ثلث ماله في يده لا في
 بالثلث شيئا كما يكون في يده ثلثا ثلث **فان يكون للميت ابان وجده في الميراث المقتضى لا ينفذ**
 ولو كان له ابان فصدقه احدهما عند فروعة خذ نصف ما في يده لو فارق من ماله ان ثلث كل التركة
 له والثلثان بينهما الا اننا نحتاج الى حساب له ثلث وثلاثة ثلث واقل ذلك تسعة ثلث للموصي وهو ثلثة
 وكل ابن ساه فصار ثلث الثلثين للابن اخا ساه ولنا انه اقرب بالثلاث في كل التركة شائعة وفي يده
 من التركة الثلث فياخذ ثلث ما في يده ولو كان لبيت ابان فصدقه احدهما عند فروعة خذ نصف ما في يده
 لانه يزعم ان حقه وحق الموصي له سواء وعندنا ياخذ ثلث ما في يده لما مر وقوله فقد اوقف **ويستحق**
مع مقتنيه **بهم المولى مقتنوا ابيه** اوصى ثلث ماله لواليه يدخل فيه ماله وموالي ابيه عند فروعة
 لانهم يسمون وتعد صار ولا وهم له وعند ابي حنيفة ومحمد لا شيء لهم اصلا وقد مر في باب المقتضى
وقال لو اوصى الى رجل فقال لا في وجهه لا قبل **وبعد** **يقبل فهو بطل** **ليس شرطه** **فاقر** **يعزل**
 اوصى الى رجل فلم يقبل ولم ير في ماله ماله فهو بالحياء ان شاء قبل وان شاء رد فان قال بعد موته او في حية
 لا في وجهه لا قبل ثم قال قبل فله ذلك عندنا ويكون وصيا الا ان يرث الاثر الى القاضى بعد موته فيخرج القاضى

القاضى عن الوصاية ثم يقول فمحل في لا يثبتنا في ذلك لانه انما قبل بعد بطلان الوصاية باطل القاضى
 وقال زفر صريح رده من غير اخراج القاضى من الهداية وجامع قاضى خان ولو ثبت كل اوصى رجل فقلت في حيوته
 لا قبل وبعد ما مات فجلس بطل وباننا هذا هذا اكمل اوصى لرجل ثلث ماله فقبوله ورده في حيوته باطل
 حتى رد في حقيق الموصي ثم قبل بعد موته صح قبوله عندنا وعند فروعة بطل حقه بالرد في حيوته فلا يسمع قبوله
 بعد موته كما لو رد البس ثم قبل من جامع قاضى خان قال اذا اوصى لرجل بانه ومات في رواية عنه يعق
 عليه الحال بالقرينة ورواية لا يعق الا بالقبول فان ما قبل لا يقبل البتة لطلو الوصية وعندنا ان رد
 الاب بطل وصار للورثة وان قبل اوصيات قبل البرقة عتق عليه له على الرواية الاولى انه تبرع قيم بدور الزبير
 الا انه تملك عند الموت فيسند الملك عند الموت وعلى الرواية الثانية انه تملك كالبيع والهبة فثبت له البتة
 ولنا انه تملك في قيد الملك بنفسه الا انه يزعم ان رد الموصي له من دفعه **والحمد لله على تمامه ولله**
الفضل والسلام **فتم هذا الباب يوم الترتيب في سنة الثلاث والخمسمائة**
باب **فتاوى المشتاق في هذا**
ومابه قال وقتلنا ضمة بسنة في اجار يستجيبها ثلثها لما دوقا في بابها السنة في اجار الاستجاء الثلث
 بكل حال عند وعندنا ان حصل الاستجاء بخمسة واحد يكتفي به ويكون سقيما للسنة والاف السنة ثلاثة اجار
 او جرحه ثلاثة ارجح وداركه مس كذا ذكر في المختلف والعون وجامع الاقطر وهذا موافق للمنظم
 لكن ذكر في المحط البكرمان عند الشافعي الاستجاء بثلاثة اجار او جرحه ثلثة ارجح حتى لو ترك لم تجز صلاته
 وان حصلت التثنية بالواحدة وقاية الهداية لا بد عندنا من الثلاث وقاية الايضاح العدد لازم عند
 وقال في وجيز الغزالي العدد شرط فعلى هذا لفظ السنة يكون مجازا على العرض والمجوز للحاجز بثبوته السنة
 وهو كشرائط قال الله تعالى حتى يبلغ الكتاب حكمة من العدة كما بالثبوت لعد بالكتاب وقوله لا روى
 ابا بوا اجار الاستجاء وهو قوله لم يثبت ثلثة اجار **ويؤخذ المالك بكلف للم والاندلسيين لا فانهم**
 السنة في المضمضة والاستنشاق عند ان ياخذ المالك بكفه فيمضض ببعضه ويستنشق ببعضه ثم يفعل ثانيا
 ونال كذا كذا في المذهب وينتدم المضمضة وقال بعض اصحابه ياخذ غرقة ويمضضها ثلاثا
 والاولا شبه بكلام المشايخ لانه قال ياخذ غرقة لونه وانتهى قلبه والظمض فاقه وعندنا يضمنه يستنشق
 وياخذ لكل واحد ما يجد ثلاث مرات **وسنة علمها للجب** **وان الوضوء يعجز ورتب** **المضمضة**
 والاستنشاق سنة في الغسل عند وعندنا فروعة الوضوء سنة اجماعا المسئلة الثانية التثنية
 شروط المضمضة والغسل عند وعندنا ليس بشرط بل هو سنة واذا نوى رفع الحدث واستباحة الفلوق

يكون مفعولاً للعرض عندك وللتفتة عندنا قالوا المبطو البكري صوت المسلة تساله بجل عز الوضوء
 فتوضأ وضوءه يريد به تعظيم السائر بخوار الصلوة بذلك الوضوء عندنا خلافاً له وكذا لو توضأ
 متبرداً او متطفاً والنتيجة عمل الفلج مذهبين فتدقنا المند بفتح نون ويقلبه لان المسلة
 هو النقص فان قصد بقلبه وتلفظ بلسانه فهو كذا المسلة لثلاثة الترتيب شرط الصحة الوضوء
 عندك وعندنا مسلة في المبطو البكري صورته توضأ وبدا برجليه قبل ذراعية قبل وجهه فيجوز
 عندنا خلافاً له انما لو بدأ بفعل يدي اليسرى قبل يدي اليمين او بدأ بفعل رجله اليسرى قبل رجله اليمين
 يجوز اجماعاً وان بدأ بفعل اليمين من المرات فجازاً اجماعاً لكن خلافاً للثقة ولو انفس
 للحدث في الماء ونحوه رفع الحدث عند فيه وجهان احدهما انه لا يجزئيه لعدم الترتيب الثاني انه
 يجزئيه وكان الجلي كعضو واحد في الوسيط **وفرض مع الراس قطراً اقل والثقة الثالثة كل الحمل**
 المفروض مع الراس عندنا قدر ثلاثة اصابع في ظاهر الرواية وقدره الحسن المجرب بالاصبع
 وعندنا ثمانية اقل ما يطلع عليه السلام ذكر في الاسراء وقال في المذهب والوسيط ما يطلع عليه السلام
 ولو على بعض شعير من الراس وقيل اقله ثلث شعيرات والذهب لا يتقدره القطر جمع ثلث المسلة الثانية
 المسلة في مسح الرأس الثلثة عندك وعندنا المذهب اجماعاً وصحة في الاسراء نقلاً عن الامام عجل الله فرجه
 صحيح واحد ما رواه احمد بن محمد بن ابي نعيم في المصنف في الاسراء نقلاً عن الامام عجل الله فرجه
 وقال لا يشترط مسح ثلاث شعيرات وما خذ بكون من ماء جديد كما لا ذن بالماء الجديد يدبغ لونه باستتباعها لا المسلة
 عندنا اقل من مسح الاذن من ماء جديد او عندنا ما صححه المذهب اخذ مع الراس ثلثة الفخنة وادخل اصبع المبطول
 في صاخ الاذن اذ كبر المسلة **ومسح الفرجين بالكتف حدث** وهكذا **مسح النساء للرجل** مثل ليزج لا يوجب
 نقض الطهارة عندنا مسحاً شرباً لركفه او بظاهر كفه وسواء مسح في الصلوة او خارج الصلوة ذكرنا ان واثق
 وعندنا مثل ليزج بماء الكحل غير جليل من نفسه وغير من الادوية من ميفر وكيسر او ميت ذكرنا وانما يقتصر
 لكن طهارة الماتر لا غير الماتر بالرجل اليسرى قبل اليمين وانما مسح لركفه لذكره مستغن عن مسح لركفه وهو المنصور
 ومسح فرج البهية لا يقتصر مثل ذكر المسح في وجهه ورجاله والكل في المرباط الكفاة بظاهره لا يقتصر اجماعاً
 وانما وضع في الكفاة اذا مسح بالرجل من الاصابع لا يقتصر اجماعاً في المبطو كفاية والمذهب لا يصح بالاشارة
 المسلة الثانية مسح المرأة ولم يترك لا يقتصر الطهارة عندنا بشيء او بغير شيء وقامه كذا من بشيئ
 والا فلا وهو احد قولنا الثاني وفي قوله للرجل للماء اشارة اليه وقيل في قولنا الثاني يقتصر في الوجهين
 وان من صفة لا تشبه في وجهين لا تشبه او ذواتهم محرم فيه قولنا وفي النفر والظفر والعصا المبان

التكليف بضم القاف والفتح

لا ينقض عندك بوا الصبيح ثم انتقض الحلو قولنا وعمل الخلاف ان يسلح رجل بشرة المرأة او المرأة
 بشرة الرجل ولا حائل بينهما وهو المراد بقوله لم يسلح بين من لرجال النساء ويكون اضافة المصدر
 او من النساء الرجال ويكون اضافة المصدر الى الفاعل افاضل رجل الرجل او المرأة المرأة لا افاضل
 من لرجل البكري والمهترج والمهترج **والثقة الثانية في الصلوة هو الخارج** الجحد
 من غير السيلين لا ينقض عندك كدم المصدر والحجامة والحق قل او كثر وعندنا يقتضيان سأل وملا انتم المسلة
 الثانية التفهنة في كل صلوة بما ذكره وجوز حدث عندنا خلافاً له وانما وضع في الصلوة الملائكة لتجوز
 صلوة الجنان وسجدة الثلاث في خارج الصلوة من اليقين والمراد قوله بوا بالي اذا فتقته افتح للفتق
 اجماعاً وانما وضع في التفتة وهو ما يكون مسواً لجاهه اذا فتحك وهو ما يكون مسواً له دون غيره
 ودون جارة ليس يحد ث اجماعاً لكن يفسد الصلوة والتشيم وهو لا صوت فيه لا ينقض الصلوة
 والاضوء جميعاً اجماعاً من الخوض في الماء والعتاب **وفي الحمام قاعاً قولنا** **ونافذة سائر الاركان**
 النوم عند حدث في سائر الاحوال الصلوة لا يفسد في النوم وفي الصلوة فله بقوله وفي النقص خارج الصلوة
 ليس يحد ث اجماعاً والمراد من القاء الماء في المصنوع حاله الصلوة وفي قوله في حياض الاركان اشارة الى
 وعندنا النوم في الصلوة ليس يحد ث على انه يفسد كان ونوم المتكبر خارج الصلوة كذا في نومه
 المضطج والشك حدثنا بالاجماع الا يوم يتيمنا عليه السلام من الخصال **وطهارة العذر لغير فرد وليس لكل**
الوقت الممتد صاحبنا لغيره ان يترخص الكل لغيره عند ويجوز التوافر عندنا وقت كل صلوة وبما يشاء
 من الغرائض والتوافر اقل ما دام الوقت باقياً ثم **الخمس طاهر بالاجماع** **والاغسال واجب كيف خرج المني**
 طاهر عندنا جرح عندنا قلت من في الادوية في سائر الحيات وما تفلد فلانة لوجه طاهر الا ان الكحل والنيروز
 او جرح كرامة بن آدم او طاهر ما كونه الختم بجرح غيره والمراد من الرجل في من المرأة وجهه لا واما وضع والحق
 في القلعة وجهاً من المبطو والمهترج المسلة الثانية خروج المني لا يشترط استناب او حمل او خوي او سي
 يوجب الغسل عند وعندنا يوجب الوضوء لا الغسل **والعانة لا تجزئ بالورود على الجحساك من العتود** **ورودة**
 لا لئلا على الجحاسة لا يشترط عندنا الا ان يتغير ولو وقع فيه الجحاسة يتنجس وعندنا لا يتنجس لو لم يمسها
 والصعود بالنيح يقتضي التبول بالغاز يتنجس لا يشترط ابراء **ويغسل الاناء سبغاً ان ولغ** **في ذلك كحديث** قد بلغ
 ولغ الكلب انا يطهر بالغسل فلانا عندنا وعندنا لا يطهر الا بسج غسلة يطرح التراب عديتها كان في فركه لا يقدّر
 ان يجعل التراب غير ثابتة يرد عليه ما يخطئه والنظر ان يكديه الماء حتى يغسله لا يوجب جوازه
 اذ لوزر التراب على المحل بعد الغسل لا ينجس والمصلحة الثامنة لا تقوم مقام التفتة لاجل وجهه بغيره والحديث

قد بلغ

والا

في وقت لقيح او الظهر او المغرب يلزمها ايضا والدليل عليه ان وقت العصر وقت وقت
العشاء وقت المغرب فكل واحد من هذه هو المسافر وهو لا يزال في العذر فعمل ذلك وقتا لها
في حكم من المذهب فان قلت هذا البيت مع بيته يسمى وهو قوله **ومن بعد اذان وقت المغرب**
اعلا فلا فرض عليه ينقض قلنا قلنا قال بعض مشايخ زماننا في الجواب عن هذا ان الوقتين
لما كان واحدا فيكون اداء الظهر وقت العصر واداء المغرب وقت العشاء اداء عند نفس الوقت
الا في آخر الوقت فلا يتناقض قلنا قد تحضت عقيدة المسئلة في كتبهم فوجدت في وسيط الفقه الى
اقالها ايضا اذ اظهرت وقد بقي قبل غروب الشمس ما يسر ركعة وجعل العصر وقتا ولو بقي ما يسر ركعة فليمان
ايتيها وهو مذموم في حره من ان يتركه بل يلزم لان هذا القول يتسبب في التزم كسنا بغير وقت الاداء
والثاني لا يلزم وهو لا اختيار المولى رحمه الله فوضعه قلت وانما لم يتعذر لوجوب العصر والعشاء في نظم
لاهما يلزمان اجماعا عاما هو الا تفتن في مسألة الاداء العشاء لم يذكر في وقت الاداء العشاء
فيجب عليه الظهور والمغرب عند وقاية الجدي يلزمه الظهور بما يلزمه العصر ويلزمه العشاء بما يلزمه العشاء
وقالوا القديم فيه قولان احدهما لجبر كفة والمهارة والثاني في الظهور والعصر بعد اذان خمر كعادتهم
للظهور وكفة العصر ويجوز المذهب في ركعات ثلاث للمغرب وركعة للعشاء لان الوقت اعتبر
لا دراك الصلواتين فاعتبرت يمكن الفراغ من ايتيها والشروع في الاخرى وقيل في الاحتياط لئلا يدرك الله
والعصر بعد احدى الصلوتين وتكتفي الكل من المذهب بانفع البتة **وجبها بعد صبح قدر ما في وقت**
ليس ينقض العشاء اذكر من اول وقت ثم طرعا العذر ان كان ما قالنا او لا الوقت ثم جاز او كانت
لحاشية خانت ينظر فان لم يذكر ما يتبع لعذر من الوقت سقط الوجوب ولم يلزمه القضاء وقال بعضهم
حكمه حكم آخر الوقت فيلزم في احد القولين بركة وفي الثاني بكيفية فالحكمة هي هو الاول والعراق
ان بالشرع في آخر الوقت يمكن انقائه بعد الوقت وهما لا يمكن في زمان الحضر اما الصلوة لا بعددها
لا تكلفه وقال ابو يحيى البلخي يلزمها العصر اذ كانت الظهر وتلزمها العشاء باذراك وقت المغرب
لا تخاذ الوقتين والمذهب هو الاول لان وقتا لا في وقت الثانية عما التعمية ولهذا لا يجوز
فعل الثانية حتى يقدم الاول بخلاف وقت الثانية فان وقتا لا في وقت الثانية ولهذا لا يجوز فعلها
قبلا لا في وقت المغرب عندنا لا يجوز عليها فرض ذلك الوقت **ولما للشرع ان تغسل ليس في وقتها ولا قبل**
ان تغسل معها عاتق العشرة يحل الزوج ولها عندنا وان لم تغسل عندنا لا يحل وقد مر في كتابنا

في كتابنا

ولا يجوز بسوء التراب يتم ولا بلا استطراد مسألة التراب هو تفتي بانماي يوسفنا استيعاب جميع اعضاء
المسح منه غوط حتى لو ترك شيئا منها وان لا يجوز وعندنا ليس بشروط قلت هذا رواية الحسن عن ابي حنيفة وابي يوسف
ذكر في فتاوا والعتا في لكن يشترط مسح الاكثر من كل عضو في كتابنا الرواية الاستيعاب بشروط لو لم يمسح
بين الحاجبين والعين لم تحرك الحائض المصنوع والتوار لا يجوز وهو الصحيح من فتاوا وفاق خا وواجبه
قاله المحيط قاله شمس لا يمة الحلواني ينبغي ان يحفظ الحنيفة الكثرة البلوي في **ولا الغرضين وقبل الوقت**
ولا يغتسل بطلب وقت ولا يجوز اداء الغرضين يتم واحد عند وله ان يصلي ما شاء من التوافر وله ان يحج
بين تغسل فلهذا وضع في الغرضين وعندنا يجوز والاصل ان التيمم عند طهارة ضرورية وقدمت في اداء
المسئلة الثانية لا يجوز قبل دخول وقت الصلوة عند وعندنا يجوز وضوءه ان يؤدى لمصلحة الغرض
قبل الزوال اما لو تيمم لغاية نهي النهار لم يؤد حتى زالت الشمس فيلزم في نظر فقيه قبل ان ولو تيمم للظهور
في وقت ثم تذكر غايته فاذ بها على الاصح فالوسيلة المسئلة الثالثة لا يجوز لحداد الماء ان تيمم الى بدل
عند بوقهم وجود الماء حوائله ولا يصح الطلب لا بد من لا وقت والطلب ان ينظر عينه ونحوه واما مسح
وراءه علقه وعندنا لا يجلب طلبه عند تحقق عدم الماء حوائله يتم غير ذلك كما عكس عن اللون والمذهب
والوسيلة قلت المروى في الفتوى ان نظم فوتا الماء لا فوت الصلوة فقد نص في الفتوى ان التيمم شرط احدها
الوقت والثاني للماء والثالث عدم الماء فلو كان يتقدمه ولكن خاف فوتها لم يغتسل بتمسك
ولم يلزمه لا يجوز له التيمم لكن يطلب يتوضا فاذ امناه لا يجوز التيمم عند الماء اذا لم يلزمه فلم تجز
ولا لذلك الماء به احرازه كل من فوته الماء والنجاسة تيمم في المصنوع فوته صلب العيد والنجاسة لم تجز
عند وعندنا يجوز بناء على انها لا تقضي ان عندنا خلافا لا الجائز بل كسر ليرى بول النجاسة وقتها لغتان
وعند الصلوة من فيها عند وعندنا يتوضا ويستقبل الصلوة **ولا يجوز لمريض يغتسل في وقتها** **هذا ما ينسب في الغرضين**
اذ اخاف المريض بوقه في نفسه او لوفه لو توضا بجزله التيمم قولنا واحدا وان خاف زيادة مريض او بظا يرى
كان يتوضا بجزله التيمم وعندنا يجوز في الكل من السوط الكبرى **الغاية الرسقان في اليد اليمنى وبها اول التيمم**
التيمم قوله القديم الى الرسقين في قوله الميدي كقولنا الى الرسقين انتهى كلف عند المنهمل **والجيب**
المجروح ثلثاه فاعلم يفضل ما يقع في التيمم جنب يديه جراحات او محدث ببعض اعضاء وضوءه جراحا
فغند ان كان عامة بدنه جرحا والاقل صحيحا فانه يتم ولا يستعمل الماء فيما كان صحيحا وان كان
عامة بدنه صحيحا والاقل جرحا فانه يغسل ويصح على الجرح ان كان لا يضره او فوق خرقته ان كان يضره
ولا يتم وثنا المسألة يغسل ما كان صحيحا ثم يتمم بقية ذلك فعندنا لا يحج بين الماء والثراب في الحاجبين

وعند جمع ثم اختلف المشايخ في هذا الكثرة فمنهم من اعتبر الكثرة من حيث عدد الاعضاء لا بكثر الوضوء في نفسها فتنازل
ان كان اكثر اعضاء الوضوء من حيث العدد جرت اجزائه التيمم فان كان اكثر مما يجزئ ولا يجزئ التيمم بيان
انه اذا كان بوجهه او براسه وبديه جراحة الا ان الرجل مريض فانه يتيمم سواء كان الاكثر من اعضاء الجراحة
جرحا او اقله ومنهم من اعتبر الكثرة في بعض الوضوء فقال ان كان الاكثر من كل عضو جرحا كان كثيرا ويجزئ التيمم
وعلى العكس لا على هذا اذا كان بوجهه وبديه وباسه جراحة والرجل صحيح الا ان الاكثر من كل عضو صحيح
لا يجزئ التيمم والمختار القول الاول وان كان النصف جرحا والنصف صحيحا قال بعضهم يتيمم ولا يستعمل الماء
وقال بعضهم يغسل كما كان صحيحا ويمسح بالباطة اذا كان المسح لا يغسل قال قاضي خان لا يستعمل الغسل
بما القوي من الموطأ الكبري وقتاوي قاضي خان **وان يعطى لبعضهم** فليتم بعد غسل قدمه رجل
معه ماء فليل لا يكون الوضوء غسل تدرج ذلك ثم يتيمم وعندنا يتيمم فقط **وليس للمباغى الخلل الناجح**
ترخص برخصه في الماء يستعمل لا يترخص برخص المسافر كالآب والفاق وقالي الكثر في الماء من غير متعمدا
ولا غرض له لم يترخص لانه عاقب باتعاب نفسه وكذا هو في الصوت اذا لم يكن له غرض سوى رؤية البلاد وفي جوار
اكل الميتة والمسح يوما وليلة للفاية وجبانه والافخ الجواز فانه ليس من خصايتها ترخصه بجماعة
واليه اشادة في قوله برخص المسافر وعندنا الفاء والميم في سفر في الرحمة سواء والخلاف في انشاء المسح على الميتة
اذ لو انشاء سفر متباحا ثم غير القصد لم يمسح فانه يترخص بجماعة لان الشروط انما تقترع عند ابتداء
الاسباب من المويط **ولا يجوز مسح قدس قبل قيام الصلاة** وقضاة على الترتيب لكن لما غسل رجله اليمنى
بمسح عليها ولما غسل رجله اليسرى لم يمسح عليها لا يسح عليه اذا حدث عنه وعندنا يسح المسئلة الثانية
وسواء الظهر المكسور محذور غسل رجله ولا يمسح عليه ثم غسل بقية الاعضاء ثم احدث جازله المسح ندنا
خلافا له بناء على اشتراط الترتيب كما ذكر في الشروح ورايت بخط الامام بها الدين السجدي في صورته ان جازله
غسل جميع يديه لا رجليه ثم احدث ثم غسل رجليه ثم سائر اعضائه الوضوء فانه يجوز ان يصلي عليه لهذا القول
المكسوة ولا يجوز له المسح المذكور في كتبهم كذا الخط **ولا على الجرم فوق الخف** **وتابع عنه قليل انكشفت**
ليس الجرم فوقين على الخفين لا يجوز المسح عليهما عندنا وعندنا يجوز اذا لم يمسح على الخفين حتى ليس الجرم فوقين
قال خوازمزاده اجمعوا انه اذا لمس الجرم فوقين بعد ما احدث ومسح على الخفين انه لا يجوز المسح على الجرم
وعلى هذا الحل ان اذا لمس الخفين على الجرم وقسم برؤس كذا في المذهب الجرم فوق الخف الذي
ليس فوق الخف ان خوازمزاده هذا في جرم فوقين ادم اما ان لم يمسح لا يجوز المسح عليه الا ان يكون
دقيقا يصل لبلل الى ما تحته المسئلة الثانية قليل الخرق وكثير يمسح جوار المسح عند بدنه يوم يسير

من الرجل لان الحدث بشئ في البادية وانتقله وعندنا المانع تدرج ثلاثة اصابع من اصغرها اصابع الرجل
من الموطأ الكبري **وان يثاثر بعد المسح بولي لم تزد المدة فاخفظوا احمد** يتيمم مع اقل
من يوم وليلة ثم سافروا فتمسح يوما وليلة وعندنا يتم ثلاثة ايام ولياليها **وقال بالترجيح والا فزاد**
ولا يبرأ التوبى للمنادي في الاذان ترجع عنه وكيفيته ان يذكر الشهادتين مع خفها الصوت
مزمعين يتم يعود فيذكر بمرن الصوت مرتين والصحيح انه يسير بركن اذا ابلاغ فيه وعندنا لا ترجع في الاذان
من الوسيط وفي المسئلة الثانية الاقامة فرادى فزاد عندنا وعندنا من شئ تاما قد قامت المقامات
من شئ اجماعا من الموطأ الكبري المسئلة الثالثة التؤيل لا اذا ان الصبح مشروع لا يمسح عن الحدث
على القول القديم وقالا في الجديد ان ذلك لان ابا محذور ان لم يحكمه قال اصحابه يسع قولوا واحده عليه
الفتوى لانه مع غلبة محذورة وان لم يبلغ الشافعي وعندنا فيه تشوب وهو ان يقول بعد الحيلة
الصلوة خير من النوم مرتين من المذهب والموطأ يلغظهما **ولا يتيمم غير من يؤذن** **والسنة في كل صلاة احسن**
اذن فتاها قام غير لا يمكن اجماعا وان يغيب فاقام غير بغير ضاء بكر اجماعا وان رخصه الا ان
لم يكن عندنا خلافا له من المون المسئلة لثانية تجل الصلوات في اويل اوتامها افضل عندنا
وخيار فضيلة الاولية بان شغلها سببا لمصلحة كادخل الوقت وقيل لانه من تقديم الباب وقيل
بما تاذى فضيلة الاولوية الى الصنف ويستثنى عن فضيلة التجمل العشاء والظهر من العشاء قولان
في قول يستحب التأخير وفي قول تجملها افضل سواء الاما بالظن فالابرايد يستحب شدة الحر وحق
ان يتمكن الماشقة الى الجماعات من المشقة والظن وكذا قوله لان من المذهب والموطأ وعندنا التشيب
بالحر افضل وحق ان يصاح في وقت لا يلهو كسهم في الظهارة بعد الفرائض يمكنه ان يتوقفا ويبدأ الصلوة
في الوقت من جامع قاضي خان والابرايد بالظن افضل في الصنف واخير المصنف في كل فضل وتجمل المغرب
في كل حال وتاخير السناء الى التلايل **وجوز التكرار للجماعة** **والوقت قد رشح** تكرار الجماعة بجوز
عندنا في كل سجدة اذان واقامة وعندنا كل سجدة امام معلوم وقوم معلومون لا يباح لهم ذلك بل يصحون
وحدا ظ بغير اذان واقامة فان كان صلي فيه غير اهل السجدة وكان سجدة الشوارع لا يمكن اجماعا
وان ما قبله الما او اكثرهم فليس بغيرهم في الاعادة وعن ابي حنيفة او اربعة ممن فاتهم الجماعة فزادوا
غير الواضح العمود للامام فصار ابا اذان واقامة فلا يبره وهو من الاثر من الموطأ المسئلة الثانية وقت المغرب
عمدة الى غيبه في الشفق عندنا وعندنا وقت بعد الزوال بقدر ومنه اذان واقامة وثلاث ركعات مستطابقة
بكمال ركعاتهم يخرج وقتها فيكون بعدة فاضيا نظا المذهب كذا ذكرنا الكفا وهو موافق لكتبنا كبطوخاوه ذلك

و جامع قاضي خان كن فالة الحيط والمهذب قد رخص مكان ثلاث ركعات تم قالوا لا يتبنا وله لقة او اتمتين
بكن سودة الجوع **ويطلق الجمع لاجل التفرغ بين الصلوتين وعدا للمطر** لا يجوز الجمع بين الصلوتين وقتا عندنا
وعند مجوز الجمع بين المظهر والعطر وبين المظهر والعشا بعد السجدة والمطر وقتها ونفيها بالشرع المباح الشرع انا الشرع
للمدة لا يمتنع لصلوة لا يجوز الجمع ما اجمع قوله لم يجوز الجمع وقت لا ولا وكذا في الثانية فانه ان كان ما زلا وقتا لا ولا
فتقديم الثانية الى وقت لا ولا افضل وان كان سائرا فتاخير لا ولا في وقت الثانية افضل ولا المظهر يجوز الجمع في وقت لا ولا
قولا واحدا وفي الثانية قولان وقاله الام لا يجوز لانه اذا اخرجهما ينقطع الجمع من غير ضرورة بغير المطر عند دخول
حتى لو دخل الوقت لمطر لا يجوز الجمع والمراد بصل الصلاة لا لا يجوز الجمع وان كان في كل المطر والافلا ان الجمع ليرسل
والريح والرعده والظلمة والمرض لا يجوز اجماعا فلذلك اخبرنا عن المطر ثم هذه الامانة المصاحبة لبيتنا او في الثانية
انما المجد فكن وجرها من المذهب والحيط **ولاشاد لصلوة الرجل باجماعه حادثة كلهم واعتقل محاداة المدة**
الرجل في صلته مشتركة لا يند صلوة الرجل عند وعندنا تفردا ونفيها بالمحاذات ان تقوم المرأة بمحاذة الرجل
من غير حائل بينهما في لو كانت اسطوانة لا تند صلوة ونفيها بالمرأة ان تكون بالغة او صغيرة مشتركة وتنفذ بالصلوة
الصلوة المطلقة المعهودة في صلوة الجماعة لا تند ونفيها بالثمة ان يكونا بغير تحريم او اذا تفرقا في الجملة لا يكره انما
وضع الرجل اذ صلواتها لا تند اجماعا **ولابان يسأل في الصلوة في ربه الامانة والركعة والركعة في صلاة**
فيما يشك كلام الناس كقولهم اللهم زدني او اعلد ادراكا وكما دعي لا تند صلوة عند وعندنا تند والبارق
انما لا يستعمل سواه عن العباد فهو من كلام الناس ومبطل من العباد فليس بكلام الله تعالى
اي غير في ثلث وعمر هذا الخالة الغيا شملت استاذ في بيته قاضي خان عن قاله الصلاة وقناعة اذ البروعة ايا فخر
فما لا تند صلاة بذكر الله اذ لا يستعمل سواه الا انما عن الفخر العباد فكذا في غير حديث يستعمل سواه العباد
وهذه مسألة يجب حفظها فاما لكلامنا في المعلنين قلت والرجل لا يستقيم في المسبوق في حديث يقع ذلك
فلا لصلاة اتماء فخر المذكر كما قاله في آخر صلاة لا تند صلاة وذكره في شرح الطحاوي لكن يجوز من الصلوات
لما عايناه المستون فلا حرم كنه اذ لنا الفضة يفتقر على قوله ربنا اثنا اذ بنا حسنة وفي الاخرة حسنة وقناعة الشيا
وعدا ايا لنا ولا يبر عليه من ذكره عند ابلت والجمع والذين ونحن **وجاز امانة الصبيان للبايعين والاولاد**
امانة الصبيان للبايعين عند اذ كان يعقل ويؤمن بالصلوة من المدة بعد ما لا يجوز اجماعا وهذا المرص
انما في التلخيص في شيخنا بلخ دون مستأخرا وانما وقع امانته للبايعين اذ لم يمتدح في جودهم الحياء والهداية
والركعة في ركعة وبهنا يركع به عوموه في الركعة الركعة في قول ركعة وفي قول ثلاث ركعات تند وتند
وفي قول ثلاث صلوتين وقنتين وعندنا ثلاث بقنتين وتسلمة الصلاة الثانية في التوسعة لا تند عندنا

قبل الركوع وعند بدء الركوع كتر من القنوت عند القنوت لا يفر من مضان لا غير هو الله هذا الصلوة المنة
السنة الثالثة التوسعة وصلوة التوسعة في جميع السنة ومحمد بعد رفع الركعة والركعة في الركعة الثانية بعد
ربنا لكانا كد بتأخير الكفاية وعندنا لا تقنوت فيه **وان يجعل المتي المجتهد مستدرا لبيت الحرام فليعد**
سبح بالتحريم فظهر انه استدبر الصلاة لا يجوز عند وعندنا يجوز في غير من الجوانب يجوز اجماعا **والركعة**
لا يكره عند الفلح ولا الزوال والغروب فاسع الاوقات المنيية ثلاثة عند طلوع الشمس عند سريانها
وعند الغروب عند الاول والثالثان لا يجاز العيين في عين النسي الصحيح وعلامة الاستدراك بتبع القنوت في غير
ولم يات في الصلاة ثم قال الشافعي انه اذا نزل فاما الغرض فلا يفسد اياها في هذه الاوقات
فيجوز عنده والبايع اداء وقضا واداء الواجبات وقضاؤها والتوافل اليها شيئا ما كركعتي الطواف
وتحفة السجدة فكذا انا التل التل ابتداء الذي لا يفسد شيئا يكره فيها فلا خلاف وعندنا لا يجوز قضاها في غير
والواجبات فيها واما التوافل وسجود التل الذي وجب فيها واداء العصر يجوز الكراهية في السجود
والخط والهداية **والثقل في البيت المحرم جاز فيلهو ساع الجوارح جزا** التل لا يكره في من الاوقات
انما يكره عنده وعندنا يكره واداء البيت المحرم كد بطر طاقا واسم المصطفى الكلي **والثقل بعد الزوال والعمر اذا**
كان في الركعة فمكدا ان نزل له كسنة الجود والعصر وركعتي الطواف والتجربة لا يكره اداء الفجر والعصر
وانما يكره ابتداء التوافل وعندنا يكره **ولو كره الترتيب في النوايت يجوز والملاحة غير ثابت** الترتيب
بين الثانية والوقتية عندنا مستحب وعندنا مستحب وقال في المحيط عند ستة **وسا القليل من كلام الناس**
يجوز قلي صلوات الناس كلام الناس والحال والمكره ان قل لا يند لصلوة عند وعندنا يند ولما
وضع في القليل لان اكثر يند اجماعا في الناس اذ المديسند قل وكذا اجماعا في المطر والكركي
والعرق بين القليل والكثير يعرف بالعرف والعادة قاله في الحفاية **ولا افتاح في التكبير**
ويبطل التليل للثمة مرفوع باب يعقوب قوله ويبطل القليل معناه الشروع ودد بالتكبير وهو
تقديم خالص لله تعالى فوجب تعقوبه ولا يجوز تغييره وفي التوليا القديمة تعين في استاها وجوب يرك
تمامه جامع البرد وفي **وانه من الصلوات عند ستة وجبت ويحيى بعد** التكبير لا ولا الصلوة عند
معناه كعصرا وعندنا سوطها والحلا فيظهر ابناء التل والستة مما يكره في فروعنا يجوز وعندنا لا يجوز
وبناء العصر على جهة الظهور عندنا يجوز وعندنا لا يجوز من المنة وفتاوى قاضي خان المسئلة الثالثة في حركت
وجيها الا ان عند ستة بعد التكبير عندنا في يوسف بعد الشاء وقدمنا بابا في يوسف من المصون

والحمد لله رب العالمين **فرضا** وبسم الله الرحمن الرحيم وقراءة الفاتحة في كل ركعة فرض عند علي الامام والمائمه
 الا في ركعة المستوفى وعندنا واجب في الاولين سنة في الآخرين من الحيط والوسط وانما قالوا في كل قيام
 يعلم ان القراءة عند فرض ركعات كلها المسئلة الثانية ونحوها النسبة في صلوات الجهر عند
 وعندنا خلافها في الجهر **وهكذا التامين فيه الجهر وموضع الكئين في الجهر** يجهر بالثاني عند
 في صلوات الجهر عندنا في الامام وهن يجهر بالمائوم فيه قولان في البدن وعندنا بخلاف المسئلة الثانية
 ويضع يديه تحت السجدة عندنا وعلى الصدرة عند **سنة رفع اليدين اذا ركع** وعندنا في الجهر اذا ركع
 السنة عندنا ان يرفع يديه عند الركوع وعندنا في الركوع وعندنا لا يرفع **وللهن في الركعة لا يركع**
وسنة التثنية التورك اذا اراد ان يقوم الثانية والرابعة بعد سجدة خفيفة ثم يقوم وعندنا يركع
 ذلك بل يقوم على صدره قدسية وهو احد قوليه قال بعضهم يعل الضعيف الاول والثاني بالتثنية في الركعة
 المسئلة الثالثة عندنا الفقرة الاخيرة التورك وهو يخرج رجله اليمنى وينفض اليمنى الى الارض
 وفي الفقرة الاولى ينفض رجله اليسرى ويتعد عليها وينفض اليمنى نصفا وعندنا السنة في التثنية
 هذا وعندنا السنة التورك التثنية كما اخترنا في النساء والمرور في الفقرة التثنية الاضمة او لافلا في
 في الاول وغيرهم التثنية لاجل وكثرة التورك الاخر التورك وكذا في التثنية التورك في الركعة **ولازم تشهد**
التسود والواو بالافراد والتوحيد تشهد الفقرة الاخيرة فرض عندنا وعندنا واجب
 حتى لو ترك فداء التثنية لجوز صلاة عندنا وعنده لا يجوز اطلاق الفقرة الاولى ليس بفرض **جمعا**
 في السجود البكر المسئلة الثانية تشهد عندنا التثنية المباركات الصلوات المكتبات لله سلام
 عليكما التي راحة الله وبركاته سلام علينا وعباد الله الصالحين شهدان لا اله الا الله واشهدان
 محمد عبده ورسوله وهذا تشهدان عيسى بن ابي عنه كذا ذكر في عامة الشروع وغايتهم بغيره وهذا
 مخالف لفظ التثنية لكن ذكرنا العون تشهد بواو واحدة وذلك الخيارات والصلوات المكتبات المباركات
 التاميات المباركات لله الى آخره وهكذا ذكر صلوات التثنية في الحفصايل وقال هذا تشهدان عيسى بن
 وهذا بواو التثنية فارتفع التثنية ولكن المشهورات هذا تشهدان موسى الاشعري قال في الميثاق اعترافا دخل
 على الحسين ابو اوام بواوين فقال ابو اوام فقال يا ابا عبد الله فيك كما باركة لا والله وان لمعرا في نصيحتي
 احبابي حنيفه وسالوا اياه عن ذلك فقال لا انه سألني عن التثنية عن التثنية ابو اوام كشهدت بمرسودهم بواو
 كشهدت ابو موسى الاشعري قلت بواوين قال لا يركع فيكون شجرة زينة لاشرقية ولا غربية من الميسوط قلت

قلت في الجاهل الشافعي اختار تشهد موسى الاشعري او يكون عينه مرفوعة ان عباس قولتم وجدتم بعد
 وافقنا موسى وموسى ذكرنا التثنية لاما ناصر الذين في القانون في الفقه قال الشافعي يقول بسم الله خير
 السلام التثنية المباركات المباركات والصلوات المكتبات الى آخره رواه ابو موسى الاشعري عن رسول الله
والصلوات في الامام وبكذلك التثنية بالسلام الصلوات في التثنية الاخيرة فرض عندنا حتى لو ترك
 في صلاة وعندنا سنة من الميسوط البكر في المسئلة الثانية اصابة لفظ السلام فرض عندنا وعندنا واجب
 وقوله فيه انه التثنية الاخيرة في الاولين عندنا ان يقول اللهم صل على محمد وعنده لا يسن عينا قالوا
ومرستهم قبل السجدة ولو على الكور سجدت بغير سجود التوبة الزيادة والفقهاء قبل السلام عند
 وعندنا بعد السلام ولو سجد قبله قبل تخزيه وهو الاصح وقيل لما تخزيه من الحيط المسئلة الثانية
 سجدة على كور عاتية جازعنا خلافا له والخلاف فيها وجد حجج الارض ما بدو ولا يجوز اجماعا
 من المحدثين وتفسير وجدان الحجج الارض ما قالوا ان لو تالي لا يستقل راسه ابلغ نزل كذا ذكر في التفسير
 وكور العام دوزا يقال في هذه الهامة عن كذا كورهم كذا الهامة وكور اذا راعا راسه من المغرب
والركبتان فاليدين ان يتبع علي التماسات فاما التثنية وضع الركبتين واليدين على النجاسة
 في السجدة بغير صلاة عندنا وعندنا لا يفسد وعندنا بغير شيئا بخلاف قولنا كقول **والمقدمة من التورك**
من التورك فاما فلكا ففرض المقتدى كالمفرد عندنا حتى لو ظهر بعد الفراغ من الصلوة اذا امام لم يكن على ظهر
 لا يفسد الفقرة لا يفسد عندنا وعندنا تثلث صلاة بصلوة سجدة وفساد افسد المقتدى صلاة واختلافها
 في الجمعة والاربعاء **والا فداء بالامام الموم بجوز التثنية المائوم** وبما هذا اقدار التثنية الموم جازعنا
 وعندنا لا يجوز **ولم تثبت قراءة الامام عنه ولا التثنية للتثنية** وعلى هذا تنوب قراءة الامام عن قراءة
 عندنا خلافا له وكذلك يفسد قوله سبح الله من حمد عندنا الامام وعندنا لا يستقبل بحج بين التثنية التثنية
ومن يركع خلف من شريح التثنية او في العصر جازعنا وعلى هذا اقدار المقتدى لا يستقبل او يفسد فرضه
 لا يجوز عندنا خلافا له ولو ان صلى ركعة اخرى ثم تلا جازله المقتدى في ركعة بغير قراءة ثم تعلم بواو وقراءة
 فيما بين صلاة جازعنا وعندنا يستقبل ولو كان في التثنية بابتداء فتعلم سورة وسط الصلوة لا تشهد صلاة
 عندنا الامام المنفصل وتفسد عندنا صلاة وعامة المشايخ رحمهم الله حيث يقول حاله من الميسوط البكر قلت قوله
 ثم تلايعن المودة الاولى اذا التثنية من المقتدى لا تتأني في صلاة فبها **ومن يركع آخر وقت الغرض**
فلا فرض عليه بغيره حتى بلغ او كافرا سلم او حايض طهرت آخر الوقت لا يلزمهم فرض الوقت عندنا وعندنا يلزمهم
 قلت لا خلافا له لو بين من الوقت ما يسع ركعة يلزمهم ولو بقي ما يسع ركعة فكذلك كما في قوليه وفي قوليه

السلام

المقدمة

اختيار المرقن

لا يترحم نفيان الحافاة من الصورة على احد قوله وقد بيناه قبل هذا استبنا في هذا الباب وجه تدفع التهمة
التيمة عن العقول السليمة وفيما المحدث والمتة **وما كان كشد قليل العون عن الجواز منها الشرة**
الكشف قليل العونة يمنع من الجواز عند وعندنا اقل من الربع لا يمنع ثم الشرة من العونة عند وعندنا
ليست من العونة **وليس للمعاد الصالح قاعدا بل قايما وراكعا ساجدا** العار اذا لم يجد
ما تواركه عودته يصح عندنا بايما ان شاء وان شاء يصح بالاركان وعندنا يصح بالاركان لا غير
واليوم والليلة اذ في التفرغ اربع اقامة في الحضرة اقل مدة التسبب يوم وليلة قوله وثمانية
واربعون ميلا وهي ستة عشر درهما في قول دة واربعةون ميلا وهي خمسة عشر درهما وثلاث برص
في قوله وعندنا ثلاثة ايام ولياليها الايام للشيء والليالي للراحة لكن تذر السيرة لم يلغ الجهد
الى غروب الشمس من جامع خان والمحجوب في الايام لا يقع اقل من ثلاثة ايام ليوم من الخلفان
من المذهب واقل مدة الاقامة عند اربعة ايام وعندنا خمسة عشر يوما **والنقص بحجج والتمام افضل**
تارك الصلوة عدا بتسل القصة الرباعية تجوز والتمام افضل كذا في كتبهم وقالوا في الوسيط والمذهب
في القصة والتمام قولان فان الصلوة في القصة افضل وان اتهم جاز وعندنا القصة فهو في حق كالحج
في حق المقيم المسئلة الثانية من وجبت عليه الصلوة واتهم من فعلها جازا لوجوبها فهو كمن تركها
بالردة وان تركها معتقدا لوجوبها وجعل عليه القتل قال الذي يضرب ولا يقتل ولا يكره بترك القلوة
كما ذهب المذاهب اعتقاده وقيل يكره والمذهب الاول والجريتا ولا يمنع قوله من تركه مطلقا
فقد كلف معناه عدا لشافع اذ استوجب عقوبة الكافر ثم متى يتسل قيل بترك الصلوة اربعة اوصاف
وثبتا يقتل ان صليته لا تقتل ان لم يتركها بعد وقيل يقتل بترك الصلوة الثانية كما هو قولنا لا تقتل
في المذهب قال الوسيط ثم الصحيح ان يقتل بصلوة اذا تركها عدا او اخرجها عن وقتها فلا يتسل بصلوة
الظهر لا اذا غاب الشمس ويقتل بالصلوة كما يصح على السليبي وقيل لا يصح عليه وهو بعيد وعندنا لا يقتل
اصلا **والوقت يستوعبها الايام وليس صلاة قننا** الايام المستوعبة وقت الصلوة يسقطها عنده وعندنا
لا يسقطها في اقل من يوم وليلة **والقتل ليلا ونهارا سنة** **وسنة الجمعة فيما يتلى** التلخيص بايل والنار
مشرقة وقديمة بابا في المسئلة الثانية بخود التلخيص سنة عند وعندنا واجب **والري يوم رابعا بالان**
وسوا الارض بحوزة فاعفلا الثاني على الارض كالمسئلة ويجوز ان يكتب بالايام عندنا سنة وعندنا لا يجوز
لأنها اجبة **وليس يذبح صلاة سجدة** **والحج فيه سجدة** ان عند ليس سورة صناد سجدة تلاق عنده
بل في سجدة الشكر وعندنا فيه سجدة تلاق ثم في سون الحج سجدة ان عند وعندنا سنة واحق عند قولنا لا

لا يسمون لا عند قوله ان كنتم اياه تعبدون للاحتياط بجوازها خير الحكم عن شيوخنا عن ابي اسبغ من المطر
فيكون مبلغ جمادات التران اربع عدا جماعا لكن الخلاف في الموضوع من التلون **اشتم لها التحليل والتجسيم**
وذاكر التكبير والتكليم ثم كيف يجحد للطلاق وقال الشافعي يقوم ويكبر ويستحب ان يرفع يديه ثم يكبر اخره
ولا يرفع يديه ويغتر ساجدا ثم يرفع راسه ويضع يديه على راسه وهل يستلم فيه قولان **وليس شتم** قد قولان ايضا والمذهب
ان يشتم من المذهب وعندنا يسجد سجدة واحدة من غير زيادة لكن استحسنوا ان يقوم ويسجد ويكبر عند
الخطا والرفع وقال لومع المريض يوميا **فليضطجع للجانب الايمن** يضطجع المريض مستلقيا
على قفاه ورجلاه على نحو القبلة عندنا وعندنا على شقها الايمن والخلفان في الاولوية لافي الجواز
من المذهب البكري **والمرء يستاجر للاذان** **وخو جاز بلا بطلان** الاستجار للاذان والائمة
والحج وتعليم القرآن وخوها لحوز عند وعندنا لا يجوز والفتوى في تقديم القرآن على الجواز وجوب
المسح والخبر على دفعه الاجن والخلف المعروفة المعهودة من السنة وغيره **ليس سوطا الجناح المبرور**
ذوالاخر لكن اذ يكون رجلا **والكل حرار مقيمون وقد** **ان شربوا** **والجاسين في بلد مصر**
والسلطان شرط للجمعة عندنا خلافا له وظاهر المذهب في جحد المصرا يكون فيه جماعات الناس
وايواق التجارات وسلطان او قاضي يقرر الحدود وينفذ الاحكام ويكون فيه منفعة وقيل ان كان
اكثر من اجدهم لو اجتمعوا فيه قاله الامام الشافعي ثم قاله جامع الحسني وهذا الحسن والجماعة
شرط اجماعا لكن عند اقها اربعون رجلا كلهم احرار مقيمون ومديننا اقل الجمع ثلاثة ذلك
مع الامام في قولنا يحد ويحد وجهها لانه وثلاثة سوي الامام في قوله اني حنيفة رضى الله عنه ولا يجمع في مصر
ما هو صغير وقد سوا بابا لثلاثة وابان العون والتوفيق وجاز بركة السلام في الخطيب **وسنة الجمعة فيما يتلى**
يرد السلام من سكر الخطبة يوم الجمعة عند وعندنا لا يرد في الحال ولا بعد النزاع عندنا يوم سكر الخطبة
ثم سنة الجمعة تودى حاله الخطبة عند وعندنا لا تودى كفايته فيما احكاما من المذهب البكري
وقتا وفي الغنائ والافضل بين الخطبتين فرض بطلان ولا يجوز الوضوء الفصل بين الخطبتين في الجمعة
يقدر بان يكون من يومين جلوسه ويستقر كل عضو منه في موضعه ثم يقوم من غير لبث سنة عندنا وعند فرض
من الجمعة والفتوى لو خرج الوقت وفيها شرعا لم تنقطع لكن يتم اربعا خرج وقت الجمعة فالامام يسأل
انها اربع عدي ولنظا الجمعة والمذهب يثبتها ظهرا وعندنا يثبتها ظهرا قال المصنف البكري وسأل
الخلاف ان الجمعة ظهرا مقصود عند بمنزلة كذا المسافر فلا حرم بين الظهري على التبعة الجمعة وعندنا هي
اخرى فيستأنف **ويقتل الميت في نياحه** **وممنعوا وبث شتموا في باب** ينسل الميت في نياحه عندنا قال

في الوسيط لا يبرح عنه قيصه بل يغسل فيه فان شئت الحاجة الى بدنه فيرا القاييل القيص ويديه بينه
وان نزع القيص جاز لكن يستعوز رته وعندنا بحد لكن يجعل عا عورته خرقه تشتم لا يعضض الميت ولا تشتم
عندنا خلافا له ذنوله في بابها اذ بابها الغسل **وسجد الجثه وشعره وقعره وشاربه في المنيه** يشرح
شعرا الميت بشرط واسع ويستحب ذلك ويقتصر شاربه ويقتل الحمار ويؤاد شعرا الذي حقه الا لانه
عندنا يستحب حلق شعرا لا يبط والمخاض اما حلق الزاسل كان يتزين في حلقه في حيواته يستحب ولا يجل
وعندنا لا يغسل شئ من ذلك ويستحب سوا كان شرعا لانه او الايطا او الزاسل المبطا الكروي واما اعلم
وجاز للزوج غسل زوجته بعد الوفاة والنظايع ليس للزوج ان يغسل زوجته بعد موتها
عندنا خلافا له وانما وضع في موتها اي وعكسه لمؤرا جاعا لكن عندنا في العدة وبعد العدة بل وقد
من سواهما من استحسان **المرء** لغيره **لو ادخلت في المنيه الجنايز** لكن يصلوا فيه **فوجاز** اذا كانت
الجنازة والقوم في مسجد الجماعة يكره من الجنازة عندنا خلافا له وانما شرط كون الجنازة في المسجد وكذا
كونا القوم فيه بقوله لكن يصلوا فيه اذ لو كانت الجنازة والاسام وبعض القوم خارج المسجد وباقي القوم
في المسجد كما هو المعمود في جوفيتنا لا يكره باتفاق اصحابنا وان كانت الجنازة وحدها خارج المسجد فيه
اختلافا في المشايخ بعضهم قالوا لا يكره منهم السيد الانام ابو شعاع كذا ذكره في فتاواه من الهمة
وعند السلام فيها فزد وترفع الايدي وتلى الحمد يستلم في الجنازة تسليمة واحدة عندنا قاله الكوفي
وفي تعدد السلام خلافا للاخضار اولى فيسلم واحدة تلقاء وجبهه وقيل يستلم مثنيتا الى يمينه ويختم
وجبهه بالمالا الى يساره فيزيد الوجه في تسليمة واحدة وعندنا يستلم تسليمتين من الجانبين **المسألة**
الثانية ثم عند ترفع الايدي في تكبيرات الجنازة ويقول اخذ كثير من مشايخنا وعندنا لا ترفع الايدي الا في التكبيرة الاولى
وهو الاقم **المسألة** الثالثة ثم عند الشانق نقر من قراءة الفاتحة عقيب تكبيرة الافتتاح في الجوز بدويته
عندنا لا يقرأ وان قرا على سبيل الدعاء والثناء لا يكره من المبطا الكروي والمخ و **المسألة** الرابعة
وجاز في نقل التكرار وفي البور تدخل الاوتار يجوز عندنا ان يصل على ميت مرارا معناه يجوز ان يصل
ان يصل عليه وعندنا لا يجوز الا ان يصلوا بنيران الاولياء في بقول حق لا إعادة من الايضاح **المسألة** الثانية
ثم عند دخول القبر لدن الميت وتر وعندها لا بأس بالشفيع فالعبدة الحاجة **وفي ما الباب والعوض**
وذا كان في شيد قد طرح يجوز الصلوة على ميت غاي عنده وعندنا لا يجوز وعلى الجليلان الغاي عن
اذ لو كان التسبيح في ليلة الجنازة ان يصل عليه اجماعا لعدم المشقة في الحضور من المذهب ثم عند
ان وجد بعض الميت يصل عليه في كل جزء مثل اكثر من المسبوط الكروي وعندنا ان وجد اكثر

في الوسيط لا يبرح عنه قيصه بل يغسل فيه فان شئت الحاجة الى بدنه فيرا القاييل القيص ويديه بينه
وان نزع القيص جاز لكن يستعوز رته وعندنا بحد لكن يجعل عا عورته خرقه تشتم لا يعضض الميت ولا تشتم
عندنا خلافا له ذنوله في بابها اذ بابها الغسل وسجد الجثه وشعره وقعره وشاربه في المنيه يشرح
شعرا الميت بشرط واسع ويستحب ذلك ويقتصر شاربه ويقتل الحمار ويؤاد شعرا الذي حقه الا لانه
عندنا يستحب حلق شعرا لا يبط والمخاض اما حلق الزاسل كان يتزين في حلقه في حيواته يستحب ولا يجل
وعندنا لا يغسل شئ من ذلك ويستحب سوا كان شرعا لانه او الايطا او الزاسل المبطا الكروي واما اعلم
وجاز للزوج غسل زوجته بعد الوفاة والنظايع ليس للزوج ان يغسل زوجته بعد موتها
عندنا خلافا له وانما وضع في موتها اي وعكسه لمؤرا جاعا لكن عندنا في العدة وبعد العدة بل وقد
من سواهما من استحسان المرء لغيره لو ادخلت في المنيه الجنايز لكن يصلوا فيه فوجاز اذا كانت
الجنازة والقوم في مسجد الجماعة يكره من الجنازة عندنا خلافا له وانما شرط كون الجنازة في المسجد وكذا
كونا القوم فيه بقوله لكن يصلوا فيه اذ لو كانت الجنازة والاسام وبعض القوم خارج المسجد وباقي القوم
في المسجد كما هو المعمود في جوفيتنا لا يكره باتفاق اصحابنا وان كانت الجنازة وحدها خارج المسجد فيه
اختلافا في المشايخ بعضهم قالوا لا يكره منهم السيد الانام ابو شعاع كذا ذكره في فتاواه من الهمة
وعند السلام فيها فزد وترفع الايدي وتلى الحمد يستلم في الجنازة تسليمة واحدة عندنا قاله الكوفي
وفي تعدد السلام خلافا للاخضار اولى فيسلم واحدة تلقاء وجبهه وقيل يستلم مثنيتا الى يمينه ويختم
وجبهه بالمالا الى يساره فيزيد الوجه في تسليمة واحدة وعندنا يستلم تسليمتين من الجانبين
المسألة الثانية ثم عند ترفع الايدي في تكبيرات الجنازة ويقول اخذ كثير من مشايخنا وعندنا لا ترفع الايدي الا في التكبيرة الاولى
وهو الاقم المسألة الثالثة ثم عند الشانق نقر من قراءة الفاتحة عقيب تكبيرة الافتتاح في الجوز بدويته
عندنا لا يقرأ وان قرا على سبيل الدعاء والثناء لا يكره من المبطا الكروي والمخ والمسألة الرابعة
وجاز في نقل التكرار وفي البور تدخل الاوتار يجوز عندنا ان يصل على ميت مرارا معناه يجوز ان يصل
ان يصل عليه وعندنا لا يجوز الا ان يصلوا بنيران الاولياء في بقول حق لا إعادة من الايضاح
المسألة الثانية ثم عند دخول القبر لدن الميت وتر وعندها لا بأس بالشفيع فالعبدة الحاجة
وفي ما الباب والعوض وذا كان في شيد قد طرح يجوز الصلوة على ميت غاي عنده وعندنا لا يجوز
وعلى الجليلان الغاي عن اذ لو كان التسبيح في ليلة الجنازة ان يصل عليه اجماعا لعدم المشقة في الحضور من المذهب
ثم عند ان وجد بعض الميت يصل عليه في كل جزء مثل اكثر من المسبوط الكروي وعندنا ان وجد اكثر

اكثر او مضغه مع الراش فكذلك وان وجد الفصد بغير الراش او مشقوقا له ولا او طويلا لا يغسل
ولا يضر عليه بل يكف في خرقه ويدين اذ لو صليتنا عليه فلانا من ان يوجد الباقي متصل عليه والتكرار
غير مشروع واذا صليتنا على اكثر فلا يضر على الباقي وان وجد من الايضاح وشرح المحادة **المسألة**
الثانية ثم عند الصلوة على الشهيد بل حرام عليه وقال بعضهم من جازية ولكن غير واجبة من كوسيط
عندنا يصل عليه فان قلت فكيف في المختلن ككروا الجنازة باء عليه السلام صل على خمسة سبعين
صليوا فتنا فضل نبيكم مع مذهبه قلت الاحتجاج كما يكون لاثبات المذهب يكون للامام الخصم نبي
اورده لهذا القول بخلاف ان يكون الحديث مستلزما لبيان الحكمين فيمنع في مؤاخرها دون الآخر كما
في قوله عز وجل البكر بالبكر جلد ماله وتغيب عاهته في حق القريب فقط **ومثله اما ما من القرب**
واما ما بين القويدين **المسألة** الثالثة الشرف اقام الجنازة افضل عندنا والمشي خلفها افضل وان شئنا ما
كان واسما من المعز **المسألة** الرابعة ثم السنة من جمل الجنازة عندنا ان يحملها اثنان يدخلا بين
عمود الجنازة ويضع السابق منهما متديتا اصل عنقه ويأخذ قاعته بيديه والآخر منها يصدرها
ويأخذ قاعته بيديه وعندنا السنة ان يحملها اربعة نفر من جانب فاف خان **وليس في الاكلان من سواه**
والحق للولي لا لغيره لا يصير عندنا في الاكلان انما الكفن ثلاث لغاير وعندنا اكلان ثلاثة الكفا
وسا لردا من الراش الى الرجلين فود اخذها لاركة كد طولاً وعرضاً ودخله القيص وهو الكفن
الى الرجلين من غير حيلاد خريص ولا كمين من المسبوط وجاز في حيا **المسألة** الثانية حق المصلح
على الميت للولي لا للوالي عندنا السلطان وعندنا السلطان ان حقه قاله الشيخ اما تقيهم امام الحق
على طريق الا فضل وليس بواجب الا خلافا **وفي القبول السل والتبج** **ومثلن التفتيح والتبج**
يستحب السل وهو موضع الجنازة عند آخر القبر حتى يكون كالموئدة وموضع قدومه من القبر قيل لو اتوا القبر
من جهة راسه ويضعه في الجود من الوسيط وغيره وعندنا توسع قبل القبر في موضع في الجود عما جنبه الا بمن
المسألة الثانية يتبع القبر عندنا وعندنا يشتم ان يجعل القبر في مكان لا يرض قدر شيرا واكثر قليل ولا يزد
عليه من غير القبر من **المسألة** الثالثة يلقن الميت عندنا لا تكتب ذكر الامام الزاهد الصغار
في التلخيصات تليق الميت مشروح لا يعاد روجه وعقله وبهم صليته قلت ولغة التسميع يخرج عما هذا
وصورته ان يقول يا فلان بن فلان اذكر ذكرك الذي كنت عليه رحيمة الله ربنا وبنا وبمحمد وآله
نبيا وعما قولنا لا نبشرك الا ببشر سبق له الموت لانا لا حيا عندهم فيقول قالوا لا حيا في الدنيا
استاذي قاضي خان يحكي عن طريق الذين المرتبة انهم لقن بعض الائمة بعد دافنة او صان بتلقينه فلشنة بعد

١٩٣

الميت

ما ذن

في النسيئة فاذا كانت مائة وخمسة وخمسين فيها ثلاث خفاق وثلاثة فاذا كانت مائة وستين فيها ثلاث خفاق
 وشاة فاذا كانت مائة وخمسة وخمسين فيها ثلاث خفاق وثلاثة شياء فاذا كانت مائة وسبعين فيها ثلاث خفاق
 واربع شياء فاذا كانت مائة وخمسة وخمسين فيها ثلاث خفاق وثلاثة شياء فاذا كانت مائة وستين فيها
 ثلاث خفاق وثلاثة شياء فاذا كانت مائة وسبعين فيها ثلاث خفاق وثلاثة شياء فاذا كانت مائة وستين فيها
 شياء اربع خفاق من كل خمسين خقة وان شاء ادى خمس مائة يكون ثم تستبان للفرقة ابد كما تستاند
 في الخمسين اربع مائة والجميع بن كل بلغت خمسين تستبان للفرقة في كل سنة اذا زاد في الابل علم مائة
 وعشرين واحد في مائة ثلاث مائة يكون ولا تستاند للفرقة بل يجعل يدرك كل خمسين غنوا فيجب
 في كل اربعين بنت لبون وفي خمسين خقة اذ بلغت مائة وتلحق بخرقة وبنت لبون في ثمانين في كل اربعين بنت لبون
 واذا بلغت مائة واربعين فيجب خقتان وبنت لبون في كل خمسين خقة وفي كل اربعين بنت لبون في ثمانين بنت لبون
 ثلاث خفاق وهكذا الى ان يبلغ مائة فان شاء ادى اربع خفاق من كل خمسين خقة وان شاء خمس مائة يكون
 من كل اربعين بنت لبون في المسوط وشرح الطحاوي ولا يفيح **في نصاب النخل والحب**
 نصابا في كل سنة في كل مائة مائة واذا جئت الخلفة والمخلطة ستة شروها فتقوا عما اتين منها الا في الزكوة
 الخلفة اهلا لوجوب الزكوة فلا اثر للمخلطة مع المكاتب والذوق والثاني في اتحاد المرم والمراة والمزول والثالث في كل
 الزام والنخل والمحلب وفيه وجهان والزاه ان الاختلاف وجه السنة بل يشترط في كل سنة والخاص بان للبعد
 في الخلفة بل يشترط فيه قولان والسداد من ان يكون ما فيه الخلفة من المسوط وزاد في السداد ان يحجبها بغيره وافر
 ونخل واحد وكل واحد وعندها لا زكوة عليها لو كانت شركتها غننا او مفاوضة او شركة لغيره او غير
 هو كانت في المرم واحد او مراعي مختلفه اذ ابلغ نصابا في كل واحد منها واحد ما نصابا دون
 الآخر في نصابا في نصاب فقط وكذا اذا كان لحد منها اهلا للزكوة دون الآخر فيجب على اهلا اذ ابلغ فيه
 نصابا في شرح الطحاوي وموضع الخلاف في السواب فان ما في درهم او عشرين مثالا اذا كان بين اثنين لازم زكوة
 فيها اجماعا من نظم الفقه المسئلة الثانية لا زكوة على اربعة عندنا خلافا لغيره في الميراث دينه يطالب
 من جهة العباد فالسالم بجهة العباد لا يمنع اجماعا وانما وقع في الزكوة اذا الدين لا يمنع الخراج اجماعا
 من نظم الفقه المسئلة الثالثة والرابعة لا زكوة في مال النقة والمخون عندنا وعند غيره في يوم المولى
 بالاداء ان كان له ولي ولا يأخذ السلطان ويصرفها الى مصارفها او يصرفها لغيرها بطريقه التكاليف
 والبشر والخراج في غيرهما اجماعا **وفي الزكوة بالحد وفي النسيئة وجايز اخذ الجذاع في الجهاد** اذ الفقيه
 مكان النصوص على الزكوة والتخلفات والعشور والكفارات جاز عندنا خلافا لغيره في المسوط

فدعاه

ان لو ادى بغيره من الزكوة اجماعا وكذا في المذهب المسئلة الثانية يجوز اخذ الجذاع عند
 وعندنا لا يجوز الا باعتبار القيمة من الاسرار والجذاع من الغنم التي علمت شروها وكذا الزكوة اربعة اشهر
 من الهداية وقال في المحيط هو الذي في عليه ستة اشهر وهو قول اهل النقة **ولا تقم نسيئة الذهب**
والمتن هكذا في **النسيئة** لا يكمل النسيئة بالحد التقديري بالآخر عندنا وعندنا يكمل المسئلة الثانية
 اعلم بان المتن ادعى من مستند من جنس الاصل مستفاد من خلاصه والاولى ان يكون متولدا
 منه كالولد والزوج ومتولد منه فالمتولد يضم الى الحول اجماعا وغير المتولد ان كان متولدا من جنس اجماعا
 كما اذا كانت له ابل فاستفاد بغيره او غنما وان كان من جنس يضم عندنا وعندنا لا يضم بل يستفاد له بغيره
 نولما يضم عندنا اذا كان نصابا لاصل كاملا او تعقد الحول عليه اما اذا كان ناقصا وكل ضم الى المتفاد
 وان تعقد الحول في الحول فلا يضم وهذا كله اذا استفاد في الحول اما بعد الحول يستفاد في الحول اجماعا
 من شرح الطحاوي **ولا وجوب نسيئة في الحول وفي الاستطفا** اذا كان النصاب كاملا
 في طر في الحول وجبت الزكوة عندنا وانما انفق فيها من ذلك وقتا طويلا لم يقطع فصله من دين
 وماله التجارة والسباغة كذا في سواها عندنا وفي الزكوة لا يملك الزكوة الا بامتداد الكفاية في الزكوة
 الى آخره وقال الشافعي في السباغة كذا في الحول التجارة قال انما يملكه كالا نصابا في آخر الحول خاتمة
 ولا يعتبر في اوله من المسوط وقيل لا في شروها المسئلة في نسيئة السواب ليداء وقال في المحيط انما
 لا يملكه بطلان الحول لغيره من التجارة لا يمنع الوجوب اجماعا **اذا اشترى ثيابا بغيره زكوة بغيره السوم**
ولا بغيره السوم اشترى ثيابا بغيره السوم لا يمنع الوجوب اجماعا ولم يغيرها في حال الحول وجبت في التجارة عندنا في درهم
 من مائة درهم وعند زكوة السباغة او شاة في خمس ابل من الاسرار **والحق لا يستط بالتملك والاخذ**
بالجبر لا لا يملك فرط من عليه الزكوة اذ ابلغها بعد التمكن من هذا النصاب استقط الزكوة عند
 بوعندها ينسقط وقيل التمكن تستقط اجماعا فعند الامكان شرط النفاذ والحال ثابت فيما اذا اهل به بالنقر
 بالاداء فامتنع في هذا الماه اما اذا اهل بالساعي او السلطان بغير اجماعا عما قوله المرافقين بوجوب
 ومشايجنا حرم الله على ان لا يصير ضامنا عندنا وهو الاصح فان قيل لم يثبتنا الامكان عندنا بغير
 احد مما غيبه الماه فانما نخرج الخراج الزكوة بغيره اجماعا لم يثبت بقاء الماه والثاني غيبه المستحق وهو ليس
 في الماه الباطن والسطوة في الماه الظاهر وان حصر مستحق ولكن غابا لغيره والحال قد تم التمكن والشرايع
 في هذا الخلاف اما الجبرية وصدره النظر لا تستط اجماعا وانما وقع في الماه اذ ابلغها بغير اجماعا
 في المحيط والاسرار بغيره في حالي والوسيط المسئلة الثانية مما جرت به عادة السلطان قهر

3

عنده وعندنا يارب بالاداء فيقبض منه قديلا الشروع بالساعة والاطلاق لكتهم **والاخذ ان ما دينا اعطاه**
من جملة المال بلا ايضا ما قد يدوجو بلزك في سائر لجاء المصدرة ومن يد الازنة فليس لان ياذنهم
 زكوتها الا ان يكون او صبه ذلك فحشيذ ياخذ من ثلث ماله وعنده ياخذ ما من جميع ماله او صبه
 اوله يوصي من الميسوط **واخذ بعض السبعة الاصناف الصحيحة للابقاء غير كان الواحد**
 من الفقراء يكفي لصرف الصدقة اليه عندنا وقال الشافعي لا يجوز حتى يصرف في الاضاف
 السبعة من صنف ثلاثة **ولا زك في الحلقا قدر وما الخراج مستقطا للمنفعة** الحلي عندنا تصاب
 الزكوة في اكلت الرجال والنساء مصوغا صياغة تمل او تمل وعنده لا زك في حلي النساء وخاتمة النفقة للرجال
 من الميسوط والهداية فالة الميسوط البكرى قال الشافعي ان كان للرجل والمرأة وعليها مائة محظورة تجوز زكوة
 فيه بان يمل عليه مائة اذا كان للمرأة وليت مائة محظورة حتى يباح لها التحريم فله قولان في التديع
 كقولنا وفي الحديث لا تجوز زكوة المسئلة الثانية العشر والخراج في الاراضى الخراجية لا يجتمعان عندنا
 خلا فالة وانما وضع في كون الخراج مستقطا للعشر لو كانت الارض غيرة لا يجز الخراج اجماعا لكن لا تمام
 من الميسوط البكرى **وما في الفرض من المتوائم بتقبله لفتية غير غدا** دفع الزكوة السابعة لا التقدير في الاجاء
 لكن لا تمام ان ياخذنا ثانيا عندنا وعندنا ليس له ذلك وانما وضع في المتوائم في غيرها ليس له ذلك اجماعا
 في الاراد والمناخ المحلي **استعمل الساعي واذى ثم من ذما لاخذنا لا نفترق الساعي من اذى الساعي الزكوة**
 قبل الحول استغنى الفقهاء رتد والعباد بانه عندنا يضر الساعي وعندنا لا يضره **ولا زك ربحه المقارضة مع تايه**
الزكوة زكوه يضر المقارضة من الربح لا يجوز بل زكوة عندنا وعندنا لا يضره مائة يضره ربح في مال المقارضة
 ولم يضره المال في مئتين شقة ثم قساه واصاب المقارضة من الربح قدر ما تجب فيه الزكوة فعندنا تجب المقارضة
 المقارضة واهل المدينة سوا هذا العقد متعارضة لانه قطع هذا القدر من الما من ثمرته الى العامل والفقير التمل
 ومنه المقرض ولكن اخترنا لنظر المقارضة موافقة لكتنا بانه سائيه قال الله في آخرون يضرهون في الارض يستوفون
 من فضل اندر الميسوط والاسرار ونظم الفتى المسئلة الثانية لا يجوز عندنا بيع مال الزكوة في قدر الزكوة قولنا واحدا
 وانا لا نريد قولان والامع ان ابيع بالحل في الكل وهو موافق للنظم في لو كانت جارية للبخان ووجب الزكوة فباعها
 لا يجوز في قدر ربح المشر او الكل على الامع وعندنا يجوز في الكل من الميسوط والعون وانما وضع في الزكوة اذ لو بيع
 في المقارضة قبل الاخراج في قولنا من الملة **ولا وجوب عند في الحضر ويؤخذ من المتاجر المسئلان موزنا**
 في باب ادع عبد قيل **الحولان يمينه ما رت يمينه واجبة فيضنه** عبد التجارة قيمته مائة درهم فبقي عليه

سنة ١٢٥٠
 سنة ١٢٥١
 سنة ١٢٥٢
 سنة ١٢٥٣
 سنة ١٢٥٤
 سنة ١٢٥٥
 سنة ١٢٥٦
 سنة ١٢٥٧
 سنة ١٢٥٨
 سنة ١٢٥٩
 سنة ١٢٦٠

احد عشر شهرا مشلا ثم صادت ثمنه ياتي بدم للجد الزكوة **ومكر من من الزكوة يبيع اخذ كل حق لا ذم**
 من لم يملك نصا با فاضلا عن الحاجة الاصلية يحل له اخذ الصدقات عندنا وعندنا لا يحل له اذ ملكه حين درعا
 اما بخدم السوا الى اجماعا **ولو اعطى من غير سوا الجاز وانما وضع في الصدقة المارة اذ الخيل**
 يجوز للفقير **وليس للمعسر في الزكوة فاحفظ بالملك وضع عند الكس لا عشرة العسل عند**
 وعندنا يمينه **الخيل اذا اخذ من ارضه العسل كتاب الصوم**
وصوم من رمضان لو حلت من غير تيمين من قبل بكل الصحيح المقيم تمام رمضان بملك النسيئة لو
 او يمينه واجبا في يمينه ما يمينه عن رمضان عندنا وعندنا كل ان علم من رمضان يمينه ما يمينه واجبا في يمينه ما يمينه
 ما يمينه ما يمينه وقال الشافعي وان نوى النفل او واجبا آخر يصير عاشا لا اغيا وفي مطلق النية له قولان
 من الطريقة العلامية والقبلة المسئلة وهو موزون **لنقل التيمين الملة الثانية** وهي التيمين صوم رمضان
 والتدبر الميمين يتادى عندنا بنية قبل ان تصاد انها عندنا لا يتادى لا بنية من قبل ثم اختلفا صحابه
 في وثمة من اليد قال بعضهم ان نوى من النفل الاخير من اليد جاز ولا فلا وقال بعضهم يجوز في اليد الا ان لا يملك
 منطرا تطل بنية وتحتاج الى تجديد النية من جامع المحب في قاله الوسيط لا يمينه النفل لا يمينه بالاكل
 بعد ولا يمينه في النية ان تنبته من اليوم هو المذهب وانما قال من اليد ان لو نوى مع الطلوع النفل لا يتادى
 عندنا كذا من المذهب وانما وضع في النفل اذ في النفل يمينه اجماعا لكن عندنا اذ نوى قبل الغروب
 ولم يكن اكل شيئا ذك في الميسوط ثم عندنا يمينه ما يمينه من نوى اشاد اليه في الاسرار وعندنا يمينه ما يمينه اذ نوى
 قبل الزوال ان يكون نوى ما من اقصي حتى لو نوى الصوم من حين نوى لا يجوز عندنا من الطريقة المجابية
وفلم من يمينه ثباته على النفل اذ وجب كفارة ابيضرها لارضا ان وحده فشهد فرد الامام
 ثم اذ ثمة فعمله ان يصوم اجماعا ولو قام ثم اخطى بالوقاع شهدا لكفارة عنده وعندنا
 لا تكفروه فلو اخطى قبل الرد اختلنا في الملة ولو كانت السماء مصححة نيل الخلا فاضا من طينة الزور في
 والخلق النظم يصدقه **والصوم لا يسد بالمال يقع في الخلق ان مضى لا يمينه** فخصم الصائمين
 فسقة الماء قد خلخته فيصومهم عندنا خلا فالة وحمل الخلا فان يكون ذكرا الصوم والاصوم
 اتم بالاجماع وفي المسئلة اقوال اخرى في الميسوط قال المذهب ان بالغ بطل ومثله قولنا واحدا ولا نقول ان
 قلت الخلا في الاستساق اذا وصل فجوز الراس كذا ذك في الميسوط البكرى ولعل الشفيع
 خصل المصمصة بالذكور لا يغلب نوعه وفي الاستساق يذولان ليج الماء التشفيل دون التخلي
والصوم في الزم كذا التيمع وولها في الصوم ان منع ملة العترة من فباب ذفر ولو طويت

بنية النفل

التامة فسد صومها عندنا خلافا له **والنفل لا يلزم من فيه شرع** **وبسبب القضاء** **لانما اذا قلح**
 شوع في الصوم التلويح او في الصلوة التطوع يلزمه المنع ولو افسد نجسا لقضاء عندنا خلافا له في الفصلين
ولا يكون في سواهما كفارة ولا على المطاوعة الاطوار بالاكل والشرب منتهى في منها رخصا
 ويجوز لكفارة عندنا خلافا له وبالجماع نجسا بالجماع قاله المبسوط البكره من صحابه من قال يجب عند
 الكفان الصفر على الاكل والشرب وبسبب الغداء انما الخلاف في العظم المسئلة الثانية لما وعث وجهها
 في الجماع نجسا على واحد منها كفارة عندنا وقال الشافعي في قول الجب على الرجل وحده وفي قول الجب عليها
 ويحتل الزوج عنها وفي لا يحتل من الاسرار ومن قبله المبسوط بين الجب في والماتى فقال عليها الكفارة
 بالصوم ويحتل الزوج عنها اذا كان سالما وادفع هذا الكلام في نظم لفظة فقال ان كانت
 غنية فلا كفارة عليها لان زوجها يحتل عنها ذلك لوجوبه كذا في حاشياتنا كانت فية نجسا عليها
 لان كفارتها بالصوم فلا تجزئ النيابة ومحل الخلاف المطاوعة في الاستبراء اذ لو كانت مكرمة في الإثم
 ثم لما وعث لا كفان عليها اجتمع قاض خان **وي اذا اوجبت لا تدرى لا تجل**
حيضا وستام بعثى اذا وجبت الكفارة على المطاوعة عندنا وكذا عند علي بن ابي طالب الذي يقول
 عليها الكفارة ثم لا يحتل الزوج عنها ان كانت مكرمة فان كانت مكرمة ومكرمة سبقت عنها الكفارة
 عندنا خلافا له من العون والمبسوط البكره وان يعجز بطنه بالسكران والنف من السفن فرض
 يسببه لم تسقط الكفان عند بعضهم لان يفعل نفسه وسقط عند البعض لان الامر اضيق ففعل الله
 فرض الحسا و**والفطر بالوطى اذا تكرر** **اي اجمعهما جازي** وانع امراته من ايام
 رمضان ولم يكفر لالا يلزمه لكل افطار كفارة واحدة عندنا وعندنا كفارة واحدة
 وانما وضع هكذا اذ لو اقامت اياما في يوم واحد يكفيه كفارة واحدة اجمعا قوله والافطار اذا تكرر
 شيئا اليه فالوطى الثاني لا يعد فطرا في يوم واحد وان كفلا لانه واقع في يوم اخر تكفاه كفارة اخرى
 اجمعا ومحل الخلاف تكرر الفطر رمضان واحد اتا في رمضان يتعد الكفان اجمعا وقوله
 كيف تاجر كيع سواء كفر الماذلا ولم يكفر والمسايل في شرح الحاوي **والافضل لا افطار**
في حال الشدة يتحقق ولا يكتفى النفس ضرر الافطار في الشدة افضل عندنا مطلقا وعند طائفة من الفقهاء المشقة
 تكفي لكونه الصوم افضل **وان يفسد رمضان وانقص** **اكثر من عام فدى** **اذا قضي** من فاته صوم رمضان
 لا يجوز له تأخير القضاء الى السنة الثانية عندنا بل لا يجوز تأخير وعذر رخصت فلو اخرج من الاكل
 عني وقضى وادى لكل يوم من ذلك الصاع من الغر من طعام لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه ينفق ويعد

ويعذر من الاسرار ولو آخر سين في تكرر المدة بعد كل سنة وعندنا عليه القضاء لا غير الوسيط واسما
والابن من والده يصوم وبالمعلق بعده يتوم قال الشافعي من مات وعليه صوم او صلاة فعلى الابن
 ان يصوم ويصلي عنه وعندنا لا يصوم ولا يصلي كذا في الشرح وذكر الوسيط والمذهب فان كان ابن
 لغدا نقل به فمات لم يجز عليه شيء وان كان لغدا او زال العذر وتكفل فلم يصم حتى مات اطعم عنه ولله
 لكل يوم مائة من طعام ومن اصحابنا من قال فيه قول اخر انه يصام عنه فان صام عنه ولله او اجبت
 بامر وليه باجر او بغير اجزاء كالحج والمصوم في الام هو القول لا ذل وهو الصحيح لانه عبادة لا دخلها
 النيابة بعد الموت كالصلوة فاذا لا خلاف في الصلوة وكذا ذكره شرح الحاوي والمبسوط البكره
وصوم تكبير اليمن مطلق بجمعه ان شاء او يفرض صوم كفارة اليمن ثلاثة ايام متتابعات
 عندنا وعندنا له ان يفرضها **ومسقط جنون بعذر شرع بقدره الصوم تاتل** **تدرا** فاق الجنون
 في بعض الشرع ليس عليه قضاء تام عنده وعندنا يلزمه وانما وضع في جنون بعض النماذ في كله لا يلزم
 بالاتفاق خلافا لما لكل **الاستيكاك آخر النماذ يكتم للمضاي** **باختيار** لا بالامر لسواك الركب والياس
 في العدة والشرع عندنا وعندنا يكتم في العشرة ويستحب في العدة والخلاف في المبسوط بالاء اذا الركب
 الاخصر لا يارسه اجمعا من جامع البرذون وجامع قاض خان وفقوا والمبسوط البكره **ونذره بصوم**
يوم النحر والفطر والتثويق غير نذر نذر ان يصوم يوم العيد وايام التشريق لا يلزمه شيء عنده
 وعندنا يلزمه فيفطر ويقضي مع هذا الوصام في هذه الايام يخرج عن عمدة النذر من القويقة الثلاث
وحامل قد افطرت او مرضع بين القضاء والقضاء **الحامل والمرضع** اذا افطرت في رمضان
 تجل الفدية على المرضع قولوا واحدا وعلى الحامل في احد قوليه عليها القضاء لا غير الاسرار والمثلان
 في الحوف على ولدها اذ لو خان على نفسه لا يندبه عليها اجمعا من المحيط **وفي ذكوة الفطصاع بر وقتها**
اول ليلة الفطر صدقة الفطر عندنا نصف صاع من تروا ودينار وسوق وعنده صاع مما يقتات
 والتوث كل ما يجزئ فيه العشر الوسيط المسئلة الثانية ثم انها تجب ولجزء من ليلة العيد وسو
 وقت الغروب في قوله الجديد وعلى قوله القديم تجب لجزء من طلوع اليوم العيد ويومئذها ثم لا تسام
 او ولد ليلة العيد في فطر عندنا خلافا له اوله الجديد وما عدا عن مائة في ماليك او ولد من المداية والوسيط
ومع ما قال في ذكوة الفطر غير يوم في البيت لم يشار شره لوجهه باجمعا لكن عندنا هو ان يفطر
 عن قوته وقوته في ثمنه في يومه سواء واحد وذكره بغير بيتي بالومك وبعد الحدة ولو فصل نفسه صام في بيان
 احد ما يجزئ فيه والثاني لا يلزم البسيط وعندنا هو ان يفطر بغيره باجمعا او ثمنه بغيره باجمعا المسئلة الثانية

وفي قضاء رمضان غير
 في القضاء بين الجمع والتقنين
 عدوكه

لانه لم ينوا لئمة والحكم مثل هذا الاحرام ان يتخذ على الية وقوله باطل احرامه اشارة الى قول
 وانما وضع في الاحرام بالية لجوز اجاعا من المبووط والية ثم يصير محرما بنية . ويكون المزد
تلبية . قال الشافعي يصلي مرة محرما بالية وحدها من غير ذكر وعندنا لا يصير محرما بالية بدون التلبية
 او سواها ولا بالتلبية بدون التلبية بل يصير محرما بالية عند التلبية بجماع فافوخان قال
 في الهكاية ويمر شارعا بذكر يتصد به التسليم سوا التلبية من تسبيح او تهليل او تحميد فليكن او عرس
 سوا المشهور عن صاحبنا المسئلة الثانية يكن الزيادة على التلبية المشبهة عنده وهي تسبيح
 اللهم ليكن لي ولك لئلا يشرك لك ليكن ان الحمد والنية كذا والمكمل لا يشرك لك وعندنا لا يكون عندنا
 من مبرم فانه يكره وسفيعك سنة الحق على الباه من المبووط البكره وانما وضع في الزيادة في التلبية
 عنها والاعراض عنها الى كلمات اخرى ابتداء مكره اجاعا من الاراد وعين . تليق محرم
بسنوته . هديا له قلدها والتوجه . قلده بدنه وساقها وتوجهه بها يصير محرما عندنا
 خلافا له وانما وضع هذا لوجدها او اشعرها او قلده الغنم وتوجهه بها يصير محرما فافوخا
 قلت وفي المسئلة نوع اشكال وسواء لم يترفع في النظم للنية عما تقدم وجودها يكون ذلك في
 والتقدير ضاعا اذا لية كانية عند كما ستر قبل هذا وما تقدم غيرها الى عدمه لية ينبغي
 ان لا يصير محرما اجاعا اذا لية في العبادات شرط والجواب عما انما تقدمه عدم الية للخلان
 محتوقا لا يصير محرما عندنا وعندنا يصير محرما فقد ذكره شرح الحلي ولو ساق هديا فاصدا
 الى مكة صا محرما بالتوق نوى الاحرام او لم ينوا لو قلده بدنه بنية الاحرام لا يصير محرما
 قلت والية لا شارة في التسليم حيث ذكرها السور ولم يكتد بالتقليد لانهما قدرا لية فلا اشكال
 ايضا على احد قوليه فقد ذكرنا المبووط ان عقدا لا هام ينعتد بحجته والية عندنا وفي احد قوليه
 وفي قول آخر لا ينعتد الا بالتلبية وعلمنا هذا القول بغير الذكر باللسان سترها نايضا بالاجاع فيمن
 يبيد هذا ان فعل التليد والتوق على يتيم مقام الذكر نمنه لانما في الاصل فله ركن او سجد
 بنية الشروع لا يمشي رعا وعندنا يقوم الفعل مقام الذكر لان المقصود بالتلبية اظهار الحاجة
 بالبدن وبشهادة اليد يحصل اظهار الحاجة ايضا هكذا قرر في المبووط وهو المسئلة في التليد
 مع الية وذكر الحافظ . لو لم يبت كل التيا لي . كان عليه الدم فيه اذ جئ . يكن ان يبت
 التيا لي الى التلاوة م بات يما ولو بات بغير ستمد لا يلزمه شيء عندنا لا وجب عليه لي شرب
 عليه الزم اياه فليكن افعالا في وعندنا يجب عليه دم بترك الكل وانما في التيا لي الثلاث

الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر اذ يتزكيا لية لية اوليات يجب التلبية
 وحمل الخلافة التعداد المعزور لا يلزمه دم بخلاف زكاة الابل فانهم يغيثون لية لتريح الابل وكذا
 اصل السقاية فانهم يقومون لتعداد الماء من الهداية والتخلف والوسط وليلة الشرا فامتان
 وعندنا تغزدها لاذان بصل المغرب والمشا يزده في وقت العشاء باذان والا فامتين في قول
 وباقامين بلا اذان في مؤلفي عندنا باذان واحد واقامة واحدة وانما وضع هكذا اذ في جمع الظفر
 والعقر بغيره باذان فامتين اجاعا . ولا اعتبار للطوافنا كسا . ومحدثا وعاديا وقارسا .
 لو طاف فمكثوا او محدثا او جينا او خايضا او عاريا فهو غير معتبر عندنا وعندنا معتبر غير ناقض
 نيعا دان اسكن ولا يجبر بالدم واختلنا في صوت المنكوت قال بعضهم هو ان ياخذ على ساد الكعبة
 حتى يضع يمينه على حدار الكعبة ويطوف والواجب ان يضع يساره على حدار الكعبة ويطوف وقال
 بعضهم هو ان يطوف القهقري يضع شماله على حدار الكعبة ويمشي على الظاهر ذكره في نظم الفقه
 وفاقية الاعتبار تظهر في حق التخلل فقد ذكرنا المسئلة في المحيط ان الطواف المنكوس معتبر في حق التخلل
 عندنا وعليه الاعادة مادام بمكة وان رجع قبل الاعادة فعليه دم وقال الشافعي لا يبتطوؤه
 . ولا وجوب الطواف للصدر . والتم فرض لازم فلا تذر . لو اذ الصدر واجب عندنا خلافا
 حتى لو ترك كله او اربعة اشواط منه تجب اعادة مادام بمكة بومر بالاعادة اقامة للواجب
 وقتته من الهداية المسئلة الثانية الشروع بين الصنا والمرق وهو بطن الواد وليد بركن عندنا
 بل هو واجب حتى تركه يعيد مادام بمكة واذا رجع الى اهله يربتي بذكر ما ويقوم مقامه
 ولا يتخذ عن حرمة النساء وان ترك واحدا وقال الشافعي وهو ركن حتى لا يقوم الدم مقامه
 ولا يتم احد حج ولا عن الالب من المبوطين وغيرهما . ورمي الجمار قبل الحج يجوز ليلة يوم الحج
 رمرجة العقبة قبل فجر يوم النحر في النصف الاخير من الليل لا يجوز عندنا خلافا له والحاصل ان
 اوقات الرمي يوم النحر من وقت طلوع الفجر عندنا وعندنا اوله بعد نصف الليل لما روى ان النبي ص
 رخص للرجال ان يرموا الليل من الهداية . ولا يجوز في الجمار المدرة . وبابراطين وترب يتشر
 رمي بداراطين وقبضة نزاب لم تجز عندنا الا بالجر وعندنا يجوز والخلان في جسر الارض اذ لودى
 بالحشبات والجواهر الجوز اجاعا . لو ترك الترتيب الجمار . فاماء ساقا اعتبار . رمي
 من الحج لا لوجع حصيات ثم من الواسع كركن ثم العقبة كذلك يتقبل الثانية والثالثة
 بعد تمام الاولى عندنا وعندنا يتم كل واحد بما يقى لكل واحدة ثلاث حشبات وانما وضع هكذا

اذ لو ترك من كل واحد اربعة وثلاث حصيات ثم تذكر بعد ذلك فانه يبدأ من الاول اربع حصيات
فيتنهم ثم يعيد الوسيط بسبع حصيات وكذلك بجهة العقب ولا يتعدى باربعين من الوسط ووجه البقرة
من البوط والرفق قليل فيسري لزم من بعد بالبر واللبس ثم اذا فرغ من رجمت العقبة
يوم الخرق قد تحلل حتى لا يلزمه بالخط والتطبير وعندنا لا يتحلل حتى يخلق والبدن للبر
ان ليست للبر وسق اشعار القدايا في الخبر والتم بركة من نوع الجزر ولا غير وعندنا عليه
وعلى بقية جميع المسئلة الثانية الاشتراك عند لانه من اشترى ناقته ومنه من
في بابي ح. ويأخذ الحالت يوم الخمر من شارب ولحية وفقد اذا خلق للتحلل لاخذ من
وشاربه واخذ من عند لانه من عرفه كذا ذكر وعندنا لا يفعل لانه المشهور في الكتاب والشدة
والحنان والتغير وفعل ابن عمر وقع اتفاقا في نشر لبس الثوب باجماع الدم وما تمام اليوم شرط
محرم لبس خيطا فعليه دم عند وان نزع من ساعته وعندنا في يوم الكليل واليالة الصالحة
تذكر كذا في اقل من ذلك بلزومه التصديق بعد وليس في لبس الثوب اذ لم يجد المراد ايجاب
محرم لم يجد المرز وليس سدا ولا لاشتر عليه عند وعندنا عليه دم ولا لبس له مفرقة والقطا
لوجهه لكن ينغم الطيذا ليس الثوب بالمعصر بان صبغه بالمعصر جازع عند ولا كفارة عليه وعندنا
لا يجوز وعليه الكفارة لكن ان ليس يوما او اكثر فعليه دم وان لبس اقل من يوم فعليه مائة
من البوط البقرة في موضعين المسئلة الثانية كشنا لوجه على الرجل واجب عندنا بسبب الاحرام
حتى لو غطاه بجل الفدا وعندنا لا يجب الكشد ولا الفدا بالتغطية وانما في موضع الرجل فان كشنا لوجه
علم المرأة بسبب الاحرام واجبا جماعا حتى لو غطت وجهها بجل الفدا اجماعا وانما وضع في اليوم
اذ كشنا لوجه على الرجل واجبا جماعا حتى لو غطى راسه بجل الفدا اجماعا المسئلة الثانية
ثم المحرم الكلب فعليه القدعة عند وعندنا يكن ولا شر عليه من الميول البقرة واللبس ليط
علم النسيان عفو ولا عفو عن الصبيان ليس الخط او تلبس نائيا لاشتر عليه عند وعندنا
عليه ما علم الا ذكر المسئلة الثانية اذ تكب القصر والمحذور احرامه كفارة عليه عندنا وعند
عليه لكفارة يرد به الاب من مال الصبي وهذا نزع مسئلة الزكاة في مال الصبي فعندنا تجوز بطلان
بالادان الميول البقرة وحلق شعرات ثلاث ملزم وما وما اهل النكاح المحرم
حلق شعره فعليه ثلث شاة وفي شعرتين ثلاثا شاة وفي قوائم الاقدام في ثلاثين
وفي ثلث شعرات يلزم دم وعندنا لا يلزم شي ما لم يخلق الرب من الميول البقرة المسئلة الثانية

ليس للمحرم ان يتزوج وان يتزوج بالوكالة والولاية الخاصة عنده فان تزوج فالتكاح باطل
وفي تزوج الحاكم بولاية الحكم وجهان وعندنا يجوز النكاح وانما وضع في النكاح اذا رجعة
جوزها لاجماع من المتقدم وما عا المحرم في قتل الضبع مبتليا ثم وفي كل السبع قتل المحرم
صبيعا او سباعا آخر لا شر عليه عند وعندنا عليه الجزاء وانما وضع في قتله مبتليا اذ
لو ابتداء السبع باخرى قتله لا جزاء عليه اجماعا الا على قول محدود في الميول البقرة
وشرح المنظومة قلت في مسئلة الضبع على ما ذكر في النظم والشروع خطريا الى ان يحال
وموان الاصل عندنا الشافعي ان الجزاء انما يجب بقتل صبيعا كولو لا يجب بغيره كولو اللحم
والضبع عندنا كولو اللحم كذا ذكر في صيد هذا لما بيننا ان يجب عندنا الجزاء وسع هذا
قال لا يجب الجزاء فنظرت في الميول وجدت فيه ان الخلاف بيننا وبين الشافعي الجزاء يجب
بقتل الضبع على المحرم لان عندنا الضبع ما كوله اللحم وعندنا من لا يتبع الهمة لا يتبع الهمة
فتقرر انكالي فرجعت كتبهم فنص في عامة كتبهم ان فيه شاة وتخصت من الخول فلم تنكسنا شبهة
وكنت فيه حتى وجدت في كتابنا صبيحا لشافعي المدخل ان صيدا لبرتنا لادوا جوا الكبر على ثلاثة
اضرب منها ما يؤكل لحمه ويؤذى ولا يجب عليه قاتله الجزاء ومنها ما لا يؤكل لحمه ولا يؤذى ولا جزاء فيه ومنها
ما يؤكل لحمه ولا يؤذى وعلى قاتله الجزاء فعلمنا هذا الضبع ان كان ما كوله لكانت مؤذية بطبيعته
فلا يجب الجزاء يؤذيه ما اشار اليه في الميول في انشاء الدلائل ان العدة عندنا في انتفاء الجزاء
كونه مؤذيا يخرج النظم على هذا الاصل يستقيم وبه الحد والمئة ورقتة تقتل صبيحا يلزم
فيه جزاء واحد عليهم فتول من المجرمين قتلوا صبيحا فعليه قية واحدة عندنا على كل واحد
سهم جزاء كامل على حد والمراد من الرقعة رهط محرمون فان رهطا من الحلالين لو اشتركوا في قتل
صيد المحرم لا يلزمهم الا جزاء واحد اجماعا من الميولين ولو زوج المحرم لصبيحا لم يرصه ميتا
وحل الاكل فاسمع واذكر ذبح المحرم صبيحا لا يرصه ميتة عندنا في قولنا لا يرصه للمحرم لا يقتل
تناوله ما دام محرما فاذا حل بجل لكن بجل نيس من النساء واما يتحتم ان لا يأكل هو وعندنا
ميتة لا بجل لاحد من الناس وسواء قتيه وعما فعلا اذا ذبح حلاله صبيحا في الحرم الميول
ولو نذره على لحمها لثاة فاشترى به فقتله قتل الثبابة نذره على لثاة فوله قتل منه
ولذا الحكم كحكم الطي في جواز التضيعة ووجوب الجزاء بقتله وعندنا حكمه كحكم النعم هو يعتبر الا بكان في النيب
وكن نعترا الام كما في الحرية لا دخل الحلال صبيحا في الحرم لم يجب الا لثاة الا ان كان حلالا اذ دخل صبيحا

في الحرم فليعلمه ارساله عنده وعندنا عليه ارساله **ويلزم الحرم ان يرسل ما في بيته من الصيد فاعلم**
 احرم وفي بيته صيد فغلبه ارساله عنده وعندنا لا وانما وضع في البيت اذ ما ييد ارساله اجاعكا
 لكن على وجه لا يضيح لان الواجب تركه لتفويضه الى اليد المختصة لا ابطال المكراد لا يارسال خاتما
 في بيته ولو كان في قفص فيه اختلاف الشايع من جامع البرذوي وقاض خان والنوادي في المسوطة الكبرى
 فائدة الخلافة انه لو لم يرسله في بيته يضمن عنده وعندنا لا يضمن ولو كان في بيته صيد اضطراره
 في الاحرام يلزمه ارساله اجاعكا ولهذا اوضح في صيد وكانت له قبل الاحرام **وهو اذا انا صيد انا**
تحلل له الجواز واحد محرم اصلا بصيادنا وجه الاحلال والرفض لا يبرئ او قتل صيد انا ايضا لا يبرئ
 متاوانا بان قتل صيدنا على تاويل ان يخرج من الاحرام بقتل الصيد ثم اصاب بعد ذلك صيد انا فانه يكتفي بكفارة
 واحدة عندنا وعند يلزمه لكل صيد كفارة واحدة ولا يعتبر تاويله وعلى هذا الاختلاف في مخطوئات الاحرام
 بان جامع او اترك المخطوئات اجمع متاوانا للرفض من المسوطة الكبرى في الاسرار **وقال الاجزاء في صيد قتل**
على الذي عليه فنصل محرم دل بحرمنا على صيد فقتله لا يبرئ انا الذي عندنا ويحل له الصيد عندنا على كل واحد
 منها الجواز والدلالة المعينة لا يجاب الجواز ان لا يكون المدلول على ما كان القيد اذ لو كان على ما فلا يبرئ الجواز
 لانه ما كان في قتله بدلالة من المسوطة والاسرار واسا الضاير والاسرار **لو قتل الحلال صيد في الحرم فالواجب**
التكفير بالغرم التيمم **فدخل الصيام والاطعام فيه** **وقلنا الواجب لغرام** حلال قتل صيد في الحرم
 تجلب عليه قيمته اجاعكا لكن بطريق جزاء النفل عنده وبطريق ضمان المحل عندنا فلا يبرئ تبادي بالصيام
 وبالاطعام عنده كما في الحرم وعندنا لا يبادي بهما اذ لا يدخل للصيام في ضمان المحل وانما وضع في الصوم
 والاطعام لانه الدرر وايتان رواية لا يبادي بارقة الدم بل بالنقد في الحرم لا يبرئ قيمته الصيد لا يبادي
 في رواية يبادي بارقة الدم من المسوطة **لو قتل الحلال صيد محرم** **والزعم المحرم في الغرم** **فما هو النفل عندنا**
 ستة تغليد للغرم حلال قتل صيد انا يبرئ محرم وضرب الغرم لا يرجع على القاتل بل على القاتل عنده وعندنا يبرئ وقد
 مترى باب ذفره المسئلة الثانية تغليد للغرم ستة عنده وعندنا ليس بسنة وانما وضع في الغرم اذ لا يبرئ
 والبقية يتلذذ ان اجاعكا وقد مترى المسئلة الاشارة باب ذفره **وعما جيبه اجزاء يبرئ** **فواجب القيمة**
الصدقة دم الكفارة والجواز اذ اسروا وهلك بعد الذبح يصدق قيمته عنده وعندنا لا شر عليه وهي
 كالنقير في الركعة **وفي جزاء الصيد والغنم** **يكفي اذا اطعم** **لا بل الحرم** ذبح دم جزاء الصيد الكفارة
 في الحرم وتصدق على غيره بل يكتفي من النفل لا يبرئ عندنا في وعندها لا يجوز **لو حلق الحرم راسه** **لم يصدق**
خايتا لصين حلق الحرم راسه حلال او محرم لاننا عليه عنده وعندنا في حلقه الحلق صدقة والوفى في الحلق

اتفاق

اتفاق لان قتل الظاهر الغير على هذا الخلاف من الاسرار **وقايت في حرم المدينة** **احكام ارض مكة المكرمة**
 لا حرم للمدينة عندها وعندنا لا حرم ثم اتفق اقاويله ان لا يباح قتل صيد المدينة ولا قتل اشجاره ولتختلف
 اقاويله في وجوب الجزاء قال في قول يضمن قيمته كما في حرم مكة وفي قول يخذل من المسوطة الكبرى
 والقيمة معناه اذ ان يبرئ **ومحمد بن علي حجة** **بلا اعتقاد لانهم الحجة** المحرم بالحي اذا تخلف بالهدى
 فعليه حجة لا غير وعندنا عليه عت في الحلال وحجة في سيرة اخرى وانما وضع في الحجة اذ ليس على المحرم العت
 غير اجاعكا **والحصار المعبر بالصوم يحل** **والحل لا يبرئ قلنا لا يحل** المحرم اذ لم يجد ثمن الهدى
 يتحلل بالصوم عنده معناه انه يقوم شاة وسطا بالطعام ثم يصوم لكل يوم يوما وفي قول يصوم
 صوم كفارة الحلق ثلاثة ايام وفي قول يصوم كما في المتعة عشة ايام ثلاثة ايام وسبعة ايام وعندنا
 بن بحر ما ابتدأ الى ان يذبح الهدى عنده في المسوطة الكبرى والعون **ويقت الاحصار ايضا في الحرم**
وهو يكون بالهدى لا بالتيمم الا حصار بمكة او في الحرم ليس باحصار عندنا حتى لا يتحلل يذبح الهدى
 وعندنا هو محرم قبل محل الخلاف ان يكون ممنوعا عن البيت دون الوقوف بعرفة وقيل بمكة وقيل ان يكون
 ممنوعا عنها وقيل ان يكون ممنوعا احدهما اما اذا منع عنها فهو محرم اجاعكا وهو الصميم وعلمنا الخلاف
 لو احصر بعد الوقوف بمرات من المسوطة الكبرى والهداية المسئلة الثانية الا حصار لا يتحقق بالعدو والمرض
 عندنا وعندنا لا يتحقق بالمرض فيصير الى ان يبرئ الا ان يكون شرط عند الاحرام ان يحل حيث جنى قيمة التحلل
 له حقا بالشرط من المسوطة وفي سقوط الدم عند وجهان والقاهر انه لا يستقط من الوسيط **وما عا الحجة بالنفل**
والجواز والحق في ذلك **اشوا** **احصر الجواز النفل** او التمساقضا عليه وعندنا عليه لقضا وسئلة الشروع
 في النفل ثم اعلم ان صاحب المختلف ذكر فيه بعد هذا ان الاحصار في البيت لا يتحقق عندنا فان لم يبرئ
 فيمكنه ملكه حتى يزول الا حصار ثم يوزن البيت وعندنا يتحقق فيتحلل بالهدى قلت وعلمنا يبرئ الاشكال
 ان الاحصار لما لم يتحقق عنده وعليه ان يوزن البيت فكيف يتاقي فيخرج القضا ويكتفي يستقيم قول والجواز
 والتمساقضا في ذاك سواء قلنا ذكر في المسوطة قال بعضنا ان لا يبرئ الا حصار في البيت ولم يبق الشافعي فوجت الركبت
 اصحاب الشافعي فوجدت في البيت ان الاحصار لا يتحقق في البيت عندنا كروا قاعدا الشافعي المعتز والحاج
 سواء ثم بالغت في التحقير ولبت في كتبهم الذين يبرئ اذ هو اعد بكتابه فوجدت سطورا في الحصار بل قال
 بعضنا لا يبرئ الا حصار في البيت وقيل يبرئ في الشافعي فاطر الترتاد وفيه فلا يبرئ نعمدنا ما قال في البيت اذ لا ترتد
 فيه وهو موافق لظاهر لفظ النظم **والذبح للاحصار في غير الحرم** **في المادوه** **الذي احصر ثم ذبح** **وهم**
 الاحصار للجواز عندنا لا في الحرم وعندنا احصره الحلق يتحلل بالذبح في الحرم وان احصره الحرم

لهنائه

فبالذبح في الحرم ولو اراق في غير الحرم لا يجزيه وهذا اذا كان لا يجزى الى الحرم ليعتد لهده او ثمنه اما اذا كان
 يجزى قال بعض شياخة تخير ان شاء ذبح في مكان اللحصاء وان شاء بعث الحرم وقال بعضهم جاز ان يبعث
 في هذه الحالة من المبوذ البكرى **والاخذ بالوطى حقا قاذرا ما قضيا فترقان في التفرقة** وتجانس اخدا حتهما
 بالجماع قبل الوقوف بعرفة ثم جاءا بقتضيان من قابل عند فترقان في ذلك المكان حتى تجاوزا فاختلوا في انته
 مستحقا او مستحقا لظاهرا الاستحباب وهذا ان يكون تذكر تلك الوقاعة مهيئا للثمن القود وعند ما كل
 يفتقران من خروجهما من مصرهما الى فراغهما من الحج بحيث لا يراهما احدهما صاحبه مالم يفرغا من الحج وعندنا لا يفتقران
 اصلا والفزقة لئلا يشي او يشرا واجلها لو كان لا يامنان يستحبان يفتقران عندنا ايضا من طلع الحسامين
 وقافى خاتن والوسيط **وقالت الحج اذا خلتا بيت اراقا ايضا فاعتقلا فانيما الحج اذا خلتا بيتا**
 العتة لا هدر عليه عندنا وعند عليه الهدي **وعنه ورجعه بها فان ذكركم الله افان اعتر**
 في اشرا الحج فرجع الى اهله ثم رجع من قايمة فهو تمتع عنه وعليه دم المتعة وعندنا ليس تمتع **لو صام للمتعة**
بعد عمره ثلاثة قبل الشا حجة لم تجزه كذا في صيام السنة بعد عام الحج قبل الرجعة تمتع لم يجد
 مديا فصام ثلاثة قبل احرام الحج بعد احرام الحج وسبعة اذ ارجع تجوز عندنا ولا يجوز عندنا واذا وضع يده
 اذ لو ثلاثة ايام قبل احرام الحج لا يجوز اجماعا ولو صام بعد احرام الحج الى يوم النحر تجوز اجماعا
 والمتحجب يصوم قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة من الهداية والمهدة بالمسئلة الثانية
 صام السبعة بكعة بعد فراغه جاز عندنا في اي مكان كان والمراد بعد من ايام الشريعة لان الصوم فيها
 ضمن عنه وقال الشافعي لا يجوز الا بعد رجوعه الى اهله لانه معانق بالرجوع الا ان ينوي المقام لحيد تجوز لتعذر
 الرجوع وقال الشافعي الاملا تجوز اذا اهدى في السبعين حارس مكة وهو افضل في قول لانه مسارعة في اول
 الوقت من الهداية والمهذب **لو لم يصم ثلاثة التسع حتى الى الاخير بعد الاربع وعندنا ما يات بالحج ولم**
يصم ننان الترفا واجب دم فان لم يصم هذه الثلاثة حتى اذ يوم النحر فعندنا لا تجزيه ان يصوم وسقط
 عنه الصوم ولونه الدم لان الصوم بدل وقد خسر بوقت الحج والابدال لا تنفذ لاشراط وعندنا يصوم بعد ايام
 النحر في يوم عتق ايام ولا تجب للمعتق بل يصوم كيف شاء وقيل يفرق بتدريعا وجب التفريق في الاداء
 من الهداية والمهذب **ومن فقه فانيما الحج فخرم حتى حيث قد احرم قبل فاعلموا وعندنا من يوفى الميتات**
ولا يشر تركه الميتات احرم قبل الوضوء الى الميتات ثم فات حجة اى فند حجة بالجماع قبل الوقوف
 بعرفة فعندنا قضاء يحرم عند من جمل الاداء الا ان يكون احرم في الاداء مما دون الميتات فحينئذ
 يحرم من الميتات وعندنا يكتفيه ان يحرم من الميتات من العون والمبوذ البكرى **وبعد ما قلنا**

ناقله هديا يحرم وعندنا **يوخر المتعة** يتلذذ الهدي قبل الاحرام عنده وعندنا بعد الاحرام والتأخر
 افضل اتا قدم جاز عندنا لكنه غير مسنون **ووهله بعد الوقوف والهدى بالوطى لا بعد**
 جامع بعد الوقوف بعرفة لا يفسد حجه عندنا خلافا له ومحل الخلان قبل الرمي اذ لو جامع بعد الوقوف
 وبعد الوقوف لا يفسد حجه بلا خلاف وانما وضع بعد الوقوف اذ قبله يفسد اجماعا من المبوذ البكرى
 المسئلة الثانية رطب بعد الوقوف بعرفة مزارت يكتفيه دم واحد عنده وعندنا نجسا لا ولجود
 وبكل وطى بعد شاة **ولا يحل الاكل للسان من ذي المتعة والقران** اكل دم المتعة والقران
 لا يحل عنده له للاغنياء بل ينجل الشتر على النقاء وعندنا له ان ياكل ويؤكل الاغنياء كما لا فحيتة
 بناء ان هذا دم جبر عنده لانه تركه لافراد وهو افضل عنده وكان كدم الكفارة وعندنا دم شكر
 لان المتعة افضل عندنا في ظاهرا الرواية **وقبل يوم النحر يدبحان تجوز فاحفظه على اتقان**
 لا يجوز ذبح دم المتعة والقران قبل يوم النحر عندنا خلافا له **معتق من قبل ان طاف وقف**
في عرفات فهو فريضتا اتف احرم لئلا يطوف له احرم نخج ووقف بعرفات عندنا
 يصير اذ كالتن خلافا له كذا في شرح عدي وفي المتن **كتاب النكاح**
 ولو تخلى المصديق الرجل فانه من النكاح افضل الا اذا طلل والجوز على نفسه ومحل النزاع اذ المتزوج
 نفسه الى النساء انا اذا نأقت ولا يحل الصبر على التحمل لعبادة الله تعالى فالنكاح افضل اجماعا
 والاشغال بالتعليم والتعلم على هذا الخلاف من المبوذين **لا تثبت المصاهرات بالنساء**
والنظر المحلى الى الفرج كذا الزنا يوجب حرمة المصاهرة عندنا خلافا له وصورة رجل زنا بامراة
 تحرم عليه امرأته وان علون وبناتها وان سفلن وتحرم على ابايه وان علوا وبنائه وان سفلوا
 وعندنا لا يحرم الزنا احد وانما وضع في الزنا وهو في الشرع ولمن الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهته الملك
 ينضج محل النزاع فانه لو جامع رجل رجلا لا يحرم على الفاعل المفعول به وبنته وكذا الام بامراة لا تحرم عليه
 امرأته وابنتها بالاجماع وكذا لو وطئها بملك البيننا ونكاح مبيها او فاسدا او طر جارية مشتركة او طر جارية
 بعد ما زوجه من غير او طر الاب جارية ابنه فانه يثبت حرمة المصاهرة بلا خلاف طريقة البرعري والمبيط
 المسئلة الثانية النكاح والنظر الى فرجها عن شتر في الملك لا يوجب حرمة المصاهرة عندنا ويوجب
 حرمة المصاهرة لو سرت سكوت حته قبل الوكلى لا تحرم ابنتها عليه ولو سرت لابنته ولم يطأها لا تحرم على الابن
 عنده وعندنا تحرم فان قلت لم وضع في المكرع ان الحكم في غير الملك كذا عندنا قلت حتى لا يتطرق فيه
 الاستدراك فانه لما بين اولات وطئ في غير الملك لا يثبت حرمة المصاهرة عندنا في الذوات والحق لا اولي

انما ثبت حرمة المصاهرة بوطى
 الميتة سرور فانه لو سرت
 بغيره لم يحل الوضاع

منه من غير ان يزوجها
فانها لا تكون له
ولا يزوجها

فكانه ذكره مستدركا فاختار عنه وعما هذا الخلاف اذا استمد المرأة بشئ من الانظرات المذكورة بشئ ذكر
في الهداية وانما قاله النظم والنظر الحلال النزع مطلقا يشتمل على الطرفين بكيفية النهاية فان قلت لم يخص
النظر الحلال الى النزع ولم يذكر النزع ولم يذكر المتزوج قد ذكر في الشرع قلت لان النظر الحلال لا يجب الحرمة
عند قول واحد او في الحرفية قولان في الجديد كذلك في التديم كقولنا فكان بجما عا قوله التديم
فلم يذكر والمسائل من المسود البكر والمزوجة النزع القبل فقد يجرد ان النظر الى داخل النزع هو المحرم النفعي
ولا يحتق ذلك الا عند انكحائها حتى لو كانت قاعدة مستوية او قايمة لا يثبت الحرمة وكذا لا يثبت بالنظر
الى غير النزع اجماعا وموضع الخلاف من النظر لم يتصل به الا ان لا يثبت الحرمة عندنا اجماعا
في النكاح المختار من المحيط والهداية ونظم الفتنة **وبنته من الزنا تحل له بالملك والنكاح فاحفظه**
سلة البنت المخلوقة من ماء الزنا تحرم على الزنا وتعتق عليه اذا املكها عندنا وعندنا لا تحرم
ولا تستوعب عليه والبنت المنسية باللعان ان كان دخل بها فلما تحل للمعاشر وفيه لم يدخل بها
قولان والاصح انها لا تحل لانها بعوض ان يقر بها غلاذ الزاني فان قلت البغضية من جانب الرجل لا تزود
حقيقة فربما خانت وولدت من ماء آخر فكيف يعرف انها منه قلت ذكر في الاسرار انه يعرف بان زنى
يكثرتم مسكها وحفظها ليللا ونهارا ولم ينادقها في ولدت فيعلم يقينا انها ولدت منه فثبت ان البغضية
ثبتت بغير نسب ما حقيقته بهذا الطريق او حكما بقيام الوطى مقام حقيقة العلوق من مائه لحنانه وهو
كثير الظهور ورايت بخط ثقة انه يعرف بان يقر به وفي زنة الشافعي بين بنتا للماعز والزنا اثنان اياه
وانما وضع في جانب الزنا ذلول ولدت من الزنا ابنا يحرم لها نكاحه اجماعا والفروق انها ينفصل عن الام
وهو انسان وبعضها وتنفس عن الحمل وهو نطفة من الوسيط وذكر في الفتنة ولد الزنا لا يكره نكاحه للزنا
لاحتمال ان يكون من مائه ولا خلافا لعلماء فان تيسر انما من مائه فحل نكاحه ام لا فيجهان **وجازع عند الخلاف**
البنت في عقد الاخت نكاح المات نكاح الاخت في عقد اختان مطلقا يان جازع عندنا وعندنا لا يجوز
ونكاح الحامسة في عقد الرابطة عا هذا الخلاف من طريقة البرق در وفي عقد الرجل لا يجوز اجماعا
فهذا اخبر البان وسوا المراد بلت اذ هو المقطع والقالي للنكاح هو البان **والعقد لا يوقف للابانة**
او جرت اصلا فاعتم الجازع كل عقد له مخير حال وقوعه كبيع والابانة والنكاح ونحوها يستعد
من النضوي عندنا ويتوقف نفاذه على ايجان المالك ويثبت حكمه مستندا الى وقت وجوب العقد والآن
فيبطل وقاله الشافعي لا يستعد اصلا من الحرية النظامية **والابانة في النكاح يا ابيه عبارة الثاني**
ولا لفظ المحبة النكاح لا يستعد عند بعبان النساء اصلا سواء تزوجت نفسها وابنتها او انها او توكلت

منه من غير ان يزوجها
فانها لا تكون له
ولا يزوجها

بالنكاح غير العبد وكذا اذا زوجت نفسها باذن المولى وعندنا يستعد في نكاحها الرواية بكرا كانت او ثيبا
زوجت نفسها بنكحوا او من غير كنفوا روي الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله انه في غير كنفوا لا يجوز اصلا
وهو المختار للفتوى في زماننا قاله في فتاوى خاف خاف وذكره صدر الاسلام ان المخلقة ثلاثا
لوزوجت نفسها من غير كنفوا ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل على الزوج الا على ما هو المختار من رواية
قلت وهذا مما يجب حفظه لكن وقوعه قال في الوسيط والخلاف في انشاء النكاح اما اقرارها بالنكاح
يصح اجماعا والها في قوله يا ابيه كانت ثا ثا يث ويصيرها عند الوقف المسئلة الثانية النكاح
يستعد عندنا بكل لفظ يصح لتلك الرقاب كبيع والهبة والتكليف لكن يشترط ذكر المهر او ارادة النكاح
وعندنا لا يستعد الا بلفظ النكاح والتزوج هذا اذا ذكر المهر بغير النية وان لم يذكر المهر لا يصح الا اذا اراد
النكاح من فتاوى لفتاوى انا بلغة اخروا اذا اتى بهذا المعنى الاصح انه يجوز نقل ان يقول بزوج اذ لم يقول
الاخر بزوجي برفتم وقال بعضهم لا يجوز وعليه ان يعلم العربية ذكر في الفتنة **والنكاح شرط الخيار**
والنكاح في خيار تزوج بشرط الخيار الى ثلاثة ايام لا يستعد النكاح عندنا اصلا وعندنا يستعد
ويصح النكاح ويحل الشرط والوضع في ثلاثة ايام اتفاقا فان يوما او اقل واكثر كذلك من المسود البكر
المسلة المات نكاح الشارب اطل عندنا وعندنا جازي لكل واحد منهما مهر المنزل وفي الطلاق قبل الدخول
المسقة وصوت ما ذكر في المسود البكر زوج ابنته رجلا ان يزوجه هو ابنته عا ان يكون بضع كل
واحد منهما صداقا للآخر عا وزوج اخته فلان على ان يزوجه هو اخته او زوج امته فلان عا ان يزوجه
هو امته منه الى آخره او قال زوجتك فلان على ان تزوجني فلان على ان يكون بضع كل واحد منهما صداقا
للآخر فيفعلوا وكل واحد منهما اجتمع عن المرأة فاجازت واجمعوا على ان اذا قال زوجتك ابنتي على ان تزوجني
ابنتك ولم يقل عا ان يكون كل واحد منهما صداقا لصاحبه وللآخر عا النكاح جازي وليس بشغار
وكذلك زوجتك ابنتي بماية على ان تزوجني ابنتك بماية فهو جازي بخلاف ولو قال زوجتك ابنتي على ان
ابنتك فيكون بضع ابنتي صداقا لابنتك ولم يقل الخاطب ذلك بل زوج ابنته ولم يجعل ابنته صداقا لبنت الخاطب
من الخاطب جازي بخلاف ونكاح الاخرى يجوز عندنا وعندنا لا يجوز اما الشغار فعبادة عن اخلاء النكاح
عن المهر ما خوذ من قولهم شفرا لكبا اذ ارع احدى رجله ليوالان مكان رجله تخلو عن رجله بالرفق ويقال
بلد شاعرة اذا كانت خالية عن اهل من المسود البكر وذكر في الوسيط عن لفتاؤه انه ما خوذ من شفر لكبا
رجلها ومعناه لا ترفع رجل ابنتي لم ارفع رجل امك **ولا الشهود المي والمحدود في التدقيق والمصدق** المردود
لا يستعد النكاح بشهادة الاعيين والمحدودين في التدقيق والفاستين عندنا وعندنا يستعد وذكر في الوسيط

ان في حضور الامير خلافا له ومحل الخلاف في الحدود وقيل لمهور التوبة اذ بعد مقتدا جماعا
 في المبوطة المبكرى **ولا اثنان صتا الى ذكره** **ولا في فاسق كذا ذكره** لا يستد الكاح شهادة رجل
 وامرأتين عندنا وعندنا ينعقد المسئلة الثانية تزوج الولي الفاسق لا يجوز عندنا وعندنا يجوز وذكر في الوسيط
 ان ظاهر مضمور الشافعي قديما وجديدا ان الفاسق يبي والمشهور تجزى ولاية الفاسق على قولين ان
 المنور يلى **ولا نكاح الامة الذمية** **والثب الصغرة الصبة** نكاح الامة الذمية يجوز عندنا
 خلافا له المسئلة كناية انكاح الثب الصغرة جائز عندنا خلافا له فالعلة في ثبوت الولاية عندنا الصغير
 وعند البكر **ولا فاقه مع طول الحن** **وقدرة عندنا عدم القدرة** لمولا الحق عندنا ينع نكاح الامة
 وعندنا لا ينع وصورته ان من وجد مهر الحق يبا له الاقدام نكاح الامة عندنا خلافا له ولو تزوج الامة
 على الحق لا يجوز اجماعا كذا في طريقة البرعزى وعلى هذا الاصل فالشافعي للعبد ان يتزوج امة على خرق
 لعدم لمولا الحق في حقته وعندنا ليس له ذلك والى طول النقة والعقل المسئلة الثانية وكذلك من تزوج
 امة واحدة ليس له ان يتزوج امة اخرى عندنا لعدم الضرورة وعندنا له ذلك من المبوطة المبكرى
ولا اذا انكح جبر فقتية **او زوج الابن ابا امة** اجبا والعبد على النكاح جائز عندنا خلافا له وعلم
 مثل قوله وليس المراد من الاجبار ان يحمله على النكاح بالثب بل المراد ان نكاح المولى ينعقد على العبد وان لم يفر
 به العبد عندنا وعندنا لا ينعقد الابرضاء وهذا اذا كان العبد كبيرا فان كان صغيرا فكذلك عندنا واختلف
 اصحابه فيه فمنهم من قال لا يجوز ومنهم من قال لا يجوز كذا في المبوطة المبكرى وانما وضع في العبد ان يملك
 اجبارا لاي اجماعا كذا في طريقةهم ولا يملك اجبارا المكاتب اجماعا المسئلة الثانية تزوج بجارية
 ابنه جائز عندنا خلافا له والخلاف في الاب لا حر اذا كان عبدا وتزوج بجارية ابنه جائزا اجماعا في الوسيط
 وانما وضع في الابا لا يجوز لابن ان يتزوج بجارية ابية او اخيه اجماعا من المبوطة البنية البعيد
او زوج الابعد دون الوالى **حين ينفق قويا موالى** المولى الاقرب اذا غاب غيبة منقطعة
 لا يثبت للابعد ولاية التزويج بل يزوجه القاضى وعندنا يثبت للابعد ولاية التزويج له ان الاقرب
 بالغيبه منع حتى الصغير والصغير في التزويج فيقوم القاضى مقامه دفعا للنظم كما اذا كان حاضرا
 وعقله لنا ان المقضى لولاية الابعد قائم مطلقا والحاجة والقراينة الداعية الى الشفقة الا انه
 امتنع بتبوت الولاية له حال حصة الاقرب حراد الزيادة النظر الحاصل بتصرف الاقرب بالغيبه المنتقلة
 هذا المانع ذال لان الخالي لا ينتظر فخل بالذليل لولاية الابعد **ولا وكيل الطرفين والولى يملك**
لفظ الجانين **تولى** الواحد يصلح وليا او وكيل لثنى الجانين عندنا خلافا له واذا تولى طرفيه فتتوله

فقتية

زوجت

زوجت يتفطن الزمين ولا يحتاج الى التبول وانما وضع في النكاح اذ في البيع لا يصلح اجماعا من المبوطة
 قوله ولما من قولهم ولما لا سرتولا اذ فقتية بنفسه من المغرب **وقدرة الامة والابكار**
وليجز كانت من التنا **موقوفه الثلاثة الاقراء** **ان تكون بعد المهر والاقتل** ارتداد احد
 الزوجين قبل الدخول بها فعندنا ينع الفرقة في الحال وبعد الدخول لا تنفع الا بعد ذلك حتى لو وجد
 الاسلام وهي في الثالث بعد الاحتياج الى تجديد النكاح كذا في شرح عندنا وعندنا تنفع الفرقة في الحال
 في العقلين قال الامام الاتاذ حميدا الذين التبرير المراد من اللغضا هو الدخول بها وفي اللغة
 الفلوس ومنه سمي المكان الحالى خصوصا من المبوطة المسئلة الثانية احد الزوجين الذين سلم ان يدخل
 بها بانت للحال وان دخل بها بانت ثلاث حيض وعندنا ينعق الاسلام على الآخر فاني فرقي بينهما في الحال
 في الزوجين الثلاثة وزوجان حريتان اسم احدهما وخرج اليات تنفع الفرقة في الحال عندنا وعندنا يقع بذلك
 حتى لو سلم الزوج وهما قبل المدة فهما على نكاحهما من شرح عندنا **وعاجل تفريق الزوجين بالتبني**
للتبني الدارين سبى احد الزوجين تقع الفرقة بينهما اجماعا عندنا لتباين الدارين وعندنا
 للتبني حتى اذا استأسم لم تنفع الفرقة عندنا خلافا له من المبوطة قلت ولفظ النظم ينبي عن معنى آخر وهو ان يقع
 الفرقة من غير ثلاث حيض بتحقيق الصبي عندنا لا في تباين الدارين حتى قال في المبوطة لو خرجت على سبيل المرافعة
 لزوجها وقعت الفرقة بالاتفاق اما عندنا للتباين وعندنا لشافعي ان كان لا يقع الفرقة بتباين الدارين
 تنفع بانقضاء العتق **وعقد غير الاب والجداد** **على الصغار فاما النساء** غير الاب والجد لا يملك تزويج
 الصغير والصغيرة عندنا وعندنا يملك **والاب ان تزوج بتساكيرا** **بالغة طارضا وجبرا** للاب
 والجداد الاب من غير اجبار في حالة البقرة ولو بعد البلوغ عندنا وفي قولنا البكر البالغة لا تجزى على النكاح
 ومنع الاجبار ان الاب لزوجهما من كنو وساخطة نفذ العقد عندنا وانما وضع في البنت اذ في الابن لهما
 من غير الاجبار في الصغير والكبير اجماعا من الوسيط **ومن ينزل عذرتها الثوب** **والجفرو العيس في ثوب**
 زالت بكارتها بالوثبة او لفظ او بدور الدم او بسوء الاستنجاء او بطول المكث في بيت فم يثبت
 عندنا في احد قوليه في لا يكتفى بسكوها وعندنا سكرهما في يكتفى بسكوها من المبوطة والعون وقال
 في الوسيط لو انفق جلد العذرة بوثبة او ظنة فالأظهر انها بغير التفسير ما يدين دخرا في شوى
 قال في الاصل لا ينفذ عتقت من تاج المصادر **وما خيار التيق حين الزوج حر** **والله المانق او كثر**
 امة اعتقت وزوجهما حر فليس لها خيارا لمقومتها وعندنا لها ذلك وانما وضع في الزوج الحواذ لو كان
 الزوج عبدا فلها ذلك اجماعا المسئلة الثانية اقل المهر بعد ربعه درهم عندنا وعندنا ينعق بها له قيمة

قل او كثر
من المبوطة المبكرى

عندنا جبة النفقة لكل مطلقة بثلاث او بواحدة وانما وضع في البتة اذ المطلقة الرجعية النفقة اجماعا
وانما وضع النفقة اذ السكنى البتة واجبا جامعاً من الميسرة والمهرية .. ولا نفقة الرجعية بالنفس ..
وشهدنا عند التولية .. الرجعة بالنفس وهو من نفقة الرجعية بالنفس كما لو لم يولد والنفقة بالمهرية او بالنظر
الفرجها بشئ لا يبيع عند وعندنا نفقة وانما وضع في النفل اذ بالتولية نفقة اجماعاً بان يقول راجعك
المسألة الثانية الاشهاد على الرجعة مستحب عندنا وفي قوله مستحب .. وموضع الرجل لا يجمع ..
ثم الكنايات له راجع .. الطلاق الرجعي لا يجمع الا في المدة عندنا خلافاً له والرجع مبرح الطلاق
بعد الخول غير مبرور بثلاث ولا بالمهر عريتها كان او فارسيها من الطريقة الثانية المسألة الثانية
الكنايات كلها راجع عند وعندنا بواحدة لا الثلاث اية واحدة اعتدى واستبرأ رجع فانها راجع
اجماعاً والمراد بالكنايات ما عدا اخرج الطلاق لمقتضى انت مطلق انت طالق من الطريقة الثانية
والحاصل ان عندنا ان المكره بالدخول غير مكره بالزوج الا باشتراط البتة او الاستبراء بعد عدة وعندنا
مكره حتى لو قال لها انت طالق باين عندنا يتبع باين وعند رجعت من الميسرة وقوله ثم الكنايات له لا الطلاق
وقيل لها والاولى والفتوى وقوله راجع عاين انه يرجع فيها كما في قوله ثم وانها تسبراً الى ينسب فيها
ورفعه من عند الطلاق .. لارفعها والاصل بالطلاق .. اعتبار الطلاق من بقاء الزوج وحرية
وعندنا بقاء المرأة وحرية وشأن الخلق نظرياً اذا تزوج حر بامة يكره عندنا عليها ثلاث تليقات وعندنا
تطليقتين وهما العكس العكس العون وقوله والاصل بالطلاق هذا للنظم ومعناه ان هذا الاصل
مطلق مظهر ولا يفسر كذا خط نفقة .. ولو نوى الطلاق بالطلاق صح .. او قال اذ طالق مكره .. قال لها انت
طالق او مطلقة او طليقتك ونوى الثلاث او الشين لا يبيع بنته عندنا وتنع وامر رجعية وعند زفر الثاني
يبيع وينت ما نوى من الطريقة الثانية المسألة الثانية قال لها انا نكحك طالق فليس نكحاً وان نوى طلاقاً وعندنا
يتبع اذ نوى وانما قال نكحاً اذ لو قيل نكحاً لا يتبع اجماعاً وان نوى طلاقاً وانما وضع في الطلاق اذ لو قال
انا نكحك باين او عكسك حرام ونوى الطلاق يتبع اجماعاً من المداينة والميسرة .. وبالصل اضافة الطلاق ..
الى وجود المكره بالطلاق .. بتلين الطلاق والعناق بالملك وسبب الملك صحيح عندنا خلافاً له وهو
التفريق بالملك ان ملكه فان طلق وصوته التعليل بسبب الملك ان تزوجك فانت طالق من الطريقة
الثالثة وما الطلاق له الى وجود الملك حيث يشتمل لصورتين يبيع وبطل اضافة الطلاق الى وجود الملك
انما بالتعليق بالملك او بسبب الملك وقوله بالطلاق وقع احترازاً عن قول ما كرهنا عندنا ان خصراً
او قبيلة بان قال ان تزوجت من صخرة كذا او قبيلة فمضى طالق يبيع وان عم بان قال ان تزوجت امرأة نكحاً

فمضى طالق لا يبيع معناه انه لا يبيع مطلقاً سواء عم او ختم وكل ان في زنتها عدة في عدة لم تنقضها بدة
العدتان تداخلان اذا تزوجت برجل ودخل بها ففرق بينهما فعدتها باين لكن تنقضها عندنا بثلاث حيض
وعندنا لا يبعد بثلاثة اقراء من الاول ثم بثلاثة اقراء من الثاني وان كانت حاضمتين لا في الحيضة
ثم تزوجت بآخر ودخل بها ففرق بينهما فعدتها بثلاث حيض حيضتها تمام عدة الاول وابتداء العدن من الثاني
والحيضة الثالثة لا كما لعدن الثاني حتى لو تزوجها في الثالثة في هذه الحيضة الثالثة جاز لان عدتها لا تنقض تكاثره
ولا يجوز ان يتزوجها غير حتى تنقض هذه الحيضة وان كان طلاق الاول وان يرجعها في الحيضتين الاوليين
لان الرجعة استدانة النكاح وعدة الغير لا تنقض من ذلك ولكن لا يقربها حتى تنقض عدة الثاني وليس ان يرجعها
في الحيضة الثالثة لانها باينة منه وليس له ان يتزوجها لانها معدة اليه وعلى هذا الخلاف لو كانت العدتان
بالشهور وصوت الثانية المؤقتة عنها زوجها وليت بشدة ينقض عدة الاول بربعة اشهر وعشرة ايام
والعدة الثانية تنقض بثلاث حيض تراها في هذه الاشهر عندنا ومحل الخلاف العدتان من رجلين اذ لو كانت
العدتان من رجل واحد بان طرعت عدة بعد البيونة بالشبهة فلا تنقض عندنا انها تنقض في عدة واحدة
وهو احد قول السافر وفي قوله الاخر لا تجب لعدن بالسبب اصلاً فلا يتصور الخلاف من الميسرة
وفنا ود قاضي خان : وعقبتها في عدة التحريم : يغير عدة بالتيتم : طلق مكرهة الامة ثم عتقت
في عدة تنقض عدتها الى عدة الحر اير فشكل ثلاث حيض او ثلثة اشهر عندنا وعندنا لا تنقض وانما
وضع في عدة التحريم ارا باين اذ لو كان طلقها رجعتا تنقض عدة الحر اجماعاً وكذا الوما ت
زوج الامة وعتقت في عدة الزفات فعدتها شهران وخمسة ايام لا تنقض كما لا تنقض بالحق في الطلاق
الباين عندنا وسائر وجوه الفرقة كالطلاق البائن من الميسرة وفنا وقاضي خان وانما قال بالتيتم كمالاً
وجوباً للتيتم في الوما ت زوج الحامل الصبية فانما عدتها الشهور : العسر اذا مات ولم امراً حامل
بعدتها بربعة اشهر وعشرة ايام لا بوضع الحمل عندنا تنقض عدتها بوضع الحمل وقوله ثم والذين يتزوجون
منكم ويذرون ازواجهم الاية ولان هذا الحمل ليس الزوج حقيقة فساد كالحمل بدسوت القطن ولانهم
واولات الاحمال اجلن ان يضمن حملن وهذا من لانا ولا اما اذا حملت بعد موت الضبي والعدة وجبت
بالاشهر ولا يغير انما ههنا بخلافه وقد مره باين يوس : وحقيقة عدة ام الولد : وفرة العين فمضى عندنا
عدة ام الولد اذا اعتقت حيضة واحدة عندنا وعندنا ثلاث حيض المسألة الثانية فرقة العين فمضى
عندنا وعندنا طلاق : وفي فرار الزوج بالثلاث : لاخر المرأة في الميراث : امرأة الغاذ تزوج في عدة
استحسانا عندنا وعندنا لا ترث وصورة طلق امرأة للاقا باين او فلان في من مودة لا يملك ولا يرثها منها

وانما خالفنا الارزاق انما قال
بأن عدة العسر الشهر
وقيل بانها ايام
فلهذا ما ياتي من
الاشهر انما قال
بأن عدة العسر
بأن عدة العسر
بأن عدة العسر

وبسؤالها ولا باختيارها ثم ماتت في العدة ثلث المرات منه عندنا وعند لا تراث ولومات بعد العدة
لا تراث اجماعا وان طلقها بسؤالها او برضاها او بادرادتها او اختارت لنفسها لا تراث ايضا اجماعا
وان كانت الطلاق رجعيًا تراث اجماعا وانما قال لا تراث لمرأة اذ لومات حتى لا تراث الزوج اجماعا
من العدة وواقع طهر ابل العدة وعوده الامساك دون العدة : طهره والذين يجمع عند
حتى تحرم الوطى الى غاية التكثير ويكفر بالحق وعندنا لا يجمع حتى لا تحرم الوطى اصل من الطهارة العدة
المسئلة الثانية العود شرط لوجوب الكفارة في الطهر اجماعا غير ان العود عند استكمال الطهر
بوصولا لا الطهر فلا كفارة عليه حتى لو اتي بها وهو صول لا الطهر لا كفارة لانيان عندنا لعدم العزم
على الجماع وعندنا نفاسي لنفوات الامساك قال في نظم العدة ان نوى اسكانها اولم يرد طلاقا واما نيتها
من نية وجبت الكفارة عند ولا فلا وعندنا العود هو العزم على جاعها فنعدم على ذلك كل حمل
حتى يكفر ولومات من بعد سقطت الكفارة لنفوات العزم على جاعها : والنسب بدنة الابل
في ولا تحرم بلا قضاء : مضت من الالاء ولم يقربها لم تنبضه عند لكن القاض بمره بالفرق بالقرابة
فان لم يقربها بمره بالفرقة فان اذ يفرق بينهما عندنا بانته من بعض الحقة : ورتقا لا يوجب التسفقا
بمن الالاء منها فاعرفا : بدة الالاء المسكوحة عند اربعة اشهر عندنا شران : ولا يكون
الفرق باللسان : بالانتم او سافة البداة : لا فرق باللسان في حق المريض والغايبة سافة اربعة اشهر
عندنا الشافعي وعندنا الفرق بمناكة باللسان : وليس بالشهادة اللعان : لكننا الغاية ايمان :
فلم يكن اهلية الشهادة : بينهما شرط له يأساده : كلمة اللعان ايمان عند فخر بين الزوجين
ابولين يمين ولا يشترط اهلية الشهادة وعندنا هي شهادتان موكلات بالايان فيشترط اهلية
الشهادة من الحرية والاسلام والعقل والبلوغ : وتثبت الفرقة باللعان : من عند قبل لعان الثاني
فرغ الزوج من كل ان اللعان يتبع الفرقة عند قبل لعان المرأة وعندنا لا يفرق القاض
بعد فرائضها من اللعان والمرلوز الثاني والملاءمة الثاني وهي المرأة فقد قال الشافعي في هذه الفرقة
قوله من الزوج مختص بالكناح الصحيح فيتم به كالتلاق ذكر في المبوط وموله من عند الزوج لعان
الزوج : ويوجب اللعان للرجل من قبل ومن الحمل فاعتل : نوسب حمل المرأة وقال سمر الزنا
يجب اللعان عند في الحال ويطلق النسب : ونذهبنا مرة بابا حينة : لو شهد الزوج عليها بالزنا
في الثلاث لم يحد وقد روي : شهد الزوج وثلاثة نزل على المرأة بالزنا صحتها في غيرها لا تدر بان
اخراج الكلام يخرج الشهادة بيمينه ويغني عنها الحد عندنا وعندنا لا ينعى لانه خصم في ذلك من المبوط

لا يمين

وغني : والولد العاقل في الفرق : يلحق ابا لا يمين ينتق : وتمت الفرقة بين الزوجين وبينها ولد عاقل
يخير الولد في المقام مع ايهما شاء عندنا وعندنا لا يغير بل الام احق بالانما لم ينتقن وابلتسالم لحض
وانما وقع في العاقل وهو الذي له تمييز اذ الام اولى به قبل التمييز عندهم ثم لا ينظر الى سبع سنين بل يتبع
التمييز الوسيط وقوله ينتق انتقنا : والخلع فتح وعلى الدمية : والحفلة الحداد في المنيحة
الخلع عندنا تطليقة بآينه وكذا عند في قوله متى تجوز الى التحليل اذ اكره ثلاثا وفي قوله القديم
نسخ حقيقة حتى لا يستقص به عدد الطلاق وهو المقصود ثم الغاظة ثلاثة الخلع والنفق المفاراة
في الوسيط المسئلة الثانية الاحاد عندنا على الدمية والصبية في عدة الوفاة خذنا قاله فمعد
على الالفه وعلى الولي ان يغنيها من التيب والتزين من الوسيط حداد المرأة ترك ربتها وخضابها لانها
مست من ذلك ومدار التزكيل منع في الحد والمديد والحدود : وليس في البنت حداد فاعلم : ولان الخلل
رضاع فاقهم : على الميتة وهي المحتمة او المطلقة ثلاثا او بابل الحداد عندنا خلافا له واقاوضع
في الميتة اذ الحد له واجبة عند اجماعا نغير في العدة الرجعية من المبوط والوسيط المسئلة
الثانية حرمة الرضاع من جانب الزوج لا بنت عندنا وعندنا تبنت فيكون الخلل الذي له بولي البر ابل الرضاع
وام الخلل جدته واخواته وعماته واولاد الخلل اخواته ولا يحل للرضاع ان يتزوج واحد منهم وموطد الخلل
او منكوحته ولا الخلل للخل نكاح موطدة الرضاع ولا منكوحته ولقب المسئلة بين الخلل لكن بطريق التسبب
اذ لو نزل للرجل لبن فارضع به صبي كان الرضاع من المرأة دون زوجها حتى لا يحرم على الصبي اولاد
من غير هذه المرأة وكذا لو تزوج برأى فوالت منه ولما فارضعت ولها ثم يسر لغيرها ثم رذلها لغير
بعد ذلك فارضعت صبي كان لهذا الصبي ان يتزوج اولاد هذا الرجل من غير المرضة من فتاوى قاضي خان
كتاب

العتاق

وفي عيدا عتقا ولم ينع : لكل ثلث مال حكم بالفرع : اعتق في مرض موته ثلثة اعبد قيمتهم سوا
ولا مال لم سواهم ثم مات عن واحد منهم وافرغ بينهم لم خرجت قرعته يحكم بمقتة وعندنا يقترون كل واحد
ثلثة ويسعى للورثة في ثلثي قيمته قلنا الوض في ثلثة اعبد للتحرير فكذا ذكر في المبوط الكبرى
اذ الذي يعبد لثان ان المريض اذا اعتق ستة اعبد واقل واكثر ولا مال له غيره فانه يبيع العتق في البق
منهم بقدر الثلث ثم يبيع ذلك التبعة وعندنا يقترون كل واحد ثلثة ويسعى في ثلثي قيمته ولا يترع تفسير
التبعة ان يكت اسم كل واحد منهم في سائر ثم يجعل ذلك ليا في لينة مدونة او عجيبة ليكون ابعد
عز الاطلاق ويتركه حتى يسير كذا يكثر في بعض ما ينصحه الاخراج ويسوى كل المنة ليكون انق للتممة

ما يمين من المنة من الاكفالة
والا تراث والاختصاص بالختان

اذ تراث من الرجل لبن فارضع
لا يقترون به الخرم او هم الرضاع
لا ييسر لبن حقيقة لانه لا يفسد
الخلل من تصور منه الولادة
فلا يثبت به انشاء اللعان
والاعتقار العظم كرم

ثم يتناول رجالا يشهدون بالكتابة فاذا خرجوا ينظر الى البياض انما المكتوب فيه اسم من ذكر في المسبوة البكر
وذكر في الوسيط يختبر ان يكتب اسم البكر ويكتب لزوج والحرة وعلى السهل ان يكتب اسم الحرة في رقعة
والرقعة الرقعة ويدرج ما بناه في تسوية ويسلم الى صبي يبيع كل عبد بشفقة وهذا بطل التزاع البديلة
باسم من يخرج ولو اتفقوا على انه ان طار عراب فحانم حرم مثلا وان وضع مويدي على واحد فهو صفة ذكر
لا اثر له بل لا يذن من القرعة كما ورد في الشرع نعم لا يتعين الكاغدة القرعة لكن يجوز بالحسنة غير فقد ارفع
التي في المقام من بالتي وتين بالبعث ملكة اذا الوجه المحرم: وغيره الولاد ليس عتقا فاعرف
رجل ملكه ارحم محرم منه يعق عليه عند ناسوا كان بينها ولادها لو لدين والمولودين او لم يكن كالاخي
والاخوات والاعمام والعمات والاخوال والحالات وعند لا يتق عليها لاسكان بينها ولاد يرققها كما كان
يتصرف فيها شاء وانما وضع في ذى الرحم اذا المحرم بالزواج لا يتق اجماعا وقد المحرم اذ عين من يجوز
النكاح بينها لا يتق اجماعا وانما ذكر المكي يثمل الملك بالبنة والارث واليتيم وغيرهما وقوله ليس عتقا
اد ملكه ليس عتقا اشارة الى ان المذنب عندنا وعند ان نسل التملك فمن يتق عتقا فلا حاجة الى اللعان
من المالك والشافعي كما ذهب اليه داود لاصبه في من المسبوة البكرى: لو قال انت طالق وتدين به لعتاق
من ذلك واستوى قال الامته انت طالق وتدين به لعتاق ليعتق عندنا خلافا له وكذا الخلاف في جميع كتابات الطلاق
من قوله انت باني حرام فليتة برية فان قلت فاذا لم يخص في النظم قوله انت طالق قلت كما ذكر في المسبوة البكرى
ان لا ينقض عتقا لشفاعة في النكاح كلها انما المخصوص عليه لفظ واحد وهو الطلاق لا ان اصحابه قاسوا
عليه سائر الالفاظ فاقصر على المخصوص وانما وضع في البينة اذ عديم البينة لا يتق اجماعا
وانما وضع في العتق اذ لو قال لا امره انت حتى وبوطي الطلاق تطلق اجماعا وقوله واستوى اي تم وهو للنظم
لو ولدته من زوجها لم تعتد: ثم اشترها لم يهرام ولد: ولو استولامة غير بكة ثم ملكها صادق ام ولد
له عندنا خلافا له وانما وضع في النكاح اذ لو استولدها بالزنا ثم ملكها الزاني لا يتق له اجماعا وكذا لو استولدها
بملك من ثم استخفت ثم ملكها بغير ولد اجماعا وكذا على احد قوله من البديلة: لو كانت البكر الصغيرة يدر
وجازيجه الذي يدبر: كاتب عبدا له صغيرا يجوز عندنا ويكون بمنزلة البكر في جميع الاحكام خلافا له والطلاق
في الصغير يعتق اذ في الصغير لا يقتل لا يجوز اجماعا لان قبوله غير معتبر وهو شرط من المسبوة ورايت في المذبح
تدبر منه من ان كان لا يعتق بغيره فلو كان يعتق بايم بغيره قلت لو ثبت هذه الرواية في صحاحنا
فما ليق بالطلاق النظم المسئلة الثانية بسع المدبر المطلق وسوان يتعلق عندنا بطلاق بغيره في المذبح
خلافا له وصورتنا ان يقول البكر دبتر او قال انت حر بدموني او قال اذ مت فانت حر وانما وضع في المدبر

في المدبر المطلق اذ بسع مدبر المعتد بان يتعلق عتقه بغيره مولاه بما صفت بجوز اجماعا وصورتنا ان يقول
بعيد ان مدبر عن هذه المرض فانت حر او قال في السنة فانت حر او من مرض كذا او من سكر كذا فانت
حر من البرقة العلامية وغيرها: وباطل كتابه بالا اجل: وفيه ختم خطه ربع البطل: الكتابة الحاتمة
نجوز عندنا فله المسئلة الثانية اذ كانت عندنا يستحب عندنا ان تخط عن شيئا من البطل لا الكتابة ولا يبي عليه ذكر وعندنا
بغيره من حكم شيئا به لا الكتابة فذلك او كثر في المسبوة البكرى في المسبوة الشرس ينقض عليه ما به البطل من قول
عثمان رضي الله عنه وذكرنا لو كان اسم البكر لا يرد ذكر لا يتق بغيره بل يحتمل الثاني عند النزاع قلت وكنت مدبر
ان التذبر بالرفع في النظم لما اجاء حتى وجدت في العتق ان السبي خطه في الكتابة خرجت النظم عامدا في الرواية فيكون
اصلها لاحتها وقد اربع سحنا: وهو من كوت في النظم: يموت غيرة او فقه: كتاب مات عاجزا فندنا
تنفخ الكتابة ويموت عبدا وان مات عن فاني ترك كتابا لم يرد في الكتابة بل يرد في الكتابة وبجها بعتة: اخرج من اجزاء
حيوة ويموت معه ولادته ويرثه ورثته الا حراد وعندنا تنسخ الكتابة ويموت عبدا في الوجهين وما تركناخذ الموتى
كله لانه كسبه من المسبوة البكرى: ولا تراث بالمولية ولا: عقل بها وباطل هذا الولاد: ولا: المولودات عندنا باطل
لا يورث به ولا يعقل وعندنا مؤشروع يورث به ويعقل الا في المثل ولا يورث الا من الاغلا وانما اعلم
كتاب **الابحان** ان الغور من بين القند: والفتوا قال بغير البكر
اليمين الغرير لا يبرأ من الكفارة عندنا خلافا له صورته ان يجلد على الكذب وصوم يوم اذ كان كاذبا ان يجلد على امره في الماغي
فيقول وانه ما فعلت كذا وصوم يوم اذ كان فعل وعما التمس او يرى شخصا فيقول وانه لا يريه وصوم يوم اذ امره عندنا
عليه التوبة والاستغفار لا غير وسنعه من اليمين بين الغور من بين الفاجرة لانهما نفس صاحبها في اللثم ثم في اللاد وتعتبر
صاحبها فاجرا والاسنان فاجرا في قوله والنها بصل وانما وضع في الغور اذ في اليمين المعتودة وهو حلف على امر المستقل
بان يفعله او لا يفعله ثم حلف على كفاية اجماعا وفي بين الغور زوجان لا يؤخذ به وتدين به والمراد بالتحقيق
بالرجاء التبرك باسم الله تعالى لا الشك المسولين المسئلة الثانية عين الغور عندنا ان يحلف على شي طائفة انه كذا كذا فنتين
خلان وعند قول العرب اي والله بلى والله في غير المماودة عز غير قصد الى التحقيق والغوا الا الطلاء والعتاة فاة العادة
ما جرت باللعن فيه وانما يخرج من كونه لغوا بالقرينة لانه على التحقيق من العون والخطبة قال في الفتحة بين الغور عندنا
ما سبق لساني الرجل من غير اختياره اليمين لعادة جرت له به او لغوا غير ذلك قلت وهذا انق بعم لفظ النظم
لاكتارته ما اكبر والحال عندنا وعندنا علم الكفارة: وجازي تكتين بالمائة: من قبل ان يثبت في المائة: التكنيد
بالمائة قبل الحنث جازي عندنا وعندنا لا يجوز وانما وضع في المائة اذ بالصوم لا يجوز اجماعا من المسبوة البكرى
وقوله ان غاب فهو كافر: ليس يمينكا والدليل ظاهر: لو قال لان فعلت كذا فهو كافر او يهودي او نصراني

هذا ما مره في المتن

او قاله برئ من الله تعالى فهو بمن عندنا خلافا له وان قال ذلك شيء قد فعله فهو الغشوش ثم لا يكفر بها ان كان
يعلم انه يمين وان كان عندنا ان يكفر باليمين كغيرها جازي بالكفر بالاقلام على الغشوش والجميع من الكفاية
والذي ليل الظاهر هو انه يمين بغير الله وان يعلقه بغيره عرف ان لا يريد كونه ضوحت: ولقولنا ان فعلت
نلقته على حجة او في او صوم كسنة او صدقة ما ملكه او صوم او نحو مما عوطاة ان علقته بشرط لا يريد كونه
كقولنا ان دخلنا الدار ان كل في فلانا فهذا نذكر بغيره الوفا به ولا يخرج منه بالكفاية في ظاهر الرواية وقال الشافعي
يتخير بين الوفا بالندب وبين الكفاية وهو رواية عن محمد بن وديع عن عبد العزيز الترمذي انه قال خرجت طائفا
قد دخلت على ابي حنيفة رضي الله عنه بالكوفة اعوده فقد كان يريضا وكان يقرأ عليه هذه المسئلة فقال
للقاري قن فان سدا ان ارجع عن هذا فلما انصرفت من الحج فقد وجيئة قد مضى بسبيله رحمه الله فسانت
اصحابه عن المسئلة فاخبروا انه رجع الى قول محمد رحمه الله قبل موته بسبعة ايام قال الامام الملقب
وهذا اختيار لكن البكوي وانما وضع في شرط لا يريد كونه اذ لو علقه بشرط لم يكن كونه كقولنا ان شئنا
مريض او رد غلب يريه الوفا بالندب اجماعا من مبوط السرخسي واليزدوي.. والشرط في الهمام لا ينافي
وليس بالاباحة اكتفاء: الاطعام في كفاية اليمين يجوز بالاباحة عندنا وعندنا يشترط التملك: والوضع
في الواحد في ايام: بخلافه في الواحد لا التمام: المصم كسنة واحدا عشر ايام واعطاه كل يوم نصف صاع
لا يجوز عندنا والآخر واحد وهو قول زفر وعندنا يجوز عن الكل وانما وضع هكذا اذ لو صرف الى مسكين
طعام عشر في يوم واحد بدفعه واحد للجونا جاعا عن المبوط البكري: ثم اعتبار الفقر فيه والفناء
وقت وقوع الحنث لا وقت الاداء: علم الواجد التكثير بالماله وعلى العاقر بالصوم والعبادة في ذلك لو وجب
عندنا ولو وقت الاداء عندنا في لو كان مبرما عندنا الوجوه ثم قدر فتمت المال عندنا وعندنا يجوز الصوم
ولو كان غنيا عند الوجوه ثم انفق جوارا لتكثير الصوم عندنا خلافا له من الممنون.. والفقهاء اعقته
عن تكثيره.. بالاند عن حنيفة الماوراء: قوله كقولك قد وقدم في يابه: ومثوق الكافر والمكاتب
في الحنث غير مستقط للواجب اعتق رقبته كاف عن كفان يمين او ظهار يجزيه عندنا خلافا له قال
في المبوط البكري هذا اذا اعتق ذمتا فان اعتق حوتيا او مرتدا في الحنث ان كان في دار الحرب
ان لم يخل سبيله لاشكاله لا يجزيه وان تخلص سبيله اختلف في المنافع وفي المرتد لا رواية واختلاف الخنازير
وانما وضع في الحنث فان لم يندران يفتقر رقبته واعتق كافه فراقه فيه قولان المسئلة الثانية اعتق مكاتبا
لم يؤد شيلا جازعنا خلافا له وان ادب نفسه لا يجوز اجماعا الارواية عن ابي حنيفة رحمه الله
.. ولو نواه في شراء الاقارب: فذلك ايضا عن غيرنا ياب: اشترى اباه ناهيا عن كفارة يمينه او ظهار

هذا في دار العاقلة

او ظهار يجزيه عندنا خلافا له قال المبوط البكري الخلاف بيننا وبيننا لا يتحقق فيما عدا الرابح
والمولد من حيث يقول لا اعتق بالقرابة غير الولادة فلا جرم يكن المراد من الاقارب في النكاح قرابة الولاد
وفي يمين الكافر الكفان: ودان بالملك لا بالاجادة: حلفنا كافر ثم حلف في حال الكفر وبعد اسلامه
فلا حنث عليه عندنا ولا كفان عليه وقال الشافعي عليه الكفان ذكرنا كافر مطلقا في عاقبة كتبنا وكتبهم
لكن ذكرنا المبوط البكري ان رجلا من اهل الذمة حلف الى آخره وعلق فقال المقصود من اليمين الخطا والايجاب
والذي من اهلنا ولما يستعمل في المظالم والمفوضات الا ان حنث في الكفر يكفر بالماله لا بالصوم ولا حنث
بعد الاسلام لحكمه كالحكم عند المسئلة الثانية حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا في يدين باجاة او لمعان
حنث عندنا خلافا له وقوله ودان امدار الرجل من انما يتال من دار اذا كانت يديك كاله
كتاب الحدود النكاح البكر المجدد الحية والعقوبة الكفر بالحد
الحية: غير المحض لوزني وسوخر فالحد مائة فان كان عبدا فحنثون ثم يمين ويفر بكسنة عندنا وعندنا التزيب
غير مشروع حدا الا ان الامام المصنف في ذلك يفرضه ما قدر ما يول تغيريا وسياسة ثم مساقاة التزيب
عندنا قدر الامام لكن لا ينقص من مرحلتين ومن يفرضه بالعبد فله قولان ثم في قوله يفرضه بغيره وفي قول
يملك سنة والمرأة لا تفرق لاصح محرم ومن يجحد الامام الحنفي باجر فيه اختلاف في الهداية والخطب المسئلة الثانية
مطاع زني بكربة هذا الرجل دونهما وعليه العقوبة عندنا وعندنا لا عقوبة: ويرجم الذي ايضا في الزنا:
وسوم الكفر يكون محصنا: الشب الذي يجحد عندنا وعندنا يرمي بناء على ان الاسلام عندنا شرط الاحصان
خلافا له: ولو اخطأت في الزنا بمجنونا: عاقلة حرة به يقيتنا: حرة بالغة عاقلة مكنت نفسها بمجنونا
او صبيا في زنيها لا يلحقها المراتفة عندنا خلافا له: والحرة الظاهر اكل البدر: الا الزوج والفرج فاعلم
الجلدات تضرب عا جميع البدن عندنا الا الوجه والفرج وفي الرأس حلاوة من باب يدين وعندنا يبد
الظهر والعون واللسان: دخل على البدن لا على الظهر مصداقه ما كتبه بعض الشيخ المنقوتة والجلد في الظهر
وقلنا في البدن: ومن اقترع به يحد: بثلث عشر اربع من العدد: الذي الموجب للحد يظهر بالاقتراع عندنا
وعندنا يشترطه لا اقرار اربع مرات في الجالس مجلد المقر كل اقرار دة العاقب واختلاف المجادل في ردده العاقب
كلما اقر فيد حبس لا يراه ثم ينفق ماله المروي عن ابي حنيفة فاذا تم اقرار اربع مرات سأل عنه الزنا
ما هو وكيف هو اين زني ونزني فان تبين منه الهداية: ولو لم يأت في الزنا: ونحو حد العبد والامان
ليس للمولى ان يقيم الحد على ماله عندنا وعندنا ذلك في الحدود الخاصة بالله ثم اذا عاقب بغيره العبد او اقر
به الا في المكاتب وسعتن العفروان شهيدا بالشهادة فله قولان في هذا القدر والعقوبة له وبها في الزنا وما

ما مره

وكيل المسروقة من الميسور ودار الحرب بالسلام واحدة في جملة الاحكام بحسب لافقة الزوجين
تحد من تبين الدارين قال الشافعي حكم دار الاسلام ودار الحرب واحد لا يتعلق بتبين الدارين من
من الاحكام حتى لا تتبع الفرقة لخروج الزوجين الى دار الاسلام وقدمت في الكاح من الميكون وقوله منه
ان هذا الاصل ومنه ليست رحلة المرتد اليهم كونه والنفقة في ارضه وعقبات ولد ودينه وفي انشاء
عقل ومنه ان المرتد اذا لم يجد دار الحرب لا يجعل كونه عند فلا يورث ماله ولا تنتزح امواله ولا يخل
ديونه الموجبة ولا تنسخ احواله وعندنا كونه حتى يرتفع عليه هذه الاحكام لكن شرط القضاء ثم قال
بعضنا يحلنا النطق بقضائه بشي من احكام الموقد انه يعلم انه عند دليل تقر بموته وعاقبته على ان
الشرط قضاء القاض في الموقد بدار الحرب بقضائه هذه الاحكام اذ لا بد من الموت لتكفل القضاء بهذه
الاحكام بناء عليه حتى لو عاد مسلما بعد القضاء بهذه الاحكام دون القضاء بالموقد بدار الحرب
بطلت قضائه الميراث لورثته وبقيت امواله لاولاد والدته من الميراث والميراث لورثته عند الاجارات والاشجار
والاجارة وان كانت مبيع واحد لكن تتحدد باختلاف الحال من اجارة العنق والضيعة والدار والحائز فذلك
بمقتضى الجمع لهذا المعنى ومنه لا عصية للقاتل بالدار السلام بالدار لكن هي بالاسلام العصية عند انما ثبت بالاسلام
وعندنا لا تثبت لدار الاسلام قال في طريقة مجد الائمة السرحى لان بالدار الحائط والميراث بل يعني به منفعة الازار
وبما ان يميز بين الميراث والارث حتى لو خرج عن الحفظ من دار الحائط والدار الحائط ودار الحائط ودار الحائط
عند اخذنا لغير العصية في اللغة هي المنع بطريقا لمبالغة بقوله عصية او منعة والمعصوم شرعا ما يكون مملوكا
عند الفناء وبشرعا ويولد يكون جارا فلو اتركوه معصوما ان يكون معصوما ان كان معصوما عند الفناء
مضمونا حقا للشرع كما في ديون الكفار وهو المضمون بالعصية الموشية وان كان معصوما حقا للشرع كما في ديون الكفار
ليقوم الميراث بالغايت جبرها فانما على المتلف عليه والحقن بالعصية المتقومة وتظهر فائدة الخلاف في دار الحرب
ولم يبارجنا لقتله سلبا عمدا او خطأ فنحن لا نجعل القضا مولا الذمة لعدم العصية في دار الحرب حقا للميراث
وعندنا لا يقتضي ميراث العمد والدية في الخطا واجمعوا انه يعدم قتله واسترقاقه ولو قتله لسان رجل كذا
لما قلنا ومنه ان يزين هناك مسلم فاما الحد عليه يلزم ومنه ان مسلما في دار الحرب يسلم او ذمية ثم خرج
الى دار السلام فاقرب له عندنا وعندنا تحكما في دار الاسلام والخلاف فيما اذا دخل دار الحرب
وحده او سرية من المسلمين او عكر لانه امر العسكر والسرية ما يقرض اليه اقامة الحدود اما
لو كان الخليفة او امير مصر غزا بنفسه فانه يقيم الحدود وفي دار الحرب لان اهل جنده تحت
ولايته من الميسور ومنه لما نفي دخول الدرب ذات قوسيات مات قبل الحرب دخل الغازي دار الحرب

والدار السلام

دار الحرب ناسا فنحن ندسه وقاتل ارجلا استحق سيم القربان وان دخل جلا فانتدري فسا او ذهب
او اغتصب قاتل وهو فار من استحق سيم الرجاله وجواب الشافعي عاكسة لوجهين والحرمان العين للميراث
لو تلت الانصاف افراد الاسلام الى دار الحرب ولو تلت القتال فعنده لو تلت القتال فعنده لو تلت القتال
وهو المعنى من جارة الدرب وهو الباطل لواجب لغة بالفارسية ذرواها وانما وضع في موت القاتل
ادخل فارسا وقاتل ارجلا الفيتو المكاتي يستحق سيم القربان اجماعا ولو باع فرتة او ذهب او اجرا ورهن
يستحق سيم القربان في ظاهر الرواية من اليداية ونظم لنته وجامع المحقق ومنه كانت قسمة الفينة
في دارنا ونتم من سيمته او من سيمته الغنائم في دار الحرب لا يجوز عندنا خلافه وبغض صاحبنا قالوا
انه يجوز ويكره وعندنا لا يكره فان محمد بن زكريا ذكر لفظ الكراهية لكن لا يصح انه لا يجوز واراد بالكرهية
التحرية وحاصل الخلاف ان الملك عند واقع للخامين في دار الحرب وعندنا حتى يجوز بدار الاسلام
من لم يوتيه نحر الائمة السرحى اذ ملكوه فلم يفتوا لهم بذلك وثبت الارث والزام الولد واذنك الفانون
الغنائم في دار الحرب عند فلولهم المرد في دار الحرب لا يشاركونهم عندنا بشاركونهم فلولهم المرد
وكذا لو مات احد من الفانين دار الحرب يورث نصيبه عندنا لا يورث وكذا لو لم يورث واحد منهم جارية فلولهم
ولدا فاقامه بنت سيمته وتيم الحارثا ولد له وعندنا لا يثبت وجله لعق ولا يجلح له وجود سيمته وتسلم الجارية
والولد والعريقين لغنيين وعمل الخلافة ان يورث بعد استقرا دار الهزيمة قبل القسمة وقبل الاحرار بدار الاسلام
اذ لو مات بعد الاقامة في قول الزينة لا يورث نصيبه اجماعا لان سيمته لا يورث نصيبه بل اخلافا بيننا وبين
ما قولنا الزينة ما لم يستقر امر الزينة فلو مات بعد الاحرار بدار قبل القسمة وبعد ما يورث نصيبه اجماعا وكذا لو مات
بعد القسمة في دار الحرب لا يورث نصيبه بمنزلة الاحرار بدار لا يورث نصيبه هذه المسائل ان عندنا سيمته يورث
سنتقر اذ امر الزينة قبل الاحرار بدار قبل القسمة وعندنا لا يتم وعلى هذا الحق والمرد من الميسور البكر
ولا يصير لنا باللقين والخذ والنقل لاهل الكفر الكفار اذا استولوا على اموال المسلمين واخذوا
بدار الحرب بملكهم بعد اخلافا له حتى اذا اسروا او صاروا ذمة كان ملكا لهم بيمينهم ولو اشتروا مسلم
منهم او ملكه بهمة يملكه ايضا ملكا صحيحا لو كانت جارية تحل له ووطئها فلا يكره كما هو الحكم في سائر احوال الحرب
الا ان المالك القديم وجد قله حق الاخذ لكن قبل القسمة يبرئ من القسمة بالقيمة من جاعا المحبوس وانما وضع
في المارسلتنا اذ لا يكون علينا بالعبدة مدبرينا ومكاتبنا واهلنا واولادنا واهلنا اجماعا في دارنا
او صاروا ذمة يجب عليهم رد هاهنا المالك القديم ونحن فلكم عليهم جميع ذلك وانما قال بالنقل اذ قبل النقل دار
لا يكون اجماعا قلت والمرد من النقل النقل الى دار الحرب عندنا قال مسترقا الحيط ما اصحاب بل الحرب ومصار

Handwritten musical notation on a single staff, featuring various notes and rests.

بالخلق: الباغى اذا قتل لا يبيع عليه عندنا وعند يبيع عليه وهل يُغسل يُغسل في الجحيم وعندنا
كذلك ذك في مِير المَبُود والمَجُود ذك في الحَضِيَّة لا يُغسل عند البعض فلا جرم مَحْضَر الصَّامِع والنَّظْم لِقَدْ
وقال في المَجُود انما يبيع عليه اذا قتلوا في الحرب ما اذا قتلوا بعد ما وضع الحرب وازارها يبيع عليه اجماعا
وفي اليهودي اذا انتصر: جَسْرٌ قَتْلٌ وَعَلَى الْعَسْكَرِ كَذَا: فِلْتَانِ ذَاوْ ذَاوْ لَا يَرَى: ارثا ولا تنكح ابنيها: .
تَنْصُرُ الْيَهُودِيَّ او يَهُودِيَّ النَّصْرَانِيَّ او تَجَسَّرُ احدهما يَجْبُرُ عندنا على العَوْدِ الى دينه فان عَادُوا لا يقتل وعندنا
لا يجبر ولا يقتل وانما وضع الاختلاف بيننا، ما ان الكفر كله ملته واحدة عندنا وعند ملته شتى فبفتح الهمزة
عندنا وعندنا لا يتحقق الارتفاع في قوله فَمَلْنَا لِلْبَغِيلِ وعلى هذا قلنا اهل الكفر يتوارثون
بينهم والاختلاف بينهم فليهودي يورث من النصراني وكذلك عكسه وهما يرثان من المجوس والمجوس
يرث منها وعنده الاوثان منهم وهم تَبَعَةُ الاوثان والصاني منهم وهم بنو الصَّامِغِيَّةِ فكذلك
ذكروا المَرْفِغِيَّةَ للشافعي وقال بعضهم لا يتوارثون الا عند اتفاق الاعتقاد فيرث من جده لا يرث
من خلدان جده ولكن يبعد الشعي من بعد النادى والزهى او غيرهما اهل ملته واحدة باختلاف ذلك
اهل الالهة المختلفة من المذنب ملته واحدة كاهل الالهة المختلفة من الكفار كالشَّطْرِيَّةِ وَالْمَلَكِيَّةِ
وَالْيَعْقُوبِيَّةِ فِي النَّصْرَانِيَّةِ بِلَا خِلَافٍ وَجِوْازِ الْمَنَاحِكَةِ عَمَّا ذَكَرْنَا خِلَافًا مِنْ فَرَايِضٍ وَنَظْمِ الْغَنَةِ: فقالوا السلام
الْقَبْرِ بِأَمَلٍ: وَالْأَسْلَابُ بِالْقَبْرِ لِقَاتِلٍ: سلام القبى الذى يعقل الاسلام بالهل عند صحيح عندنا لوجود
الافراد والتصدية عن غير وقاية الخلفان ان لا يورث عندنا من قادربل لكننا رويث من قادربل المسلمين
ولو كانت تحتهم مجوسية تبين منه ويؤكد في حجة ولو ما تيسر عليه وعندنا لا يثبت بين هذه الاحكام
من السوط البكرة قاله طرته مجد الائمة الشريكي قال بعض اصحاب الشافعي لا يبيع اسلام في حق احكام الدنيا
ولانكاح في حق احكام الآخرة وقال بعضهم لا يبيع مطلقا لانه احكام الدنيا والآخر وانما وضع في اسلامنا
القبلى اذ في ارتداد القبلى العاقل بيننا خلدان قال ابو يوسف لا يعتبر ارتداده وعندنا في حينة ومحمد ومائة
يعتبر ارتداده لكن لا يقتل بل يجلس الى ان يسلم وعن ابي حنيفة انه رجح الى قول ابو يوسف من المحيطات بل يجلس عليه
الايمان قال الشيخ ابو منصور لما تريد ان يجلسه قوله كثير من شيوخ المراق لانه لما بيننا بما يحتمل عقل الهمة لانه
بالشافعي الغاي كان يروى بالاسواق قد يروى الاسلام كما يروى بالان واليه مال الخلدان وقيل لا يبيع وهو اختيار الامام
الرحمن من الكفاية في الاموال واموال الهند لشر الائمة الحسن: والمسلما الثانية القابل لا يستحق كسب المنقول
عندنا لا بشرط الحرية لانه من قتل قتيلا فلا سلب بل هو من قبل الغنية التاترو وغيره فيه سواء وعندنا التاترو يستحق
سلبه اذا كان من اهل ادينتهم كذا في الغنية وقد قتل قبله بين القيسية عجم الميازي اذ لو قتل من غير اذ قتل

بقى الجماعة لا يترام كان بتوهم وكذا الوصل ما يما او شوا بالاكل وركا من حمى او من ورا القتل يستحق
لا انك حبسها اليوم على الخط وكذا انك احدها وقتلا الاخر فالتوبة لا تأخذ وكذا لو قتل الذر كما في التوبة
اذ لم يسر بالمشهم وهذا التكب كل ما ثبت يد التبت عليه فاسمعة للقتل او زينة للقتل كيشاء وسلاو ورك
وكذا خاتمة وسواه ومنطقته في الصحيح والتبليغ عمن المسلوبين والايضا والهداية
والرفع للبعد وهذا الجنس في الجنس لا يقا ورا الجنس يرفع للبعد من الجنس وعندنا ناربعة الالحاس
وقوله وهذا الجنس من جنس يرفع لهم ويصل لهم قبل يتر ما يتر الامام ولا يسهم لهم في الغيبة وهم المرأة
والعبر والذري لكن انما يرفع للبعد اذا قاتل والمرأة اذا كانت تدوا والجرحى ونقوم في المرمى للذري فان
او دلتا الطريق من الهداية والمغرب ومن اسرنا من ذوى الطغاة يطلق بالمال وبالجاه اسرنا كما قرأنا في
منافاة الله بالمال او الهلاكه بغير عوض ولا يجوزنا لاجابة عندنا الالحاة ويجوز عندنا وانما وضع هكذا اذا فاداة
ايسرهم بايسر يجوزنا جاعا خليفنا للشم وكذا رد من اتانا مسلما منهم اليهم جابر ليعلم ان الحرب
اذا اودعونا ان نرد عليهم من جاعا مسلما جاز عندنا وعندنا لا يجوزنا الشرط ولا يلحقه فاداه والمنزى المنفتح
من الالبسة وانما ملكة بالصلح فتح فتح الامام بركة فاداه فاداه ان شاء الله وقسم اربعة اخاسر بين الغافين
كما فعل النبي من عليهم وتركهم حرا ذوا وظف الجزية على حاجهم والمخرج على راضهم وتركهم جميع ما في ايديهم
من اللواويلهم وتركوا ردوا والشوا فعله عمر ميسوا العواق لما تفتل الغافين بذكره ولم يثبت وقال الشافعي
له ذكره الزنا بادل خرابا لغير الغافين في الرقاب بالقتل كذا بالمد انما في الاراضى بل عليه يستهم بين الغافين
ويصر في الحسل لمصارفه ولنا ان النبي جعل ذلك بالملك وقد فتحها قهر او قال الشافعي لا كذلك انما ملكة
بالفتح لا بالظفر فلم يصير الغافين والصحيح ما قلنا فقد قال الكرخي كذا اهل العلم بمعين على فتح ملكة عنق
وقهرا حتى حدثت قول بعد وفاته النبي بالماتين انما فتحت لجان المسولين من هو المنة بالفارسية يسار فادن
منهاج المصادر وثابت سهم ذوا القرابة وتقتل المرتدة الكذابة خل الغيبة كان يسهم في عهد الرماكة
على خمسة السهم لسوا الله وسهم لذوى القرى وهم المذنون بقرابة رسول الله مكنه هاشم وبن عبد المطلب
وسهم للسائين وسهم للفقراء وسهم لابن السيل فسم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقله من الدنيا عندنا وعندنا لا يستط
يل يفرق في كل خليفة انا السهم ذوا القرى عندنا ايضا بوفاته النبي فيقسم المشرع على ثلثة اسهم سهم لليتاني
وسهم لليتاني وسهم لابن السيل يفرق ذوا القرى الاصلان الثلاثة ولا يدع الى اغنيائهم شي وقال الشافعي
لم يفرق المشرع الى يوم القيمة سوى في غنيهم وفقيرهم وصغيرهم وكبيرهم والماتر في ذلك الاقليم والقياب ويكره لابن
هكاهم وبه المطلوب دون غيرهم يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين من البوط البكر والهداية والوطى المسئلة الثانية

المرتدة

الثانية المرتدة تقتل عندنا بعد الامهات ثلاثة ايام كما لم يرد وعندنا لا تقتل لكن تجوز ولا تاكل
ولا تبايع حتى تسلم وقيل تضرب في كل ايام مبالغة في الحبل على الاسلام الا ان يجبرها مولاها من طريقه يجد
الاية والهداية **كتاب الاستحسان**
شهادة الواحد بالهلال تجوز بالاصوم بلا اعتلال شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان مقبولة
عنده وان لم تكن بالشهادة والعدة خيرة او غبار او حق وعندنا لا تقبل اذا لم تكن بالشهادة الا شهادة
جماعة يقع العلم خبرهم ثم قيل في هذه اهل الحلة وقيل تحسون رجلا اعتبارا بالنسبة قال المتأني
والفجاء اقل ويشترط ان لا يكون فاسقا المذهبين في الظاهر لكن الحرية ليست بشرط عندنا خلافا
في اصح قوله وانما وضع في رمضان اذ لا تقبل في هلال الفطر لاشهادان عنده وعندنا كذا كان بالشهادة
والا فهو كرمضان في اشتراط مع كثره الا نفي كالفطر في الامع في الهداية والمذهب وقوله بلا اعتلال
اي بغير علة بالشهادة **كتاب التخييري**
ولا يجوز بيع دهن سقطت بخاسة في وسطه فاختلفت وقت في الدين خاسته لا يجوز بيعه
عنده وعندنا يجوز مع بيان الجب فلو باع ولم يبين غيبته ثم علم المشتري بذلك كان له الخيار وذكر المنة
لا يجوز بيعه اجماعا عن شرح الطحاوي وفي الاواني والاقطط طاهرة فرض التخييري للموضو طاهرة للرجل
او كان في بعضها ماء طاهر وفي بعضها ماء ليس به ماء طاهر سواء ولا يعرف الطاهر من الخجل الا ان طاهر
فعليه ان يتجرى يتوضا ما بين في خزيه انه طاهر ولا يجوز التيمم عنده وعندنا ليس له التخيير في بريق الكل
ثم يتيمم والحماوي يقول لخلط المائين ثم يتيمم وهذا اخوة كيدا يبيع ماء فيستد دوابه ويشرب عند
الفروغ وانما وضع كون الاقل طاهرا اذ لو كان الطاهر غالبا فعليه التيمم اجماعا لان الحكم للغالب
وان كان سوا وموعا الحللا ايضا والقياد بالقل اتفاق في هذا وانما وضعه الوضوء اذ في خواشيه
هذا القرون يجوز التخييري اجماعا من المسوط وشرح الطحاوي **كتاب القبط**
ويحكم التاني في القبط اذا ادعا اثباتا عن تخليط رجلا ادعا نسب لقيط واقام البيعة يرجع
عنده الى القايمة المذبحي ان كان قاي قايذ آخر ويشترط ان يكون من اهل الشهادة ولا يشترط العدد
وهو القميص وان لم يوجد قايذ يقرع بينهما ويحكم لمن خرجت قرعته وكذا اذا ادعا ولد جارية
بينهما وعندنا ثبت شبهة نهما جميعا والقايمة هو الذي يثبت الاثار ويغير والاشياء بالنظر الى الاعتناء
بمع يبرق شبه الاولاد بالآباء فيجبر ان هذا الولد من فلان وموبا لفا ربي في شمسك من قافه
يتوفه قيافة اذ اتي اثره وموبا القلوب القنوم مذبح قبيله من المسوط والوطى والهاب وغيره من الكتيب

ك اللفظ واللفظ الاكل واللفظ من بعد ما عرفه كما استمر.
 عرف الملقط اللقطة من التعريف ولم يظهر المالك ان شاء تصديق باعها فقيما وعما نفعها كان
 او غنيا عند وعندنا ليرد ذلك ان كان غنيا **ك** جعل الابق
 وليس بالواجب جعل الابق بالرد الا باشتراطين: اي جعل لراد الابق من بيع سفر غير شرط عند
 لا يتبع بغير عقد وعندنا لا يبرع في درهما **ك** الفصل
 في ايراد المضمون في الضمان: وهكذا منافع الاعيان: غلبة اية قيمتها لغير اذات
 عند زيادة متصلة كالجماد والسمين او منفصلة كالولد والذين لهذا الريادة تحدث امانة
 عند ثالثة لو هلك من غير ضيق لا يضمنها وقال الشافعي تحدث ضمانا فيمنع ولو جاء المالك وطلب
 الزيادة فتمنع عن التبريد يضمنها ما كان المبوط والتخفة المسئلة الثانية المنافع تضمنها الغيب
 والاتفاق بغير الضمان وعندنا لا يضمن صورة الغيب ان يغيب عبدا وعيكة ولا يستوله وموت
 الاتلاف ان يستعمل عبدا او حرا لم يضمنه البرع في ربهاته والحق لا يقطع حق الا ذاك جعل الناج
 جوع المنزل عصب حيلة فلحمها وزرعها او غصبا حجة فادخلها في بنيائه لا يقطع حق المالك
 عند وعندنا يقطع وملكا الغاصب وضمنها ولا يحل له الاسراع حتى يؤدى بدلها استحقاقا والقبيل
 ان له ذلك وهو قول الحسن وزفر لثبوت الملك حتى لو وقية او باعه جاز وجه الاحتسان سدا بالغيب
 ونفاذ بيعه مع الحرمة لقيام الملك الفاسد واذا اذ كان ليدل بياح لحصول المبادلة بالتراض وكذا اذا
 ابراه لسقوط حقه وكذا اذا اذى بالقضاء او فتمت الحاكم او فتمت لانه في فانه يتبع الا بطله
 من الهداية والسباح حيث يجتمع المدين التاه: ولا يصح الضمان ما ضمن: ملكا لعدا الضمان كالسجين:
 المضمونات تملك الغيب عند اذ الضمان يستند الى وقت الغيب عندنا وعندنا لا تملك بالغيب
خ اصلا كذا ذكر في طريقة البرع في والسر خلقت تملك عند القضاء بالضمان او عند التراضي وذكر في المحيط
 ان الصحيح عند المحققين من مشايخنا رحمهم الله افعيته مذهبنا انها لا تملك لا عند اذ الضمان
 او القضاء بالضمان او بتراضي الخصمين على الضمان فاذا وجد واحد من هذه الاشياء الثلاثة يثبت
 الملك ولا فلا قلت وقوله بالضمان يحتمل الكل وفائدة الخلا انا نظره اذ كان الغيب عندنا فاقب
 او فقدر وقضى لتمام اذ الضمان خاذا وتراضيا فاذ ثم عاد الجديكون ملكا لخاصة عندنا وعند
 يعود الى ملكه ملكه وكذا نظره ان كسبه ان كسبه يكون مملوكا له بسبب لا صر عندنا وعندنا تكون ملكا لالملك
 وتظهر الكفنة لو مات بعد اداء الضمان فعدنا على الغاصب عندنا على المالك في الطريقة العلانية ومجرا لاية
 السر خلقت

المجرب

السر خلقت قبل يلية فقدمت: وغا ملسن اذا انا اطعمه: ما لكه وليس يدري غرضه: غرضه انما اطعم
 ما لكه حق اكل وسولا يعلم به او كان ثوبا فكساه حتى تحرق ولا يبرأ الخاص الضمان عند وعندنا يبرأ
 وغرضه بالتدبير لفظ المصنف: وما على المليم غرم ان ذبح: خير يرد في او الحزم نسخ من
 او ذم في اتلف خرف في او خرب لا يضمن عند وعندنا يضمن المسمومة الحرد الذي مثله وقت الحزم يبر
ك الوديعة وكل من ساربا لوديعة: فانه يضمن الوديعة:
 ساربا لوديعة يضمنها ما كان ومذهبنا من بابا في حيفته: ومودع خالف في السباق: لم يضمن
 اللود الى الوفاق: خالف المودع في الوديعة ثم عاد الى الوفاق بان كانت دابة فوكها او ثوبا فلبسه
 او عبدا فاختدما او اودعها عند غير من ازال الخلاق وردها الى يد زاله الضمان عندنا خلا فانه من اليد
ك العارية والمستعار يضمن مضمون: يغرم في هلاك المأثور
 العارية امانة عندنا ان هلك بغير تعدل يضمن وعند يفر: ومحل الخلاف ان يملك غير حاد الا انتفاع اذ لو ملك
 في حالة الانتفاع لا يضمن اجماعا وكذا لو هلك لا بانتفاع في احد قولي له وفي قول آخر يضمن المأثور العارية
 وانا وضع في الهلاك اذ يملكه كغير اجماعا وافان عرض كونه مضمون العين فانه مضمون اجماعا
ك الشركة وتبطل المعاوضات فاعقل: وشركة الوجع والنفيل:
 شركة المعاوضة لا يجوز عند وعندنا يجوز وموتن المعاوضة ان يشتركا اثنان في كل قليل وكثير
 عما ان يشتربا ويبيعا جميعا وشية بالنقد والسنة وكل واحد منهما يملك رابه فيه عما ان الزوج بينهما يضمن
 والوديعة كذا ذكر واستشهدا احدهما فهو عليها او يقتضي تساوي الما بين والتوكيل والكنافة من الجانبين
 حتى لو لم يكن احدهما من اهل الكفاة كما يضمن والبدل تقريبا وصارت عينا وشروط ان يتفقوا
 بلفظ المعاوضة وان لا يكون لاحدهما من المال الذي يجوز عليه الشركة سوي هذا الماد والمعاوضة
 من المساواة لغة فالشاعري لم يعلم الناس فوض لاسراة اذ جعلهم سادوا قوله فوضي اي تشاوين ليس
 سادات ولا رواس من المبوطين البكري وغير المسئلة الثانية شركة الوجع جائزة عندنا خلا فانه
 وموان يشتركا اثنان ولا مال لهما في نوع خاص او في انواع كلها عما ان يشتربا بوجوههم او سبعا
 وما رزق الله به فهو بينهما سميت بدلانه لا يشترى بالسنة الا من لوجهه عند التملك المسئلة
 الثالثة شركة التعيل جازع عندنا خلا فانه وما ان يشتركا عما ان يتفقوا الاعمال من الناس ويعمل جميعا
 وشية عما ان سارزق الله به بينهما نصان سواء اتفقوا على العمل بان كانا خياطين واختلفا بان كان احدهما
 خياط والآخر تصانرا وتسمى شركة الابدان لانها يعملان بايديهما وشركة الصنائع لان كل واحد منهما يصنعها من
 المبوطين وغيرها

وشروط فضل الرجح والمالان مع السواء ظاهر الجلالان : يجوز في شركة الغنم عندنا ان يفضل احدهما
 صاحبه الرجح مع تساوي المالين بان شرط لاحدهما نفع الرجح ونشئته وعند الشافعي وزوال الجوز من الميسور
كتاب الصيد **الميتة** ذكرنا في هذا الموضع حد احلاله وصيود الجوز
 ميتة الشية عايد الايجل اكله عندنا خلافا لوصورته ذبح وترك الشية مع علمه ان الشية شرط الحلال
 ومع تذكر الشية قلت وانما وضع في هذا الموضع ذكر الشية تاسيا لاجل عندنا عاتة العلماء خلافا لما لا
 ومكان ذكر الشية لكن لم يسم ان الشية شرط الحلال فممن الناس وعلمنا الخلافا اذا ترك الشية
 عامدا عندنا سالا الباذنوا والكل في عند الرمي والمسم والكتلى في ترك الشية عايد السواء وقال بعض الحكماء
 ان من اعتد باقية ميتة الشية ما يدركه لان حرمة ثابتة بدليل مقطوع وهو الكلبا وابعاع الشدة
 قال مجاز الائمة السخنة الا لا يكفرهم لانهم يقولون ان يتاويلوا ككفر بذكر الله بالحدود فان الكلب اذا
 ذبح او سرق بجذ ولو ارتد لا يكفر قال خوارزمي قال علماءنا ان القاتح لو قضى لجواز بيعه لا ينفذ قضائ
 والاصل عندنا ان شرط الاباحة ذبح الذبح باللسان والذكر باللسان لا ان الذكر باللسان
 لا يقتضيها قايما للشرع بل التوحيد مقام ذكر التذلل لان الله اعظم من كل شيء والاباحة لا كبريا للعب
 حتى يحرم ذبيحة الجوس اجماعا مع ذكر اللسان لعدم ذكر العبد عند حقيقة وعندنا اعتبارا
 قايما لذكر اللسان فممن عندنا ليس بشرط من الميسور البكرى وطريقة مجاز الائمة السخنة الملة الثانية
 جميع حيوانات الماء ما كره عندنا لا يجل الا اسهل كذا في المختلف والميسور البكرى وذكر في المدة ثلاثة اقاويل
 فقال كل ما يعيش من دواب البحر يعيش على البر مثل الضفدع والسرطان فلا يجل اكله انما لا يبيح على البر الا
 عايش المذبرم ظاهر المذهب لا يجل الا الحوت والثاني يجل كل ما يعيش على البر في خنزير الماء وكل الماء والثالث ما يجل
 جنس البرج مثل شاة الماء وبقره وما لا فلا ويل تشترط الذكاة في غير الحوت فممن ان : وهكذا الطائي وصيدا الكلب
 ياكل بعض لحمه بالثنية السهل الطائي لا يجل عندنا خلافا له والطائي الذي يوت في الماء فيصاها ويظهر قاله المغرب شتى
 من كفا ان خروا على اثار من الطير على الارض والمصدر الطيور شاة وزن فعول من الكلبة ثم على بشرط ان يكون بطنه منقوع
 يكون لما يانم بشرط ما في لو كان طير من فوق الكل لانه ليس بكافي ذكر في الشية لكن رواية المتبر سطلقة الملة
 الثانية الكلب لعلم اذا اخذ القيد بالرسالة ما جثم اكل بعضه يحرم عندنا خلافا له وحمل الخلاف ان ياكل ما لا الاصطبار
 اذ لو اخذ منه ما جثم ثب الكلب واخذ منه اكل يجل لانه ياكل من القيد والشرط ترك الاكل من القيد وكذا لو شق
 القيد وقطع منه بضعه والقائم اتبع القيد فقتله واخذ ما جثم ثم منبتكل البضعة قايما ياكل القيد وانما
 ونفي في اكل اللحم لو اكل منه ياكل القيد وانما وضع في الكلب لولا اكل منه الباذن اكل ايضا والهند يترك الكلب

الضباع
 كدر
 مذك

منزلة الكلب سالا من الهداية فالله الميسور البكرى والباذن وسايطير والوشرا اذا اكل من القيد لا ياكل
 في قوله الجديد : والضبع والغلبا لضباع : كذا حاله في ضباع : الضبع والنوع والضبع لا ياكل عندنا خلافا له
 والمتاع ما ينتفع الانسان به : وبما بين ثلثة المؤخر : فما حل الثلث ايضا فذكروا : فرضيد اقتلع عضوانه
 ياكل القيد ولا ياكل لعنوا وقالوا ان ناكل ان ما ناكل القيد منه من القطع الذي حصل به الابانة وان لم يمت مذك
 واجتج الى كذا اخرى فان المبان لا يجل ويحل المبان منه من الميسور البكرى والاصل فيه ان المبان من الى
 حقيقة وعلمنا لا يجل والمبان من الى صورة لا حكمنا يجل وذلك بان يبقى المبان منه حقيقة بقدر ما يكون
 في المذبح فانه حي حتى صوت الحكماء فقول اذا قطع يدا او رجلا او اخذ ارنقه بما ياكل النوايم او اقل
 من نصفه لراسه يحرم المبان ويحل المبان منه لانه يوقم بقاء الحيوة في الباق ولو قد بصفين وقطع
 اثنا ثلثا ولا كثر ما يلى العجز او قطع نصفه او اكثر منه يحل المبان والمبان منه حتى صورة الحكماء اذ لا يترو
 بقاء الحيوة بعد هذا الجرح من الهداية : وقا توارى عكل اذ ركبته : وانت تفنق فقدر انيثة
 رضى صيدا فغاب عن بصر فاشعه ولم يشغل بشي آخر حتى وجد ميتا لا يجل عندنا وعندنا يجل وقوله
 انيثة من الاناء وهو ان يعيب بدماء اصبا ثم يموت وقد قال ابن عيسى في كذا اصبحت ودع ما اصبحت
 والاضا ان يرميه فيموت بين يديه سريعا من المغرب والقفا لا يتبع قال الله ثم ولا تقفما ليكره
 علمي لا تتبع وهما مسألة في حفظها وهي انه لو وقع في القفا مجحلا لم يمس به عمارا لو مشى ثم عليه
 وذبحه ثم جاء في اليوم الثاني ووجد جرحا ميتا لا يجل اكله كذا ذكر في ميتة الفترها : والكلب
 ان صا يدوما عيشته : من يملكه خروا ميتة : ارسله كلبه على صيد فلم يافذه واخذ في ان عدل ميتة
 او يترك لا يجل اجماعا لانه اخذ من غير ارسال وان ذهب سنيته لا يجل ايضا عندنا وعندنا يجل
 وابن القديين ذاك الثاني وذو : غير كفا في حرام صيدنا : ولدينا بوبنا حدها كفاي والآخر يجوز في قفنا
 يجل صيد خلافا له من العون : ولا يجوز في الذبح بالظفر ولا باللسان بعد الذبح ايضا فاعيدلا : ذبح
 بالظفر ويجوز عندنا اذا كان منقوعا لا يكون اكله بلسان الا انه يكن هذا الذبح للاستعمال لا لادق
 وقال الشافعي انها ميتة وانما وقع بعد الذبح اذ في القاييم منها غير المنزوع لا يجل اجماعا من الهداية
 وليس قطع الو دجيين شرطه : لجوز كذا سواه قطعا ترك قطع الو دجيين وقطع غير يجل عندنا ومنه
 من يجله لثلاثة والمقطر القطع : وهي كلبه لم يمس من تقويم : في حكم عقدا وضمان فاعلم : يجوز بيع الكلب
 عندنا خلافا له فعندنا له قيمة وعندنا لا قيمة له والمعلم وغيره سواها عايشا من المذبحين وجوز بيع الثمان
 بالائلاف والخلان من الميسور وانما وضمان المعلم اذ في غير المعلم اذ لا تقبل التميم كالكلب المعثور

ويبيع السور
 يجوز فكلها
 مذك

اذباع التمر المجذوذ بتمر مجذوذ مكذا لا يجوز اجماعا وعندنا لا يجوز اصلا وفي الرطب بالرتب
 له ثلثة اوجه احدها المنع والثاني الجواز والثالث انه ان كان احدهما موضوعا على الارض والاخر على النخ
 جاز وان كانا على النخ فلا المختلا في الغيرة للحاجة وانما في التمن لا يجوز اجماعا على احد قوليه وانما
 وضعه في حقه استقلا فيما زاد لا يجوز اجماعا اذا كان عتد واحد في لواشترى الف وسوق وصفنا
 معتدة فلا يجوز عليه عند وفي خمسة استوله قولان والمراد من التمرة صدرا البيت وسوا الرطب في قولهم
 وتم على راس النخيل وما من الهداية ولهذب والوسطى وكين الشاة بالبان البقرة فيه وفي اللحم
 الشاة ويقتصر ببيع لم الابل في البقرة والغنم والبهائم لا يجوز عند متفاضلا نقدا او نسيئة وعندنا
 يجوز نقدا ولا يجوز نسيئة وكذا اذا باع احدهما بالآخر متفاضلا يجوز عندنا خلافا له بناء على ان الكل
 جنس واحد عند وعندنا اجناس مختلفة من المعون وانما وضع في الشاة والبقرة في البقر والجوامد
 جنس واحد وكذا الفرس والضان والعراجل والحيات اجماعا من الهداية ويجوز في الحلال والمنقطع
 والحيوان ستم كالشبع ولا يجوز السلم عندنا الا لو جلا او دناه شهرا الا مع وعنده يجوز بغير اجل
 المدة الثانية لا يجوز السلم عندنا حتى يكون المسلم فيه موجودا من حين العقد الى حين الحبل حتى لو كان منقطعاً
 عند العقد موجودا عند الحبل او على العكس ومنقطعاً فيما بين ذلك لا يجوز وقال الشافعي يجوز اذا كان موجودا
 وقت الحبل لوجوده حال وجوده وان كان معدوما قبل ذلك قال في الخلاصة حتمه لا ينقطع ان لا يوجد
 في السوق وان يوجد في البيوت المسئلة الثالثة لا يجوز السلم في الحيوان عندنا وعندنا يجوز لانه
 يصير معلوما ببيان الجنس كالابل مثلا وبالشئ كالحذو والنخ وبالنوع كالنخ وبالصنف كالسليم والوسط
 والمعال والافاق بعد ذلك كيبس ثم المصراة تؤذ والحلب فان يكن فاق فصاع سيزرط
 اشترى ناقصة مصراة او بقررة او شاة ولم يعلم انما مصراة ثم علم فهو بالخيار عندنا بين ان يسلك وبين ان يتركه
 ويؤذ وعندنا ليس له ان يردّها فالتصيرة ليس بعيب عندنا ثم مدة الرد عند ثلاثة ايام فان علم بالتصيرة فيها
 دون الثلاث كان له الخيار في بقاء الثلاث وقيل انه على المورد وموافقة ثم ان اخذ الرد يرد
 بدل البئنا لانه اخذ صاعا من تمر فان كان ما حكت من البئنا قيا فاراد ردّه فيه وجها قال
 بعضهم لا يجبر البائع على اخذ لانه صار بالحلب ناقصا لانه يسرع اليه التمر وقال بعضهم يجبر قلت
 وهذا اوفق للنظم فان ردّه بدل التمر نسيئا ونحو فيه تردّد وانما وضع في المصراة وهو التمر الذي يباع فيها
 حتى يجتمع اللبن فيصير منها كالمصراة وفي الحرق فيرى عيب المشتري به لغزارة اللبن اذا لم تتحسنت الناقصة
 بينها في ثبوت الخيار وجهان وكذا لو لم يثر ثوبا للبد بالمراد او سودا يائنه مختلا انه كانتا وضري

هذا هو الوجه الثاني في ردّه
 وهو ان يردّه بدل التمر نسيئا
 ونحو فيه تردّد وانما وضع في المصراة
 وهو التمر الذي يباع فيها حتى يجتمع اللبن
 فيصير منها كالمصراة وفي الحرق فيرى عيب المشتري به لغزارة اللبن اذا لم تتحسنت الناقصة
 بينها في ثبوت الخيار وجهان وكذا لو لم يثر ثوبا للبد بالمراد او سودا يائنه مختلا انه كانتا وضري

او ردّ ثدي جارية او ضرب ثمان او علف الدابة حتى ربا بطنها مختلا انها حامل فيمن تردّد والحديث يقع اللبن
 المحلوب ربا في عين المصدور والمراد بالادارة منهن من الميرط والموسط والمهذب والمغربي
 ولا يبيد المكن ببيع يعقد على الشاة عند قبض فوجدها ببيع الداسكيس العبد بالمراد المختبر ببيع
 الدرهم بالدرهمين والبيع بشرط قايدها او اجل محمول او شرط الخيار اربعة ايام لا يبيد المكن عند فان
 اتصل به القبض وعندنا ينبغي المكن بعد القبض بشرط ان يكون القبض اذن البائع هو الظاهر الا انه
 يكتب به دلالة كما اذا قبضه في مجلس لمقتدا استحقاقا هو الصحيح في طريقة البرعزي والهداية قال في الميسر
 لكن ثبت به لكل الماهم ولهذا لو كانت جارية لا تحل وطها وقد يجتمع للمك مع الحرمة كالعمير اذا اخذته والاصل
 المجهول في البيع اذا استعظم بين نعم فساده القدر اذا باع ثمن مؤجل الى الحصاد والديار والقطن
 وخوها تم استط الاجل لا يتقبل جازا عند وعندنا يتقبل جازا وقد مر في باب ردّه وباطل شراء لم يره
 ويجازي شرط كل ان تحزن شراء ما لم يرب كالمجارية والغلام والطعام والثوب الذي في البيت والخطة في المزارع
 والشيء في الجراب والرتبة في الرزق والدقة في الحققة ونحو ذلك جاز عندنا وله الخيار اذا اراد وقال الشافعي
 باطل من المصايل وشرح الطحاوي قال في المبطل ان لم يكن جنس البائع معلوما للمشتري فالعقد باطل عندنا قولنا واحدا
 وان كان الجنس معلوما فله قولان وانما وضع في الشاة في البيع ما لم يرب البائع له وجهان ذكر في العتق وقال
 في المطوع ببيع ما لم يرب فقط بان ورث شيئا فباعه قبل ان يراه لا يجوز عندنا قولنا واحدا قلت فبما هذا الشرط في التمس
 تتناول البيع للملازمة بينهما المسئلة الثانية اشترى عبدا او جارية بشرط ان يحسنه او يدرّبها او يكاتبه
 او امته على ان استولى لا يجوز عندنا خلافا له قال في المهذب فان اشترى من اعتقته نسيئة وجها ان
 احدهما انه يجبر والثاني بخير البائع في نسي البائع وانما وضع في الاعتاق فانه ماعداد لكل من الشروط التي
 شافي مقتضى العقد بان باع بشرط ان لا يبيعه ونحن يفسد البيع عند ايضا وفي خيار المشتري اذا عطي
 في دين قيمة المال لجه اشتري بالخيار ثلاثة ايام وقبضه فممكن في الثلاث فعليه القيمة عند وعندنا يردّه
 ابيع وتجب الثمن وانما وضع في خيار المشتري في خيار البائع لو هلك في المشتري فعليه القيمة اجماعا
 من الهداية وفي خيار الشرط اربعة فاعلم ولا يجوز ان يزداد في الثمن خيار الشرط لا يورث عندنا وعند
 يورث قال في الطريقة الحلانية المراد من ثمن التمر عندنا ان العقد لا ينسخ بفسخ الوارث كما كان ينسخ
 بفسخ المورث حال حيوته والخلاف في موت من له الخيار اذا لو مات من عليه الخيار فالحيار باق باجماع من المطو
 المسئلة الثانية الزيادة في الثمن والمشتري حال قيام البيع بفسخ عندنا وبالفق باصل العقد فيجعل كالثمن
 ورد عليها وقال زهر والشافعي وجهان لا يبيع وانما وضع في الزيادة اذ الحظ من الثمن ببيع بالاجماع

وهل يلحق باصل العقد فعلى هذا الخلا في الطريقة العلامية ويظهر حكم الاتفاق في التولية والمراحم
حتى يجوز بيع الكل في الزيادة ويأشترى الباقي في الخط ويظهر حكم الاتفاق في الشفعة ايضا في هذا الشفع
عما يتو في الخط من العلامية وقارة المسو الزيادة في الفتر والمن عندنا هيئة فتدالة لا يتم الا بالاشليم ويتشوى
ان كانا الزيادة من العاقد ومن اجنبي ولتظ المجهول في النظم شأن اليه وشرطنا قيام البيع لصحة الزيادة
اذ بعد هذا كله لا يبيع اجماعا لان الشفيع ثبت ثم يتند ويظهر في الخط ولا يجوز بيع ذفين لحسن
ويدخل البيع خيار المجلس بيع الذهن الخجل يجوز فتد مرة كتابا لا يستحسن المسئلة الثانية اذ اخصل الاجام
والقبول لزم البيع عندنا ولا خيار لاحد منهما في شخيه تنقلا ابدانها عن يوطن البيع ولم يتعرفنا الا عن عيب وعدم
روية وعند ثبت لكل واحد منهما خيارا للشفيع ما لم يتفرقا من مجلسهما او ينقضا الخيار وليس لثرت ان ياكله
ان كان طعنا او يتصرف به ببيع وعين قبل التفريق وقطع الخيار كذا ذكر في الطريقة وبالحل ان يتبرر
العاقد عن كل عيب فهو بيع فائده باع عبدا وشرط البراءة من كل عيب ليس لان يرد ببيع عندنا
وان لم يتم العيب بعد دها ويدخل فيه ذلك ما يعلم الباع والمشتري وما يعلمه من نظم النقة وعندنا لا ينعى
لا يبيع البراءة بناء على هذه ان البراءة عن الحق والمجهولة لا يبيع وينسب البيع لالة شرط حال القضية القند
في الرد والوطنة التيسير بيع عن رد هاء ببيعها بل يرجع وكذا التبايع الرد بالبيع عندنا
بيع البرضا الباع نفعها الوطام لا وقوله يرجع من الرجوع وهو متعمد معناه برءا وانما وضع في التباد وكذا
البيع اجماعا من الطريقة النظامية لو باع بالمشور بالتشليم ثم رد قبل انتقاد مع هذا واشترى
شرا ما باع باقل مما كان قد اشترى قبل نقد الن لا يجوز عندنا وجوز لو باع بالدرهم فاشترى بالدينار
لم يجز استحقاقا لو دخل ليعرفا تنق من حيث الشفيعا فاشترى باقل مما باع لم يجز ولا يعبى للشفيع الخاصة
في التباد وانما قال قبل الانتقاد اذ بعد نقد الن يجوز اجماعا وانما وضع في الشرا بالاقل اشرا ما باع باكثر
تم باع او غنله نقد الن وقبله يجوز اجماعا من الطريقة العلامية وغيرها وبطل الفذخا الثارة من قبل
ارد اكلها الشجار بيع الترمي الشرح قبل الادراك لا يجوز عندنا ويجوز اذا صار نجيبا ينفع به كذا في المخذ
قال شرح التدور في قال بعض مشايخنا انما يجوز بيع الترمي الشرح بالطلوع اجماعا ينفع به بوجه الوجه
وانما اذا لم يكن منتفعا بوجه ما لا يجوز البيع لان المال ما يكون منتفعا به والقيح انه يجوز بيعها بعدما طغت لا يشتر
ما يصير منتفعا به فانما في الحال ما لو اشترى عبدا مغيرا او مبررا او حبيبا وكذا الخيار في الهداية وشترى اقل
كان المشتري لبايع التلقه دون الغرضا اشترى ولم يتد الترمي اقل ومات شلنا فعندنا لا يثبت
للبيع خرا للشفيع بل يباع البيع ويقسم بين الغرما بالحصص وقال ثبت للبايع حق النسخ من الطريقة النظامية

هذا هو الوجه في البيع
بما لا يشترى به
فانما اذا لم يكن منتفعا به
فانما في الحال ما لو اشترى عبدا مغيرا او مبررا او حبيبا
وكذا الخيار في الهداية وشترى اقل
كان المشتري لبايع التلقه دون الغرضا اشترى ولم يتد الترمي اقل ومات شلنا فعندنا لا يثبت
للبيع خرا للشفيع بل يباع البيع ويقسم بين الغرما بالحصص وقال ثبت للبايع حق النسخ من الطريقة النظامية

لنظامية وموضع يذقبض المبيع اذ لو كان هذا قبل قبض المبيع فالبايع اخذ اجماعا من العون
وكا فومستاع عبدا مسلما ومصحفا لم يكن سيقا فاعلمنا دخل الحر في دار الاسلام بامان كاشترى هذا
مسلمنا جازا الشراء عندنا ويجوز بيعه وبعده البيع باطل ثم وضع المسئلة في المشتري في سيرا المحيط
كما كتب ووضع في المسو في الذن فقال اشترى لذن مملوكا مسلما صغيرا او كبيرا ذكرا او انثى من مسلم
او ذن جازا شرا عندنا خلافا له ثم يجوز بيع العبد المسلم خليفنا عن ذن لم يتداه ولا يترك
لبيعه من كانا آخر وان كان لو باعه يجوز لان المقصود به فلا تملك منه ولو لم يبعه في ادخله دار الحرب يمتق
عندنا كخيفة خلافا لصاحبه من المطر وكذا لو اشترى مسحفا لا يجوز عندنا ويجوز بيعه
ثم الذنا يراو الذلهم لو غشيت في البيع فهو لازم مرة با بغيره عماره والنخل يتباع بغيره فاعلم
بالضعف قبل القبض فالفضل بطل ويقتل العبد فوق النسخ قيمته طاب وان لم يضمن زوايد المبيعة
ليست بمبيعة عند ولا قسط لما من النسخ اصلا وعندنا مبيعة ولها قسط من النسخ عندنا بعض هذا الاصل
سائل منها اذا اشترى مملوكا بغيره ثم فخرجت النخل تراء اكثر من النسخ اذ الباع قبل قبض المشتري حل
الفضل له عند لالة لا يتايله النسخ وعندنا يتصدق بالفضل تحز زامن الزبوا ومنها اذا اشترى جارية قيمتها
بالفتم اذ اذنت قيمتها قبل القبض فصارا ليعين فقتلها انسان ومن قيمتها البين واختار المشتري
اسماء البيع ويضمن القاتل لا يتصدق بالفضل عند وعندنا يتصدق بالفضل او ولدت مبيعة ثم قضى
فالابن لا قسط له من المومن فماله رد ببيع هو به والام بالكل ترة فأنشيه ومنها المبيعة اذا ولدت قبل القبض
ثم قبضها المشتري فالنسخ قيمتها عندنا فاذا وجد ما حاد ماعيا يرد به بخرته عندنا وعندنا لا يرد الاله
ويرد الام بكل النسخ وليست الزوايد المنفصلة ما نفع الرد ببيع هو به فذو اربعة واصلا زوايد
المبيع لا يسطها ومنها ان الزيادة المنفصلة بعد القبض لا تقع الرد بالبيع عندنا فيسكن الزيادة ويرد الاصل
بما النسخ وعندنا نفع الرد لالة لا يمين ورد الزيادة مع الاصل لانه لم يرد عليه لبيع قصدا فلا يرد عليه النسخ قصدا
ولا يمين رد الاصل بدون الزيادة بكل النسخ لا يرد على الزبوا **كتاب الشفعة**
وثبت الشفعة في العقار بشركة البقعة لا الجواد قال الشارح لا يثبت الشفعة الا للشركة البقعة
ولا يثبت للحجار وان كان ملاصقا وعندنا يثبت ولا للشركة البيت ثم للشركة الدار ثم للشركة في الاسر
ثم للشركة في الشرب ثم للشركة في الطريق فارقا بان يكون في سكة غير نافذة ثم للحجار والملاصق الذي
لكل لكل واحد ما يطعمه من الحايطة ثم لصيق الكان والنصا والحايطين حتى لو كان بينهما طريقا فاذ
فلا شفعة للحجار من جامع الحبوب وقيل للشافع قول مثل قولنا ذكر في الوسيط والخلاف الجاد الملاصق والحجار
المقابل

في التركة الشافعة فانه الشفعة عندنا اما الجواز المقابلة التركة الشافعة اجماعا . وفيما قد
 سهام الشركاء . وتورث الشفعة من هلكا . الشفعة عندنا بعد الزكوة والحقاير لا نصيبها
 وعندنا عندنا القصب وبيانه في بين ثلاثة نزل واحد مما فيها ولا آخر ثلثها ولا آخر سدسها باع صاحب الشفعة
 بشفعة وطلب الاخر ان الشفعة في بيع الشفعة ببيع بينهما بشفعة عندنا وعندنا ان لا يتقدر ملكها وبيع صاحب
 التركة نصيبه وطلب الاخر ان الشفعة في بيعها اجماعا عندنا وعندنا ايضا فان البطون المسألة الثانية
 ما في الشفعة تورث شفعة عندنا وعندنا تبطل قال في الهداية من اذ ابيع ابيع قبل الشفعة بالشفعة
 اما اذا مات بعد القبض بها قبل نقد الثمن وقبضه فالبيع لازم لو رثته اجماعا . وحط بقبض الثمن بالبيع .
 لا يوجب الحظ عن الشفعة . حط بالبيع بغير الثمن عن المشتري في الشفعة ياخذ بكل الثمن شاء عندنا وعندنا يحط
 عن الشفعة بقدر ولو كان الشفعة اخذها بكل الثمن ثم حط بالبيع عن المشتري بغير يحط عن الشفعة ايضا في يرجع
 بذلك التذرع على المشتري فلا يرد له اخذ منه فوق حقه لا يحط في الحظ باصل العقد كما في البيوع وعلم هذا لو اخبر
 ان الثمن ان لم يتم ثم حط بالبيع بغير الثمن فهو كمن حط بالبيع في حط بغير الثمن اذ لو وهب من كل الثمن
 ياخذ الشفعة بالكل اجماعا من ليطو . والاشد في الشفعة ان يوفد . فثبته لدار عليه الهدية . اخذ الشفعة
 الداد من يد المشتري ومنه لبيع فالحديث عما اشترى من عندنا في الحالين وعندنا ان اخذ من يد البيع فالحديث
 علم البيع بناء على حقوق القدر ترجع الى المالك عندنا والى العاقبة عندنا . وللشفعة في حصة الميراث
 من شترين بايعين فاعقل . اشترى دنانير اثنين صفقة واحدة فله ان ياخذ حصة احدهما بالشفعة
 عندنا وعندنا ياخذ اكل او يتركه الكل **كتاب الاجارة**
 . منافع الاعيان في الاجارة . في الحكم كالاغنيان للتجارة . المنافع في الاجارة ملحقة بالاعيان
 في حكم الملك والقبض وغيرهما من موانع القدر وعندنا تلحق بها لكن للاجارة عقد عليك فتعقد على المنافع
 شيئا فشيئا حسب ذهابها لان الحاجة تستلزم تجويز القدر وهو عقد تليق لا ينعى الا في ما لا يوجد وبنها
 قدور الشديم فلو لم يغير عن الاعيان لما صح العقد عليها ولنا ان المنافع حقيقة فالخاتمة بالاعيان خلاص
 الحقيقة والضرورة اليه لان الاجارة تنفذ شيئا فشيئا على حجب وثما او يقيم العين مقامها في تولد القدر ومحتة
 مضافا اليه فلا ضرورة الى تغير الحقيقة وبيتنى عما هذا من باب المنفعة الاجارة لا تنسخ بالهدية لانه قد لازم كايح
 وعندنا تنسخ لانها تنفذ شيئا فشيئا ويوم يرضى بثمنه التذرع ومنها انما لا تنسخ بموت احد العاقدين
 كايح وعندنا تنسخ لان المنافع او الاجرة صادرة ملكا للورثة والعقد السابق لم يوجد منهم ومنها ان الاجرة
 تملك بغير القدر عندنا لان الميراث ملكا للحال وعندنا تملك شيئا فشيئا على حجب وثما تملك في الميراث ومنها
 الشفعة

ومنها ان المتاجر لولا اجرها يتاجر باكثر مما استاجر ولم يزد شيئا بجزءه لانه ربح مائة مما ليقبض
 وعندنا الجواز لانه ربح ما لم يرض منها ان المتاجر اذا تعدى ومنه لا تقطع الاجارة عند كثر البيع
 لا يقطع بالحقاية من المشتري على المالك آخر لبيع وعندنا لا تجزى الاجرة لانه لا تلازم بيع الجوز بالحقاية ايدها
 لا يجوز ولا يبيع الجوز بالحقاية . قالها نقض بغير يعترض . ولا يوفى العاقبة في تنقضي . ومنها
 ان الاجارة لا تنسخ بالهدية عندنا الا عيكة بالبيع عندنا تنسخ لانها تنفذ شيئا فشيئا ويوم يرضى بثمنه
 مع هذا التذرع وحل يحتاج الى الشفعة فيه تفصيل ومنها انها لا تنسخ بموت احد العاقدين عندنا كايح وعندنا
 تنسخ لان المنافع او الاجرة صادرة ملكا للورثة والعقد السابق لم يوجد منهم . وتذكر الاجرة بغير القدر
 مثل الميتة ثمن العبد . ومنها ان الاجارة تملك بغير القدر عندنا كايح لانه لا يملك في الحال وعندنا
 لا تملك الا بشفعة المنفعة او بشرط التحويل او بالتحويل من غير شرط قلت في ذلك الخلاف ان لا تنبت للاجارة
 ولاية المطالبة بتسليمها في الحال عندنا وعندنا تثبت ولو كانت الاجرة عبدا وهو قربة لا يعتق عليه
 في الحال عندنا وعندنا يعقوب من الطينة النظامية والعلائية قال في الحظ الاجارة لا تملك بغير القدر
 ولا بغير القدر الا بعد شفعة المنفعة اذ لم يشترط التحويل سواء كانت الاجارة عينا او دينيا وهذا رواية
 الجاه وموافقهم وفي رواية كثرنا للاجارة ان كانت الاجارة عينا لا تملك بغير القدر وان كانت دينيا
 تملك بغير القدر وتكون بمنزلة الدين المؤجل . والمر ان اجرها تقبلك . بنقل اجرها قد قلناه .
 منها ان المتاجر اذا اجرها بكثر مما استاجر ولم يزد شيئا يجوز عندنا لانه ربح ما قد ضرب بالقبض
 وعندنا لا يجوز قلت تقرق الجواز وعنده في النظم والشرح ولكن ذكره مبسوطا خوفا من زاده في الاجارات
 والمجكولة اجارات الحظ الخلاف في الطينة عده فقال استاجر دابة الى مكان معلوم يحل عليها شيئا
 معلوما واجرها بكثر من ذلك الى ذلك الموضع عما يحل عليها مثل ذلك فهو جائز لان المتاجر ان يواجر غيره
 اذ لم يكن فيه ضرر بالمالك وهل يطرد الفضل ان كان زاد حقا شيئا كالحمل والجواز لا فلا بل يتصدق
 ولو كان اعلم ان الميراث لفضل لان الفضل لما يلبس بزيادة يملك المتاجر وضع كتاب الحيل في الذوق قال
 ان ذلك بمراسم قال يزد ببقوله بئوا انه لا يملك الفضل ولا يحل كايح او انا لا يملك الفضل لانه ربح ما لم يرض لانه المنافع بقبض
 الدار لا يترتب مقبوضة من كل وجه حتى غصتها غاص مكان الملاك كما لا يخفى وكذا ذكر في نظم الفقهاء قال في آخره وان اجره
 بخلاف من يملك المتاجر طلب الفضل اجماعا وذكر ايضا في شرح الساعدي ان اجرها بكثر مما استاجر كانت الاجارة
 كالا لشراء ولا يملك الفضل ويتضمن في الا ان يزد في الذراع على حيز يملك الفضل قلت فيها روايات
 تبين ان المراد من الجواز وعنده الميراث وذكره القوه الحل وعنده . وبالهدية وجوب بلعزم . لا يقطع
 الاجارة فاعلم .

منها اذا المتبادر ان قد روي ضمن لا يستط الاجر عند كل البيع لا يسطر الجانية من المشتري على ما لا خلاف في البيع وعندنا
لا يجلد لاجل انه اتلفا في المتاع بطريق الغصب لا بقصته المتعد فلا يجلد بها . ويجازي من كان يكتن قاعين فمهر الشيش
نوع الاول . ومنها ان اجارة الذر بالذر او اجارة دابة للركوب بركوبه اية اخرى يجوز عندنا لان بيع الجملين
يدأ بغير وعندنا لا يجوز لان بيع الجملين بشرط . وقوله في نوع الاول المرفوع الاصل الاول وهو كون المتاع
في حكم الاعيان عندنا . وشرطه الحيادية فيها منسدة . وان اضيفت لم يجز ما يعتقد . شرط الحيادية لاجارة ثلاثة
ايام يسد الاجارة عندنا لا يسد ويعتبر في ذلك من وقت سقوط الحيادية المسئلة الثانية اضاف الاجارة الى زمان
في المستقبل بان قال جرتك وادى هذا غدا او ما شئتم يجوز عندنا خلافا له واغراض في الاضافة اذ في القيلين
بان قال اذا جاء فعدت جرتك هذا لذكرها في الشاي خلافا للاصح الجواز وقال ابو القلم تصفا ولا يجوز لان تملك
شئعة مضافة فلا يصح كالبيع من التمتع ثم اختلف في اجارة ان الاجارة اذا صحت تنجز جازع او لازمة حتى لا يقدرا صما
الفسخ قبل ماله في غير ايتان . وما جئت به الاجرة المشتركة . فليس فيه مقدم تا فيشكل . من باب زفر
وشرطه الاجر لجل المظلم . فيه له للتحلل لشركه فيفقه فاعلم . رجلا فيهما طعام شئرا جرحا صا صا صا
على ان يحمل نصيبه الى مكان كذا ومو فيستوفى لعله كله فالاجارة فاسدة عندنا ولا جرحه قلت معناه لا المسمى
والاجر المثل كذا في المسئلة الاولى من باب الاجارة الفاسدة من جاح المصدر الشهيد ورايت في موضع ان الاجارة
لو صادفت ملامتها كابتدا وانتهى لا تعقد اصلا ومثلها من قبيل صرح في الجاه البراني في انهاء الدليل انما
غير معتد اصلا حينما ضيفت الى غير ملامتها وانما الجاه المحبوس في آزارها وان كانت فاسدة لا يجر المثل لانه انما في الاجارة
الفاسدة عند تسليم المعتود عليه ولم يوجد فيها نحن فيه لانه عامل لنفسه كل جرح . لقيام الشركة وقال الشافعي يجوز ولو لم يمت
اذا بيننا لاجر موضع الحمل والشركة النصب وجاز ان يستاجر الجرحى احد . للخبز والخبز وارضاع الولد .
استاجر امراته للخبز والخبز وارضاع الولد ووجله لاجرا اذا علت عندنا لا يبيع ولا يجسر .
ويج البان بنات آدم . يجوز من يرقها بغيرهم . لبن الادبيات ما لم يتفقوا عند يجوز بيده ويصير
وعندنا ليس كذلك لانه جزء الادبيات ابيع لغيره ونفذه الاطفال ولهذا قلنا لو استغنى القسقي من اللبن يحرم ثنأوله
ذكره في طرفة البرغوث ولا يجوز ان يستط الرجل لبن المرأة وشبهه بالذوا وذكره الجاه المحبوس في ويل الجوز
ان يجعل عين رمة رجل قال النوايد قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز اذا علم انه يروي به الرشد
ولا فرق في ظاهر الرواية بين لبن الحن وبين لبن الامة وعن ابي يوسف انه جوز بيع لبن الامة **كتاب**
ادب القايض قال ويتنغ بيننا المدعى في موضعين فاجتهد . عندنا كولو المنكر المعاندة . وحين
يا في المدعى يشاهد . يتنغ بيننا المدعى مرضيه عندنا اذا انكسر المدعى عليه عن اليمين فعندنا تروى اليه

ما المدعى فان خلفه اذ الماله فان ائى انتطعت المتاع بينهما وعندنا يتخذ المدعى عليه لا غير
والثاني قام المدعى شاهدا واحدا وعجز عن الآخر فعندنا يتخذ المدعى عليه وعندنا تروى اليمين بالمدعى
قلت وقوله في موضعين ليس للمختصر فقد ذكره مبسوط خواهر زاده صورتهين آخره ابن احدىهما مستحي
في ديات هذا الباب في مسئلة القامة ويحتمل ان يكون المختصرا بالموال كذا رايت في نسخة وحاصل الحلاذ
راجع الى ان اليمين هل تصلح حجة لاثبات ما لم يكن ثابتا فعندنا حجة لا بقاء ما كان ثابتا وليس بحجة
لاشتمال ما لم يكن ثابتا فعندنا حجة ايضا اذا اصاب الظاهر حجة للمدعى من المسولين وذكر في الوسيط
كل طقة يتنغ في الشهادة رجل امرأتين فينفي فيها شاهد ويدين وذلك في الاول وينبغي ان يتقدم بشهادة
الشاهد وتعدله فيحيط بالالفان يصدق الشاهد في عينه فيقول انا حق وهو صادق والخلافة لو حدثت
مع امرأتين لم يجز قلت الى الاشارة بقوله وشاهدني القضاء بينت بهما عداو باحد مما به ثلاثة اوجه ولوقفي
به قاض فعلى هذا قال في الحجة لا ينفذ لانه خلاف التنزيل . وبطل استقصاء غير عالم . ويلزم الغايب حكم الحالم
لا يجوز تقليد الجاهل القضاء عندنا وعندنا العلم شرط الاولوية حتى لو قلنا الجاهل القضاء ثم قضى لا يجوز
عندنا والقوي مذهبنا والعهود الاولوية ايضا ظاهر الرواية صحا بنا وعندنا شرط لازم من الحجة الحلة
الثانية القضاء على الغايب وللغايب لا يجوز عندنا الا اذا كان عنه حاضرنا مقدرين وذكر بتوكيل النفا
ايا . وانكسرت بان يكون المدعى الغايب سببا لثبوت المدعى الحاضر لعمامة او شرط العلم اختيارا لا مالم الزدوة
يعود في الحجة والجاح ويستوى في ذلك ان كان غايبا غير البلد او عن محل الحكم حاضرا في البلد وهو التعميم في قوله
وانما يحضر القاضي رجلا اقراؤه قصر المسافة تكون الية من المسود **كتاب الشهادات**
وليس للانشي الرجال . شهادته فيما سوى الاموال . شهادته في غير الاموال والحق والتمتد
بالماله لا تقبل عندنا وقد مر بما لا شك . وشهد الزوج لما ولى له . ويلزم القايض ان يتقبله . شهادته امر
الزوجين لصاحبه غير مقبولة عندنا وعندنا مقبولة . وليس لذلك من شهادته . لغيبه عقيدة وعادة .
شهادته اهل الذمة فيما بينهم جائز بعضهم على بعض عندنا واختلقت مملكتهم ولكن لا تقبل شهادة الحرف
المستامن على الذمة وتقبل شهادة الذمة من غير الهداية والمبسوط قال ما لم يكن الشافعي لاشهادة لهم
على امره وانما وقع في الكافولان شهادة المستلمين بعضهم على بعض مقبولة عندنا اذا كانوا من دار واحدة
فان كانوا من دارين مختلفتين كالروم والترك لا تقبل لا تقطاع الولاية من الهداية . وحاشا ليطلم المدعى
شهادته والاربع شرط لذكره . في شرط في اشادة النساء . فيما لا يطلع عليه لرجال اربع شق عندنا وعندنا كد
ثمنشان وعندنا الواحت تكفي والثنان افضل واخوة . وشاهد اربع على افضل اذا كانا معا لانه فلا يتفاد

رجلان شهدا على شهادته رجل ثلث شهدا هذان بينهما عا شهادته اصل آخر في هذه الحادثة تبطل عندنا وعند
لا تقبل **كتاب الدعوى والحكم** المدعيين دارا بقرعة
تظهرها انظارا: داد في رجل اذا دعا رجلا كل واحد منهما يدعى صاحبا ليدسكروا فاما البينة يتفق من خرجت
الفرقة له وعندنا يتفق بينهما نصفين والحكم في المدعيين ولذا: بقاين يجوز ذلك مفردا: مرت في اللين
وفي شهود خارج وذما ليد: ذوا ليدوا ولي بالتصا فاشهد الخارج وذوا ليدوا قامة بينة على الملك المظالم
يتفق به لذل ليد عند زفروا الشاخص والخارج عندنا وانما قديمنا بالملك المظالم لو كان دعواها الشاخص
يتفق لذل ليد اجاعا قال خوارزاه في يسوطه ثم يتنوا لجوابين ان يكون الخارج مسلما او متاننا
او حرا او عبدا او امرا او رجلا وفي حق المدعي كذا ويستوي الجواب في حق المدعيين سايا للموال: واخذ
خلا فجزما له: عا القريم جائزا ان ناله: ظفر القريم محلا في جرحه فله اخذ بغير رضا المدعي
عندنا وعندنا ليس لذل ان ادفع في خلا فجزم خذ اذ الم ظفر جرحه فله اخذ جبرا اجماعا
ومن اتقيا فتراش امته: يلزمه الابن بغير دعوتة: مولى لالة اذا اقربوطها فولدت بنته نسبة
غيره عندنا الا ان يقول استبرأته بحضته بعد الولد وحمل عليه وعندنا لا يثبت لا بدعوى وهذا حكم
اما الثانية فان كان ولها وحضتها لم يزل عنها يلزمه ان يعتز به ويذوي وان عزل عنها ولم يحضها جاز له
ان ينفقه من الهداية: ويوجب للعقر عا المستولد: جارية للابن فحفظ واهمدا: لا بد من ليد جارية بان يتكلمها
بالقيمة ولا يلزمه العقر قال ابو يوسف لا يملكها ويلزمه لعقر وقال زفر والشافعي يملكها بالقيمة ويلزم القريم لريته
العلائية: والحمل قديمي سنين اربعاء في رحم الام لديه فاستحان: ولد في الحدة ولم تقربا نقضا: العدة
يثبت النسب لارب سنين عندنا فالولد قديمي في البطن اربع سنين كالفتحا كجاء وقد ثبتت نسبه وهو يملك وعندنا
ذلنا در فلان يثبت باكثر من سنين **كتاب الاقرار**
قال ومن في مرض الموت اقر: لو اقرت بالعين وبالدين قوله: يجوز اقرار المريض بمرض الموت لو ارثه
بدين وعين عندنا ولا يجوز الا بتصديرا لباقيين: وانما اقراره للفرقة في المرض الموت
من قبل سوا: دين الصحة يتقدم عا دين المرض عندنا وعندنا لا يتقدم وصورته اقر بالدين ثم مرض فاقتر
بدين لآخر فاحالة مرضه ثم مات عند ذل المرض فعندنا يتنوا دين خريم الصحة اولاً فاذا فضل شرا من تركته
عن دين الصحة يتنوا: ودين القريم المرض حينئذ وعندنا يقيم تركته عا كل الدينين بالبنية واجملا
ان غير عا دين القريم يتنوا في الاستحاق وكذلك عا دين المرض وكذلك غير عا الدين الذي ثبت
فاحالة المرض بسبب مشاهد معارف يساوي غير دين الصحة في الاستحاق من طريقتنا لستر حكمتي

الستر حكمتي: ويلزم المقر بالدين على مورثه بقطعه الكلاء اذ عا يباع الميت بصدقه بعض المورثين
يؤخذ من حصته المصدق جميع الدين عندنا وعندنا يؤخذ منه ما يخصه من الدين وهو قول الشافعي
والحنفليصري وما لك وابن ابي ليلى وسفيان الثوري رحم الله قال النفي ابو الليث وهو اختيار
وهو ابد والشر ذكر في التمة قاله عدوى الخلاصة قال الامام الحلواني قال مشايخنا فيما روينا
في ظاهر رواية اصحابنا قضا: الفاضل يحتاج الى زيادة شيء لم يشرنا في الكتب صوان يتفق عليه
الفاضل بآثاره ونجده الاقرار لا يحل الدين قال رحمه الله تحفظ هذه الربوا: يغير لذل لا فذكر
ما ليس شليا فلهذا مقبر: قال لفلان على الف درهم الا ثوبا او قال لا اشاة مع الاستئذان عند
ويستط قدر قيمة الثوب وعندنا يلزمه كل الالذ ودقايقه مرة باب محمد: ولو اقر الابن بآبائه
لم يشركا في الارث والوحدان: اخذ الابن ميراث اميه ثم اقر بآبائه لا يشركه في الميراث
عندنا وعندنا ياخذ بغير موافقة ورثه وانما وضع في الشركة في الارث لان النسب اجاعا: وكل من يجر
التفاضل: عا الذي وكله لا يقبر: مرة باب زفر **كتاب الوكالة**
وبالبيع الوكيل بالتنا: والعزل الغيبة ما فيه: في القضاء الوكيل عا ليق بالنية
عندنا خلا فانه ثم قوله الى خينة يجوز البيع بالنية طالت المدة او قصرت وعندنا صحية لا يجوز
الا باجل متعارف في تلك الساعة من التمة المدة الثانية عزل وكيله في غيبته مع عند
وعندنا موقوف على علمه وتصرفه جاز في بيعه ويتنوا فيه التوكيل بالنكاح وغيره والخلا
في العزل التصدي اما عزل الضمى ببيع عن غير علمه اجماعا من الهداية والتمة وغيرها
كتاب الكفالة وباطل كفاية بالانشر: ولا يهد الدين
موت المفلس: الكفالة بالشرع عندنا باطلة وعندنا صحيحة قلت ذكرنا اشرع ان الكفاد
بالاعيان المفهومة كالمفوض عا هذا الخلا فانها لم تعرض لذلك لان عند الشافعي لا تنفع
الكفالة بالنسبة ولا واحدا ولو في عين قولان في الطريقة العلانية الملة الثانية مات
الحال عليه منسلا ببعوه الدين الى ذمة المحيل عندنا خلا فانه قلت وانما وضع خص الموت مفلسا
مع ان في جميع الحوالة مع الحلف عليه هذا الخلا فافا فانه بالموت مفلسا تنسخ الحوالة ويعود
الدين للمخ الموات اما في الجحود تنسخ بعا عند بعض مشايخنا واليه الاشارة في قوله ولا يهد
الدين موت المفلس حيث اضاف لاعادة الى الذمة اما الجحود مع الحلف يثبت حق النسخ لا عفا الدين
بنفسه وهذه النائدة مستفادة من الطريقة العلانية **كتاب الصلح**

ويبطل الصلح على الانكار. وذا كان الرهن في اعتبار الصلح على الانكار جازع عندنا خلافا له والمراد
بحوز الصلح اعتبار في اثبات الملك المدعى به لا القبح وانقطاع حق المزداد له عليه وبطلان الحق المدعى
فماصل المدعى من الرهن العكسية وقاله لم يرق البرغوثي اخذ المالك في القضا ويجوز اخذ فيما بينه
وبين الله ان كان صادقا وعند المدعى عليه ان يمنع من التسليم وبعد التسليم يتروك قاله المبطل
والصلح على التكويت هذا الاطلاق بان لم يجز للمدعى عليه بالانكار ولا بالانكاد ويجوز له لاقرار
اجا عا وكان الشيخ الامام ابو منصور المازندراني يقول لم يعمل الشيطان في انتفاع العداة
وابغضاء بين المسلمين مثل عمل من بطل الصلح على الانكار لما في ذلك من استداد المنازعات بينا كتمان
قاله المبطل ولست اقول بمن بطل ذلك انما ابله اختيارا للتحريم عن الاحكام والرشق والاعمال
بالنات والرشق بالضم والكسر كالاشق والدلالة والدلالة في الكشف **كتاب الرهن**
والرهن الاحتياقي بين العتق لا الملك بين دائيم بالدين حكم الرهن عند ميرة المرتين احق
بشمه عند البيع وحق المطالبة ببيعيه وعندنا ملك اليد والجنس بحجة الاستيفاء عند المالك ويستقط الدين
بملكه كذا في المختار قاله في طريقة البرغوثي حكم الرهن عند احتياقي الرهن بالدين وعندنا
حكمه بثبوت ملك اليد مع اتقا فتم على ان كليهما جميعا مستحقان بعقد الرهن فان حق البيع بالدين
عندنا ثابت وعند حق الجنس ثابت ايضا الا انهم اختلفوا فيما هو المقصود بعقد الرهن عندنا المقصود
بملك اليد وهو الحكم الاصل ومن يبيع بالدين فثمراته وعند الحكم الاصل مستحقا للرجوع بالدين ولو لم يبيع
وسيلة اليد ليلنا ان الحكم المقصود بالعقد ما ثبتت عقيل العتق ولا يدرك عقيل الرهن بين الدين الرهن بالدين
انما يملكه اذا عجز عن قضا الدين وحق الجنس ثبت عقيل العتق. وان امانة فلو هلك لم يسقط الدين الذي عليه
الرهن امانة عند ولا يسقط من الرهن بملكه وعندنا مضمون الاقل من قرض ومن الدين والنسب كركه
الدين عشر وقيمة الرهن خمسة عشر فالحجة الزايدة عندنا امانة لو هلك يسقط الدين وتلك الزيادة امانة
وان كان الدين خمسة عشر وقيمة الرهن عشر يكون مضمونا بعشر فلو هلك يسقط العشرة ويرجع المرتين
على الرهن خمسة. وليس يبرر حكم امانة الولد في المنافع جازع ويسترد. وله ان يملكه ولذا بعد الرهن
صار رهنها عندنا وكذا البس والترف ونحوه لا يملك والشرع عندنا لا يصح من ذلك رهنها قاله المبطل والكسر
والخلاصة اما غلة الملاك والجد والارض لا يبرهن رهنها عندنا ايضا لانها لا بالمنافع والاصل فيها ان الثمن نوعان
نوع لا يدخل ويوما لا يملك متولدا من العين ولا بد له من العين نحو الكسب والبيع والصدقة ونوع يدخل وهو
ما يكون متولدا من العين كالولد واخوانه ويكون بدلا عن جزء من العين كالارض والنفق ومنه دخوله في الرهن

في الرهن انه بملكه بغير امانة لا يبرهن فمروا حتى يملك هذا الثمن لا يستقط الدين من المحيط
المسئلة الثانية رهن المشاع لا يجوز عندنا سواء كان محتملا للقيمة او غير محتمل رهنه من شريكه او من اجنبي
تجوز ثم بعض اصحابنا عتروا بعبارة البطلان والفتوح انه منعقد يومئذ لنسب من الطريقة العكسية
ثم الشيوع المتعارن يطل الرهن عند الاحالة انما الشيوع الطاري بان رهن جميع العين ثم تناسخا في النصف
يمنع ايضا هو الصحيح المسئلة الثالثة الراهن على كسر الرهن قبل قضا الدين عند لانه ملكه وتعيينه
لقضا الدين من غنه لا يبطل بترداده وعندنا لا يملك لان فيه ابطال ملك اليد والجنس وسوا المنع بقوله
ويسترد. وجاز للرهن ان يفسخه بغيره وبالجل اعتاقه. للرهن ان يستغ المهرهون عند فيستخدم
العتق والحارية ويواجرهما ان شاء ويركب لداية ويواجرها ويشرب لنها عند لانه ملكه وعندنا ليس ذكر
والولي ممنوع اجماعا وانما وقع في الرهن اذ ليس للرهن ذلك اجماعا الا باذن الراهن من الميسر
والطريقة المسئلة الثانية اعتق الراهن العبد المهرهون بطل اعتقا قه عند ان كان مسرا قولا او امرا
وان كان مسرا فله قولان وعندنا نيز اعتاقه ويفسخ قيمته ان كان مسرا ويكون رهنه مكانه
وان كان مسرا يسرى العبد قيمته ويكون رهنه عند ويرجع العبد للمولى **كتاب الاكرام**
ويقتل القاتل بالاكراه ايضا كالمكره ذكرا لستفاء. اكرام انسانا قتل غير بالسيوف فقتله بمس لقتصاص
عليها عند ومنه هبنا من باب ابي يوسف وقوله ذكرا لستفاء ابدى لستفاء. ولا يجوز المذوق والعاق
كرها ولا اليمين والطلاق. طلاق المكره واعتاقه وتكاحه ونذر وعينه صحيح نافذ عندنا خلافا له
قاله في طريقة البرغوثي تصرفات المكره كلها شققة في الانشاءات اما يكون اقرا او اجارا فبها طل
الا ان في الانشاءات ما لا يحتمل النسخ كالنكاح والطلاق والعاق والندب واليمين فانها بمنزلة
من المكره كما شققتنا الطلح ومنها ما كان محتملا للنسخ كالبيع والاجارة والبيع وانما توقفت الاجارة
بعد زوال الاكرام وقال الشافعي تصرفات المكره كلها باطلة قلت انما خصصنا النظم صورة لا يحتمل
النسخ لانه الحلال فيها ثابت من كل وجه ففنده بالملء وعندنا معتق في الحال انما يحتمل النسخ لا توقفت
على الاجارة لا يكون جازع في الحال من كل وجه عندنا ايضا فينظر في فيها وهم الاتفاق واخترنا لهذا
كتاب الماذون والاذن في نوع من الانواع لا يشمل الانواع بجمع
وناسكوت شيئا القيد اذا رآه باع وكشترى اذ تابدا تفسيره بين البيتين من باب زفر رانه
ولا يباع عتق الماذون بالدين حين ينفق الدين رتبة العبد الماذون المستغرق بالدين
لا يباع فيها ولا يملك للمولى به ويتناخرط لسته الى ابيد العتق عند وعندنا تباع في ديون التجارة الا

ان يفيد المولى بقضاء الدين ويباع كسبه في دينه بالاجماع ودين التجار ما وجد بالتجارة او بما سواه من مضاف
سمايح والشراء والاجارة والانتجار ومنه ان المصير والودائع والامانات اذا اخذتها وما يجب
من الفقر بوطى المشتراة بعد الاستحقاق لاسماء الى الشراء فيلحق به من الدية وغيره ونفسه لا تبطل الاجارة
منه فليست هي بالتجارة : اجر المادون نزيل بد الامن الا بالبحر وعندنا خلا ناله وانما وضع في الاجارة
اذ لو رهن نفعه ببيع البحر اجماعا وانما وضع في نفسه اذ لو اجار كذا اجماعا من المحيط
وباطل تصرفه للصبي بحكم اذ لا ابوالوصي اذ لا ابوالوصي للصبي لا يبيع عنده وعندنا يبيع
ويصح تصرفه بعد الاذن وحمل الخلفان الصبي العاقل اذ في غير العاقل لا يجوز اجماعا وقدام المولى
على اذنه دليل على انه عاقل اذ العاقل لا يفتقر في غير الحمل والمص بالعاقل ان يبر فادايح سالك للملك
والشراجل ويعرف الغنم ليس من الناحل لا تصرف العيارة فان الصبي لقنا بيع والشراء يملكها
والخلافه تصرفه اذ يربح المص والضرر اذ في الضار المحض لا يوهل املا وان اذن له وفي الشافعي المحض
يوصى قبل الاذن **كتاب النكاح** : والقول عمد يوجب التكفير
والقتل وانما كماله على التحريم : القتل الممد لا يوجب الكفارة عندنا خلا فانه المسئلة الثانية
قاله المساق في قول يوجب ثلثان الفصام والدية واما القتل بالجبار يستوفى ايها شاء وما هذا
القول اذا قال عنوكل عن القصاص كان له المطالبة بالدية وقال في قول سوجه لقصاص لا غير
الا ان وليه ان يسقط بالدية دفعه بالتعاضل ولم يرض عن هذا القول بكونه لا يبدل عن القصاص ولو
قال عنوكل عن ولم يرض بالدية سقطت ما ناوله المطالبة بالدية والمذكورة في النكاح الاول وعندنا
سوجه لقصاص لا غير ولا يبيع الا بالثلاثة من الجانيين وجنيد يكون صلحا سواء كان عتلا لدية
او اكثر من البكرى وفي شركه لا يب والمجنون : او الصبي القتل بالتعيين : لم يترك رجلا في قتل رجل
احدهما ابوالمقول فقتله بسلاح فلا قصاصهما واحد منهما وما كل واحد منهما مضاف الى في ما ارجا
ثلاثة تسعين عندهما وقاله الشافعي : هما الاجنبى القصاص على البالغ وللشافعي قولان في قول
يرجى القصاص بناء على قوله اكثره يقول بان هذا الصبي المجنون عمد قوله الذي يقول عمد هما
وخطاهما سواء فلا قصاصهما البالغ والمخفى والعائد اذ المشترك لا يقتصصهما واحد منهما
اجماعا من الميول البكرى : ومقتضى عمد الصبي دية : ما له ولا بد من قتلته : وفيه تكييف
ومن الارث : ومثله المجنون عند البحث : الصبي او المجنون اذ اقتل انسانا مسلما عمد لا ييب
القصاص اجماعا اما في الاحكام الاخرى له حكم القتل الممد عنده وحكم القتل الخطاء عندها ويبنى

ويبنى عليه انما لدية عينا فقلت عندنا وعند ما له وان الصبي اذا اختل مورثه عمدا وخطا لا يحرم
عن ميراث عندنا خلا فانه وان لا كفارة عليه عندنا خلا فانه لان الحرمان والتكفير حكم الجنائية
وهو ليس من اهل الجنائية : والقول لا يقتل بالجمع اكتفا : فاليد لا يترك كذا فاعرفا : والاذل للقتل
والما كذا : هذا اذا ارضى فيها قد جئت : اما اذا كانت متعارفا : فيه وفي قولهما بينهما واحد
قتل جماعة يقتل عندنا بهم جميعا بحسب الكفاية ولا يجلد لدية وعندنا ان قتلهم عا التخاب ويقتل
بالاول ويحب لديات الباقين وان قتلهم متعارفا بين اوليا المقولين فابنهم خرجت قرعته
يقتل به ويحب لديات الباقين وذكرنا العون ان في قوله الاخير يقتل بهم وينقسم بالديات
بينهم كما لو قتل عشق بقسم تسع ديات بينهم قوله ولا يد باليد كمالوا وفيه نظر فان الدية الواحدة
لا تنقطع باليد بحسب الكفاية بالاجماع فانه لو قطع يميني بيمين يقطع يمينه بهما عندنا لكن يغرم
دية يد يمينه سواء قطعها معا او على الشاق وعندنا ان قطعها على المتعاقب تنقطع بالاول منهما ولذا في
الارش وان قطعها معا يبرع بينهما ويكون القصاص من خرجت قرعته : والاول كذا في المبط وكثير
من الكتب المحط ورايه وقاله لوطي لهما القصاص من القاص وقضى بالقصاص ثم كسر لافرافا
يقض له يد يد عندنا قلت وقد اجمعوا بوجوب آخر القصاص فلم يكن اثباتا لخلافه فاذا صح
نايد باليد باليد بطرق التغير لقول الشافعي وهو لفظ المصنف كذا بخطه ثمة ومعناه ان الواحد لا يقتل
بالجماعة اكتفاء فان اليد الواحدة لا يقطع باليد اكتفاء فانقسمت يوتير ماكت في المون كاليد باليد
بالكاف : ثم اليد لا تقطع باليد : وسائر الاراذل فاحفظوا جهده : لا تقطع يديا يد واحدة اذ اعتبر
فصل احد من قتل الاخر اجماعا بان وضع احد من السكين في يد جاني اليد والاخر الجاني لا يخرق قطا وكان
عليهما دية ما لهما فاما اذا لم يميز فصل احد من قتل الاخر بان وضع جميعا السكين على جانيه اليد وامتزا
حتى ظفعا يد فعدنا كذا الجواب بقول الشافعي يقطع يد اجماعا وكذا نكاحا هذا فعل يفتا عينا بين واحد
فالمسئلة عما دعاه القصاص من الميول البكرى قاله المصطفى لاية السرخسي لان في الاطراف اذا وضع
احدهما السكين من جانب والاخر من جانب وامرأته التي السكينة لا يجزئ القصاص في الشراء اذا وضع
احدهما السكين على حلقته والاخر على فناء وامرأته التي السكينة لا يقتصصهما : وليس في اللحية والجواجب
بالخلق ما لدية بواجب : حلق لحيته خرجت تنبت بكلا الدية عندنا وعند حكمة عدله وكذا في الهاجرين
الدية عندنا وفي احدهما نفسا لدية وعند حكمة عدله قاله في الميول البكرى فعندنا لا يوجب القتل
او شعركا نكلا لدية وانما قيدنا بالحراد في اليد بقتل القاص اجماعا الا رواية عن ابن حنيفة

انهم يكملوا القيمة وشكرهم هذا المخلوق ايضا من الهداية والخلاص في الجنة الوارثة فان في هذه
 بان لم تكن مشقة بحدود معدلة جامعاً وان كانت شعرات يسيرة على الذنوب لا تحبس لانه اذا
 اثنى كذا فصل شايح لم يزد من اذنه في المحيط ثم قال وجعل يكون كذلك محمد رمة ذكر الحية رطلها
 واوجلد به لانه المظفر يصر الى الكسل قلت في النظم طلق ايضا فيقيم الخلاص ودية في ذكر الحية
 لاحكامه في قيمه وفي كماله والعين حكومتها عندنا سواء كان مما يتوكله ولا يتوكله بقدر الحية
 على الولي او لا يتوكله وعند فليكن كما في الدنيا اذا كان مما يتوكله ويتوكله على الولي او لا يتوكله
 من البطول كره وما به القتل جرى يقتض بخله والسيغ لا يختص لا يتوكله القضاها لانا السيف
 عندنا سواء حصل القتل استبعدنا سواء حصل القتل بالسيف وبينه وعند حصل غير السيف
 يستوفى بغير السيف حتى لو اخرج قولا بالنادى لا يجرى عندنا بل يقتل بالسيف وعند يخرج قولا بالنادى
 وقال الصاحب يلقى القاتل القاتل قاله ومات في مثل تلك المدة التي ماتت للقتول والخرج ويجزى رقبته
 بالسيف المتدب بالنادى وكذا لو قتله بالحق يقتل بالحق وان غرقه بالماء ولو اخرج رجلا خراصة مات
 او طرئ صغيث فافضاه فماتت اولاد بصبتي قتله قال بعضهما بتجبر رقبته بالسيف وفي الخبر
 يؤجر الماء حتى يوتى من البطول الكبرى والقتل بالسوط الصغير فانتبه به قصاص ان توكله الضرب
 ضربا كافيا بالسوط الصغير وقول في القربات حتى مات لا يجزى القصاص عندنا خلافا له وقد مر في باب
 اوجينة جوين عبيد قصاص اليد والحر والحره ايضا فاشهد لا قصاص بين العبد والحر
 فيما دون التمسوا قطع الحريد العبد او العبد يد الخ لانا المساواة في القيمة شرط مجريان القصاص
 في الاطراف عندنا ولم توجد عندنا ان قطع الحريد العبد لا يتطع يد الخ وفي عكسه يتطع يد القطع وعما هذا الخلاف
 القصاص بين احر والاشاء نال اطراف عندنا لا حوى فلا فاه من البطول الكبرى والحر لا يقتل بالمسبي
عبد اول المسلم بالذمي قتل احر عمو كاعدا او امة والمملوك المسلم او ذمي يقتل عندنا وعند لا يقتل
 ويفترق فيه ولو كان العبد احر بيا مستامنا لا يقتل باحدا عاكاً قلت وانما قالوا بالمسبي ليجوز العبد لثمن
 من الابن والعبد ينفذ بالعبد واما اجماعا من البطول الكبرى المسألة الثانية المسلم لا يقتل بالذمي عند
 وعندنا يقتل والذمي بالمسلم والذمي يقتل اجماعا من البطول الكبرى والمدعى للقتل في محله
يجلج خب من بيتا جملته ثم له القتل فاما لو تكل حلفهم والحق بالحق بطل والاينو اعتلا اذا تم
وعندنا هم حلفوا وغفلوا وقالهم لم تكن قد اذ فيهم ولا المتقول ذو طهران فمن كان نوع الزنا
ان القضا بشهود او حلف وجد قيل اعلم فقام قال الطائفي ان اذ في اولياء القتل وامر بعينه

او لم يات

اليمين من الحلف
 واليمين من الحلف
 واليمين من الحلف
 واليمين من الحلف

او عا جماعه وهناك لو ك بالدم فالقائمة على المدعين والقوف وجود سبب غلبة الظن ان الامر
 كما يقول المدعى مثل ان يوجد بغيره لقتل رجل متلخ بالدم او ابعرج رجل يحرك يده كالفار بملأ ذنبا
 منه وجد ذنبه اقبل او جاز شهادا متفرقة من رجاله وساء ومبنيان او شهد عدل واحد ان هذا
 قتله او مؤلا قتلوه او يوجد قتل بين جماعة هو اعداء له ولا يخلطهم غيرهم او يدخل جماعة بيتا فلا يتفرقون
 الا و قتل بينهم او يدخل رجالا بيتا ثم وجد احدهم قتيلا ولا يخرج هذا لو ثبت بوجوب اية بالمدعين
 فيحلف المدعون خسين عينا بالله انه قتله ثم لو حلفوا على قتل خطاء تجل لية ولو حلفوا في القتل لهد
 قولان في قوله القصاص من قول الدية وان نكل المدعون عن اليمين حلفوا مدعا عليهم فان حلفوا
 يرون او نكلوا فان كان المدعى عليه وحدا يقتض في قول يجب لدية في قول ان كانوا اكثر نعمنا القول الذي
 يقتض قولان احدهما انه يقتض من جميعهم والآخر يقتض من واحد ويضربا قول الدية ثم الذي يقتض
 بدمته على قولين عا تحريمهم قال بعضهم يتفرع من خرجته ترعته قتل وقال بعضهم اوليا القتل لحنارون
 واحدا منهم فيقتلونه فان لم يوجد لوث على الشبهة الذي ترعته من اهل المحلة ضمنون رجلا بالله قتلنا
 ولا علمنا قاتلنا ثم يفرزون الدية وعندنا الحكم فيها جميع الاحوال ان يحلف فحلفون رجلا منهم على ما ترون
 الدية فالأخلاق في الموضع اذ ما ان المدعى لا يدين عندنا وعند يدين كما ترون الدعوى والثانية انما هي
 باليمين من الحلف واليمين من الحلف لم يمتهم الله ثم قول ولا الحلف في ذواته اسان الى وجه من وضع
 كما مر قد قال البطول وكان العهد قريبا بضره لم يمتهمهم لان وجد قبلا وقال في المسقط بين قتلها
نصف القاتل ساقا وبشرها اصطدم النار ان فوقها جثتا فاما فله كل واحد نصفه به صاحبه عندنا وعندنا
 كل واحد صاحبه المسبوك وكذا اصطدم ما شيان قتل في كل المصطدم بين مطلقا ليشتمل الصور تفرقت الخلاق
 في اوتين اذ لو كانا عبيد لم يدر من قتله فاما لا بشر لاهد المولى ليعلم صاحبه لعل عا رايته قول اصحابنا في الحية وفي لان في
 العمد ثم علفها وقال لان الحية تغلظ برقبته العبد وقد قاتت قتل في الحلال وان يصطدم ما ويقتل كل واحد منهما
 عا قاتلا ولو قتل كل واحد منهما عا وجه فلا يدر على واحد منهما وان وقع احدهما على قفا والآخر على وجه قدم الذم وتوهم
 صدر ربح في قاتل في الظهيرة وذكره العمد ان عند ان الباطل وهو هما او تسقيان واحد منهما فاكروا فان قلت
 ان قاتل في وجه كلا الضمان مما كل واحد منهما عندنا عا وبوجه الضمان عندنا قد التاينة متحققة لان العا فله برؤوس
 الدية الى اولياء القتل لان يؤذي العا فله الى العا فله اصطدم فارسله صدم احدهما الاخرى ضربت
 من الحرب لوا الوذ وانهم دعوا فواء بكذبهم للقتل عمد اذ تلفوا شهودا القضا اول المسألة في القضا
 اذا رجعوا وقالوا ان هذا ذلك لا بالقصاص عليهم عندنا خلافا لانا وذيها الحرة المسلم في اثنتي عشرة الف درهم

اليمين من الحلف
 واليمين من الحلف
 واليمين من الحلف
 واليمين من الحلف

اصطدم النار
 اصطدم النار
 اصطدم النار

الحرام والثالث ان النسب فيما بينهم بالكلية والفلانة ولا يوارثون بذلك والثالث ان اذ اثبت النسب لكل
 من اولاد الميت بسببين او ثلاثة اسباب يرث جميع ذلك اذ كان محجوبا في واحد السببين فيرث
 بالخاصية دون المحبوبة وعند يرث بسبب واحد هو اقوى اسبابا ويسقط اعتبار الاضعف
 ببيان محجوس تزوج بنته فولد بينهما ابن وبنت فان المجهول فانه مات عن بنتين احدهما زوجته وعن هو
 ابن بنته والمال بينهم للذكر مثل حظ الانثى وسقط اعتبار الزوجية لما بينا انهم لا يوارثون بالكلية
 الفلانة ولو مات الابن بعد موت الام ماتت عن اختها كلابها وام فالاخت كلابها وام
 النصف وللات كلابها سدس ولها سدس آخر بالقيمة وقال الشافعي لها سدس بالقيمة لا غير لانها
 اقوى فان اكرم لا يسقط حال ولا اخت قد تسقط فان ماتت البنت التي تزوجت بعد موت والابن حية
 فانها ماتت عن بنت هي اختها كلابها وعن ابن هو اخوها كلابها فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثى وسقط
 اعتبار الاخوة فان اخ محجوب يورث عن بنته بالبنتية كما لا ختية لان البنت اقوى
 فانها لا تسقط حال ولا يرث بالنسبة كالأخوة فلا قلنا وان ماتت البنت المولودة التي هي امها
 باقية فانها ماتت عن اخ محجوب وام وعن اخته كلابها فاما السدس لان الاخت كلاب محجوبه بلا اخ
 وام وعند يرث حصة الاموية كلابها لا ختية لما مر فالاخوان كلابها وام مع ابنيها كلابها وام
 حين موت امرأة عن ام وزوجها وهؤلاء القوم امرأة ماتت وتركت اخوين وام واخوين وام
 زوجها وانما قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه في الزوج النصف وللأم السدس وللأخوين كلهم الثلث ولا شيء للأختين
 كلام وبه اخذنا وادرجهم الله وقال عثمان ابن عفان رضي الله عنه في ام ولد كلابها وام مع اولادها وام
 في الثلث كآبهم اولاد الام به اخذنا ما ذكره الشافعي رحمه الله وكان عمر بن الخطاب يقولوا ولا كما قال ابو بكر الصديق
 ثم رجع الى قول عثمان وسبب رجوعه انه سئل عن هذه المسئلة فاجاب كما هو مذهبه فقام واحد من الا
 ولاد كلابها وام وقال يا ام المؤمنين هب ان ابنا كما حراما لسان ام واحدة فاطرق عمر بن
 مليا ثم رجع راسه وقال صدقوا من بنوا ام واحدة وشركهم في الثلث ولهذا سميت المسئلة حارثة
 وشركة وعثمانية وسدسة ومثله كتاب الكهنية
 والملاعب بالسطر في كلابها وام ولا يباع الووث في مذهبه قال الشافعي اللعب بالسطر في
 ليس حرام ولكن مكروه ولا تزد به الشهادة الا ان يحتل به القمار وهو اخذ المال المتقوله او اشتراه
 واليمن الفاجرة كما ذكر في الوسيط وذكر في العدة اللعب بالسطر في مباح ما لم يكن يكن عليه
 ولا تزد به الشهادة اذا لعب به في الاحايين مرة فان اشتغل عن زيادة الشئ قضاء حقوقهم ولا يخرج
 الى الحاجة او ما اشبه ذلك فيزيد تزد به الشهادة للسنة وترك المروة فان فعله نادى بالابن بعد ما لم يكن

معصية

معصية وعندنا اللعنة حرام ولما وضع في السطرح اذ الزد حرام اجما عا اصبحت قال في العدة وكذلك
 التفتي بالالحاق مباح في اصله عند وكذلك الاستماع ما لم يكن فيه تسبيل ينشأ من بيعه وكل من اخذ
 التفتي حرفة وكسبا ويكون يطو ذعا الكسب ولم يتخذ كسبا لكنه يدعى للمحتاج اليه فهذا تزد به الشهادة
 وكذلك هذا التفصيل في الخبر بالتفتي في قصر وما اشبه ذلك كما ذكر في العدة وعندنا المتاع موقوف للمالكي
 كالشرب بالتفتي وغير ذلك حرام ومعصية لقوله في المتاع للمالكي معصية والمالوس عليها تنوق والتلذذ بهما
 كندوا غافا في ذلك عا وجه التشديد وان سيج بعتة فلا اثم عليه ويجب عليه بجهته كل الجهد حتى لا يسع لما روى
 ان النبي لم يدخل اصبعه اذ نه من فتاوى قاضي خان وذكر في كراهية جاح المحبوس بخر الغنا والاحتفاء
 اليه معصية وكذا قد اذنا القرآن بالحان معصية حتى قال شيخنا رحمه الله تعالى والساح انما نزلت
 وجد الله ان النبي عندما ذكره المحيط ان يغير الكلمة عن وضعتها لولم ينته بها ولم يوزه الى تطويل الحرف التي
 حصل التفتي بها وجه يصلي الحرف حزين بل تحته حين الصوت فلما كاستحبت الصانع وخارج الصانع
 وذكر برهان الاسلام ان النبي الامام طهرا الذين المرغبات في رما الملق لا فتا بكن من قال مثل هذا
 القاري احسنت او جودت قلت فويل ثم ويل يذكر درمنا يطعون الثاني هذا الضيق الثواب
 ويضيقونهم ويضيقونهم من سنن الصواب ويظنون انهم رعاة وهذه الى الباب ويسمع كل منهم انه قد سر
 وخاب ويتوب له عانت تابا المسئلة الثانية يجوز بيع الترفيق عندنا وكوهوا بيع العذر الا اذا كان
 مغلوبا بالقراب وعندنا يجوز بيع كرم الانجاس كذا ذكره في لورقة ويمنع الدية ذوا الاجرام عن اقتران المجد
 عن الذين عن دخول المسجد الحرام عند وعندنا لا يمنع ومتكلم في قوله تعالى لا يقر بالمسجد الحرام بعد غايهم
 هذا اي بعد عام النحر فانما منعهم عن الدخول عاما اعتادوا له الجاهلية من الدخول لعبادة غير الله والقواف
 بالبيت غريبا وانما وضع في المسجد الحرام اذ عوا المسجد خلا فاما كرم الاحتسا في المحيط والايجام بكسر الهمزة هو
 الصحيح كما نخط نقة وشنة في الولد لعققة ورزنا اعلم بالحقيقة قال في العدة من ولوله ولدنا النج
 لان يتنول اعيد بكرو ذرية تهازل ليطاق الرجيم ويؤذنه اذ نه في اليوم تاج يخلق ولا يتصدق
 يؤذنه تنفس نقة او ذهابا ويمفق من المولود قالنا اذ ان المحيط قالوا ان الذي يؤذنه المولود وينبغي ان يحول
 وجهه عنه ويسق عند الحنيفة والحمل الفلاح لانه سنة الاذان وعند الحنيفة نبأ كذا ذكره الجاهل المحبوس
 وقال في شرح الطحاوي انها واجبة عند الشافعي وقال في العدة ان السنة عند وقال داود واجبة عند الشافعي
 يمتنع عن الفلاح بشاتين وغنا الجارية بشاة والمستحبان لا يكتروا عطا ويطلبها صحيحة فان لم يكن يفضل
 اخرا ان شاء عن غير كسر والاول ان يبعث بالمرقة الى القراء ولا يتخذ الدرع وظاهر المذهب ان يطبخ بالمحونة

باب

الحرام

نقصة

عقبة

انبع برؤيد عند كل برؤيد ثمانية واربعين ميلا وبالفرسخ ستة عشر فرسخا والحد لا قال قال
 في البطركية كتابه وذلك ستة واربعون ميلا وقد اخطا في الحساب برؤيد والبريد البتلة المرتبة في الزمان
 تعريب برؤيد ثم يسمى الرسول المحول عليها ثم ستم المسافة بدوا لجمع برؤيد بختين ومنه كان جبارا بن عمر
 يتصرفان ويغطران اربعة برؤيد وستة عشر فرسخا من المزملة: ما فراد ركودون ركعة: خلف تميم لم يجاوز شلعة
 ما فراد يقيم: ذوات الاربع: الوقت: الشئ لآخر فعليه ركعتان عند لان فرضه ركعتان وانما يصير ربعا
 اذا كان يؤد الى الخلق امام حقيقة وهمنا لا يؤد ركعا في الخلق: ذكر في شرح آخر ذكره لو اركودون ركعة
 يؤد عند ركعتين لا غير وهو مسألة النظم وذلك التحليل يشمل الصورتين وعندنا عليه ركعة: جميع الاحوال
 وليس في الشئ الاخير سجدة: وهن عشر ثم اخرى عند: لا سجدة عند: الشئ الاخيرين في سورة النجم وانفتحت
 والعلو وعندنا بخلافه فلا جرم عند سجدة القرآن احدى عشر سجدة حيث اخرج الثلاثة بينين وعندنا
 اربع عشر سجدة: ولولا ان يصح كسح: غير المصطفى فالوجه من دفع: قراء المصطفى آية السجدة وسماها من ليس في الصلوة
 جميعا التاسع عندنا بخلافه مو يعبر التلاق: ويصلاته: ومن شأن ان يؤد وجارح الصلوة: ويرجل ستمها من تالية: فلا وجوبنا حفظا مأكلة: سبع آية السجدة من امراته للجب عليه لجملة لانها لا تقبل امامه وعندنا في باب ركعات
التالية في جوارقها وخالية عنها والاطلاق للنظم مبداه: وختمها الجمعة وقت العصر: والافتتاح جازان فاد:
 خرج وقت الظهر خلا لجمعة يتمها جمعة عند: وكذلك لو افتتحها وقت العصر ومذهبنا من باب الشان: ولا جرم
شهودها من موضع: بعد ما يان ثلاث فاسح: شهود: الجمعة واجبة اهل قرية منها وبين المصير عنده
واقوا التارفت لبا بلثلاثة: والقوى ما قوله: وفي صلوة الموفى ما اتعت: لها ليلة ركعة: كسرت:
فاصلت من قبله ورجعت: واقبلت طائفة تشرعت: وركعة سبع الايام ركعت: وادله لم تفت ما صينت:
 قوله كقولنا ثاقو كما مر به بابه غير ان عندهما لكسح: الثانية الثانية الركعة التي ادركوها مع الامام
ويتون بعد سلام الامام ومذهبنا من باب الشان: ومطلق خروج اهل الدقة: في حال ما لم يكن
خيارا لكسة: لا بان يخرج اهل الدقة للاستيقا: بين ان خرجوا لا ينعون وعندنا ينعون من الملبوط
ويتدل الامام والمؤمن لركعة: وليس يختص بها كالمقتدى بغير الامام من القوم الرضا: عنده اذا مضى صدر الخط:
وكذا القوم ومذهبنا يفرقا بل الصغير: والفرق في الكمية غير معتبر: ومطلقا لنقل الجوز في الخبر:
الصلوة في جوف الكعبة جائز عندنا فرضها ونظرا وقال ما كمل الجوز الكعبة السفل دون العرض لانه يكون
مستديرا جهة من الكعبة ومو منا والصلوات غيرا في تركتها هذا الدليل في النقل بالخبر وموان النبي م دخل
الكعبة وحلى ركعتين بينا لهو دين المقدسين وشها الى الحايظ قد رثنا اذرع وهذا وذا النقل الى الرض

كتاب الركن

لا في الفرض وبالباتل او سم من المستوي كتاب الركن
 عرض التجار نقص والذين قبضت بعد سبب في لمة لا يفرق: مرت سنون على عرض التجار شيعت بالدرام
 او الذناير او كانت لرجل ديون على الناس فصنت عليها سنوة ثم قبضها جبارا لركون عند السنة واجبة لان الذين ليست
 بما في عين وكذا القرض ليس على قدر منه بقاء انما صار بقاءا عند صيرودته درام او ذناير وعندنا في باب
 جميع التين كذا ذكر في المون وذكر في المختلف عليه ذلك فله سنة عندنا ولحقه من السنة في المون وللفظ
 الملبوط موافق له فقد قال فيه قال ما كمل اذ ابلغ القرض في حوله واحد وانقص عليها في ملكه حوالا وعذا بانتم
 او نوقا وان كان تفاوت في الحكم وقوله نص من نصيب الماء وهو خروجه من الحجر وحلوه او سبلانه قليلا قليلا من باب
 ثرب ومنه خذ ما نفع من ذكرا او يترق وحصل والثاق عندنا بل الحجاز الدرهم والذناير من الميراث قلت ولحق الحجاز
 البقر منها ومعناه عرض التجار صادر درام او ذناير في المسئلة الاولى من البيت وقيل النقل لنقد
 ووجبا لبقرا القول: زكوتها والابل للقول: لا ركون عندنا في الابل الحوامل والبقر الحامل خلا فله وفي غير المرونة
 وداد السك: التي اجازها من الملبوط الكوى: لو تجل الركون في الحول بطل: وبعد ما حال بعيدا فعمل:
 تجمل الركون بعد كماله القصاب قبل قالم الحول يجوز عندنا حتى لو تم الحول يقع ركون وعندنا لا يجوز ولا يقع ركون
 وعلمه عادتها بدل الحول كالصلوة قبل الوقت: لو اشترى الذرة ارض عشرة: كلفت سبع ما اشترى بالحبس: وشتر:
ارصا عشرة: تجبر على بيعها عنده وعندنا لا يجبر وقد مر في باب الثلاثة: وكسح في المعدين شئ لا ركون
ما تم نصا باصلا: فلا شرا في المدين عند الا الركون اذا بلغ نصا باو حال عليها الحول ومذهبنا من باب
ابى خينة: وان يقل ما يركب صدقة: يلزمه في ثلاثة ما اطلقة: اذا قال جميع مالي صدقة او قال جميع ما املك
يلزمه ذكر في ذلك عند وعندنا في المال يقع عامر اموال الركون والعرض في الملك كذا ذكر عندنا: ومحمد
وعندنا يجوز بيع جميع ما يملكه لانه اجاب لكل اجماعا واضرا او انه غير مشروع فلا بد من التقدير عما
دوى الكل فقد رناه بالثلاث اعتبارا بالوصية والناهي المال المطلق وعرض الشئ هذا قال الله تعالى
خذ من اموالهم صدقة وقال الله تعالى وفي اموالهم حق فلا يتناول جميع الاموال لا يوسر: وفي لفظ المكون
انه اعم من المال ولصمانه في معناه: لا فرق بينهما في باب التذرع وما في الايمان وفي الهداية من نذران تصدقة
عما له يصدر ويحسن ما يجب فيه الركون ومن نذران تصدق ومالكه يصدر في الجميع ويؤدى الله والاوه سوله
كتاب الصوم وفي هذا رمضان يشترط: سنة اداء المديون
 لا عند فقط: تقبل شهادة الواحدة عارضة بملأ فيه رمضان عندنا اذا كان بالثناء عليه وعندنا يشترط
 العدلان: ونية واحدا تكفيه: لصوم كل رمضان فيه: صوم رمضان يتأذى عنه بنية واحدا

من الأيام والليالي بحجارة الحج يتناول ما بارأه من العدد الآخر من المسوط قال في الدرر فائدة كونه من الشهر الحج اذا
لو احرما لبع في يوم النحر والى بافضاله وبقوا احرام الحاقبال والى بانضاله الحج في تلك السنة يكون منتهى وقوع الاحرام
في اشهرها وفيه فائدة اخرى سقطت عن **عنا** المكنى القطع عند عرفة وعندنا عند جدار القبة الحاج يتقطع التلبية
اذ ابرص من عرفة عندنا وعندنا يتقطع عندا ولحصة يرميها عند حجة القبة قال المسوط البكر والقصة حيل
بطريقين ايضا الحج اليها **وانما** يتقطعها من اعتمر **عند** لقاء البيت لاسلح الحج **عند** الغمران احرام عند الميقات
قطع التلبية اذا دخل الحرم وان احرام في الحرم قطع اذا عاين البيت وعندنا يتقطع اذ هبطت الحج من اذ لم يشرط
ثم الوقت بالنهار لو حصل جدد بعض ليلة الحج بطل وقت الوقت في بقية من جدد من يوم عرفة الى يوم
في يوم النحر لكن عندنا لو توفى من قبله فمقدار كالحج عند شرط ان لا يتعدى اليوم وجزء الليل لانها وقت الزمة فلا يجوز
احداها عن العداة وغيره **ولا** يجوز رمي جمر قد رعى بسوا قبل ذلك اذ علمنا **من** حرم رميها غير الحج
عندنا خلافا لثمة المسوط اطلق وقال من خصا اخذها من عند الحجة اخرا عندنا وقد استأى وما كذب قول
لا يجزئيه وموجب من ذهب فانه يجوز التوجه بالماء المستعمل ولا يجوز ما لم يرم من الاكباد من ان الرمي
لا يغير وضعا في هذا قول سواء **اتفاق** طوا والقروم واجبا **عنه** والفضل المنة فاعلمه طواف
الحجة واجب عندنا وعندنا سنة الملة الثانية التمتع افضل من الافراد وهو قول عامة اصحابنا الذرواية
عن ابي حنيفة وصححه عكسه وقد مرنا به **من** يغيره رخصا **ثم** حل في اشهر الحج وبالحج اهل فانه فتح
من نفل **انهم** بالى في رخصان ونزع منها في شوال ثم في هذه السنة فهو تمتع عندنا ولا 10 ان يتنق
اكثر طواف الى شوال **وحاضر**وا المسجد اهل مكة **يا** مريم **لن** يلبيهم شركه **لا** فتح ليل مسجد الحرام
بقوله تعالى كل منكم بمن أهله حاضرا المسجد الحرام ثم اختلفوا فيه قال مالك هم اهل مكة خاصة وقال الشافعي
اهل مكة ومن يكون منزله من مكة يحسب لا يجوز فيها قصر الصلوات وعندنا اهل الموايت ومن ذهاب الى مكة من خارج
المسجد الحرام من المسوط **والمنشدان** الحج بالوطي كما **تعد** يا مصر ما تقرقا **الزواج** اذا افسد اجماعا بالجماع
لم جأ آله يقتضيان بفرقان من وقت خروجه من مصر الى ان يفرغا وبيننا وبين الشافعي خلافا من وجه آخر
مرفي باطل الشافعي **ويكمن** استظلال من قد احرما بالنيط والسطط والتوباعلم **يكبر** للحرم ان يستظل
بنيط او قسطط او ثوب مرفوع عما عود وعندنا لا يكبر **وهكذا** يكبر شدة منطقة **فيها** لانا سوا
تفتق **لا** بالثوبان شدة الحرم في وسطه الجعيان عندنا وعندنا يكبر اذا كان فيه نفقة غير لعدم القرونة
فانه نفقة نفسه لا يكبر اجماعا فلهذا وقع في نفقة **وقابل** الحائنة **المسروكة** **ليس** عليه الحرم فيما فعله
قتل حمارا سرقا ولا فعليه الجوزاء عندنا خلافا له **وما** قال **اشجار** الحرم **عزم** ذبيته ما تم بما احتزم **لا** اجزاء

لا اجزاء في قطع اشجار الحرم وياتي به عندنا وعندنا يجب فيه القصة **ما** اصطاد هلالا ثم بقت **اخر**
لم يبرجل صيودا **عند** **حلال** لا اخذ صيدا ثم احرم يذم عليه ارساله عندنا خلافا له **من** لم يعلم ثلثه التبع
حتى لا لا نفى فيمن الاربع **وجا** يزعمنا الرجوع ايضا **تلك** الثلاث قبل بيع نفقة **متن** لم يجد الهدى
صام ثلثه ايام في الحج فان لم يصبه في ايام الحج يصوم ذلك في هذه الايام عندنا ولا يبعد ما قبل البيع
فيجوز وعندنا لا يجوز صوم هذه الايام عنه ولا ما بعدها وقوله وبيننا لاربعة ايام الحج والشرع
وهي ستة عشرين في اربعة ايام وقد مر في باب الشافعي **والبدن** تلك بل لمن نذر **وما** ذون العجز
تجزيه البقر **او** جبا نفسه بدنة فمن عندنا من لا يل فان لم يجد ثوبا لير وعندنا موخير بينهما والله اعلم

كتاب النكاح

صح وان لم يشهدا مكانه **وان** لما تناكها **واشهدا** **وشركا** كتمان هذا هذا **تزوج** امرأة بغير شهود
بشرط ان يغنيها **بما** جاز عندنا النكاح **وعندنا** لا يجوز ولو تزوجا بشاهدين وشركا ان يكتماه لا يجوز عندنا
وعندنا لا يجوز فالشرط عندنا لا إعلان ولو حضورا لصبيان والحاجين وعندنا لانكاه **الاشهود** **وانما** انكاه الكفار
باطلا **مسألة** **قوله** اعتبار **ان** الكفار باطلة عندنا **عندنا** حجة لقوله **ع** **وليد** ثبوت النكاح لا لراية
ونكح الابن الصغير **غيره** **صدقة** **حين** الصبي **مقدم** **زوج** **بأن** له **مفعلا** **مراة** **بمهر** **معلوم** **والان** **في** **قوله** **المهر**
على **الاب** **عند** **والمدوم** **الفقر** **عندنا** **الا** **ان** **يضر** **الاد** **ولا** **يضرا** **الفقر** **والذلة** **فيم** **ولا** **تقبر** **لكن** **ه**
لا **يعتبر** **للكفارة** **عند** **وعندنا** **الكفارة** **معتبر** **هي** **يكون** **للا** **ولاء** **ولا** **لا** **لا** **اعتراض** **عندنا** **خلافا** **له** **ولا** **يلج** **الجد**
الصغار **فأعلم** **ويمكن** **الجد** **لنكاح** **فأفهم** **للجد** **اب** **لاب** **ولاية** **تزوج** **الصغير** **الصغير** **عند** **عدم** **الاب**
عندنا **خلافا** **له** **المسألة** **الثانية** **عبد** **تزوج** **بغير** **ذ** **نولاه** **لا** **يصح** **عندنا** **وعند** **يصح** **وعليك** **الطلاق** **بالاستعداد**
اجماعا **والعنون** **بغير** **لصداق** **للأب** **اذ** **فيه** **عقد** **النكاح** **فاكتب** **تزوج** **امراة** **بمهر** **مسمي** **ثم** **طلقتها** **قبل** **الزواج**
بما **يجب** **نفسها** **لان** **تعتوا** **المراة** **فلا** **تطلب** **شينا** **او** **يقتوا** **الذي** **بين** **عقد** **النكاح** **فيصح** **كل** **المهر** **عنف** **او** **سبلا**
ثم **عند** **الذي** **بين** **عقد** **النكاح** **وبموا** **لحاقة** **وسوال** **اب** **فيصح** **عنف** **باستاء** **نفسها** **وعندنا** **بموا** **الزوج** **فلا** **يصح**
عنف **الا** **بيل** **ببلى** **الزوج** **الكل** **ان** **شاء** **وفي** **الح** **تطلق** **قبل** **الوقوع** **ولا** **سحق** **يستحب** **المتمتع** **ولا** **يرى** **وجوبها**
في **الشريعة** **طلقتها** **قبل** **الزواج** **ولم** **يسم** **لها** **ما** **يستحب** **المتمتع** **عند** **وعندنا** **يجب** **المتمتع** **والمسألة** **على** **اربع** **او** **خبر**
وسم **معرفة** **وفي** **المبتاع** **اختلاف** **الزوجان** **فكله** **بينهما** **يضمنان** **اختلاف** **الزوجان** **في** **مبتاع** **البيت** **بعد** **الزواج**
فكله **بينهما** **نصفاه** **عند** **ومذهبنا** **بما** **لنا** **ولا** **يجوز** **للم** **على** **تضييع** **ان** **لم** **تكن** **شريفة** **مرفوعة** **تجيز**
الام **على** **ارضاع** **الولد** **اذ** **لم** **يكن** **ثريفة** **وعندنا** **لا** **يجوز** **للم** **قال** **في** **التمتع** **لو** **انت** **الارضاع** **وسم** **معرفة** **او** **بشاة**

لا تخبر على ذلك سواء اخذ الولد لبن النيرا وكبر ياخذ في ظاهرها رواية قال الامام الحوائيم وقال شرا لامة
 الشخيرة انها تجبر اذا لم ياخذ الولد لبن النيرا بخلاف وسوا الفهم **كتاب الطلاق**
 وليست تقريفا لثلاثة سنة بل واحد لا غير فاعلم انه احسن الملاك عندنا ان يقتصر على الواحدة
 والمختص بغيره لثلاثة على الثلاثة الطهارة وكلها سنة وعندنا السنة الاقتصار على الواحدة
 لا غير لو قال من كتمتها فهي كذا ان خضتها مع وان عم لغا لو قال كل امرأة تزوجها فهي
 طالق فقد ناسفها قال وقال مالك ان عم كما في هذه الصيغة لا تمنع اليقين ولو تزوج لا تطلق
 وان حصر فقال ان تزوجت فلانة او قال ان تزوجت امرأة من قبيلة كذا او من مكرها فهي طالق
 فاليمين صحيحة فاذا تزوجها تطلق وقد مر في باب الساقى والوصل بالطلاق ان شاء الله لا يتنفع
 تعقيب حكم العكس قال الامام انه انت طالق ان شاء الله متصل لا يتبع عندنا خلافا له ولا يقال قد شاء الله
 حيث طلق لانه علق وبما طلق لا ان تعليق يمنع العلية عندنا لما عرفت وعدة الاماء بالشهور
 ثلاثة منها بلا قصور عدة الامة المطلق الائمة ثلاثة اشهر عندنا وعندنا شهر ونصف وقوله منها
 اثنى اشهر لو طلقت بين طهرها ممتدة فالاشهر التسعة مكث بعد وباشهور بعدها تعتد
 مطلقة استظهرها يتبرص تسعة اشهر عندنا فان لم يظهرها اجل فقد بعد ذلك ثلاثة اشهر
 واعندنا ما لم يتبع هذا الايسر لا تعتد بالاشهر وهذا خبر وخمسون سنة هو المختار لكنه بشرط الحكم
 بالاياس في هذه المدة ان ينقطع الدم عنهما مدة طويلة وهي ستة اشهر في الامة ثم هل تشتترط
 ان يكون انقطاع ستة اشهر بعد مدة الايام لانه ليس بشرط لو كان منقطعاً قبل مدة الايام
 ثم من مدة الايام وطلتها زوجها بحكم بيلها وتعتد بثلاثة اشهر وهذا هو المنصوص في الشفاء في الحضر
 وهذا دققة تحفظ وعندنا ان اذا مضت على المطلقة تسعة اشهر فصاعداً ولم تردها حكم بالاياس
 وتنقض عدتها بثلاثة اشهر كذا ذكره حيدر الراهدى لو عتقت في منفيج الطلاق لم تردها العدة
 بالعتاق عتق لامة في عتق الطلاق الرجعي تردها عدتها خلافا له وفي البين مرفى بالنافي
 والمنفيج بكسر الصاد لفظ المضى صريح الطلاق وقال في التاج الافصح من الشؤب والطلاق الحاصل
 من الشؤب هو الصريح وفي اختيار النفس للمخير وفي الكنايات ثلاث نيت اخنارقا المحيرة بينها
 فهي ثلاث عند وقال في الكنايات ثلاث عند وهو مذهب على رة وعندنا في المخيرة لا يكون ثلاثا
 وان نوى الزوج ذلك وفي الكنايات ان نوى لانا كان ثلاثا وان نوى شتين كانت واحدة من المبطو للحدان
 ونيتها الواحدة لا تغير الا لذي قبل الدخول يذكر ونيتها المطلقة الواحدة في الكنايات تنفع في غير المدخول

بها ولا تصح في المدخول بها وتنع الثلاث وهذا عندنا ما ينع مطلقا وفي افوارا الزوج ارتفع عنه
 قبل نكاح الغير بعد العدة **كتاب النكاح** العدة عندنا ما ينع مطلقا وفي افوارا الزوج ارتفع عنه
 بزواج آخر كذا ذكرنا الشروع وقال في المبوط والحد تترث عندنا وان بعد ما تزوجت فلا ذكرنا النظم
 قولنا لشافعي على ما ذكر في المبوط وقول ابن ابي ليلى ما ذكر في العدة قلت يجتمعا ان يكون عن مالك
 روايتان وتترث من طاهر منها قبل ان كفر لا طعام حل فاعلم يحل مشرا حتى طاهر منها قبل ان يكثر
 اذا كان الكفر بالطعام شين مسكنا وعندنا لا يحل سقيا لو قال اثنى كظرا في تحسبه كفارة في الحام
 قال لاربع شق له اثنى على كظرا من فعليه كفارة واحدة عندنا وعندنا على اربع كفارات والحكم ان
 يهلكا في العزقة حكاه على الزوجين بينا لفرقة زوجا نبعثا حكيت عندنا الخاصة فتكلموا رايانا
 المصلحة في العزقة وقرآينهما صحت عندنا لا تنفع لهما رضى بالاملاء وقدنا بعزل عنه
كتاب الايمان ويحل لا لفاظ في الايمان على معنى كمال القرآن والشافعي اعتبر الحقيقة وعندنا العرف هو القرينة الاصل
 في كلمات تجري في اليقين ان تحمل على معاني كلامنا لانه عندنا ما له الحقيقة عندنا لشافعي وعلى العرف عندنا
 حتى لو حلف لا يستحق بالستر اج فاستضاها بالشرحت عندنا لان الله تعالى في الشروع في دهره لا يدخل
 دار فلان فعندنا الشافعي لا يحل الا بدخول دار يملكها فلان ولو حلف لا ياكل اللحم لا يحل عندنا بلحم السمك لقوم الرد
كتاب الحدود لو حلفت بغير زوج حذفت وان هي
 اذعت نكاحا ردت امرأة حبكت ولا زوج لها لا تحذف عندنا وعندنا تحذف ولو اذعت انه منكر لا يقبل عندنا
 لانه خلاف الظاهر ولو اقر بالزنا ذني فالحمد عني زائل من الذي لا يحذف باقراره بالزنا عندنا وعندنا
 تحذف وقوله ما انا بالزنا ولا انزنت قد ذنبا اذا تناولا تشاجر الرجلان فقال احدهما للآخر ما انا بزوجي
 ولا زنتا في فهو قد ذنبت عندنا لا يحذف ولو قال لامرأة يا رؤسي تجبلحد وكذا اذا قال لها
 اى سيهاه او قال ارعز او قال ايجلبا وما شاكل ذلك تجبلحد لان هذا العبارة كلها مبنية على كونها
 نائية عرفا من المحطو المنع والذخيرة ولو قال لا اخبرك يا ثوبا او يا فاسقا او يا فاجرا او يا محنتا او قال
 يا هودى يغزرو لكن خيارا القنن الى القنن من واحد الى تسع وثلاثين من فتاونا بكرو ولو قال يا ثا زحذ
 ولو قال يا حرام زاد لا يحذف ولكن يغزرو وكذا لو قال لا به يا حرام زاد من فتاونا خذوك لصدر اللام والحاله
 الى رواية المحيط وايضا ذكرنا في النيات على ان لا يحتمل ان لو طوى في حاله الحيض **كتاب البتة**
 لو سرقا لقرم نصيبا قيطعوا وهو من ثلاث دهر فاسقوا جاعا سرقوا ثلاثة دهرهم قيطعوا عندنا لانه

في سنن أبي داود
 في سنن أبي داود

لثلاثاً فصلاً بكم بل من عندنا لا يتطعون سالم يبلغ نصيب كل واحد منهم عشر ذراهم
والقطر والفرم على من وجد ما لا ولا طلاً بكذا السارق اذا قطع يده وقداسته ملك الماله ان كان
ملك قيمتها الماله يضره قدرته عليه وان لم يملك لا يضره الماله ولا يضره لغيره لانه ان وجد سبيل الفان يضره عند الحج وينظر الميسرة والا لا يجب اصلاً
لا يقطع اليد من يمينه من يمينه لم يكن مكانه رجل دخل دار امارة وما لا يسكنها فمروقه منه نصيباً
لا يقطع عندنا خلافا له وقد مر في بابا لثلاثاً فان قلت تعرضت النظم بان الزوج ليس يسكنها ولم يعرض
لجان المرأة وفي الشروع تعرضوا للجائنين قلت لا تخالف بين النظم والشروع لانه لما بين ليس يسكن فيها
تدبين انها ليست من سكانها ايضاً اذ المرأة تسكن حيث يسكن الزوج عرفاً وشرفاً قال الله ما اسكنوهن حيث
سكنتم والحديث القطيع بالغلبة ذكر على الخبير لا القربى حد قطع الطريق مرتبة عندنا لا نأخذ
الماله فقط يقطع يده ورجله من خلا وادان قتله تحبس يقتل لا غير وان اخذ الماله وقتل ايضاً خيرا لا امام ان شاء قاتلهم
وان شاء قطع ايديهم وارجلهم خلاف

مكتبة السيرة

لوشق اخرج الموائش عقرت وخرقنا ذبحت وسقرت تعذر اخرج مواشي الكفار من دار الحرب عقرت
الذوا به عند وتركت كما تبين سائر الاموال قطعاً يوهم اتفعلهم وعندنا تبخ وخرق بالنار بعد ذلك ولا تحرق

كل عس وقوله سقرت اى احرقت كتاب اللقط

لو شهدا اللقيط حين ذكرك على الزنا ردده ونتركه لقيط بلغ فيشهد بالزنا على احد يقبل عندنا وعند لا يقبل
والكلام في احد **كتاب اللقطة** يا لثقتا العبد واتوا به وباعته فبنيه ذبح اولاده
وهو عليه دون مولاه اذا ما كان بعد مئة التفرقة **كتاب اللقطة** بعد التفرقة ثم حضرها كلها
لا يطالبها الا بعد لعتق عنه واتلها قبل التعريف يظهر الضمان في حق المولى فيؤمر بالذبح او البعدا وعندنا
الفضلين يؤمر الى ما بعد العتق من العون **كتاب المفقود** وامرأة المفقود بعد اربع
من اثنين منه ما نت فاسمع وقال في الميسرة تغير المفقود رجل خرج في سفر واسير ولا يعرف
حيوته ولا موته وانقطع عن اهله خبن واستتر عليهم اثره وبالجد لا يماون الى المراد ورتبنا اخر
اللقاء الى يوم التنادوا الاسم في اللغة من الاضداد وبعد قدر عدة النهاية تنكح من شاء تنكح الوفاة
لو عاد بعد عدة المكملة ان تكلمت فانت والافهي له امرات المفقود اذا مضت من حين فقده اربع
سنين بعد ذلك لقاها فيها عند وتعتد باربعة اشهر وعش ايام ثم تنكح من شاء فان عاد
الزوج الاول ولم تنكح هو بعد فهو احق بها وان تزوجت فلا سبيل لاداء له عليها وعندنا لا يفترق

الحق المرسى لتأجيل النكاح
على رضى المدعى انه قال
في هذا في المواه ايتت
فليعبر في يسيرة موت
او قلوا وادعى مرضي
المدعى انه رجعت
قولوا انه رجعت
مكتوب

لا يفرق بينهما وتبرخه يظهر موت اوطلاق وكيف يثبت في مختصره كسته والوفاء مع الوافي
كتاب الغصن وقاله غصن الثياب والنعم ولحوا امثالها دون النعم
عصب حيوانا او ثوبا او شيئا لا مثل له في جنسه يضر مثله موزع عندك وعندنا يضمن قيمته
كتاب الوديعة لو سرقك بغير مال المؤمن امانة فمن ذاك فاعلم
سرقنا لوديعة دون مال آخر يضمن المودع عند ولا يصدق للثمة وعندنا لا يضمن وان سرقك معها مالا
لا يضمن اجماعا ونفق البعض من الوديعة بغير اذن ضامن جميعه رفع المودع بعض الوديعة وانفقته
ثم هلكت لوديعة ضمن لكل عند وعندنا لا يضمن الا المرفوع
كتاب الصيد والذبايح
وتركه بعض عرفق يقطع في الذبح تحريم وهن اربع ترك شيئا من عرفق الاربع غير مقطوع لم يحل
عنده ومذهبا مترابا لثلاثة واشتهر عن تسية الله اذ اذ ذكروا ذبح ماله الخركذا متروك
التسمية ناسيا لا يحل اكله عند وعندنا يحل له قوله لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه مطلقا
ولنا قوله تسميته الله في كل ثم امر غل وهذا في حق الناس باجماع الصحابة وهم اهل العلم
المسئلة الثانية ذبح ما يخرج واحراما يذبح يحل اكله عندنا وعندنا لا يحل لان جرح بخلاف الشرع
فلا يوجب الحل الجرح في موضع آخر ولنا قوله ما انهر الدم وافرد الاوداج فكل الا انه يمكن فعله
للمخالفات الثلاثة والشيء والاكثر تجزيم بقرة في اهل بيت واحد في بقرة واحدة
تجزئ عن سبعة واكثر بسبعة اذا كانوا من اهل بيت واحد وفي البدنة كذلك والوضع في البقرة اتاقي
وعندنا يجوز عن سبعة ولا يجوز عن اكثر سبعة مطلقا وقاله المختلن لجوز البقرة الواحدة عن اهل بيت
واحد سبعة كانوا واكثر ولا يجوز اذا كانوا متفرقين وعندنا يجوز عن سبعة ولا يجوز اكثر من ذلك
كيف ما كان لما ذكره ان البقرة شخص واحد حقيقة واشخاص من حيث الفتحة فيجوز من الثنائة المختن
مع وسواهل بيت واحد لان اشخاص مونة ومنهم المتفرقون ولنا طاهر قوله البدنة
عربية والبقرة عن سبعة وما ذكرنا اجتهاد بخلافنا لثقتنا لا يعتبر
كتاب الهبة
تغير الموهوب عن حالته لا يمنع الرجوع في قيمته اذ زاد الموهوب ما يدا الموهوب زيادة متصلة
فلما الرجوع في قيمته عند وعندنا لا رجوع فيه والمالك في الموهوب لم يثبت قبل قبضه اذ قبله ووب
لا انسان شئ يملكه بمجرد التبول عند وان يقبض يملكه قبل القبض
كتاب البيوع
وعلة الربو على الجنز اذا كان اقيتات واذا خارس ذاء علة الربو في الدرهم والذناير
الثقة المجانة وفي الاشياء الاربعه والجنطة والشعر والحل والتمالقوت فلا يجوز حيوان

خبروان :-

الموعود

اعدل البيتين عند وعندنا يقض بينهما نصين **كتاب الكفالة**
ويبرأ الاصل بالكفالة وحكمه كالحكم في الحوالة لا يميل ببراءة الدين بالكفالة عند وعندنا
لا يبرأ ويتوجه للطالبة الى كل واحد منهما واما في الحوالة يبرأ بالاجماع ولكن براءة مقيدة بشرط
السلامة عوف في الزيادات **كتاب الرهن** لو اقرض كرم الزكاة رهن
لم يكن لثمار رهننا فاعلمن رهن كرمنا فاعلمن لا يكون رهننا عند وهي للراهن وقد مر
في باب الشافعي وقيمة الرهن على المهرين اذا ادعى الهلاك ولم يبرهن ادعى المهرين هلاك الرهن
ولابينة له يقض قيمته بالقيمة ما لم يفتن ببناء عا ان المودع لو ادعى هلاك الوديعة ولم يبرهن هلاكه
شيء آخر لا يقض عنده وعندنا يقض ويستقر الذي يقدره هو الباقي الا ضمان عليه **كتاب المضاربة**
نصاريتي شاع ما عند نهي شمس ذاك كيف يشي فان اجاز فهو كالا ذن به وان اقرضه فانبه
اختر المضاربين انهما رجلان على شرا ثم باعه وتصرف فيه تصرفات اخر ثم اجاز رجلان ذلك
فاللحق المضاربة والتميم والوضعية على ما شرطوا وان لم يحضره ماله والرجل المضارب جاز له الغائب
وعندنا لا اثر لاجازته ويقض والمضرون كله وهكذا لو خالفنا المستبضع فدا في الماله لذاك يصح
والمستبضع اذا ظلم فهو على الخلفاء والبضاعة من البضج وهو التمسح سببت به لانا قطعة من المالا ويقال
لمستبضعت الشئ او جعلت بضاعة لنفسه وابضعت لغيره فعلمنا قولهم المستبضع بالفتح كمن
والصواب بالمضج بالفتح والمستبضع بالفتح بعد ان المغرب وفي النظم صريح بالكره ايضا كذا في الخطبة ولكن
ذكرنا الطلبة على البضاعة والبضاعة والمستبضع بالكره صا على البضاعة وبالفتح حاشا فعلمنا يقين في المضاد
في النظم المراد حامل البضاعة **كتاب المارعة** واشرب على ذلك التفاتكم ملكه لكي يصح
اخذ كل الحامله قال لما لكر اغا بجمع الحامله اذا شرطت التفات كل عا العايل لان من تمام العمل وعندنا
عليه العمل وقدر ورثته والموت الملك على المالك والارض لا تدفع الا بضاعه لصنعها كرمنا ونحلفا نسماء
لا يجوز دفع الارض مزارعة الا للكره والاشجار وشروط التبعية عند ان يكون الاصل ضعفا لتبع لان
مستحق التبعية كذا في العود والمختلن وذكر في مزارعة خواص زاده قال لما لكر ان المزارعة كدية
على كل حال المفرد كانت تبعا للحاملة فجاء في الكروم والتخل وكل شجرة مثمرة غير شجرة وقال الشافعي الحاملة
في التخل والكروم جارية قول واحد فاما في غيرها من الاشجار المنة فله فيه قولان في القديم بقوله بان يجوز
وقال في الجديد لا يجوز فيها هذا التخل والكروم ما المزارعة المرفوعة من الحاملة فانه لا يجوز عن الشافعي قول
واحد فاما تبعا للحاملة بان كان بين التخل والكره ارض ايضا وكاننا لارض تستحق بها التخل

التخل والارض حاملة جاد في احد قوله اذا كان البذر والقرن وقلا من فاما اذا كانت الارض
لا تستحق بها التخل بل تستحق كل واحد بما عا حدة فالما رعة لا يجوز تبعا للحاملة قلنا هذا الرواية توافق
النظم لكن ذكرنا لنافر مكان ما لكر خصم ان يكون من ماله لكر واثنان يوتين ما ذكر في النظم المنة قال
الحاملة جارية والمزارعة فاسدة الا ان يكون تبعا للحاملة مثل ان يدفع التخل لعالم وما كانت من الارض
الايضا بين التخل يرفها مزارعة فيقول في العقد ففتا لكرهين التخل معاملة لتخل فيها براك مخرج
كذا تسقيها وتحفظ وتلحقها في كل عام وما رزقا فموييننا عا كذا ودفع لكر ما بينهما من الارض البيضا
مزارعة منة هذه الحاملة كترزع فيها ما بدا لكر بذر من عندك عا ان ما اخرج الله منها فموييننا عا كذا
وقال لنافر الحاملة والمزارعة جارية بتعا كان او املا **كتاب الاديات**
والقتل في الاحكام عمد وخطا وليست فيه الهدية غير ذاة قال لما لكر القتل نوعان عمد محض
وخطا محض وشبه المدمس نوع ثالث في حق الحكم اذا لا وطلة بين المدمس والخطا ولا ادر خطا ولا لانا لكر
وكان ما لكر لم يبلغه ما ورد من الاخاء في شبه المدمس او يبلغه ولم يبلغه عند لان لمذهبا يتفرده في باب
الاخبار ان المجرم كان مارة على اهل المدينة قتل ولان لا واوجب شبه المدمس اركانها عا اهل مكة فلم يجل به
كما لو بيل بقوله عم لا تكلم الا بولي وشاهد عدلان مارة عا اهل مكة من المبوط البكر وقوله وليس
شبه المدمس اي بحق ترتيب الاحكام وديا قاتل المدين اشاه عشر الف وفي الذوق نصف ما ذكره دية
المسلم عند اثنا عشر الف ودية الذي سقة الان وعندنا دية الذوق مثل دية المسلم وقد مر في باب الشافعي
وذاج الابن يقتل وصريته بالسيف فيه نقص قتل ابنه ضربا بالسيف فلا قصاص عليه لان الضرب
بالسيف يحفل التاديب فاورث شبه ولو قتل ذنبا فعليه لقصاص وعندنا لا قصاص عا الا ببحال
وليس للزوجة ارث دية ولا الزوج ارثها من زوجته احدا الزوجين لا يرث من دية الاخر شيئا
عند وعندنا يرث كل واحد منهما دية الاخر وابن قاتل قرية قال حصل قتل من ذوات المولى يستدرك
اقسم خمسين يمينا وقتل وجذ قتل عملة وادعى ارثها واحد من اهل المحلة انه قتل عمدا وقد
وجد به لوثة فللوارث ان يجلد خمسين يمينا ويقتله قصاصا عند وعندنا ليس له ذلك وتقسيم القوت
منه با لشافعي قلت ومحل الخلاف ان يدعى القتل عا واحد من قتل فموييننا المدمس فموييننا عا جاعة
او واحدا خلو قال ان ادعى على واحد منكم ولست اعرفه ولست ادعي عا جاعة عا جاعة عا جاعة
باليمين تلش في النظم اشارة اليه فانه قال قتل من ذوات وهو من اسماء الاشارة وعندنا الشافعي وسواء عين شخص
ام لا والمسائل العدة **كتاب القرائض** ابن اقرباخ وحنبل اخي اعلى ثلث

وذكر في المغرب والصحاح
المؤنة بالضم المدمس
واللوثة بالفتح القوة
ولا ان الرجل يلوثة امره
والابشاش الاختلاط
ولوثة الماء كثره ولوثة
فيما به باليمين المدمس
وقوله الفقهاء باطن الحنف
ولا يخلو عن لوثة امره
ونجاسة لانه ما خوذ من هذا
منه يمين لو شربوا شقيا وطلب
ان يكون حيا واللوثة
ان يكون حيا واللوثة
ان يكون حيا واللوثة
ان يكون حيا واللوثة

ما قد وجدنا وان يكن اقربا لاخت وذا انكر اعطى خسرنا قد اخذنا وعندنا النص فكان ذلك والثالث لا الحرس
لما صار ثلث مات وترك ابنين فاقترأ احدهما باخ وانكر الآخر لا يعطى اقراره في حق الآخر ويشارة المقر له في دين من الميراث
وكيفية المشاركة ان تصح الفريضة اذ لا كانهم معدون ثم تطرح نصيب المنكر وتجمع بين نصيب المقر والمقر له فيقسم
ما في المقر على ذلك حتى ان في مسئلتنا للمقر له ان ياخذ نصف ما في يد المقر له لو كانوا معروفين كانت الفريضة
من الثلثة للجاحد سهم فيطرح نصيبه ويجمع بين نصيب المقر والمقر له وذلك ستمائة فيقسم ما في يد المقر له بينه وبين المقر
باخت والمشهد بها لها اخذت ثلثا ما في يد المقر له منهم كما ناسمروا في كانت الفريضة من خمسة نصيب كل اخ
ستمائة فيصير سهم فيطرح نصيب الاخ الجاحد وذلك ستمائة فيجمع بين نصيب الاخ والمقر وبين نصيب الاخت وذلك
ثلاثة فيقسم ما في يد المقر له ثلاثة وعند ما ذكر في المسئلة الاولى بيننا ما في يد المقر له وفي المسئلة الثانية
بيننا عند خسرنا بين من المحيط وغيره وابن بنت باخ اقترأ وابن بنت كذا واقترأ فالترجى بما له هذه
لذلك لان خمسة ستمائة وعما هذا لو ترك ابنين وبنتين وكسوا الميراث ثم اقترأ ابن وبنت باخ لها وانكر الابن
والبنت الاخران فعندنا ينقسم نصيب المقرين بينهما اخماسا لكل اخ ستمائة وللأخت سهم وللغير ارباعا للاخ للمقر
سهمان وللأخت للمقر له سهم وللأخت سهم **كتاب الوكالات**

وبعد نصف الحول من جعلت كمال سهم الموت فيما فعلت الحامل بذكرته كالمريض مرض الموت عنده
وعندنا كالمصحة الاعدا الملقق حتى لو وهبت حال الملقق مهرها لا يعطى بالاثنا في ذكره في التهمة قال
الامام الشريفي اذا اخذها وجع الولادة فهي كالمريض لا انة قد اخذها الوجع ثم يكن به وهذا
يعقبه البزء وانما يصير مريضة اذا اخذها الوجع لانه يكون آخر انفصال الولد عنها كالمصحة او موتها
لان مرض الموت من الفتوى والظهورية وما اجاز الوارثون في الميراث لم يكرهوا ابطاله اذا انتقض
اجازة الورثة بترج الموت في مرضه فليس لهم ابطاله بعد موته وعندنا لهم ابطاله لان اوان ثبوت
الحكم بعد الموت فلا يمتنع قبله **كتاب الكراهية**

وقال في الميتة قولنا لا يمس الشعر لا ينحس والعظم يحسن ونحن طهرناها والشيخان في
يقتل تجسها ويدعي قال ما كره شعر الميت طاهر وعظمها يحسن وقال لان العظم حيوة
لانها يتألم كالسكن ولا حية الشعر وقال الشافعي بخان ويدعي ان فيها حيوة وعندنا طاهران
لعدم الحيوة فيهما لعدم الحس والحركة ولا شئ بان العظم يتألم بل اللحم المتصل به سواء الذي يتألم وبين
كلامه ان العظم اوطر فغصب يمس فان العظم لا يحدث في بدن بعد الولادة وفي العصب دانتان
اروايه لاجل في فلا تنحس وبه اخذ شيخ الاسلام ورواه عنه من اخذ من الاية الشريفة من الموطأ
والمحيط

الخلق
اعلان اعرجي

والمحيط وما لزم دخول السجد لكنه يمنع فاحفظ واجهد ونحن لا نفي هذا الحجاب وربنا اعلم بالطوبى
قال مالك بن النضر عن رجل من بني سجد كان وعدنا لا يمس ويكلمه قوله يا ابا المكارم بن الحسن والمجد
نصان عن الانحس وقلنا المراد من الآية خشا للاعتقاد بدليل ما روي ان النبي صلى الله عليه وآله قد ثقب
في السجد وكانوا مشركين قلت اتفق ختم الكتاب بخبر يقوى رجاءنا بكم ربنا وسوانه لا لم يستح
يتبيننا صلى الله عليه وآله لم حرمان المشركين عن دخول المسجد مع ما فيهم من خشا للاعتقاد كغيره يستح حرمان
المؤمنين عن دخول الجنة مع ما فيهم من خشا للاعتقاد بل هذا والله بكرمه احق واخبره واخبره بلطفه اتيق
وبالله الآخرة والا اول مصداقه ما روي ان عارفا ذاق في المنام فبقيل ما فعل الله بكل فقال عذري
فبقيل له باق خصلة وطاعة فقال له هنا يقولون بالفضل لا بالعدل ويعفون بالمنة لا بالخدمة ويعلمون
بالكرم والجود بالكره والجود بالكره والجود بالاحسان لا بالطاعة والاركان ثم علموا رحمة الله ان المنظومة
لعمري كتابا في نفس ثقله الخواص والعوام ومن خشيته ذلك فلم يمتنع مثله في الايلاء بيدانه شجرا ايتاما
مشكلة المباني مغلقة المعاني وما افاضنا من لحيته في صغر سنك كشت مشغوقا بان انقطع من نوره واتح
من غايه فاختلقت الي طبقاتنا لتسود اجتهدت في الاقتباس والاقتباس وصلحت الظلام بالقياس
والصباح بالمساء بعزم اكيد وجهد جسد حق ونفخ الله تعالى عن العلم ما عرفته الحق من الباطل والحد
من العاطل والقيت المصنفين في شرح المنظومة فزقا عا طرقت وشاعت جميع شروحيهم اوصل الله رحمة
الي ارواحهم فاستقرت الله في جميع كتابنا من كل مذهب بالحكم وطالعت لاجله كتابا حجة سيورى ما انتقد
من التعليقات والافاضل المتفرقات وتلثت من افواه المشايخ الثابتات وهم كثير وبالقرآن الكريم جدير منهم
استاذي وملاذي الشيخ الامام محمد بن الامام سراج الدين القزويني وقد كان ربنا في كالايا الشفيق ومن ذلك ان
بالقديم حقيق وصهم الشيخ الامام الخليلي الميرزا علي قزويني بالتقدير بدير الدين الكردني ومنهم
الشيخ الامام العلامة حميد الدين القزويني رحمه الله بالرحمة والرضوان واستكتمهم علما در كجيات البنان وسقم
الامام الرباني بقية السكنا استاذ الخلق نام السلام محلي شريفة حافظ الدين عمن الله رباع السلام بدوام ايامه
وانفعل رباح في القرع بيباء اقلامه فشرعت فيه مستقيما بالله الكريم وارثت ماء شيا في تصنيفه وانفقت
عذرة عمري في تصنيفه وبالقت بقدر الواسع في تصنيفه وتصنيفه وتصنيفه في تصنيفه في تصنيفه في تصنيفه
بتفكير كاشف عن اسرارها وتغير برافع الحجة واستارها وتيسر ذلك بحمد الله في اكثر من سبعين مجلد الحافظ وكتاب الله
وعرق الجبين وتجليتين وكما من مسألة بقيت في ههنا وسين واكثر حتى وجدت في مواضع لا تعد موضعها من الشترداد
ونحوها وهذا بيتا الكتاب التي عليها مافي كتابي هذا منها المسجود في الصلاة الشريفة والمسجود في الصلاة على النبي وآله

والتيوط لشيخ الاسلام المعروف بغير زاده والسيوط للشيخ الانام نامل لذين سر قنطرة المشهور بالمشهور الكبير شيخ
 والقانون في الفقه لا يضارهم الله ومنها الجامع الكبير في الاسلام على البزدوني والجامع الاسلامي
 والجامع الكبير لشيخ الاسلام علام الذين سر قنطرة والجامع الكبير لشيخ الاسلام علام الذين سر قنطرة
 للامام العتبات ومنها الجامع الصغير الذي يكره الزاوي لشيخ الاسلام علام الذين سر قنطرة والجامع الصغير
 لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة
 الصغير لصاحب المحيط والجامع الصغير لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة
 البوزي والجامع الصغير لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة
 للقاضي الامام فخر الدين البخاري صاحب الفتاوى والجامع الصغير لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة
 المحيط والزيادات للقاضي المعروف بالقاضي طاهر البدر في الزيادات للقاضي طاهر البدر في الزيادات للقاضي طاهر البدر
 ومنها اصول الفقه للامام علي البزدوني وغيرهما ومنها شرح القدر في شرح المحاور والخصايل
 في المسائل لصاحب المنظومة في ستة دفاتر وشرح الصاعدي ومنها المحيط والزيادات والتمهات والكبرى
 والضروري والتمهات والمنطق لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة
 الا فضل الكامل في الفتاوى ونظم الفقه للامام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة
 للمصدر الشهد والهداية والايضاح والتجويد لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة
 ولذا المستحق والخصايل والخصايل لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة
 للامام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة
 العلامة والعلامة والعلامة والعلامة والعلامة والعلامة والعلامة والعلامة والعلامة والعلامة والعلامة والعلامة والعلامة
 عماد الدين الحكيم وشرح النوازل لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة
 هذا والمحيط والفضل الكرماني والفتاوى الحفيض لنور الائمة الحياض وحقن الامام الزاهد
 ومن كتبها صاحب الامام العلامة البزدي والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ
 والتمهات وكتابا في دفتري في مذهبنا لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة
 والتاج وادب الكتاب وكتاب الكتاب والمفضل وغيرهما ومن شروح المنظومة المخصوص بها الحم
 والمتن في شرح قاضي خان وشرح الامام الشافعي وشرح اخوانه وبعض المتأخرين والتمهات لشيخ الاسلام
 ملاذ الدين المروزي في التظهير للقضايا للامام الهدوي في منصور الماتريدي وآلحاقه وكذا البيان
 للعتبات وآثار الان والجامع في التفسير والكشاف وانما خلت خبر من الكتب التي تظهير ليكون ختانه

والجامع الصغير
 وللامام الشافعي رحمه الله

بالحمد

بالسك وفي ذلك فليتنافس المتنافسون وكان حدثا لخمسين مصنفات مولا نصبتها منبر وكنت
 بداع مؤلفاتهم فاختارنا بقدر فصار ويته يترا الشروع بمنزلة الحديقة من النافذ والناظر لاسم الحخذ
 من الناظر ومن نظيرها بعين الانصاف ويدع التفتت جاسا يعلم ان فيها من الطار والطارين وتواكرا الطارين
 ساقط لانس وتلذا لامين والتشريع في كل لطيح فيها غلطاً ينافي عنها وان عثر فيها على عشرة
 يعثر عليها وتقدر فليس لمن له ادنى لبث واقل كرم انه يعثر فيها فانه يحكم بالهز فغير
 ظاهر وعنه ورجائي واثق بكم واثق بكم رقي ان يستفيها بوجع المسكين في الدارين وسوا افضل ثامر
 واكرم سؤل ونم الحج في جمع عظيم بجبانة حار اضيق يوم الاضي بعد صلوة العيد في زمان خلعت منه
 خليفه عن تلكا لبدية الذمات والدمكية الذهبية وشرف ولد بانزاله الغداء ونباتا به في كتابه
 الكيم فقال وفديناه بدمج عظيم وذلك في سنة ثمان وخمسين وثمانمائة والحدس ربه لعالمين
 وقد وقع الفراغ من تجميع هذه المسحة الشريفة في يوم الثلاثاء في وقت

العصر في عشر لاخير من شهر ذي الحجة على يد العبد الضعيف الحقير الفقير
 الحاج ابي سعيد علي بن قرائته لهم ولجميع المسلمين
 والمسلمات الاحباب منهم والاموات

اللهم يا قاض الحاجات

الكرامات والمجالات

بارك الله فيهم

امين

بارك الله فيهم

توفي ابو حنيفة في سنة ثمان وخمسين سنة وكان عمره
 سبعين سنة وتوفي ابو يوسف في سنة ثمان
 وخمسين سنة وكان عمره سبعين سنة
 وتوفي محمد بن حنفية في سنة ثمان وخمسين سنة
 وعمره ثمانين سنة وولد في سنة ثمان وخمسين
 سنة وتوفي ابو حنيفة في سنة ثمان وخمسين سنة
 وعمره ثمانين سنة وكان عمره اربع واربعين
 سنة دفن بمصر مات ما كان دفن
 بالمدينة ومات احمد بن حنبل
 ببغداد

هذا كتاب جامع لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة

هذا كتاب جامع لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة لشيخ الاسلام العلامة

